



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن

بئر - بيطرة

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٦ هـ - ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن

بئر - بيطرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً . فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

بئر

انظر : آبار

التعريف :

١ - الباءة لغة : النكاح، ^(١) كفي به عن الجماع .
إما لأنه لا يكون إلا في المنزل غالباً ، أولاً
الرجل يتبوا من أهله - أي يستمكن منها - كما
يتبوا من داره . ^(٢)

بئر بضاعة

انظر : آبار

وفي الحديث : «يا معشر الشباب ! من
استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض
للبصر وأحصن للفرج» . ^(٣) ومن لم يستطع فعليه
بالصوم ، فإنه له وجاء» .

وقال شارح المتهاج : الباءة : مؤن
النكاح . ^(٤)



(١) لسان العرب المحيط مادة : «بوا» .

(٢) حديث : «يا معشر الشباب ! ... أخرجه البخاري
(الفتح ١١٣/٩ - ط السلفية) . ومسلم (١٠١٨/٢) - ط
الحلي» .

(٣) المصباح المنير مادة : «باء» .

(٤) المحلى على المتهاج بحاشيتي قلوبوي وعميرة ٢٠٦/٣ ط
مصطفى الحلي» .

ومنهم من قال باءرمته لإءرارءه بالمرأة. ^(١)
وآءآلف الفقهاء فى آءكم النكاح بالنسبة لمن
وءء البأءة، ولم آآق نفسه للوطء، منهم من ىرى
أن النكاح أفضل، ^(٢) ومنهم من ىرى أن الآآلى
للعبأءة أفضل، ^(٣)
وتفصىل ذلك كله ىذكره الفقهاء فى أول
آتاب النكاح.

باءى

انظر : بءو



الألفاظ ذات الصلة :
٢ - أ - البأء : هو الوطء .

ب - أهبة النكاح : القءءرة على مؤنءه من
مهر وءىره، فهى بمعنى البأءة على قول من
فسر الآءىث بذلك. ^(١)

الآءكم الإءمالى :
٣ - البأءة بمعنى الوطء آآظر أءكامها فى
موضوعها (ر : وطء).

أما بمعنى مؤن النكاح فإن من وءءها،
وكأآت نفسه آآوق إلى الوطء، ولا ىخشى
الوقوع فى المآرم، آآآب له النكاح. ^(٢) لقوله
ﷺ : « ىآ معشر الشأاب من آآطاع منكم البأءة
فلآآزوءج... » الآءىث.

فإن كان آآآقق الوقوع فى المآظور،
فآفآرض علیه النكاح، لأنه ىلزمه إعفاف
نفسه، وصونها عن المآرام. قال ابن عابءىن :
ولأن مالا آآوصل إلى ترك المآرام إلا به ىكون
فرضا. ^(٣)

أما إن وءء الأهبة، وكان به مرض كهرم
ونآوه، فإن من الفقهاء من كره له النكاح، ^(٤)

(١) المآلى على المآآآ بآأآىق قلىوبى وعمبرة ٢٠٦/٣.

والمآطاب ٤٠٣/٣

(٢) المراجع السأبة، والمآنى ٤٤٦/٦

(٣) المآنى ٤٤٦/٦، وابن عابءىن ٢٦٠/٢، وشرح المآآآ

بآأآىة القلىوبى ٢٠٦/٣

(٤) المآلى على المآآآ ٢٠٧/٣

(١) المواق هامش المآطاب ٤٠٣/٣

(٢) المآنى ٤٤٨/٦

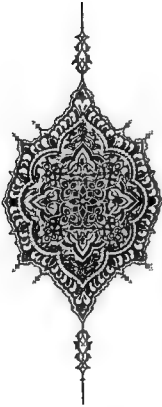
(٣) المراجع السأبى، والمآلى على المآآآ ٢٠٦/٣

وتفصيل ذلك في أبواب الجنايات،
والديات. ^(١)

بازلة

باسور

انظر : أعدار



التعريف :

١ - من معاني البزل في اللغة : الشق . يقال :
بزل الرجل الشيء يزيله بزلا : شقه . والبازلة من
الشجاج : هي التي تبزل الجلد ، أي تشقه ،
يقال انبزل الطلع : أي تشقق. ^(١)

أما في استعمال الفقهاء : فهي التي تشق
الجلد ويرشح منها الدم . وسأها بعضهم -
ومنهم الحنفية - الدامعة ، لقلة ما يخرج منها من
الدم ، تشبيها بدمع العين ، وسميت أيضا :
الدامية .

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن في البازلة
حكومة عدل في العمد وغيره ، وقال المالكية :
فيها القصاص في العمد .

ولما كانت البازلة من أنواع الجراح في
الجنايات تكلم الفقهاء عنها في القصاص
والديات .

(١) الاختيار ٤١/٥ ، وحاشية الدسوقي ٢٥١/٤ ، وجواهر

الإكليل ٢٥٩/٢ ، وشرح روض الطالب ٢٢/٤ ، وقلوبي

١١٣/٤ ، والمغني ٥٤/٨ ط السعودية .

(١) لسان العرب مادة : وبزل .

باضعة

التعريف :

١ - من معاني البضع في اللغة : الشق . يقال : بضع الرجل الشيء يبيضه : إذا شقه . ومنه الباضعة : وهي الشجة التي تشق اللحم بعد الجلد ، ولا تبلغ العظم ، ولا يسيل بها الدم .^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - الباضعة من أنواع الجراح في الرأس ، وقد تكلم الفقهاء عن حكمها في الجنائيات والديات ، وتفصيلها فيها .

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن فيها حكومة عدل في العمد وغيره ، وهي ما يقدره أهل الخبرة تعويضا عن الجنائية ، بما لا يزيد عن دية أصل العضو المصاب .

وقال المالكية : فيها القصاص في العمد .^(٢)

(١) لسان العرب في مادة «بضع» .

(٢) الاختصار ٥/ ٤١ ط دار المعرفة ، وحاشية الدسوقي

٤/ ٢٥١ ، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٥٩ ط الباز ، وشرح

الروض ٤/ ٢٢ ط المكتب الإسلامي ، والقليوبي

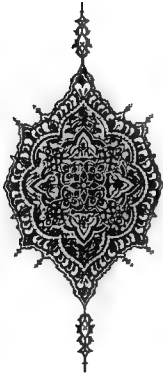
٤/ ١١٣ ، والمغني ٨/ ٥٤ ط الرياض .

باطل

انظر : بطلان

باغي

انظر : بغاة



ولا تختلف معاني هذه الألفاظ في الفقه عنها في اللغة، إلا أن الشافعية يوقعون الطلاق بلفظ «البتة» رجعيًا إن كانت المطلقة مدخولا بها، ونوى بها أقل من الثلاث. ^(١)

كما أنهم يعبرون عن خلو العقد عن الخيار بالبت فيقال: البيع على البت. ^(٢)

وهو راجع إلى المعنى اللغوي كما لا يخفى. وكذا يعبرون عن المعتدة التي طلقت ثلاثًا، أوفرق بينها وبين زوجها بخيار الجب والعنة ونحوهما بسعته البت، وهي خلاف الرجعية. ^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب المالكية والحنابلة إلى وقوع الطلاق ثلاثًا، فيمن طلق زوجته بقوله: هي بنة، لأنه طلق امرأته بلفظ يقتضي البينة. والبت: هو القطع، فكأنه قطع النكاح كله، واحتجوا على ذلك بعمل الصحابة. ^(٤)

وعند الحنفية يقع واحدة بائنة، لأنه وصف الطلاق بها يحتمل البينة. ^(٥) وقال الشافعي :

(١) ابن عابدين ٤٤٩/٢، وجواهر الإكليل ٣٤٥/١، والشرواني ٤٧/٨، ٤٨، ومختصر المزني مع الأم ٧٤/٤ ط الأولى، والأم ١٦٢/٤ ط الأولى، والفلبوي ٣٢٥/٣، والمغني ١٢٨/٧، ٢٣٠/٩ ط ٣

(٢) الدسوقي ١٦/٣ ط الحلبي.

(٣) البحر الرائق ١٦٣/٤، وابن عابدين ٦١٧/٢

(٤) جواهر الإكليل ٣٤٥/١، والمغني ١٢٨/٧ ط الرياض.

(٥) ابن عابدين ٤٤٩/٢

بنات

التعريف :

١ - البنات في اللغة : القطع المستاصل . يقال : بنت الحبل : أي قطعتة قطعاً مستاصلاً . ويقال : طلقها ثلاثاً بنة وبناتاً : أي بثلة بائنة ، يعني قطعاً لا عود فيها . ويقال : الطلقة الواحدة تَبَّتْ وَتَبَّتْ : أي تقطع عصمة النكاح إذا انقضت العدة ، كما يقال : حلف على ذلك يمينا بنة وبنة وبناتاً : أي يمينا قد أمضاها .

ومثل البنات : البت ، وهو مصدر بت : إذا قطع . يقال : بت الرجل طلاق امرأته ، وبت امرأته : إذا قطعها عن الرجعة . وأبت طلاقها كذلك .

ويستعمل الفعلان : بت وأبت لازمين كذلك ، فيقال : بت طلاقها ، وأبت ، وطلاقاً باتً ومبت ، كما يستعمل البت بمعنى الإلزام فيقال : بت القاضي الحكم عليه : إذا قطعه ، أي ألزمه ، وبت النية : جزمها. ^(١)

(١) تاج المروس ، والمرجع للملايلي «البنات» ، وتهذيب الألسنة واللغات ، والأساس ، والزاهر ص ٣٢٤ . والمصباح المتبرع مادة «بت» .

يرجع إلى مانواه. وهي رواية عند الحنابلة
اختارها أبو الخطاب منهم^(١).

وتمام الكلام على ذلك حله كتاب الطلاق.
مواطن البحث :

٣ - تعرض الفقهاء للبتر - ومثله بقية المصادر
والمشتقات - في كتاب الطلاق، في الكلام على
ألفاظ الطلاق كما سبق.

كما تعرضوا في كتاب العدة لمعتدة البت،
وهل عليها الإحداد^(٢).

وفي الظهار يذكرون أن البتر يلزم الزوجة
إن ظاهر منها زوجها بلفظ كثنائي، ونوى به
الطلاق، على تفصيل في ذلك^(٣).

وفي الأيمان ذكروا معنى الخلف على البت،
ومقابلته الخلف على العلم، أو على نفي
العلم، ومتى يحلف الخالف على البت^(٤).

وفي الشهادة ذكروا بينة البت، ومقابلها بينة
السباع، ومتى تقدم الأولى على الثانية^(٥).
وفي البيع تعرضوا لذكر البيع على البت،
باعتباره مقابلاً للخيار فيه^(٦).

(١) الشرواني ٤٧/٨، ٤٨، ط الميمنية، ومختصر المزني
٧٤/٤ ط الأولى، والأم ١٦٢/٤ فما بعدها، والمغني

(٢) البحر الرائق ١٦٣/٤، وابن عابدين ٦١٧/٢

(٣) الشرح الصغير ٦٣٩/٢ ط دار المعارف.

(٤) المغني ٢٣٠/٩ ط الثانية، ١١٨/١٢ ط الأولى، وانظر

(٥) الشرح الصغير ٢٧٨/٤ ط دار المعارف.

بتر

التعريف :

١ - البتر لغة : استئصال الشيء بالقطع،
يقال : بتر الذنب أو العضو : إذا قطعه
واستأصله، كما يطلق على قطع الشيء دون
تمام، بأن يبقى من العضو شيء.

وقد استعمل اصطلاحاً بهذين المعنيين عند
الفقهاء. وقد يطلق على كل قطع، ومنه قولهم :
سيف بتر أي قاطع.

الحكم الإجمالي :

٢ - البتر إما أن يكون عدواناً بجناية، عمداً أو
خطأ، وذلك محرم. وإما أن يكون بحق، كقطع
اليدها أو أوصافها. وإما أن يكون من وسائل
العلاج بقطع اليد المصابة بالأكلة لمنع السراية
للبدن.

تطهير موضع البتر :

٣ - من قُطعت يده من دون المرفق غسل مابقي
من محل الفرض، وإن قطعت من المرفق غسل
العظم الذي هو طرف العضد، لأن غسل

أعضاء الحيوان المبتورة :

٦ - ما بتر من أعضاء الحيوان الحي المأكول اللحم حكمه حكم ميتته، في حل أكله وفي نجاسته أو طهارته. فلو قطع طرف شاة أو فخذها لم يحل، ولو ضرب سمكة فقطع جزءا منها حل أكله، لأن ميتتها حلال، وذلك لقول النبي ﷺ: «مَاقُطِعٌ مِنَ الْبَيْمَةِ - وهي حية - فهو كَمَيْتٍ»^(١).

وهذا على خلاف وتفصيل يذكر في موضعه.
(ر: صيد: ذبائح).

وما بتر من أعضاء الإنسان حكمه حكم الإنسان الميت في الجملة، في وجوب تغسيله وتكفينه^(٢) ودفنه وفي النظر إليه (ر: جنائز).



(١) حديث: «ما قطع من البهيمة...» أخرجه أحمد (٥/٢١٨) - ط الميمنية والحاكم (٤/٢٣٩) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) ابن عابدين ١/١٣٨ و ٥٨٠، والدمسوقي ١/٥٤، وقليوبي ١/٣٢٨، ٤/٢٤٢، والمغني ١/٧٣، ٧٤، و ٨/٥٥٦، ٥٥٧، والنسوي ١/٢٣١، ٢٣٢، شرح الروضة ١/١١٠.

العظمين المتلاقيين من الذراع والعضد واجب، فإذا زال أحدهما غسل الآخر. وإن كان من فوق الرافقين سقط الغسل لعدم محله^(١). وللتفصيل ينظر (الروضه، والغسل).

بتر الأعضاء لضرورة :

٤ - يجوز بتر عضو فاسد من أعضاء الإنسان، خوفا على سلامة الجسم من انتشار العلة في الجميع.
والتفصيل في (طب، وتداوي).

بتر الأعضاء في الجنائيات :

٥ - بتر أعضاء الغير عمدا عدوانا يجب فيه القصاص، بشروطه المبينة في مباحث القصاص فيما دون النفس، وقد يعدل عن القصاص لأسباب معينة تذكر في موضعها. (ر: قصاص - جنائيات).

أما بتر العضو خطأ فتجب فيه الدية المقدرة لذلك العضو شرعا أو الأرض بالاتفاق. ويختلف مقدارها باختلاف العضو المبتور.^(٢) (ر: ديات).

(١) ابن عابدين ١/٥٥، والحارثي ١/١٢٣ ط بولاق - صادر، وقليوبي ١/٤٩، والمغني ١/١٢٣
(٢) ابن عابدين ٥/٣٥٣، والقليوبي ٤/١٤٥، والمغني ١/٧٥٨، والدمسوقي ٤/٢٥٤ ط دار الفكر.

بتراء

التعريف :

١ - البتر لغة: القطع ، والبترء من الشياه : مقطوعة الذنب على غير تمام ، يقال للأنثى : بترء ، وللدكر: أبتَر .

واصطلاحاً: لا يختلف معناه عن المعنى اللغوي. ^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - استعمل العلماء لفظة «بتراء» في الشاة المقطوعة الآلية ، حيث تكلموا عنها في الهدي والأضحية . فعند الحنفية والمالكية والشافعية البتر من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية والهدي .

وأما الخبالة فلم يعدوا ذلك عيباً يمنع الإجزاء ^(٢) (ر: أضحية ، هدي)

(١) المصباح ولسان العرب مادة «بتر» .

(٢) ابن عابدين ٢/٢٠٦ ، ٢٠٦/٥ ، ويبدأة المجتهد ١/٣٥ ، والحطاب ٣/٢٤١ ، والقليوبي وعيمرة ٤/٢٥١ ، والمغني

٦٢٥/٨ ، ٥٥٢/٣

بتع

التعريف :

١ - البتع : نبذ يتخذ من العسل في اليمن. ^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أن كل مسكر هو خمر ، يحرم شربه ، ويحرم بيعه ، واحتجوا لذلك بعموم الحديث : «كُلُّ شَرَابٍ أُسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ» ^(٢)

وبقوله ﷺ : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» ^(٣)

وبناء على ذلك فالبتع عندهم حرام ، لأنه مما يسكر كثيره. ^(٤)

(١) لسان العرب ، والمغرب ، وعمدة القاري ٢٢/٦٩ ومابعدها طبع المتبرية .

(٢) حديث : «كل شراب أسكر فهو حرام» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٤١ ط السلفية) ومسلم (٣/١٥٨٥ ط الحلبي)

(٣) حديث : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» . أخرجه الترمذي (٢٩٢/٤ ط الحلبي) وقال ابن حجر في التلخيص (٣/٧٣ ط شركة الطباعة الفنية) : رجاله ثقات .

(٤) فتح الباري ١٠/٣٤ ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ٢/٣٢٦ طبع الهند

وذهب الحنفية إلى أن الخمر هي: التي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، وأنها هي المحرمة لعينها، لقول رسول الله ﷺ: «حرمت الخمر لعينها»^(١) دون غيرها من سائر الأشربة.

قالوا: لا يحرم شرب البتع مادام شاربه لا يسكر منه، فإذا وصل إلى حد الإسكار حرم، ولذلك فإن رسول الله ﷺ لما سئل عن البتع قال: «كل شراب أسكر فهو حرام» يعني شرب منه حتى السكر، ولكنهم كرهوا شربه لدخوله في جملة مايكره من الأشربة، ولذلك قال عنه أبو حنيفة: البتع خمر بيانية.^(٢) يقصد أن أهل اليمن يشربون منه حتى السكر، ومأكل شربه حل بيعه.

وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في كتاب الأشربة.

بتلة

التعريف:

١ - بتل في اللغة: بمعنى قطع، والمتبتل: المنقطع لعبادة الله تعالى. والبتلة: المنقطعة.

ولما كان الطلاق قطعاً لحبل الزواج، حيث تصبح المرأة به منقطعة عن زوجها، فإنه قد يكتى به عن الطلاق، فيقال: أنت بتلة أي طالق.^(١) ولذلك اعتبر الفقهاء لفظ «بتلة» من كنايات الطلاق الظاهرة، ولم يكن صريحاً، لأنه قد يقصد به الانقطاع في غير النكاح.

الحكم الإجمالي:

٢ - اتفق الفقهاء على أن لفظ «بتلة» من كنايات الطلاق، وأنه لا يقع بها الطلاق إلا بالنية - كما هي القاعدة في الكنايات - وأنه إن نوى بها واحدة وقعت واحدة، وإن نوى بها ثلاثاً

بتعة

انظر: بتلة

(١) حديث: «حرمت الخمر لعينها...» أخرجه العقيلي مرفوعاً في الضعفاء، كما في نصب الراية ٣٠٦/٤ ط المجلس العلمي، وأعله بمحمد بن القرات. وصوب الدارقطني كونه موقوفاً على ابن عباس. (سنن الدارقطني ٢٥٦/٤ ط دار المحاسن)

(٢) عمدة القاري ١٧٠/٢١

(١) المصباح المنير، ولسان العرب، وأساس البلاغة مادة:

«بتل» والحرشي ٤٤/٤

وقع ثلاث، وإن أطلق فلم ينوعدا، فمنهم من قال: يقع واحدة، ومنهم من قال: يقع ثلاث، وتفصيل ذلك في مصطلح (طلاق).^(١)

بحر

التعريف :

١ - البحر : الماء الكثير، ملحا كان أو عذبا، وهو خلاف البر، وإنها سمي البحر بحرا لسعته وانبساطه، وقد غلب استعماله في الماء المالح حتى قل في العذب.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النهر :

٢ - النهر: الماء الجاري، يقال : نهر الماء إذا جرى في الأرض، وكل كثير جرى فقد نهر، واستنهر^(٣)

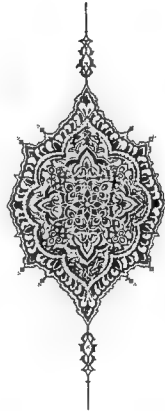
ولا يستعمل النهر غالبا إلا في الماء العذب، خلافا للبحر.

ب - العين :

٣ - العين: ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويمجري.^(٤) وهي من الألفاظ المشتركة، لأنها

بحج

انظر : كلام



(١) لسان العرب والكلبيات مادة: «بحر» ١/ ٣٩٠، وحاشية

الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٣

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب مادة: «نهر»

(٣) لسان العرب مادة: «عين»، والفواكه الدواني ١/ ١٤٤

(٤) الاختصار ١/ ١٣٣، وأسنى المطالب ٣/ ٢٨٦، وكشاف

الفتاوى ٥/ ٢٥١، والحارشي ٤/ ٤٤

ب - صيد البحر :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة صيد جميع حيوانات البحر، سواء كانت سمكا أو غيره .
لقول الله تعالى : ﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(١) أي مصيده ومطعموه . وقول النبي ﷺ لما سئل عن ماء البحر : «هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته» .

واستثنى الشافعية والخنابلة : التمساح والضفدع ، للنهي عن قتل الضفدع ، فقد ثبت أن النبي ﷺ «نهى عن قتله»^(٢)

وروي عن ابن عمر وأنه قال : «لا تقتلوا الضفداع ، فإن نقيقها تسبيح» .^(٣)
وللاستخبات في التمساح ، ولأنه يتقوى بنابه ويأكل الناس .

وزاد الخنابلة : الحية ، وصرح الماوردي من الشافعية بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية ، وقصر الشافعية التحريم على الحية التي تعيش في البحر والبر ، وأما الحية التي لا تعيش إلا في الماء فحلل .
وذهب الحنفية إلى إباحة السمك من صيد

تطلق على معانٍ أخرى : كالجاسوس ، والذهب ، والعين الباصرة .

الأحكام المتعلقة بالبحر :

يتعلق بالبحر أحكام منها :

أ - ماء البحر :

٤ - اتفق جمهور العلماء على طهورية ماء البحر وجواز التطهر به ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا . أفنتوضأ به البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : «هو الطهور ماؤه ، الحِلُّ ميتته» .^(١)

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال «من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله» ولأنه ماء باق على أصل خلقته، فجاز الوضوء به كالعذب .
وحكي عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو أنهما قالوا في البحر : التيمم أعجب إلينا منه ، وحكاها الماوردي عن سعيد بن المسيب :^(٢) أي كانوا لا يرون جواز الوضوء به . (ر : طهارة ماء) .

(١) حديث : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » أخرجه الترمذي

(١٠١/١) ط الحليي وصححه البخاري كما نقله عنه ابن

حجر في التلخيص ٩/١ شركة الطباعة الفنية المتحدة

(٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٢ ، ١٣ ،

وحاشية الدسوقي ٣٤/١ ، والفواكه الدواني ١٤٤/١ ،

ومغني المحتاج ١٧/١ ، وكشاف القناع ٢٦/١ ، والمغني

٨/١

(١) سورة المائدة / ٩٦

(٢) حديث : « نهى عن قتل الضفدع » أخرجه أحمد

(٣/٣) ٤٥٣ ط الميمنية والبيهقي (٩/٣١٨) ط دائرة المعارف

العثمانية وقوى البيهقي إسناده .

(٣) أثر عبد الله بن عمرو أخرجه البيهقي (٩/٣١٨) ط دائرة

المعارف العثمانية وصحح البيهقي إسناده

البحر فقط دون غيره من الحيوانات البحرية. ^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح (أطعمة) .

جـ - مية البحر :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة مية البحر، سواء كانت سمكا أو غيره من حيوانات البحر، لقول الله تعالى: ﴿أُجِلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ ^(٢) وقول النبي ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» ^(٣)، وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: «كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم» .

ولم يبح الحنفية إلا مية السمك الذي مات بآفة، وأما الذي مات حتف أنفه، وكان غير طاف، فليس بمباح. وحده الطافي عندهم: ما كان بطنه من فوق، فلو كان ظهره من فوق، فليس بطاف فيؤكل. ^(٤)

وللتفصيل انظر مصطلح (أطعمة) .

د - الصلاة في السفينة :

٧ - اتفق الفقهاء على جواز الصلاة في السفينة

من حيث الجملة، شريطة أن يكون المصلي مستقبلا للقبلة عند افتتاح الصلاة، وأن يدور إلى جهة القبلة إن دارت السفينة لغيرها إن أمكنه ذلك، لوجوب الاستقبال. ولا فرق في ذلك بين الفريضة والنافلة لتيسر استقباله.

وخالف الحنابلة في النافلة، وقصروا وجوب الدوران إلى القبلة على الفريضة فقط، ولا يلزمه أن يدور في النفل للحرج والمشقة، وأجازوا كذلك للملاح: ألا يدور في الفرض أيضا لحاجته لتيسير السفينة. ^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح (قبلة) .

هـ - حكم من مات في السفينة :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من مات في سفينة في البحر، وأمكن دفنه لقرب البر، ولا مانع، لزمهم التأخير ليدفنوه فيه، ما لم يخافوا عليه الفساد؛ وإلا غسل وكفن وصلي عليه وألقي في البحر.

وزاد الشافعية: أنه يوضع بعد الصلاة عليه بين لوحين لثلا يتنفخ، ويلقى لينبذه البحر إلى الساحل، لعله يقع إلى قوم يدفنونه. فإن كان أهل الساحل كفارا نُقِلَ بشيء ليرسب. فإن لم

(١) حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥، وحاشية الدسوقي

١١٥/٢، ومغني المحتاج ٢٩٧/٤ وما بعدها، وكشاف

القناع ١٩٣/٦

(٢) سورة المائدة ٩٦

(٣) سبق تخريجه (ف ٤)

(٤) حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥ وما بعدها، وحاشية الدسوقي

١١٥/٢، ومغني المحتاج ٢٩٧/٤ وما بعدها، وكشاف

القناع ١٩٣/٦، والإحصاف ٣٨٤/١٠

(١) حاشية ابن عابدين ٥١٢/١، وحاشية الدسوقي

٢٢٦/١، ومغني المحتاج ١٤٤/١، وكشاف القناع

٣٠٤/١، وروضة الطالبين ٢١٠/١

يوضع بين لوحين ثقُل بشيء لينزل إلى القرار،
وإلى تثقيله ذهب الحنابلة أيضا. ^(١)

و- الموت غرقا في البحر :

بخار

التعريف :

١ - البخار لغة واصطلاحاً: ما يتصاعد من الماء
أو الندى أو أي مادة رطبة تتعرض للحرارة.

ويطلق البخار أيضاً على : دخان العود
ونحوه. وعلى : كل رائحة ساطعة من تبن أو
غيره. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

البخر :

٢ - البخر هو: الرائحة المتغيرة من الفم. قال
أبو حنيفة: البخر: التبن يكون في الفم وغيره،
وهو أبخر، وهي بخراء ^(٢)

واستعمال الفقهاء للبخر مخصوص بالرائحة
الكريهة في الفم فقط.

الأحكام المتعلقة بالبخار :

للبخار أحكام خاصة، فقد يكون طاهراً، وقد

٩ - ذهب العلماء إلى أنه من مات في البحر
غرقاً، فإنه شهيد، لقول النبي ﷺ: «الشهداء
خمسة: المطعمون، والمبطون، والغريق،
وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». ^(٣)

وإذا وجد الغريق فإنه يغسل ويكفن ويصلى
عليه كأي ميت آخر، وإذا لم يعثر عليه فيصلى
عليه صلاة الغائب عند الشافعية والحنابلة،
وكرهها المالكية، ومنعها الحنفية لاشتراطهم
لصلاة الجنازة حضور الميت أو حضور أكثر بدنه
أو نصفه مع رأسه. ^(٣) (ر: غسل)

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٩٩ ومابعدا، وحاشية الدسوقي
١/ ٤٢٩، وروضة الطالبين ١/ ١٤١، والمغني لابن قدامة
٥٠٠/٢

(٢) حديث: «الشهداء خمسة: المطعمون...» أخرجه
البخاري (الفتح ٢/ ١٣٩ ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٥٢١
ط الحلبي).

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٧٧، ٦١١، وحاشية
الطحاوي على مراقي الفلاح ٣١٩، وحاشية الدسوقي
١/ ٤١٥، ٤٢٧، وشرح روض الطالب ١/ ٢٩٩،
٣١٥، ٣٢١، والمغني ٢/ ٥١٣، ٥٣٦

(١) المصباح المنير، وتاج العروس، ولسان العرب، ومتن اللغة
والمعجم الوسيط مادة: «بخر»، والإنصاف ١/ ٣١٩
(٢) لسان العرب والمصباح المنير.

النجاسة، هل هو طاهر أم نجس؟
فذهب الحنفية على المفتي به، والمالكية في
المعتمد، وبعض الحنابلة إلى: أن دخان
النجاسة وبخارها طاهران، قال الحنفية: إن
ذلك على سبيل الاستحسان دفعا للخرج.
وبناء على هذا فإن البخار المتصاعد من الماء
النجس طهور يزيل الحدث والنجس.

وذهب الشافعية، وأبو يوسف من الحنفية،
وهو المذهب عند الحنابلة إلى: أن دخان
النجاسة نجس كأصلها، وعلى هذا فالبخار
المتأثر بدخان النجاسة نجس لا تصح الطهارة
به، لكن ذهب الشافعية إلى أنه يعفى عن
قليله. (١)

وأما البخار المتصاعد من الحمامات وغيرها -
كالغازات الكريهة المتصاعدة من النجاسة - إذا
علقت بالشوب، فإنه لا ينجس على الصحيح
من مذهب الحنفية، تخريجا على الربيع الخارجة
من الإنسان، فإنها لا تنجس، سواء أكانت
سراويله مبتلة أم لا، والظاهر أن بقية المذاهب
لا تحالف مذهب الحنفية في هذا. (٢)

يكون نجسا، وينبغي عليه جواز أو عدم جواز
التطهر بها تقاطر من البخار.

أ - رفع الحدث بما جمع من الندى:
٣ - ذهب الفقهاء إلى جواز التطهر بالندى، وهو
المتجمع على أوراق الشجر إذا جمع، لأنه ماء
مطلق.
أما ما ورد عن بعض الفقهاء من أن الندى:
نفس دابة في البحر، ومن ثم فهل هو طاهر أو
نجس؟ فلا يعول عليه. (١)

ب - رفع الحدث بما جمع من البخار:
٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التطهر من
الحدث وتطهير النجس بما جمع من بخار الماء
الطاهر المغلي بوقود طاهر، لأنه ماء مطلق، وهو
المعتمد عند الشافعية، خلافا لما ذهب إليه
الرافعي منهم إلى أنه لا يرفع الحدث، لأنه
لا يسمى ماء بل هو بخار. (٢)

أما البخار المتأثر بدخان النجاسة فهو مختلف
في طهارته، بناء على اختلاف الفقهاء في دخان

(١) ابن عابدين ١/ ١٢٠، والحطاب مع المواق بهامشه
٥٠/ ١، والدسوقي ١/ ٣٤، وحاشية الباجوري على ابن
قاسم ١/ ٢٧، ومطالب أولي النهى ١/ ٣٤، وكشاف
القناع ١/ ٢٦ - ٢٧
(٢) جواهر الإكليل ١/ ٦١، والجمل ١/ ٢٩، وكشاف القناع
٢٦/ ١

(١) ابن عابدين ١/ ٢١٦، وجمع الأثير ١/ ٦١، والدسوقي
٥٧/ ١ - ٥٨، وكشاف القناع ١/ ٢٨، والإنصاف
١/ ٣١٩، والجمل ١/ ١٧٩.
(٢) ابن عابدين ١/ ٢١٦.

وقال المالكية، وهو رأي للحنابلة: يثبت
بالبخر الخيار والفسخ في النكاح.
وينظر تفصيل القول في ذلك في باب خيار
العيب في البيوع، وباب العيب في النكاح.
وأما في الترخيص لمن به بخر في حضور
الجماعات والجمع وعدمه - فيرجع في ذلك إلى
باب صلاة الجماعة.

بخر

التعريف :

١ - البَخَر : الرائحة المتغيرة من الفم من نتن
وغيره . يقال : بَخَر الفم بخرا من باب تعب ،
إذا أنتن وتغير ريحه ، ولم يخرج استعمال الفقهاء
عن هذا المعنى .^(١)

بخس

انظر : غبن

الحكم الإجمالي :

٢ - لما كان البخر في الإنسان يؤدي إلى النفرة
والتأذي اعتبره الفقهاء عيبا ، واتفقوا على أنه
من العيوب التي يثبت بها الخيار في بيع الإمام .
وأما في النكاح : فقد اختلفوا في ثبوت الخيار
والفسخ به .

فقال الحنفية والشافعية ، وهو القول الآخر
للحنابلة : لا يثبت به الخيار ولا يفرق به بين
الزوجين .^(٢)



(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة : بخره .

(٢) ابن عابدين ٢/ ٥٩٧ ، ٧٥/ ٤ ، وجواهر الإكليل

١/ ٢٩٩ ، ٤٠/ ٢ ، والجمال على المنهج ٤/ ٢١٥ ، ونهاية

المحتاج ٤/ ٢٩ ، والمغني ٤/ ١٦٨ ، ٦/ ٦٥٢ ط السعودية

تسمى أيضا (المنبرية) لأن عليها سئل عنها وهو
على المنبر فأجاب. ^(١)
وللتفصيل ينظر (الإرث) عند الكلام عن
العول.

البخيلة

التعريف :

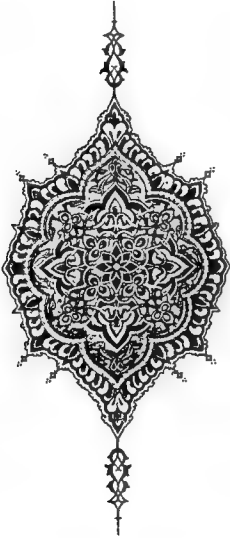
١ - البخيلة من مسائل العَوَل في الميراث ،
سميت بخيلة ؛ لأنها أقل الأصول عولا .

وتسمى (المنبرية) لأن عليها رضي الله عنه
سئل عنها على المنبر . وهي من سهام الفرائض
التي تعول ، وتأتي في المسألتين اللتين يعول فيهما
أصل أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين .

٢ - المسألة الأولى : هي التي يكون فيها نصف
وثلث وثلاثة أسداس ، كزوجة وبنت وأبوين
وبنت ابن ، فللزوجة الثلث ، وللبنات النصف ،
ولبنت الابن السدس ، وللأبوين السدسان .

٣ - المسألة الثانية : هي التي يكون فيها مع
الثلث ثلثان وسدسان ، كزوجة وبنتين وأبوين ،
فللزوجة الثلث ، وللبنتين الثلثان ، وللأبوين
السدسان ، ومجموعها من الأربعة والعشرين
سبعة وعشرون .

وكل من هاتين المسألتين تسمى البخيلة لقلة
عولها ، لأنها تعول مرة واحدة . والمسألة الثانية



(١) ابن عابدين ٥/٥٠٢ ، وحاشية الدسوقي ٤/٤٦٥ ،
وقليوبي وعميرة ٣/١٥٢ ، والمغني ٦/١٩٢ ط السعودية ،
والعذب الفائض ص ١٧٠ ط مصطفى الحلبي .

والبديع من أسماء الله تعالى، ومعناه: المبدع، لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها.

أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفات البدعة وتنوعت، لاختلاف أنظار العلماء في مفهومها ومدلولها.

فمنهم من وسع مدلولها، حتى أطلقها على كل مستحدث من الأشياء، ومنهم من ضيق ماتدل عليه، فتقلص بذلك ما يندرج تحتها من الأحكام.

وسنوجز هذا في اتجاهين.

الاتجاه الأول :

٢ - أطلق أصحاب الاتجاه الأول البدعة على كل حادث لم يوجد في الكتاب والسنة، سواء أكان في العبادات أم العادات، وسواء أكان مذموماً أم غير مذموم.

ومن القائلين بهذا الإمام الشافعي، ومن أتباعه العزبن عبد السلام، والنووي، وأبوشامة. ومن المالكية: القرافي، والزرقاني. ومن الحنفية: ابن عابدين. ومن الخنابلة: ابن الجوزي. ومن الظاهرية: ابن حزم.

وتمثل هذا الاتجاه في تعريف العزبن عبد السلام للبدعة وهو:

أنها فعلٌ مالم يُعهد في عهد رسول الله ﷺ. وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة

بدعة

التعريف :

١ - البدعة لغة: من بدع الشيء يبدعه بدعا، وابتدعه: إذا أنشأه وبداه.

والبدع: الشيء الذي يكون أولاً، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ: مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾^(١) أي لست بأول رسول بعث إلى الناس، بل قد جاءت الرسل من قبل، فما أنا بالأمر الذي لا نظير له حتى تستنكروني.

والبدعة: الحدث، وما ابتدع في الدين بعد الإكمال.

وفي لسان العرب: المبتدع الذي يأتي أمراً على شبه لم يكن، بل ابتدأه هو.

وأبدع وابتدع وتبدع: أتى ببدعة،^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾^(٣) وبدَّعه: نسبته إلى البدعة، والبديع: المحدث العجيب، وأبدعت الشيء: اخترعته لاعلى مثال،

(١) سورة الأحقاف / ٩

(٢) لسان العرب والصحيح مادة: «بدع».

(٣) سورة الحديد / ٢٧

مباحة،^(١) وضرربوا لذلك أمثلة :

فالبدعة الواجبة : كالاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله، وذلك واجب، لأنه لا بد منه لحفظ الشريعة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والبدعة المحرمة من أمثلتها: مذهب القدريّة، والجبريّة، والمرجئة، والخوارج.

والبدعة المندوبة : مثل إحداث المدارس، وبناء القناطر، ومنها صلاة التراويح جماعة في المسجد بإمام واحد.

والبدعة المكروهة : مثل زخرفة المساجد، وتزويق المصاحف.

والبدعة المباحة : مثل المصافحة عقب الصلوات، ومنها التوسع في اللذيذ من المأكّل والمشارب والملابس.^(٢)

واستدلوا لرأيهم في تقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة بأدلة منها :

(أ) قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح جماعة في المسجد في رمضان «نعمت

البدعة هذه».^(١) فقد روي عن عبدالرحمن بن عبدالقاريّ أنه قال : «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط». فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاريّ واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبيّ بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون. يريد آخر الليل. وكان الناس يقومون أوله».

(ب) تسمية ابن عمر صلاة الضحى جماعة في المسجد بدعة، وهي من الأمور الحسنة. روي عن مجاهد قال: دخلت أنا وعمرو بن الزبير المسجد، فإذا عبدالله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، فسألناه عن صلاتهم - فقال : «بدعة».^(٢)

(ج) الأحاديث التي تفيد انقسام البدعة إلى الحسنة والسيئة، ومنها ما روي مرفوعاً : «من سنَّ سُنَّةً حَسَنَةً، فله أجرها وأجر من عمل بها

(١) قواعد الأحكام للزمزمين عبدالسلام ١٧٢/٢ ط الاستقامة، والحاوي للسيوطي ١/٥٣٩ ط محي الدين، ومهذب الأساء واللغات للتوحي ١/٢٢ القسم الثاني ط المنيرة، وتلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١٦ ط المنيرة، وابن عابدين ١/٣٧٦ ط بلاق، والبسات على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ١٣ - ١٥ ط المطبعة العربية.

(٢) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والفروق ٤/٢١٩

(١) حديث عمر في التراويح أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٠/٤ - ط السلفية).

(٢) قول ابن عمر في صلاة الضحى. أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٩٩/٣ -).

بخلاف الاختراع في أمور الدنيا .
 الثاني أنها : طريقة في الدين مخترعة تضاهي
 الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة
 الشرعية .^(١) وهذا التعريف تدخل العادات في
 البدع إذا ضاهت الطريقة الشرعية ، كالناذر
 للصيام قائما لا يقعد متعرضا للشمس لا
 يستظل ، والاقتصار في الأكل والملبس على
 صنف دون صنف من غير علة .^(٢)
 واستدل القائلون بدم البدعة مطلقا بأدلة
 منها :

(أ) أخبر الله أن الشريعة قد كملت قبل وفاة
 الرسول ﷺ . فقال سبحانه : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ
 لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ
 الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٣) فلا يتصور أن يجيء إنسان
 ويخترع فيها شيئا ، لأن الزيادة عليها تعتبر
 استدراكا على الله سبحانه وتعالى . وتوحي بأن
 الشريعة ناقصة ، وهذا يخالف ما جاء في
 كتاب الله .

(ب) وردت آيات قرآنية تذم المبتدعة في
 الجملة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذَا

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً ، فَعليه
 وَزُرْهَا وَوَزُرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١))

الاتجاه الثاني :

٣- اتجه فريق من العلماء إلى ذم البدعة ،
 وقرروا أن البدعة كلها ضلالة ، سواء في
 العادات أو العبادات . ومن القائلين بهذا الإمام
 مالك والشاطبي والطرطوشي . ومن الحنفية :
 الإمام الشمني ، والعيني . ومن الشافعية :
 البيهقي ، وابن حجر العسقلاني ، وابن حجر
 الهيتمي . ومن الحنابلة : ابن رجب ،
 وابن تيمية .^(٢)

وأوضح تعريف يمثل هذا الاتجاه هو تعريف
 الشاطبي ، حيث عرف البدعة بتعريفين :
 الأول أنها : طريقة في الدين مخترعة ،
 تضاهي الشريعة ، يقصد بالسلوك عليها المبالغة
 في التعبد لله سبحانه . وهذا التعريف لم يدخل
 العادات في البدعة ، بل خصها بالعبادات ،

(١) حديث : « من سن سنة حسنة . . . » أخرجه مسلم
 (٧٠٥ ط الحلبي) .

(٢) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٨ ، ١٩ ط التجارية . والاعتقاد
 على مذاهب السلف للبيهقي ص ١١٤ ط دار المهد
 الجديد ، والحوادث والبدع للإمام الطرطوشي ص ٨ ط
 تونس ، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص ٢٢٨ .
 ٢٧٨ ط المحمدية ، وجامع بيان العلوم والحكم ص
 ١٦٠ ط الهند ، وجواهر الإكليل ١/ ١١٢ ط شقرون ،
 وعمدة القاري ٢٥/ ٣٧ ط المنيرية ، وفتح الباري ٥/ ١٥٦
 ط الحلبي .

(١) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٩ ط التجارية

(٢) التعريف الأول للشاطبي خص البدعة بالاختراع في
 الدين . بخلاف الاختراع في الدنيا فلا يسمى بدعة . وهذا
 الفيد تنفصل العلوم الخادمة للدين عن البدعة ، مثل علم
 النحو والصرف

(٣) سورة المائدة/ ٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ- المحدثات :

٤- الحديث نقض القديم، والحدوث : كون شيء بعد أن لم يكن.

ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها. وفي الحديث: «إياكم ومحدثات الأمور»^(١) والمحدثات جمع محدثة بالفتح، وهي: ما لم يكن معروفا في كتاب ولا سنة ولا إجماع.^(٢) وعلى هذا المعنى تلقي المحدثات مع البدعة على المعنى الثاني.

ب- الفطرة :

٥- الفطرة : الابتداء والاختراع. وفطر الله الخلق: خلقهم ویداهم، ويقال: أنا فطرت الشيء أي: أول من ابتدأه.^(٣) وعلى هذا الوجه يلتقي مع البدعة في بعض معانيها اللغوية.

ج- السنة :

٦- السنة في اللغة : الطريقة، حسنة كانت أو سيئة.^(٤) قال عليه الصلاة والسلام: «من سنَّ

صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله»^(١)

(ج) كل ماورد من أحاديث عن رسول الله ﷺ في البدعة جاء بدمها، من ذلك حديث العرباض بن سارية: «وَعظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِغَةً، ذُرِفَتْ مِنْهَا الْعِيُونَ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّمَا مَوْعِظَةُ مَوْدِعٍ فَمَا نَعْتَمِدُ إِلَّا نَسَا. فَقَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَوْلَا الْأَمْرُ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مِنْ عِشِّ مِنْكُمْ بَعْدِي فَيَسِيرُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ. فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢)

(د) أقوال الصحابة في ذلك، من هذا ماروي عن مجاهد قال: دخلت مع عبدالله بن عمر مسجدا، وقد أذن فيه، ونحن نريد أن نصلي فيه، فثوب المؤذن، فخرج عبدالله بن عمر من المسجد، وقال: «أخرج بنا من عند هذا المبتدع» ولم يصل فيه.^(٣)

(١) سورة الأنعام/١٥٣

(٢) حديث العرباض أخرجه ابن ماجة (١٦/١) - ط الحليمي

وأبو داود (١٦/٥) - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (٩٦/١)

- ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه وافقه الذهبي.

(٣) أثر عبدالله بن عمر أخرجه الطبراني (مجمع الزوائد

(٢٠٢/٢)

(١) حديث: «إياكم ومحدثات الأمور...» سبق مطولا

وتخرجه ورد في ف / ٣

(٢) لسان العرب والصحاح للحواري مادة: «حدث».

(٣) لسان العرب والصحاح مادة: «فطر».

(٤) لسان العرب والصحاح والمصباح والمغرب مادة: «سنة»

فهي إما كبائر وهي : ما يترتب عليها حد ، أو وعيد بالنار أو اللعنة أو الغضب ، أو ما اتفقت الشرائع على تحريمه ، على اختلاف بين العلماء في تحديدها .

وإما صفائر وهي : ما لم يترتب عليها شيء مما ذكر إذا اجتنب الإصرار عليها ، لقوله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(١) وعلى هذا تكون البدعة أعم من المعصية ، حيث تشمل المعصية ، كالبدعة المحرمة والمكرهة كراهة تحريم ، وغير المعصية كالواجبة والمستحبة والمباحة . ^(٢)

هـ - المصلحة المرسله :

٨ - المصلحة لغة كالمنفعة وزنا ومعنى ، فهي مصدر بمعنى الصلاح ، أو هي اسم للواحد من المصالح .

والمصلحة المرسله اصطلاحاً هي : المحافظة على مقصود الشرع المنحصر في الضروريات الخمس ، كما قال الإمام الغزالي رحمه الله ، أو هي اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين عند الشاطبي ، أو هي أن يرى المجتهد أن هذا الفعل فيه منفعة راجحة وليس في الشرع ما ينفيه عند ابن تيمية . أو هي أن يناط الأمر باعتبار

سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة . ^(١)

وفي الاصطلاح : هي الطريقة السلوكية الجارية في الدين الماثورة عن رسول الله ﷺ أو صحبه . لقوله ﷺ : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» وهي بهذا المعنى مقابلة للبدعة ومضادة لها تماماً .

وللسنة إطلاقات أخرى شرعية اشتهرت بها ، منها :

أنها تطلق على الشريعة كلها ، كقولهم : الأولى بالإمامة الأعلم بالسنة . ومنها : ما هو أحد الأدلة الأربعة الشرعية ، وهو ما صدر عن رسول الله - غير القرآن - من قول أو فعل أو تقرير . ومنها : ما يعم النقل ، وهو ما فعله خير من تركه من غير افتراض ولا وجوب . ^(٢)

د - المعصية :

٧ - العصيان : خلاف الطاعة يقال : عصى العبد ربه إذا خالف أمره ، وعصى فلان أميره : إذا خالف أمره .

وشرعاً : عصيان أمر الشارع قصداً ، وهي ليست بمنزلة واحدة .

(١) سورة النساء / ٣١

(٢) المغني لابن قدامة ٩ / ١٦٧ ، وحاشية ابن عابدين

٤ / ٢٧٧ ، ومغني المحتاج ٤ / ٢٧٤

(١) حديث : «من سن سنة حسنة ... سبق تخريجه (ف/٢)

(٢) التهاوي ٣ / ٧٠٣ ، ودستور العلماء ٢ / ١٨٢ ط الأعلى للطباعة .

والتعديل لتمييز الصحيح من السقيم ، لأن قواعد الشريعة دلت على أن حفظ الشريعة فرض كفاية فيما زاد على القدر المتعين ، ولا يتأتى حفظها إلا بما ذكرناه .

ومن أمثلة البدعة المحرمة : مذهب القدرية والخوارج والمجسمة .

ومن أمثلة البدعة المندوبة : إحداث المدارس وبناء القناطر وصلاة التراويح في المسجد جماعة .

ومن أمثلة المكروهة : زخرفة المساجد وتزويق المصاحف .

وأما أمثلة البدعة المباحة فمنها : المصافحة عقيب صلاة الصبح والعصر ، ومنها التوسع في اللذيذ من المآكل والمشارب والملابس .^(١)

هذا وقد قسم العلماء البدعة المحرمة إلى بدعة مكفرة وغير مكفرة ، وصغيرة وكبيرة على ما سيأتي .

البدعة في العقيدة :

١٠ - اتفق العلماء على أن البدعة في العقيدة محرمة ، وقد تتدرج إلى أن تصل إلى الكفر . فأما التي تصل إلى الكفر فهي أن تخالف معلوما من الدين بالضرورة ، كبدعة الجاهليين التي نبه عليها القرآن الكريم في قوله تعالى :

(١) قواعد الأحكام ٢/١٧٢ ، والفروق ٤/٢١٩ ، والمتنور في القواعد ١/٢١٩

مناسب لم يدل الشرع على اعتباره ولا إلغائه إلا أنه ملائم لتصرفات الشرع ،^(١) إلى غير ذلك من التعريفات الأخرى التي يرجع لتفصيلها إلى مصطلح (مصلحة مرسله) .

حكم البدعة التكليفية :

٩ - ذهب الإمام الشافعي والعزبن عبدالسلام وأبوشامة ، والنووي من الشافعية ، والإمام القرافي والزرقاني من المالكية ، وابن الجوزي من الحنابلة ، وابن عابدين من الحنفية إلى تقسيم البدعة تبعاً للأحكام الخمسة إلى : واجبة أو محرمة أو مندوبة أو مكروهة أو مباحة .^(٢)

وضربوا لكل من هذه الأقسام أمثلة :

فمن أمثلة البدعة الواجبة : الاشتغال بعلم النحو ، الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وتدوين الكلام في الجرح

(١) المستصفى ١/٢٨٦ والاعتصام ٢/٩٥ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١١/٣٤٢ ، وإرشاد الفحول ص ٢٤٢

(٢) قواعد الأحكام للعزبن عبدالسلام ٢/١٧٢ ط دار الكتب العلمية بيروت ، ودليل الفالحين ١/٤١٦ ، والحناوي للسيوطي ١/٥٣٩ ط محي الدين ، وتذهيب الأسماء واللغات للنووي ١/٢٢ القسم الثاني ط المنيرية ، وتلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١٦ ط المنيرية ، وحاشية ابن عابدين ١/٣٧٦ ط بولاق ، والباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ص ١٣-١٥ ط المطبعة العربية ، والمتنور في القواعد ١/٢١٨

أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: أنتم الذين قُلْتُمْ كَذَا وكَذَا، أما والله إني لأخْشَاكُمْ لله وأَتْقَاكُمْ له. لكني أوصومُ وأفطرُ، وأصلي وأرقدُ، وأتزوجُ النساء، فَمَنْ رَغِبَ عن سنتي فليس مني». ^(١)

ب - البدعة المكروهة :

١٢ - قد تكون البدعة في العبادات من المكروهات، مثل الاجتماع عشية عرفة للدعاء لغير الحجاج فيها، ^(٢) وذكر السلاطين في خطبة الجمعة للتعظيم، أما للدعاء فسائغ، وكزخرفة المساجد. ^(٣)

جاء عن محمد بن أبي القاسم عن أبي البحتري قال: «أخبر رجل عبد الله بن مسعود أن قوما يجلسون في المسجد بعد المغرب فيهم رجل يقول: كبروا الله كذا وكذا، وسبحوا الله كذا وكذا، واحمدوا الله كذا وكذا، قال عبد الله: فإذا رأيتهم فعلوا ذلك فأتني فأخبرني بمجلسهم، فأتاهم فجلس، فلما سمع مايقولون قام فأتى ابن مسعود فجاء - وكان رجلا حديدا - فقال أنا عبد الله بن مسعود،

﴿مَجْعَلُ اللَّهِ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِيتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ ^(٢) وحددوا كذلك ضابطا للبدعة المكفرة، وهي: أن يتفق الكل على أن هذه البدعة كفر صراح لا شبهة فيه. ^(٣)

البدعة في العبادات :

اتفق العلماء على أن البدعة في العبادات منها مايكون حراما ومعصية، ومنها مايكون مكروها.

أ - البدعة المحرمة :

١١ - ومن أمثلتها: بدعة التبتل والصيام قائما في الشمس، والخصاء لقطع الشهوة في الجماع والتفرغ للعبادة. لما جاء عن رسول الله ﷺ في حديث الرهط الذين فعلوا ذلك: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله ﷺ، يسألون عن عبادته، فلما أُخبرُوا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، فقالوا: وأين نحنُ من النبي ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدا، وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطرُ، وقال الآخر: أنا أعتزلُ النساء فلا

(١) حديث: «جاء ثلاثة رهط... أخرجه البخاري (الفتح ١٠٤/٩ - ط السلفية) ومسلم (١٠٢٠/٢ - ط الحلبي)
(٢) البدع والنهي عنها للوضح القرطبي ص ٤٦، ٤٧ ط الاعتدال دمشق ١٣٤٩ هـ

(٣) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٣١/٢، ٣٢.

وإنكار البدع والحوادث ص ٢٣، ٢٥

(١) سورة المائدة / ١٠٣

(٢) سورة الأنعام / ١٣٩

(٣) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٣١/٢، ٣٢

ومتعددة، يصعب حصرها، لأنها تتجدد وتتغير حسب الأحوال والأزمان والأمكنة والأشخاص، وأحكام الدين وفروعه كثيرة، والانحراف عنها واتباع سبل الشيطان في كل حكم متعدد الوجوه. وكل خروج إلى وسيلة من وسائل الباطل لابد له من باعث. ومع ذلك فمن الممكن إرجاع الدواعي والأسباب إلى ما يأتي:

أ - الجهل بوسائل المقاصد :

١٥ - أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جارٍ في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، وقد أخبر الله تعالى بذلك فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(١).

وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^(٢).

ومن هذا يعلم أن الشريعة لا تفهم إلا إذا فهم اللسان العربي، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾^(٣) والإخلال في ذلك قد يؤدي إلى البدعة.

ب - الجهل بالمقاصد :

١٦ - ما ينبغي للإنسان أن يعلمه ولا يحمله من المقاصد أمران :

(١) أن الشريعة جاءت كاملة تامة لا نقص فيها ولا زيادة، ويجب أن ينظر إليها بعين الكمال

والله الذي لا إله غيره لقد جثتم ببدعة ظلماء، ولقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علماً. فقال عمرو بن عتبة: أستغفر الله. فقال: عليكم بالطريق فالزموه، ولئن أخذتم ميمنا وشمالا لتضلن ضلالا بعيدا^(١).
البدعة في العادات :

١٣ - البدعة في العادات منها المكروه، كالإسراف في المآكل والمشرب ونحوها. ومنها المباح، مثل التوسع في اللذيق من المآكل والمشرب والملابس والمساكن، وليس الطيالة، وتوسيع الأكرام، من غير سرف ولا اختيال.

وذهب قوم إلى أن الابتداع في العادات التي ليس لها تعلق بالعبادات جائز. لأنه لو جازت المؤاخظة في الابتداع في العادات لوجب أن تعد كل العادات التي حدثت بعد الصدر الأول - من المآكل والمشرب والملابس والمساكن النازلة - بدعا مكروهات، والتالي باطل، لأنه لم يقل أحد بأن تلك العادات التي برزت بعد الصدر الأول مخالفة لهم، ولأن العادات من الأشياء التي تدور مع الزمان والمكان.^(٢)

دواعي البدعة وأسبابها :

١٤ - دواعي البدعة وأسبابها وبواعثها كثيرة

(١) تلبس إبليس ١٦ - ١٧ ط النهضة، والأدب الشرعية ١١٠ / ٢ ط الرياض، وإنكار البدع والحوادث لأبي شامة

(٢) قواعد الأحكام ١٧٢ / ٢، ١٧٣، والاعتصام للشاطبي

(١) سورة يوسف / ٢

(٢) سورة الزمر / ٢٨

(٣) سورة الرعد / ٣٧

الاختلاف منافع للعلم والقدرة والحكمة^(١)
«أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ
لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(٢).

جـ - الجهل بالسنة :

١٧ - من الأمور المؤدية إلى البدعة الجهل
بالسنة .

والجهل بالسنة يعني أمرين :

الأول : جهل الناس بأصل السنة .

والثاني : جهلهم بالصحيح من غيره ،
فيختلط عليهم الأمر .

أما جهلهم بالسنة الصحيحة ، فيجعلهم
يأخذون بالأحاديث المكدوبة على رسول الله
ﷺ .

وقد وردت الآثار من القرآن والسنة تنهي عن
ذلك ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ
عِنْدَهُ مَشْهُولًا﴾^(٣) وقول رسول الله ﷺ : «من
كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

لا بعين النقص ، وأن يرتبط بها ارتباط ثقة
وإذعان ، في عاداتها وعباداتها ومعاملاتها ، وألا
يخرج عنها البتة . وهذا الأمر أغفله المبتدعة
فاستدركوا على الشرع ، وكذبوا على رسول الله
ﷺ . وقيل لهم في ذلك فقالوا : نحن لم نكذب
على رسول الله وإننا كذبنا له . وحكي عن
محمد بن سعيد المعروف بالأردني أنه قال : إذا
كان الكلام حسنا لم أرفيه بأسا ، أجعل له
إسنادا إلى رسول الله ﷺ .

(٢) أن يوقن إيقانا جازما أنه لا تضاد بين
آيات القرآن الكريم وبين الأحاديث النبوية
بعضها مع بعض ، أو بينها وبين القرآن الكريم .
لأن النبع واحد ، وما كان الرسول ﷺ ينطق عن
الهموى ، إن هو إلا وحى وحى ، وإن قوما
اختلف عليهم الأمر لجهلهم ، هم الذين عناهم
الرسول بقوله : « يقرءون القرآن لا يجاوزُ
حناجرهم .. »

فيتحصل مما قدمنا كمال الشريعة وعدم
التضاد بين نصوصها .

أما كمال الشريعة فقد أخبرنا الله تعالى
بذلك : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت
عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً»^(١) .
وأما عدم التضاد في اللفظ أو المعنى فقد بين
الله أن المتدبر لا يجد في القرآن اختلافا ، لأن

(١) الاعتصام ٢/ ٢٦٨ ، والفخر الرازي ١٠/ ١٩٦ ، ١٩٧

(٢) سورة النساء ٨٢/

(٣) سورة الإسراء ٣٩/

(٤) حديث : «من كذب علي متعمدا . . .» أخرجه البخاري
(الفتح ١/ ٢٠٢ ط السلفية) من حديث أبي هريرة ،
ومسلم (٤/ ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ط الحلبي) من حديث
أبي سعيد الخدري .

لا يجوز له أن يقدم بين يديه لأول وهلة الإنكار بإطلاق، بل أمامه أحد أمرين:
الأول: إما أن يصدق به ويكبل العلم فيه للراسخين في العلم والمتخصصين فيه متمشلا بقوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾^(١)

الثاني: يتأول على ما يمكن حمله عليه من الآراء بمقتضى الظاهر.^(٢) ويحكم هذا كله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٤)
هـ - اتباع المشابه:

١٩ - قال بعض العلماء: المشابه هو ما يختلف فيه من أحكام القرآن، وقال آخرون: هو ما تقابلت فيه الأدلة.^(٥) وقد نبى الرسول ﷺ عن اتباع المشابه بقوله: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِثْلَ شَيْءٍ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ

ومن جهلهم بالسنة، جهلهم بدورها في التشريع، وقد بين الله سبحانه وتعالى مكانة السنة في التشريع: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)

د - تحسين الظن بالعقل:

١٨ - عد العلماء من دواعي البدعة تحسين الظن بالعقل، ويتأني هذا من جهة أن المبتدع يعتمد على عقله، ولا يعتمد على الوحي وإخبار المعصوم ﷺ، فيجره عقله القاصر إلى أشياء بعيدة عن الطريق المستقيم، فيقع بذلك في الخطأ والابتداع، ويظن أن عقله موصله، فإذا هو مهلكه.

وهذا لأن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، من ناحية الكم ومن ناحية الكيف. أما علم الله سبحانه فلا يتناهى، والمتناهى لا يساوي مالا يتناهى. ويتخلص من ذلك:

(١) أن العقل مادام على هذه الصورة لا يجعل حاكما بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق، وهو الشرع، والواجب عليه أن يقدم ماحقه التقديم، ويؤخر ماحقه التأخير.

(٢) إذا وجد الإنسان في الشرع أخبارا يقتضي ظاهرها خرق العادة المألوفة - التي لم يسبق له أن رآها أو علم بها علما صحيحا -

(١) سورة ال عمران ٧ /
(٢) الاعتصام للشاطبي ٢ / ٢٧٥ - ٢٨٤، وإعلام الموقعين ١ / ٤٧ ط دار الجيل، والمواقفات ١ / ٨٧
(٣) سورة المجاثية / ١٨
(٤) سورة النساء / ٥٩
(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢ ط دار الكتب، وتفسير الطبري ٣ / ١٧٣ ط الحلبي، والاعتصام ١ / ١٧٤

تعالى في شأن هؤلاء: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾^(١)
فقال الحق على لسان رسوله: «قال أولو
جنتكم بأهْدَىٰ عما وَجَدْتُمْ عليه آبَاءكم»^(٢)

ب - رأي بعض المقلدين في أئمتهم
والتعصب لهم، فقد يؤدي هذا التغالي في
التقليد إلى إنكار بعض النصوص والأدلة أو
تأويلها، وعد من يخالفهم مفارقاً للجماعة .

ج - التصوف الفاسد وأخذ ما نقل عن
التصوفة من الأحوال الجارية عليهم، أو الأقوال
الصادرة عنهم ديناً وشرعية، وإن كانت مخالفة
للتصوص الشرعية من الكتاب والسنة .

د - التحسين والتقبيح العقليان . فإن محصول
هذا المذهب تحكيم عقول الرجال دون الشرع،
وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل
الابتداع في الدين، بحيث أن الشرع إن وافق
آراءهم قبلوه وإلا رد .

هـ - العمل بالأحلام . فإن الرؤيا قد تكون
من الشيطان . وقد تكون من حديث النفس،
وقد تكون من أخلاط مهتاجة . فمتى تتعين
الرؤيا الصالحة النقية حتى يحكم بها؟!!

فاحذروهم»^(١) وقد ذكرهم القرآن في قوله
تعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه
آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ،
فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ
بِهِ﴾^(٢) . فليس نظرهم في الدليل نظر المستبصر
حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم
باهوى . ثم أتى بالدليل كالشاهد له^(٣)
و- اتباع الهوى :

٢٠ - بطلان الهوى على ميل النفس وانحرافها
نحو الشيء، ثم غلب استعماله في الميل المذموم
والانحراف السيئ^(٤) .

ونسبت البدع إلى الأهواء، وسمي أصحابها
بأهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا
الأدلة مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، بل
قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم
جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء
ذلك .

٢١ - مداخل هذه الأهواء :^(٥)
أ - اتباع العادات والآباء وجعلها ديناً . قال

(١) حديث : إذا رأيتم الذين يتبعون ماتشابهه منه
أخرجه البخاري (الفتح ٨ / ٢٠٩ - ط السلفية) ومسلم
(٤ / ٢٠٥٣ ط الحلبي) واللفظ لمسلم

(٢) سورة آل عمران / ٧

(٣) الاعتصام / ١ / ١٧٥

(٤) المصباح في المادة

(٥) الاعتصام للشاطبي ٢ / ٢٩٣ - ٣١٣ . واقتضاء الصراط

المستقيم ص ١٤ - ٣٥

(١) سورة الزخرف / ٢٢٧

(٢) سورة الزخرف / ٢٤

ومنها : أن يفعل المسلم مثل مايفعل أهل الهند في تعذيب النفس بأنواع العذاب الشنيع والقتل بالأصناف التي تفزع منها القلوب وتقشعر منها الجلود، مثل الإحراق بالنارعلى جهة استعجال الموت لنيل الدرجات العليا والقربى من الله سبحانه في زعمهم .

البدعة الإضافية :

٢٣- وهي التي لها شائبتان : إحداهما لها من الأدلة متعلق ، فلا تكون من تلك الجهة بدعة ، والثانية ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية . ولما كان العمل له شائبتان ، ولم يتخلص لأحد الطرفين ، وضعت له هذه التسمية ، لأنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة لاستنادها إلى دليل ، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة لاستنادها إلى شبهة لا إلى دليل ، أولأنها غير مستندة إلى شيء ، وهذا النوع من البدع هو مثار الخلاف بين المتكلمين في البدع والسنن . وله أمثلة كثيرة ، منها : صلاة الرغائب ، وهي : اثنتا عشرة ركعة في ليلة الجمعة الأولى من رجب بكيفية مخصوصة ، وقد قال العلماء : إنها بدعة قبيحة منكرة . وكذا صلاة ليلة النصف من شعبان ، وهي : مائة ركعة بكيفية خاصة . وصلاة بر الوالدين .

ووجه كونها بدعة إضافية : أنها مشروعة ، باعتبار النظر إلى أصل الصلاة ، لحديث رواه

أنواع البدعة :

تنقسم البدعة من حيث قربها من الأدلة أو بعدها عنها إلى حقيقية وإضافية .

البدعة الحقيقية :

٢٢- هي التي لم يدل عليها دليل شرعي ، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم ، لا في الجملة ولا في التفصيل ، ولهذا سميت بدعة حقيقية لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق ، وإن كان المبتدع يأبى أن ينسب إليه الخروج عن الشرع ، إذ هو مدع أنه داخل بما استنبط تحت مقتضى الأدلة ، ولكن ثبت أن هذه الدعوى غير صحيحة ، لا في نفس الأمور ولا بحسب الظاهر ، أما بحسب نفس الأمر فبالعرض ، وأما بحسب الظاهر فإن أدلته شبه وليست بأدلة ، ومن أمثلتها : ^(١) التقرب إلى الله تعالى بالرهبانية وترك الزواج مع وجود الداعي إليه وفقد المانع الشرعي ، كرهبانية النصارى المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) فهذه كانت قبل الإسلام ، أما في الإسلام فقد نسخت في شريعتنا بمثل قوله ﷺ « فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » . ^(٣)

(١) الاعتصام ٢٣٢ / ١

(٢) سورة الحديد / ٢٧

(٣) حديث : « فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » . أخرجه البخاري (الفتح

١٠٤ / ٩ ط السلفية)

وكذلك بدعة المنافقين الذين اتخذوا الدين ذريعة لحفظ النفس والمال وما أشبه ذلك ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاجِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(١) فهذا وأضرابه لا يشك أحد في أنه كفر صراح، لا بتداعه أشياء أنكرتها النصوص وتوعدت عليها.

ومنها ماهو كبيرة وليس بكفر، أو يختلف فيه هل هو كفر أم لا؟ كبعد الفرق الضالة. ومنها ماهو معصية وليس بكفر اتفاقاً، كبدعة التبتل والصيام قائماً في الشمس، والخصاء بقطع شهوة الجماع، للأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وقد سبق بعض منها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

تقسيم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة: ٢٥ - إن المعاصي منها صغائر ومنها كبائر، ويعرف ذلك بكونها واقعة في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات، فإن كانت في الضروريات فهي أعظم الكبائر، وإن وقعت في التحسينيات فهي أدنى رتبة بلا إشكال، وإن وقعت في الحاجيات فمتوسطة بين الرتبتين، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنْ تُحِبُّوا

الطبراني في الأوسط «الصلاة خير موضوع»^(١) وغير مشروعة باعتبار ما عرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة. فهي مشروعة باعتبار ذاتها، مبتدعة باعتبار ما عرض لها.^(٢)

البدع المكفرة وغير المكفرة:

٢٤ - البدع متفاوتة، فلا يصح أن يقال: إنها على حكم واحد هو الكراهة فقط، أو التحريم فقط. فقد وجد أنها تختلف في أحكامها، فمنها ماهو كفر صراح، كبدعة الجاهلية التي نه القرآن عليها كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا، فَقَالُوا: هَذَا لِلَّهِ - بَزَعْنَاهُمْ - وَهَذَا لَشُرَّاكِنَا﴾^(٣) الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا. وَإِنْ يَكُنْ مِثْنَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾^(٥).

(١) حديث: «الصلاة خير موضوع»، أخرجه ابن حبان (ص ٥٢ - موارد الطائفة السلفية).

(٢) ابن عابدين ١/ ٤٦١، والاعتصام للشاطبي ١/ ٢٣٢، والمجموع للنووي ٤/ ٥٦، وإنكار البدع والحوادث ص ٦٣ - ٦٧.

(٣) سورة الأنعام / ١٣٦.

(٤) سورة الأنعام / ١٣٩.

(٥) المائدة / ١٠٣، وانظر القرطبي ٧/ ٣٣٥ ط دار الكتب، والفخر الرازي ١٢/ ١٠٩، ١٣/ ٢٠٤ ط عبد الرحمن محمد.

(١) سورة آل عمران / ١٦٧.

(٢) سورة النساء / ٢٩، وانظر أحكام أهل الذمة ٢/ ٦٧٣.

(٣) سورة النجم / ٣٢.

كالدين، وهي لا عهد بها في شريعة إبراهيم عليه السلام ولا غيره، بل كانت من جملة ما اخترعه. من ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها في حديث أنكحة الجاهلية^(١).

ومثال مايقع في العقل: مايتناول من المسكرات والمخدرات بدعوى تحصيل النفع والتقوي على القيام ببعض الواجبات المشروعة في ذاتها.

ومثال مايقع في المال: قولهم ﴿إِنَّا بَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ فإنهم احتجوا بقياس فاسد^(٢) وكذلك سائر ما يحدث الناس بينهم من البيوع المبنية على المخاطرة والغرر.

٢٦ - هذا التقسيم من حيث اعتبار البدعة كبيرة أو صغيرة مشروط بشروط:

الأول: ألا يداوم عليها، فإن الصغيرة من المعاصي لمن داوم عليها تكبر بالنسبة إليه، لأن ذلك ناشئ عن الإصرار عليها، والإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة، ولذلك قالوا: لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار. فكذلك البدعة من غير فرق.

الثاني: ألا يدعوا إليها. فإذا ابتلي إنسان ببدعة فدعا إليها تحمل وزرها وأوزار الآخرين معه، مصداقاً لقول رسول الله ﷺ: «من سنَّ

كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلَا كَرِيمًا»^(١) وإذا كانت ليست رتبة واحدة فالبدع من جملة المعاصي، وقد ثبت التفاوت في المعاصي، فكذلك يتصور مثله في البدع، فمنها مايقع في الضروريات، ومنها مايقع في رتبة الحاجيات، ومنها مايقع في رتبة التحسينيات.

ومايقع في رتبة الضروريات، منه مايقع في الدين، أو النفس، أو النسل، أو العقل، أو المال^(٢).

فمثال وقوعه في الدين: اختراع الكفار وتغييرهم ملة إبراهيم عليه السلام في نحوه: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحْرَةٍ وَلَا سَائِغٍ وَلَا وِصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾^(٣) وحاصل ما في الآية تحريم ما أحل الله على نية التقرب به إليه، مع كونه حلالاً بحكم الشريعة المتقدمة.

ومثال مايقع في النفس: ما عليه بعض نحل الهند، من تعذيبها أنفسها بأنواع العذاب واستعجال الموت، لنيل الدرجات العلى على زعمهم.

ومثال مايقع في النسل: ماكان من أنكحة الجاهلية التي كانت معهودة ومعمولا بها ومتخذة

(١) سورة النساء / ٣١

(٢) الاعتصام للشاطبي ٣١/٢، وقواعد الأحكام ١٩/١،

وابن عابدين ٣٠٩/٣، ٣١٠

(٣) سورة الأنعام / ١٣٩

(١) حديث عائشة في أنكحة الجاهلية أخرجه البخاري (الفتح ١٨٢/٩ - ١٨٣ ط السلفية).

(٢) الاعتصام للشاطبي ٣١/٢ - ٥٩

سن تلك السنة، ولأنه يتحمل وزر من تبعه،
مصادقا لحديث: «من سن سنة سيئة فعلية
وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».
كما يختلف الإثم بالنسبة إلى الأسرار
والإعلان، لأن الضرر مقرر عليه
لا يتعداه، بخلاف المعلن.
كما يختلف كذلك من جهة الإصرار عليها أو
عدمه، ومن جهة كونها حقيقية أو إضافية، ومن
جهة كونها كفرا أو غير كفر.^(١)

رواية المبتدع للحديث:

٢٨ - رد العلماء رواية من كفر ببديعته، ولم يحتجوا
به في صحة الرواية.
ولكنهم شرطوا للكفر بالبديعة، أن ينكر
المبتدع أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين
بالضرورة.
أما من لم يكفر ببديعته، فللعلماء في روايته
ثلاثة أقوال:

الأول: لا يحتج بروايته مطلقا، وهو رأي
الإمام مالك، لأن في الرواية عن المبتدع ترويجا
لامره وتنبها بذكره، ولأنه أصبح فاسقا ببديعته.
الثاني: يحتج به إن لم يكن ممن يستحل
الكذب في نصرته مذهبه، سواء أكان داعية أم
لا، وهو قول الشافعي وأبي يوسف والثوري.

سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى
يوم القيامة^(١)

الثالث: ألا تفعل في الأماكن العامة التي
يجتمع فيها الناس، أو المواضع التي تقام فيها
السنن، وتظهر فيها أعلام الشريعة، ألا يكون
ممن يقتدى به أو يحسن به الظن، فإن العوام
يقتدون - بغير نظر - بالموثوق بهم أو بمن
يحسنون الظن به، فتعم البلوى ويسهل على
الناس ارتكابها.^(٢)

تقسيم المبتدع إلى داعية لبديعته وغير داعية:

٢٧ - المنسوب إلى البدعة في العرف لا يخلو أن
يكون مجتهدا فيها أو مقلدا، والمقلد إما أن يكون
مقلدا مع الإقرار بالدليل الذي زعمه المجتهد
المبتدع، وإما أن يكون مقلدا من غير نظر،
كالعامي الصرف الذي حسن الظن بصاحب
البدعة، ولم يكن له دليل على التفصيل يتعلق
به، إلا تحسين الظن بالمبتدع خاصة. وهذا
القسم كثير في العوام، فإذا تبين أن المبتدع أثم،
فليس الإثم الواقع عليه على رتبة واحدة. بل
هو على مراتب مختلفة، من جهة كون صاحب
البدعة داعيا إليها أم لا، لأن الزيف في قلب
الداعي أمكن منه في قلب المقلد، ولأنه أول من

(١) حديث: «من سن سنة سيئة...» سبق تحريجه ف/٢

(٢) الاعتصام ٥٧/٢، وابن عابدين ١٤٠/٢، والزواجر

٤/١، وقواعد الأحكام لابن عبد السلام ١/٢٢ ط

الاستقامة.

(١) الاعتصام ١/١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، وابن عابدين

٢٩٧/٣، ٤٤٦/٥، والاعتصام ١/١٢٩، ١٣٠

الثالث : قيل يحتاج به إن لم يكن داعيا إلى بدعته، ولا يحتاج به إن كان داعية إليها.
قال النووي والسيوطي: هذا القول هو للأعدل والأظهر، وهو قول الكثير أو الأكثر، ويؤيده احتجاج البخاري ومسلم في الصحيحين بكثير من المبتدعة غير الدعاة.

شهادة المبتدع :

٢٩ - رد المالكية والحنابلة شهادة المبتدع، سواء أكفر ببذعته أم لا، وسواء أكان داعيا لها أم لا. وهو رأي شريك وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، وعللوا ذلك بأن المبتدع فاسق ترد شهادته للآية: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) ولقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢) وقال الحنفية والشافعية في الراجح عندهم: تقبل شهادة المبتدع مالم يكفر ببذعته، كمنكر صفات الله وخلقه لأفعال العباد، لأنهم يعتقدون أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم من الأدلة.

وقال الشافعية في المرجوح عندهم: لا تقبل شهادة المبتدع الداعي إلى البدعة.^(٣)

(١) سورة الطلاق / ٢

(٢) سورة الحجرات / ٦

(٣) تدريب الراوي شرح التقریب للنووي ص ٢١٦، ٢١٧. ط المكتبة العلمية، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٢٥ - ١٣٢، وقواعد التحديث ١٩٤ - ١٩٥ ط عيسى الحلبي. والحمل شرح المنهج ٣٨٥/٥ =

الصلاة خلف المبتدع :

٣٠ - اختلف العلماء في حكم الصلاة خلف المبتدع. فذهب الحنفية، والشافعية، وهو رأي للمالكية إلى جواز الصلاة خلف المبتدع مع الكراهة مالم يكفر ببذعته، فإن كفر ببذعته فلا تجوز الصلاة خلفه. واستدلوا لذلك بأدلة منها: قوله ﷺ «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) وقوله: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»^(٢).

وما روي من أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي مع الخوارج وغيرهم زمن عبد الله بن الزبير وهم يقتلون، ف قيل له: أنصلي مع هؤلاء ومع هؤلاء، وبعضهم يقتل بعضا؟ فقال: «من قال حي على الصلاة أجبت، ومن قال: حي على الفلاح أجبت. ومن قال: حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت: لا». ولأن المبتدع المذكور تصح صلاته، فصح

= ٣٨٦، والمغني ١٦٦/٨ ط السمودية، وحاشية الدسوقي ١٦٥/٤ ط دار الفكر، والشرح الصغير ٢٤٠/٤ ط المعارف، والمجموع للنووي ٢٥٤/٤ ط المنيرة والسلفية. (١) حديث: «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله». أخرجه الدارقطني (٥٦/٢) - ط دار المحاسن من حديث ابن عمر، وقال ابن حجر: عثمان بن عبد الرحمن - يعني الذي في إسناده - كذبه يحيى بن معين. (التلخيص ٣٥/٢) ط شركة الطباعة الفنية

(٢) حديث: «صلوا خلف كل بر وفاجر». أخرجه أبو داود (٣٩٨/١) - ط عزت عبيد دعاس) والدارقطني (٥٦/٢) ط دار المحاسن) واللفظ له، وقال ابن حجر: منقطع (التلخيص ٣٥/٢ ط شركة الطباعة الفنية).

الالتزام به كغيره.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من صلى خلف المبتدع الذي يعلن بدعته ويدعو إليها أعاد صلاته ندبا، وأما من صلى خلف مبتدع يستتر بدعته فلا إعادة عليه. ^(١) واستدلوا بقوله ﷺ: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بَسُلْطَانٌ، أَوْ يَخَافَ سَوْطَهُ أَوْ سَيْفَهُ». ^(٢)

ولاية المبتدع :

٣١ - اتفق العلماء على أن من شروط أصحاب الولايات العامة - كالإمام الأعظم الخليفة وأمراء الولايات والقضاة وغيرهم - العدالة، وألا يكونوا من أصحاب الأهواء والبدع، وذلك لتكون العدالة وازعة عن التقصير في جلب المصالح ودرء المفسدات، وحتى لا يخرج أهوى من الحق إلى الباطل، وقد ورد: حبك الشيء يعمي ويصم. ^(٣) ولكن ولاية المتغلب على

الإمامة أو غيرها من الولايات تنعقد وتجب طاعته فيما يجوز من أمره ونهيه وقضائه باتفاق الفقهاء، وإن كان من أهل البدع والأهواء، مالم يكفر بدعته، درءا للفتنة، وصونا لشملة المسلمين، واحتفاظا بوحدة الكلمة. ^(١)

الصلاة على المبتدع :

٣٢ - اختلف الفقهاء في الصلاة على المبتدع الميت، فذهب جمهور العلماء إلى وجوب الصلاة على المبتدع الذي لم يكفر بدعته، لقول النبي ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». ^(٢) إلا أن المالكية يرون كراهية صلاة أصحاب الفضل على المبتدع، ليكون ذلك ردعا وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم، ولأن النبي ﷺ «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ». ^(٣) وذُهب الحنابلة إلى منع الصلاة على المبتدع، لأن النبي ﷺ «تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ وَقَاتَلَ نَفْسَهُ» وهما أقل جرما من المبتدع. ^(٤)

(١) المغني لابن قدامة ١٨٥/٢، ومغني المحتاج ٢٤٢/١،

وفتح القدير ٣٠٤/١، وحاشية ابن عابدين ٣٧٦/١،

وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٩/١

(٢) حديث: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا...» أخرجه ابن ماجه

(٣/١ - ٣٤٣) ط الحلي، وفي الزوائد: إسناده ضعيف

لضعف علي بن زيد بن جدعان وعبداه بن محمد العدوي.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ٧٥/٢، ونخبة الفكر

١٥٩/١، ومغني المحتاج ١٣٠/٤، ٣٧٥، وحاشية ابن

عابدين ٢٩٨/٤، والمغني لابن قدامة ٣٩/٩، والأحكام

السلطانية للمهاوري ص ٩

(١) مغني المحتاج ١٣٢/٤، والأحكام السلطانية للمهاوري ص

٣٣

(٢) حديث: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». سبق تخريجه

ق/٣٠

(٣) حديث: «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ» أخرجه

مسلم ٦٧٢/٢ ط الحلي.

(٤) حديث: «تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ» أخرجه

البخاري (الفتح ٤٦٧/٤ ط السلفية).

توبة المبتدع :

٣٣ - اختلف العلماء في قبول توبة المبتدع المكفر ببدعته، فقال جمهور كل من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة بقبول توبته، لقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١)

ولقوله ﷺ : «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَخْشَهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢)

ومن الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من يرى أن توبة المبتدع لا تقبل إذا كان ممن يظهر الإسلام ويبطن الكفر، كالمنافق والزنديق والباطني، لأن توبته صدرت عن خوف، ولأنه لا تظهر منه علامة تبين صدق توبته، حيث كان مظهرًا للإسلام مسرًا للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها، واستدلوا لذلك ببعض الأحاديث، ومنها قوله ﷺ : «سَيُخْرِجُ فِي أُمِّي أَقْوَامٌ تَجَارِي بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عَرَقٌ وَلَا مَفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»^(٣)

(١) سورة الأنفال / ٣٨

(٢) حديث : «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ . . . » أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/٦ - ط السلفية) ومسلم (٥٣/١) - ط الحلي.

(٣) حديث : «سَيُخْرِجُ فِي أُمِّي أَقْوَامٌ . . . » أخرجه أحمد (١٠٢/٤) - ط الميمنية) وأبو داود (٥/٥) - ط عزت عبيد-

وهذا الخلاف بين العلماء في قبول توبة المبتدع ينحصر فيما يتعلق بأحكام الدنيا في حقه، أما ما يتعلق بقبول الله تعالى لتوبته وغفرانه لذنبه إذا أخلص وصدق في توبته فلا خلاف فيه.^(١)

ما يجب على المسلمين تجاه البدعة :

٣٤ - ينبغي على المسلمين تجاه البدعة أشياء لمنع الوقوع فيها - منها :

أ - تعهد القرآن وحفظه وتعليمه وبيان أحكامه، لقوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) ولقول الرسول الله ﷺ : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٣) وفي رواية «أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٤) وقوله ﷺ : «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ هُوَ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»^(٥) لأن في

= دساس) وحسنه ابن حجر في تحريج أحاديث الكشاف (٨٣/٢) - ط دار الكتاب العربي).

(١) الاعتصام ٢/ ٢٣٠، والألم للإمام الشافعي ٦/ ١٦٥، والمغني لابن قدامة ٨/ ١٢٦، ومغني المحتاج ٤/ ١٤٠، والجمل شرح المنيع ٥/ ١٢٦، وحاشية ابن عابدين ٢٩٧/٣

(٢) سورة النحل / ٤٤

(٣) حديث : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» أخرجه البخاري (الفتح ٧٤/٩ ط السلفية).

(٤) حديث : «أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» أخرجه البخاري (الفتح ٧٤/٩ ط السلفية).

(٥) حديث : «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ . . . فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ . . . » أخرجه البخاري (الفتح ٧٩/٩ ط السلفية).

تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴿١﴾ .
 د - نبذ التعصب لرأي من الآراء أو اجتهاد
 من الاجتهادات، مالم يكن مؤيداً بالحق من
 الأدلة الشرعية لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ
 اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ . (٢)
 هـ - منع العامة من القول في الدين، وعدم
 الاعتماد بأرائهم مهما كانت مناصبهم وتقواهم
 إلا بالدليل . يقول أبو يزيد البسطامي : لو
 نظرتهم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى
 يرتقي في الهواء، فلا تغفروا به حتى تنظروا
 كيف تجردونه عن الأمور والنهي وحفظ الحدود
 وأداء الشريعة . (٣)

وقال أبو عثمان الخيري : من أمر السنة على
 نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى
 على نفسه نطق بالبدعة . (٤)
 قال تعالى : ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ . (٥)
 و - صد التيارات الفكرية المضللة التي

تشكك الناس في الدين، وتحمل بعضهم على
 التأويل بغير دليل لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيضًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

تعليم القرآن وبيان أحكامه قطع الطريق على
 المبتدعين بإظهار الأحكام الشرعية .

ب - إظهار السنة والتعريف بها : لقوله
 تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ
 عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ
 لِحِزْمٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ
 يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (٢)

وعن رسول الله ﷺ : «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ
 مِنْهُ حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ غَيْرَهُ» . (٣)
 وعن رسول الله ﷺ : «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بَدْعَةً
 إِلَّا رَفَعَ مِنْهَا مِنَ السُّنَّةِ» . (٤)

ج - عدم قبول الاجتهاد ممن لا يتأهل له،
 ورد الاجتهاد في الدين من المصادر غير المقبولة،
 لقوله تعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ
 لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٥) وقوله : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
 فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٦) وقوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ

(١) سورة الحشر / ٧

(٢) سورة الأحزاب / ٣٦

(٣) حديث : «نصر الله امرأ سمع منا حديثاً» أخرجه
 أسوداد (٤) / ٦٩ - ط عزت عبيد دعاس) وصححه ابن
 حجر كما في فيض القدير (٦) / ٢٨٥ - ط المكتبة التجارية

(٤) حديث : «ما أحدث قوم بدعة إلا» أخرجه أحمد
 (٤) / ١٠٥ - ط الميمنية وقال الهيثمي : فيه أبو بكر بن أبي
 مريم وهو منكر الحديث (مجمع الزوائد ١ / ١٨٨ - ط
 القدسي).

(٥) سورة النحل / ٤٣

(٦) سورة النساء / ٥٩

(١) سورة آل عمران / ٧

(٢) سورة القصص / ٥٠

(٣) الرسالة القشيرية ١ / ٨٢

(٤) المصدر السابق ١ / ١١

(٥) سورة النور / ٥٤

د - المنع بالقهر، مثل كسر الملاهي وتزريق الأوراق وفض المجالس.

هـ - التخويف والتهديد بالضرب الذي يصل إلى التعزير. وهذه المرتبة لا تنبغي إلا للإمام^(١) أو بإذنه؛ لثلاث يترتب عليها ضرر أكبر منها.

وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

معاملة المبتدع ومخالطته :

٣٧ - إذا كان المبتدع غير مجاهر ببدعته ينصح، ولا يجتنب ولا يشهره، لحديث الرسول ﷺ: «مَنْ سَرَّ مُسْلِمًا سَرَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٢).

وأما إذا كان مجاهرا بشيء منهي عنه من البدع الاعتقادية أو القولية أو العملية - وهو يعلم ذلك - فإنه يسن هجره، وقد اشتهر هذا عند العلماء، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ، وَلَا تُفَاخِجُوهُمْ»^(٣) وقال ابن مسعود: «من

يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كَافِرِينَ»^(١).

ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدعة :

٣٥ - يجب على المسلمين من أولي الأمور وغيرهم أن يأمرُوا أهل البدع بالمعروف وينهَوْهم عن المنكر، ويحْصَوْهم على اتباع السنة والإقلاع عن البدعة والبعد عنها. لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) ولقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

٣٦ - مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع البدعة :

أ - التعريف ببيان الصواب من الخطأ بالدليل.

ب - الوعظ بالكلام الحسن مصداقا لقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(٤).

ج - التعنيف والتخويف من العقاب الدنيوي والآخروي، ببيان أحكام ذلك في أمر بدعته.

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٣٠٦، ٣١٥، وفتاوى ابن تيمية ٢٨/ ٢١٩، والسياسة الشرعية ص ١٠٢

(٢) حديث: «مَنْ سَرَّ مُسْلِمًا سَرَّهُ اللَّهُ» أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٦ - ط الحلي).

(٣) حديث: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلَا...» أخرجه أبوداود

(٥/ ٨٤ - ط عزت عبيد دعاس) وفي إسناده جهالة. (عون

المعبود ٤/ ٣٦٥ - نشر دار الكتاب العربي)

(١) سورة آل عمران / ١٠٠

(٢) سورة آل عمران / ١٠٤

(٣) سورة التوبة / ٧١

(٤) سورة النحل / ١٢٥

أَحَبُّ أَنْ يُكْرِمَ دِينَهُ فَلْيَعْتَزَلْ مُحَالَطَةَ الشَّيْطَانِ
وَبُجَالَسَةِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ بُجَالَسَهُمْ أَلْصَقُ
مِنَ الْجَرَبِ»^(١).

وعن ابن عمر مرفوعاً: «لا تُجَالِسُوا أَهْلَ
الْقَدْرِ وَلَا تُنَاكِحُوهُمْ».

وعن أبي قلابة «لا تجالسوا أهل الأهواء،
فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو
يلبسوا عليكم بعض ما تعرفون»^(٢) وقد هجر
أحمد من قالوا يَخْلُقُ القرآن^(٣).

قال ابن تيمية: ينبغي لأهل الخير والدين أن
يهجروا المبتدع حياً وميتاً، إذا كان في ذلك كف
للمجرمين، فتركوا تشييع جنازته^(٤).

إهانة المبتدع :

٣٨ - صرح العلماء بجواز إهانة المبتدع بعدم
الصلاة خلفه، أو الصلاة على جنازته، وكذلك
لا يعاد إذا مرض، على خلاف في ذلك.

بدل

انظر : إبدال

(١) الاعتصام للشاطبي ٢٧٨/١ ط المعرفة.

(٢) الاعتقاد على مذاهب السلف ص ١١٨

(٣) الآداب الشرعية ١/ ٢٥٨ - ٢٦١، والاعتقاد على مذاهب

السلف ص ١١٧

(٤) الفتاوى لابن تيمية ٢٨/ ١٧ - ١٨

بدنة

التعريف :

١ - البدنة في اللغة: من الإبل خاصة، ويطلق
هذا اللفظ على الذكر والأنثى، والجمع البُدن.
وسميت بدنة لضخامتها.

قال في المصباح المنير: والبدنة قالوا: هي
ناقة أو بقرة، وزاد الأزهري: أو بعير ذكر. قال:
ولا تطلق البدنة على الشاة.

وفي الاصطلاح: البدنة اسم تختص به
الإبل، إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في
حكم البدنة قامت مقامها، وذلك لما قال
جابر بن عبد الله: «نَحَرْنَا مع رسول الله ﷺ
عَامَ الْحَدِيثِ البدنة عن سبعة، والبقرة عن
سبعة»^(١) فصار البقر في حكم البدن مع تغايرهما
لوجود العطف بينهما، والعطف يقتضي
المغايرة^(٢).

(١) حديث: جابر بن عبد الله: «نَحَرْنَا مع رسول الله ﷺ ...»

أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحلبي).

(٢) الفروق في اللغة ص ٣٠٠ بيروت، والمصباح المنير،

والغريب مادة: «بدن».

كان يصلي في مراتب الغنم، وأمر بالصلاة فيها. ^(١)

ب - نقض الوضوء :

٣ - ذهب جمهور العلماء إلى أن أكل لحم الجوز - وهو لحم الإبل - لا ينقض الوضوء، لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : «الوضوء مما خرج لا مما دخل»، ^(٢) ولما روى جابر قال : «كان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مَسَّت النار» ^(٣) ولأنه مأكول أشبه سائر المأكولات.

وهذا القول مروى عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي طلحة وأبي الدرداء وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي أمامة، وبه قال جمهور التابعين، وهو مذهب الحنفية والمالكية، والصحيح من مذهب الشافعية.

(١) ابن عابدين ٢١٣/١، وحاشية النسوي ٥١/١، ومغني المحتاج ٧٩/١، وكشاف القناع ١٩٤/١

وحديث : «أن النبي ﷺ كان يصلي في مراتب الغنم . . . أخرجه البخاري (الفتح ٤١/١ - ط السلفية).
(٢) حديث : «الوضوء مما خرج لا مما دخل . . .» أخرجه الدارقطني (١٥١/١ - ط شركة الطباعة الفنية) وقال ابن حجر : وفي إسناده الفضل بن المختار، وهو ضعيف جدا، ونقل عن ابن عدي أنه قال : الأصل في هذا الحديث أنه موقوف.

(٣) حديث جابر : «كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسَّت النار» أخرجه أبوداود (١٣٣/١ - ط عزت عبيد دعاس) وصححه ابن خزيمة (٢٨/١) - ط المكتب الإسلامي.

ومع هذا فقد أطلق بعض الفقهاء «البدنة» على الإبل والبقر. ^(١)

الحكم الإجمالي :

تتعلق بالبدن أحكام خاصة منها :

أ - بول البدن وزوثها :

٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى نجاسة بول وروث الحيوان، سواء أكان مما يؤكل لحمه أم لا، ومن الحيوان : البُذَن. لما روى البخاري أنه ﷺ لما جيء له بحجرين وروثه ليستنجي بها، أخذ الحجريين وروث الروثة، وقال : «هذا ركس» ^(٢) والركس : النجس.

وأما نجاسة البول فلمعموم قوله ﷺ : «تَنَزَّهُوا من البول، فإن عاتمة عذاب القبر منه» ^(٣) حيث يدخل فيه جميع أنواع الأبوال.

وذهب المالكية والحنابلة إلى طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، لأنه ﷺ «أمر العُرَيْنين أن يَلْحَقُوا بِإِبِلِ الصدقة، فَيَشْرَبُوا من أبوالها وألبانها» ^(٤) والنجس لا يباح شربه، ولأنه ﷺ

(١) ابن عابدين ٢٠٠/٥

(٢) حديث : «هذا ركس» أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٦/١ - ط السلفية).

(٣) حديث : «تَنَزَّهُوا من البول . . .» أخرجه الدارقطني (١٢٧/١ - ط شركة الطباعة الفنية) من طريقين، وقال : لا بأس به.

(٤) حديث : «أن النبي ﷺ أمر العُرَيْنين . . .» أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٥/١ - ط السلفية). ومسلم (١٢٩٦/٣) - ط الحلبي.

حضير أن النبي ﷺ قال: «توضئوا من لحوم الإبل وألبانها»^(١).
والثانية: لا وضوء فيه، لأن الحديث الصحيح إنما ورد في اللحم، ورجح هذا القول صاحب كشف القناع^(٢).

ج - سؤر البدنة :

٤ - اتفق الفقهاء على طهارة سؤر البدنة، وسائر الإبل والبقر والغنم، ولا كراهة في أسأرها ما لم تكن جلالة.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن سؤر ما أكل لحمه يجوز شربه والوضوء به^(٣).

د - الصلاة في أعطان الإبل ومرايض البقر:

٥ - ذهب جمهور العلماء إلى كراهة الصلاة في معائن الإبل.

وقد ألحق الحنفية بالإبل البقر في الكراهة.

وقال المالكية والشافعية: إن البقر كالغنم في

وذهب الحنابلة، والشافعي في القديم إلى وجوب الوضوء من أكل لحم الجوزور على كل حال، نيتاً أو مطبخاً عالماً كان أو جاهلاً.

وبه قال إسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى .
وحكاه الماوردي عن جماعة من الصحابة، منهم: زيد بن ثابت وابن عمر وأبوموسى وأبوطلبة، واختاره من الشافعية أبو بكر بن خزيمة وابن المنذر، وأشار البيهقي إلى ترجيحه واختاره، وقواه النووي في المجموع.

واستدلوا بحديث البراء بن عازب قال: سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الإبل، فقال: «توضئوا منها، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: لا يتوضأ منها»^(١) ويقول النبي ﷺ: «توضئوا من لحوم الإبل، ولا تتوضئوا من لحوم الغنم»^(٢).

أما ألبان الإبل، فعند الحنابلة روايتان في نقض الوضوء بشربها:

إحداهما: ينقض الوضوء، لما روى أسيد بن

(١) حديث: توضئوا من لحوم الإبل وألبانها رواه أحمد (٣٥٢/٤ - ط اليمينية) وابن ماجه (١٦٦/١ - ط الحلبي) وقال البوصيري: إسناده ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة وتدليس.

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٧ - ٤٨، وحاشية الدسوقي ١/١٢٣، وشرح الروض ١/٥٥، والمجموع ٢/٥٧ وما بعدها، والمغني ١/١٨٧، ١٩٠ وكشاف القناع ١/٣٠.

(٣) المغني ١/٥٠، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٧.

(١) حديث: «سئل عن لحوم الإبل ولحوم الغنم...» أخرجه أبو داود (١٢٨/١) - ط عزت عبيد دعاس) وابن خزيمة (٢٢/١) - ط المكتب الإسلامي). وقال: لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله.

(٢) حديث: «توضئوا من لحوم الإبل...» أخرجه ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (١/١٦٦) وفي إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد رواه بالتمتة، ورجاله ثقات، وخالد بن عمر مجهول الحال.

ولا يجزئ إلا الشيء من الإبل، وهو ما كمل
خمس سنين ودخل في السادسة.

ففي الصحيحين: «أنه صلى الله عليه
وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة»^(١)
ويستحب أن يكون ما يهديه سمينا حسنا،
لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّمَا مِنْ
تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢) فسرهما ابن عباس
بالاستسنان والاستحسان.

ويستحب تقليد البدنة في الهدى.^(٣)
وهناك تفصيلات تنظر في مصطلح (حج)،
وهدي، وإحرام، وقران، وتمتع).

ز - ذكاة البدنة :

٨ - تختص الإبل - ومنها البدنة - بالنحر، فقد
ذهب جمهور الفقهاء إلى سنية نحر الإبل .
وذهب المالكية إلى وجوب نحرها، وألحقوا بها
الزرافة .

وأما ذبحها، فقد قال بجوازها الشافعية
والحنابلة، وكرهه الحنفية كراهة تنزيه، على ما
نقله ابن عابدين عن أبي السعود عن الديري .

(١) حديث: «أنه ﷺ أهدى في حجة الوداع مائة بدنة، أخرجه
البخاري (الفتح ٥٥٧/٣ - ط السلفية).

(٢) سورة الحج / ٣٢

(٣) ابن عابدين ٢/ ٢٤٩، والديسوقي ٢/ ٨٢ وما بعدهما،
وشرح الروض ١/ ٥٣٢ وما بعدهما، وكشاف الفناع
٢٩٩/٢ وما بعدهما.

وتقليد البدنة هو: وضع علامة في رقبته ليعلم أنها
هدي.

جواز الصلاة في مرايضها.

وذهب الحنابلة إلى عدم صحة الصلاة في
أعطان الإبل، وهي: ماتقيم فيه وتأوي إليه .
أما مواضع نزولها في سيرها فلا بأس بالصلاة
فيه.^(١)

هـ - الدماء الواجبة :

٦ - تجزئ البدنة عن سبعة في حالتي الإقرار
والتمتع، وفي الأضحية، وفي فعل بعض
المحظورات أو ترك بعض السواجبات حال
الإحرام بحج أو عمرة .
وتجب عند الحنفية بدنة كاملة على الحائض
والنفساء إذا طافتا .

كما تجب بدنة كاملة إذا قتل المحرم صيدا
كبيرا، كالزرافة والنعامة، على التخيير المفصل
في موضعه .

وتجب أيضا على من جامع حال الإحرام
بالحج والعمرة قبل التحلل الأصغر، على
خلاف وتفصيل يرجع إليه في المصطلحات
التالية: (إحرام، وحج، وهدي، وصيد).

و - الهدي :

٧ - اتفق الفقهاء على أن الهدي سنة، ولا يجب
إلا بالنذر. ويكون من الإبل والبقر والغنم،

(١) ابن عابدين ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وحاشية الديسوقي ١/ ١٨٨
- ١٨٩، ومغني المحتاج ١/ ٢٠٣، وكشاف الفناع ١/ ٢٩٤ -
٢٩٥.

وقال المالكية: جاز الذبح في الإبل، والنحر في غيرها للضرورة.

ثم النحر - كما قال ابن عابدين - هو قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، أما الذبح فقطعها في أعلاه تحت اللحين.

والسنة نحرها قائمة معقولة يدها اليسرى،

لما ورد عن عبدالرحمن بن سابط: «أن النبي ﷺ

وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى،

قائمة على ما بقي من قوائمها»^(١) وفي قوله

تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾^(٢) دليل على أنها

تنحرق قائمة.

وكيفيته: أن يقطعها بالحرية في الوهدة التي

بين أصل العنق والصدر.^(٣)

ج - الديات: الدية بدل النفس:

٩ - وقد اتفق الفقهاء على جواز الدية في: الإبل

والذهب والفضة، واختلفوا في الخيل والبقر

والغنم. وللتفصيل ينظر مصطلح (دية).

بدو

التعريف:

١ - البادية: خلاف الحاضرة. قال الليث: البادية

اسم للأرض التي لا حضرة فيها، والبادي: هو

المقيم في البادية، ومسكنه المضارب والخيام، ولا

يستقر في موضع معين. والبدو: سكان البادية،

سواء أكانوا من العرب أم من غيرهم، أما

الأعراب فهم سكان البادية من العرب خاصة.

وفي الحديث: «من بدا جفا»^(١) أي: من نزل

البادية صار فيه جفاء الأعراب.^(٢)

ولا يختلف استعمال الفقهاء عن ذلك.

الأحكام المتعلقة بالبدو:

٢ - الأصل في الشرع أن الأحكام تتعلق

بالمكلف بقطع النظر عن مكان سكناه، وبذلك

تستوي أحكام البدو والحضر، إلا ما ورد على

(١) حديث: «من بدا جفا...» أخرجه أبو داود (٢٧٨/٣).

ط عزت عبيد دعاس، والترمذي (٥٢٣/٤) ط الحلبي

وحسنه.

(٢) لسان العرب، والنهاية في غريب الحديث، ومفردات

الراغب الأصبهاني، والاختيار ٨٥/٥، وقليوبي وعميرة

١٢٥/٣، والمغني ٢٢٧/٧.

(١) حديث عبدالرحمن بن سابط. «أن النبي ﷺ وأصحابه

كانوا ينحرون البدنة...» أخرجه أبو داود (٣٧١/٢) ط

عزت عبيد دعاس) من حديث عبدالرحمن بن سابط مرسلًا

مقرؤنا بحديث جابر بن عبدالله متصلًا، وله أصل في

صحيح البخاري (الفتح ٥٥٣/٣) ط السلفية) ومسلم

(٢) ٩٥٨/٢ ط الحلبي.

(٣) سورة الحج / ٣٦

(٣) ابن عابدين ١٩٢/٥، والدمسوقي ١٠٠/٢، ومعني

المحتاج ٢٧١/٤، وكشاف القناع ٧/٣، والمواق بهامش

الخطاب ٢٢٠/٣

ج - وقت الأضحية :

٥ - يرى الجمهور أن وقت الأضحية للبدو كوقته للحضر، وخالف في ذلك الحنفية حيث قالوا : لما كانت لا تجب على البدو صلاة العيد، فإنه يجوز لهم أن يذبحوا أضاحيهم بعد طلوع الفجر الصادق من يوم العيد، في حين لا يجوز لأهل الحضر أن يذبحوا أضاحيهم إلا بعد صلاة العيد، لأن صلاة العيد واجبة عليهم. ^(١)

د - عدم استحقاقهم العطاء :

٦ - يختص أهل الحاضرة بالعطاء ، أما البدو فلا يفرض لهم فريضة راتبية تجري عليهم من بيت المال، لا أعطية المقاتلة، ولا أرزاق الذرية، حتى قال أبو عبيد : فلم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الأئمة بعده أنه فعل ذلك - أي أعطى البدو عطاء الجند وأرزاق الذرية - إلا بأهل الحاضرة، الذين هم أهل الغنائم عن الإسلام. ولحديث بريدة مرفوعا قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على جيش أو سرية، أو صاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا. ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله. قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا،

(١) فتح القدير ٢٢/٨ طبع بولاق، وحلية العلماء للفضال ٣٢٠/٣ طبعة أولى ١٤٠٠ هـ، والإفصاح ٢٠٢/١ طبع المطبعة الحليية، وأثار محمد بن الحسن ص ١٣٥، وأثار أبي يوسف ص ٦٣

سبيل الاستثناء من هذه القاعدة، بسبب اختلاف طبيعة حياة البدو عن طبيعة حياة الحضر، فتبعاً لهذا الاختلاف تختلف بعض الأحكام، وسيأتي أهمها.

أ - الأذان في البادية :

٣ - يسن للبادي الأذان عند كل صلاة في باديته، لحديث رسول الله ﷺ لأبي سعيد : «إنك رجل تحب الغنم والبادية. فإذا دخل وقت الصلاة فأذّن، وارفح صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» ^(١) (ر : أذان).

ب - سقوط الجمعة والعيدين :

٤ - لا تجب الجمعة على أهل البادية. ولو أقاموها في باديتهم لا تصح جمعة لعدم الاستيطان، حيث لم يؤمر بها البدو ممن كانوا حول المدينة ولا قبائل البادية ممن أسلموا، ولا أقاموها، ولو أقاموها لنقل ذلك، بل لا تجزئهم عن الظهر، ولكن إذا كانوا مقيمين بموضع يسمعون فيه نداء الحضر وجبت عليهم. ^(٢)

(١) الجمل على شرح المنهاج ٢٩٨/١، والإنصاف ٤١٨/١، والمسنن ٣٢٧/٢، وابن عابدين ٢٦١/١، والمجموع ٣٧٥/٤، وأسنن الطالب ٢٧٩/١، وحديث : «إنك رجل تحب الغنم والبادية». أخرجه البخاري ٨٨، ٨٧/٢ ط السلفية
(٢) ابن عابدين ٢٥٣/١، ٥٤٦، وجواهر الإكليل ٩٢/١، وروضة الطالبين ٣٨/٢، والمغني ٣٢٧/٢

المسلمين نصرهم والدفع عنهم بالأبدان والأموال إن اعتدي عليهم، والمتونة والمواساة إذا نزلت بهم جائحة أو جذب.^(١)

هـ - عدم دخول البدو في عاقلة الحضر وعكسه:

٧ - لا يدخل البدوي في عاقلة القاتل الحضري، ولا الحضري في عاقلة البدوي القاتل، لعدم التناصر بينهما، كما يقول المالكية.^(٢) وللتفصيل (ر: عاقلة)

و - إمامة البدوي :

٨ - تكره إمامة الأعرابي في الصلاة كما يقول الحنفية، لأن الغالب عليهم الجهل بالأحكام.^(٣)

وقد ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة. (ر: إمامة الصلاة، وصلاة الجماعة)

ز - نقل اللقيط إلى البادية وحكمه :

٩ - إذا وجد حضري أو بدوي لقيطاً في الحضر فليس له نقله إلى البادية، لما في ذلك من الضرر عليه بفوات الدين والعلم والصنعة، أما إن

ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال) فَأَيُّهِنَّ ما أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم. ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنime والفبيء شيء. إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أبوا فسلُّهم الجزية. فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه. ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك. فإنكم أن تحفروا ذممكم وذمم أصحابكم، أهون من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا؟^(١)

ولكن لأهل البادية على الإمام وعلى

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٧ وما بعدها طبع مصطفى محمد

(٢) الشرح الصغير ٢/٤٠٢ طبع دار المعارف

(٣) الاختيار ٥/٨٨ طبع بيروت دار المعرفة

(١) حديث بريئة : «إذا لقيت عدوك من المشركين

أخرجه مسلم ٣/١٣٥٧ ط الحلي

وأهل الضرورة. وقال ابن قدامة: لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما وجدوا. (١)

ي - حكم ارحمال المعتدة من أهل البادية :

١٢ - لما كان الأصل في حياة البدو الانتقال لانتجاع مواقع الكلأ، فإن البدوية المعتدة إذا ارتحل أهلها عن مواقعهم ترحل معهم، ولا تكون آثمة بذلك، لأن من الحرج إقامتها وحدها دون أهلها، ولأن الرحلة من طبيعة حياتهم، وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب العدة من كتب الفقه. (٢)

ك - تحول البدوي إلى حضري :

١٣ - إذا استوطن البدوي الحاضرة أصبح من أهلها، وسرت عليه أحكام الحضرة.



وجده في البادية فله أن ينقله إلى الحاضرة، لأن في نقله مصلحة له، وله أن يقيه في البادية. كما صرح الشافعية بذلك، وتنتظر التفاصيل في (لقيط) (١)

ح - شهادة البدوي على الحضري :

١٠ - اختلف في شهادة البدوي على الحضري، فأجازها الجمهور، ومنعها المالكية. (٢) لقول رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» (٣) ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها.

ط - عدم الاحتكام إلى عاداتهم فيما يحل أكله :

١١ - يقتصر على العرب من الحاضرة - عند الشافعية والحنابلة - في تحديد من يرجع إليهم في معرفة المستحب والطيب، مما لم ينص على حكمه من الطعام. قال النووي: يرجع في ذلك إلى العرب من أهل الريف والقرى وأهل اليسار والغنى، دون الأجلاف من أهل البادية والفقراء

(١) حاشية قلوب ١٢٥/٥، وأسنى المطالب ٤٩٧/٢

(٢) المغني ١٦٧/٩

(٣) حديث: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية...». أخرجه أبوداود ٢٦/٤ ط عزت عبيد دعاس والحاكم ٩٩/٤ ط دائرة المعارف العثمانية. وقال ابن دقيق العيد: رجاله إلى منتهى رجال الصحيح (الإمام ص ٥٢٠ ط دار الثقافة الإسلامية: الرياض).

(١) المجموع ٢٥/٩ ط المنيرة. والمغني ٥٨٥/٨ ط الرياض
(٢) المغني ٥٢٧/٧ ط الطبعة الثالثة.

كان له به صدقة^(١) وقد يكون واجبا إذا احتاج الناس إليه . وقد يكون إلقاء بعض أنواع البذور حراما ، مثل إلقاء حب لزراع يضر بالناس ، كالحشيشة والأفيون ، لأن هذا وما يماثله يؤدي إلى الضرر وفعل الحرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام^(٢) .

بذر

التعريف :

١ - البذر لغة : إلقاء الحب في الأرض للزراعة ، وهذا هو المصدر ، وقد يطلق على ما يبذر ، فيكون من إطلاق المصدر على اسم المفعول^(١) . ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك .

الحكم الإجمالي :

٢ - الأصل في إلقاء البذر في الأرض للزراعة الإباحة فيما هو مباحة زراعته ، لقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾^(٢) .

فالآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به . وقد يكون مندوبا بقصد التصديق لقوله ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ إِلَّا

(١) لسان العرب ، والكليات في مادة « بذر » ، وطلبة الطلبة ص

٢٠ ، والفتاوى البرازية - بهامش الفتاوى الهندية ٦ / ٨٨

(٢) سورة الواقعة / ٦٣ - ٦٥

مواطن البحث :

٣ - تكلم الفقهاء عن البذر في المزارعة والزكاة والغصب في مواطن معينة : فمن المزارعة : تعيين من عليه البذر في عقد المزارعة لصحة المزارعة أو فسادها ، عند من اعتبرها من الفقهاء ، كالحنفية والمالكية والحنابلة^(٣) . ولزوم عقد المزارعة بوضع البذر في الأرض ، على تفصيل يرجع إليه في المزارعة^(٤) . ومن الزكاة : مسألة الخارج من المزارعة بشروطه ، على تفصيل يرجع إليه في زكاة الزروع^(٥) .

(١) حديث : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا ... » أخرجه البخاري (الفتح ٣ / ٥ - ط السلفية) .

(٢) ابن عابدين ٢ / ٤٢٤ ، ٣ / ١٦٥ - ١٦٦

(٣) ابن عابدين ٥ / ١٧٦ ، والهداية ٤ / ٤ ، وجواهر الإكليل ٢ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٦ ، وقليوبي وعميرة ٣ / ٦١ ، والمغني ٥ / ٣٣٨ ط السعودية .

(٤) ابن عابدين ٥ / ١٧٧ ، وجواهر الإكليل ٢ / ١٢٣ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣ / ٢٧٢

(٥) حاشية ابن عابدين ٢ / ٥٥ ، والإقناع ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨

وجوب الزكاة في الجملة من حب وقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة إذا بلغ نصابها، بخلاف الحب الذي وقف للتسليف، فلا زكاة فيه عند من يرى جواز وقف البذر ليزرع الحاجة الفقراء وغيرهم.^(١)

ومن الغصب، البذر في أرض مغموصة أو متعدى عليها، واسترجاع مالكها لها بعد البذر، هل يعرض المغتصب عن البذر أم لا. وبيانه في غصب.^(٢)

بذرة

التعريف :

١ - البذرة، قال ابن خالوية: فارسية معربة، وقيل: مولدة (أي عربية غير محضة)، ومعناها: الخفارة، والجماعة تتقدم القافلة للحراسة.

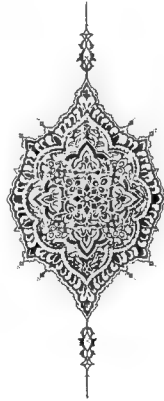
كما أن بعضهم ينطقها بالذال، وبعضهم بالذال، وبعضهم بهما جميعا.

وهي في الاصطلاح هذا المعنى، غير أنه يراد بها الحراسة في السفر وغيره^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - أجاز العلماء بالاتفاق البذرة «الخفارة أو الحراسة» وأجازوا أخذ الأجر عليها.

واختلفوا في تضمينهم على رأيين، بناء على تكييف البذرة على أنها إجارة عامة أو خاصة. الأول: يضمن قيمة ما يفقد منه، وهو لأبي يوسف ومحمد من الحنفية.



(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة «بذرق»، وابن عابدين ٤٤/٥ ط بولاق، وتبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك ٢٨٧/٢ ط التجارية الكبرى. وقلوبي وعمره ٨١/٣ ط الحلبي، وكشاف القناع ٣٢/٤

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٨٥
(٢) جواهر الإكليل ٢/١٥٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٤٦١، والمغني ٤/٢٣٤

والثاني: لا يضمن، وهو الأصح والمفتى به عند الحنفية، وهو رأي المالكية والشافعية والحنابلة.

ومنشأ هذا الخلاف في اعتبار الحارس أجيرا خاصا أو عاما، فمن اعتبره أجيرا خاصا لم يضمنه^(١) ومن اعتبره أجيرا عاما - مثل أبي يوسف ومحمد - ضمنه.

ولبيان هذه المواطن يرجع إلى - (إجارة، وضمان،^(٢) وخفارة)^(٣)

براءة

التعريف :

١ - البراءة في اللغة: الخروج من الشيء والمفارقة له، والأصل البرء بمعنى: القطع، فالبراءة قطع العلاقة، يقال: برئت من الشيء، وأبرأ براءة: إذا أزلته عن نفسك وقطعت أسبابه، وبرئت من الدين: انقطع عني، ولم يبق بيننا علقه^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للبراءة عن معناها اللغوي، فإنهم يريدون بالبراءة في ألفاظ الطلاق: المفارقة، وفي الديون والمعاملات والجنايات: التخلص والتنزه، وكثيرا ما يتردد على ألسنة الفقهاء قولهم: الأصل براءة الذمة أي تخلصها وعدم انشغالها بحق آخر.^(٢)



- (١) الهداية ٣/٢٤٦، والبدائع ٤/٢١١، والمهذب ١/٤٠٨. ونهاية المحتاج ٥/٣٠٨، وكشاف القناع ٤/٢٥٠، والمغني ٦/١٠٨، والشرح الصغير ٤/٣٢٢، ٤١.
- (٢) البدائع ٤/٢١١، ٢١٢، والهداية ٣/٢٤٤، والفتاوى الهندية ٤/٥٠٠، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٠٠، وحاشية الدسوقي ٤/٢٨، والمهذب ١/٤١٥، وحاشية قلوبوي ٣/٨١.

- (٣) واللجنة ترى أنها إذا كانت خسارة لقافلة معينة فينبغي أن تجري عليها أحكام الأجير الخاص. وإذا كانت خسارة لكل قافلة، فينبغي أن تجري عليها أحكام الأجير المشترك لجميع القوافل المارة في هذا الطريق.

(١) لسان العرب والصحاح مادة: «برء». والكليات لأبي البقاء ١/٤٢٧، والفروق في اللغة ص ١٣١، وتفسير القرطبي ٨/٦٣، وتفسير الفخر الرازي ١٦/٢١٧.

(٢) درر الحكماء شرح مجلة الأحكام ١/٢٢، والاختصار ٣/١٣٢، والقلوبي ٤/٢٩٣.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإبراء :

٢ - الإبراء في اللغة : إفعال من برىء ، إذا تخلص وتنزه .

وفي الاصطلاح : إسقاط شخص حقاً له في ذمة آخر أو قبيله ، وفي المعاملات والديون عرفه الأبي المالكي : بأنه إسقاط الدين عن ذمة مدينه وتفرغ لها منه .

فإذا أبرأ الدائن مثلاً ، بإسقاط الدين عن ذمة مدينه وتفرغها منه ، حصلت البراءة .

وعلى ذلك فالإبراء سبب من أسباب البراءة ، وهي قد تحصل بالإبراء ، وقد تحصل بسبب آخر كما لو استوفى الدائن حقه من المدين ، أو زال سبب الضمان بعامل آخر غير فعل الدائن . وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر ، لعلاقة الأثر والمؤثر بينهما .^(١) (ر : إبراء) .

ب - المبارأة :

٣ - المبارأة لغة : مفاعلة من البراءة ، فهي الاشتراك في البراءة من الجانبين ،^(٢) وتعتبر من ألفاظ الخلع ، وإذا حصلت بين الزوجين توجب سقوط حق كل منهما قبل الآخر مما يتعلق

بالنكاح ، على تفصيل في ذلك . وتستعمل غالباً في إسقاط الزوجة حقوقها على الزوج مقابل الطلاق ،^(١) كما هو مبين في مباحث الطلاق والخلع .

فالمبارأة أخص من البراءة .

ج - الاستبراء :

٤ - الاستبراء لغة : طلب البراءة ، وشرعاً يستعمل في معنيين :

الأول : في الطهارة بمعنى نظافة المخرجين من الأذى .

والثاني : في النسب بمعنى : طلب براءة المرأة من الحبل ومن ماء الغير ، كما عبر وأعنه باستبراء الرحم .^(٢)

الحكم الإجمالي :

٥ - البراءة حالة أصلية في الأشخاص ، فكل شخص يولد وذمته بريئة ، وشغلها يحصل بالمعاملات أو الأعمال التي يجريها فيما بعد ، فكل شخص يدعي خلاف هذا الأصل يطلب منه أن يبرهن على ذلك ، فإذا ادعى شخص على آخر بحق ، فالقول قول المدعى عليه لموافقة الأصل ، والبيينة على المدعي لدعواه ما يخالف

(١) ابن عابدين ٢/٥٦٠ ، والاختيار ٣/١٦٠ ، والقلبي

٣/٣١٠ ، والمغني ٧/٥٨ ، وبداية المجتهد ٢/٦٦

(٢) لسان العرب مادة «برأ» ، وابن عابدين ١/٢٣٠ ،

و ٥/٢٣٩ ، وجواهر الإكليل ١/٩٤ ، وحاشية القليوبي

٤/٥٨ ، والمغني ١/١٦١ ، و ٧/١٦٢

(١) لسان العرب مادة : «برأ» وفتح القدير ٦/٣٠٩ ، ٣١٠ ،

والمنثور في القواعد للزركشي ١/٨١ ، وجواهر الإكليل

٢/١٢ ، والمغني لابن قدامة ٥/٦٥٩

(٢) لسان العرب والمصباح مادة : «برىء» .

قضاؤها، وإلا فبالنوبة والاستغفار، وأمره إلى الله.
وفي حقوق العباد إذا أتلّف أو غصب شخص مال شخص آخر، تحصل البراءة بالضمان، وهو إعطاء عين الشيء إذا كان قائما، أو مثله إن كان مثليا، أو قيمته إذا كان قيميا. (١)
ولتفصيل هذه المسائل ينظر مصطلح (إتلاف، غصب، ضمان).

كذلك تحصل البراءة بإبراء الطالب من حقه على المطلوب منه دون الأداء أو الاستيفاء، كما عبروا عنه ببراءة الإسقاط، أو إبراء الإسقاط. (٢) وتفصيله في مصطلح (إبراء).

٧ - هذا، وقد تحصل البراءة بانتقال الضمان من ذمة إلى ذمة أخرى كما في الحوالة، فإذا أحال المدين حق الدائن على شخص ثالث (المحال عليه) وتم العقد، برئت ذمة المحيل من الدين، وبرئت ذمة الكفيل إذا كان له كفيل، وذلك لانتقال الدين إلى ذمة المحال عليه، فإذا حصل التوي (٣) (تعذر الاستيفاء من المحال عليه) رجع

الأصل، فإذا لم يتمكن من إثبات دعواه بالينة يحكم ببراءة ذمة المدعى عليه اعتبارا بالقاعدة الفقهية: (الأصل براءة الذمة). وكذلك إذا اختلفا في مقدار المغصوب والمتلف، فالقول قول الغارم (المدين) لأن الأصل البراءة مما زاد. (١)
والبراءة وصف توصف به الذمة، ولهذا صرح الفقهاء بأن الأعيان لا توصف بالبراءة، إلا أن يؤول بالبراءة من العهدة أو عن الدعوى. (٢)

هذا، وهذه القاعدة فروع مختلفة في المعاملات والجنايات، وينظر تفصيلها في مباحث الدعوى والبيّنات.

٦ - ثم إن براءة الذمة كالأصل لا تحتاج إلى دليل، فإذا شغلت الذمة بارتكاب عمل أو إجراء معاملة، فبرأتها تحصل بأسباب مختلفة حسب اختلاف اشتغال الذمة وضمانها.

ففي حقوق الله تعالى إذا كانت الذمة مشغولة بما يلزم من الأموال كالزكاة والصدقات الواجبة فلا تحصل البراءة إلا بأدائها مادامت ميسرة. أما إذا كانت مشغولة بالعبادات البدنية كالصلاة والصوم فبرأتها تحصل بالأداء، وإذا فات الأوان فبالقضاء إذا كانت قليلة يمكن

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة ٥٤١٥، والبدائع ٩٦/٧، والفواكه الدواني ٨٨/١، ٨٩، والروضة ٢٤٥/٢، والمغني ٢٠١/٩

(٢) فتح القدير ٣١٠/٦، والمجلة العدلية مادة ٥١٥٦٢، والدسوقي ٤١١/٣

(٣) ابن عابدين ٢٩١/٤، ومجلة الأحكام العدلية مادة ٥٦٩٠٠، وجواهر الإكليل ١٠٨/٢، وحاشية القليوبي ٣٢١/٢، والمغني لابن قدامة ٥٢٥/٤

(١) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٥٩. وللبيوطي ص ٥٣، والقوانين الفقهية ص ٣٠٣

(٢) ابن عابدين ٤٧٤/٤، والدسوقي ٤١١/٣، وحاشية القليوبي ١٣/٣. وشرح منتهى الإرادات ٥٢١

براجم

التعريف :

١ - البراجم لغة : جمع برجة، وهي : المفاصل والعقد التي تكون في ظهور الأصابع، ويجمع فيها الوسخ.

ومعنى الكلمة في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي. ^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - يندب غسل البراجم في الطهارة - في الوضوء والغسل - وفي غيرهما، ^(٢) لحديث رسول الله ﷺ «عَشْرُ مِنَ الْفَطْرَةِ... وَعَدَّ مِنْهَا: غَسْلُ الْبَرَاغِمِ». ^(٣)

ويلحق بالبراجم المواطن التي يجتمع فيها الوسخ عادة: كالأذن والأنف والأظافر وأي موضع من البدن.

(١) الصحاح، ولسان العرب مادة «برجم».

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٣/ ١٥٠ ط الأزهرية، وعون المعبود ١/ ٨٠ ط السلفية.

(٣) حديث: «عَشْرُ مِنَ الْفَطْرَةِ...». أخرجه مسلم (١/ ٢٢٣ ط الحلبي).

الدين إلى ذمة المحيل، وفيه خلاف (ر: حوالة).

٨ - وقد تحصل البراءة بالتبعية كما في الكفالة، فإنه إذا حصلت براءة المدين بأداء الدين أو إبراء الدائن له برئت ذمة الكفيل، وكذلك إذا زال سبب الضمان بوجه آخر، كمن كان كفيلاً بضمن المبيع وانفسخ البيع مثلاً، لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل. ^(١)

وتفصيله في مصطلح: (كفالة).

هذا، وهناك استعمال آخر لكلمة براءة بمعنى: التنزه والانقطاع عن الأديان والمعتقدات الباطلة، كما يطلب من يشهر إسلامه أن يقر بأنه بريء من كل عقيدة ودين يخالف دين الإسلام. ^(٢) وتفصيله في مصطلح: (إسلام).

مواطن البحث :

٩ - بحث الفقهاء البراءة في أبواب الدعوى والبيّنات، وفي بحث الكفالة تذكر براءة ذمة الكفيل، وفي الحوالة بأنها توجب براءة ذمة المدين، وفي البيوع حيث قالوا: إن اشترط البائع البراءة من عيوب المبيع سبب لسقوط الخيار ولزوم العقد، كما ذكروها في باب الإبراء وآثاره من براءة الاستيفاء وبراءة الإسقاط.

(١) ابن عابدين ٤/ ٢٧٣، ومجلة الأحكام العدلية مادة «٦٦٢».

٦٦٩، وحاشية القليوبي ٢/ ٣٣١، والمغني ٤/ ٥٤٨.

(٢) ابن عابدين ٣/ ٢٨٧، والمغني ٨/ ١٤١.

هذا إذا كان الوسخ لا يمنع وصول الماء إلى
البشرة، أما إن منع وصول الماء إليها، فإنه يجب
إزالته في الجملة، ليصل الماء إلى العضو في
الطهارة.

هذا ويتكلم الفقهاء عن البراجم وغيرها من
خصال الفطرة في الوضوء، والغسل، وخصال
الفطرة.^(١)

براز

التعريف :

١ - البراز (بالفتح) لغة : اسم للفضاء الواسع .
وكنوا به عن قضاء الحاجة . كما كنوا عنه
بالخلاء . لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية
من الناس . يقال : برز إذا خرج إلى البراز،
وهو الغائط، وبرز الرجل : خرج إلى البراز
للحاجة .

وهو بكسر الباء مصدر من المبارزة في الحرب،
ويكنى به أيضا عن الغائط^(١)

وهو بمعناه الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى
الكنائي، إذ هو ثفل الغذاء، وهو الغائط الخارج
على الوجه المعتاد .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الغائط :

٢ - الغائط : أصله ما انخفض من الأرض،
والجمع الغيطان والأغواط، وبه سميت غوطة
دمشق، وكانت العرب تقصد هذا الصنف من
المواضع لقضاء حاجتها تسراً عن أعين الناس .



(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٠ . والمعني
١٠٨/١ ط السعودية، وحاشية الدسوقي ١ ٨٩ ط دار
الفكر، وشرح صحيح مسلم للنووي ١ ٨٩ ط الأزهرية،
وعون المعبود ١ : ٨٠ ط السلفية

(١) لسان العرب مادة «برز»

- 07 -

أ - ففي التيمم : أجاز المالكية والشافعية والحنابلة - وهو رأي للحنفية - التيمم للحدث الأكبر والأصغر في البرد الشديد مع وجود الماء ، إذا لم يجد ما يسخنه وخشي الضرر . وأجاز الحنفية - في المشهور - عندهم التيمم للحدث الأكبر دون الأصغر ، لعدم تحقق الضرر في الأصغر غالباً ، لكن لو تحقق الضرر جاز فيه أيضاً اتفاقاً ، كما قرره ابن عابدين ، قال : لأن الحرج مدفوع بالنص ، وهو ظاهر إطلاق المتن .

وأجاز المالكية التيمم للبرد الشديد المسبب برودة الماء ، إذا خاف الصحيح الحاضر أو المسافر خروج وقت الصلاة بطلبه الماء وتسخينه .^(١)
ب - وفي صلاة الجمعة والجماعة : أجاز الفقهاء في البرد الشديد التخلف عن صلاة الجمعة ، وعن صلاة الجماعة نهراً أو ليلاً .^(٢)
ج - وفي جمع الصلوات : أجاز المالكية ، وهو رأي للحنابلة الجمع بين العشاءين فقط جمع تقديم في البرد الشديد ، حالاً أو متوقعا .

وأجاز الشافعية الجمع بين الظهر والعصر ،

برد

التعريف :

١ - البرْد لغة : ضد الحر ، والبرودة نقيض الحرارة .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن المعنى اللغوي في الجملة .

الألفاظ ذات الصلة :

إبراد :

٢ - من معاني الإبراد في اللغة : الدخول في البرد والدخول في آخر النهار .^(٢)

وعند الفقهاء : تأخير الظهر إلى وقت البرد .^(٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - تكلم الفقهاء عن البرد في التيمم والجمعة والجماعة وجمع الصلوات والحدود والتعازير والصلاة .

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمصباح في اللغة .

(٢) المصباح المنير وتاج العروس مادة : «برء» .

(٣) الطحاوي على مراقي الفلاح ٩٨ ، والجمل على النج

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٥٦ ط بيروت ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٥٠ ، وبداية المجتهد لابن رشد ١/٦٧ ط الحلبي ، والمهذب ١/٣٥ ط الحلبي ، والمغني لابن قدامة ١/٢٦١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٥٤٨ ط بيروت ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٩٠ ط الحلبي ، وقليوبي وعصري ١/٢٢٦ ، ٢٦٨ ط الحلبي ، والمغني لابن قدامة ٢/٢٧٦ ط الرياض .

وبين المغرب والعشاء بشروط مدونة في مواطنها .
ومنع الحنفية الجمع بين الصلوات تقديماً أو
تأخيراً في البرد، لقصرهم الجمع على موطنين
هما: مزدلفة وعرفة. ^(١)

بر

د- وفي الحدود والتعازير: أوجب الحنفية
والمالكية والشافعية في الجملة منع إقامة الحدود
والتعازير فيما دون النفس في البرد الشديد،
حتى يعتدل الزمان، لأن إقامتها مهلكة، وليس
ردعاً. ^(٢)

هـ- وفي الصلاة: أجاز الحنفية والمالكية
والحنابلة السجود على كور العمامة أثناء الصلاة
على الأرض المكشوفة الباردة للضرورة. ^(٣)

التعريف :

١ - البرّ بالضم يطلق لغة : على القمح ،
والواحدة منه (بُرّة) ، ^(١) وهو في الاصلاح بهذا
المعنى .

الحكم الإجمالي :

٢ - البر - من حيث كونه جاً خارجاً من الأرض
- وجبت فيه الزكاة إذا بلغ خمسة أوسق عند
الجمهور، ومنهم أبو يوسف ومحمد . وأوجبها
أبو حنيفة في الخارج مطلقاً، ولو لم يبلغ خمسة
أوسق .

ونسبة الواجب إذا سقيت الأرض سيحاً أو
بهاء السماء : العشر، وإذا سقيت بآلة : نصف
العشر، وهذا باتفاق .

وإذا كانت الأرض خراجية ففيها الخراج
دون العشر عند الحنفية . ^(٢)

برد

انظر : مياه .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٦/١ ، وحاشية الدسوقي على الشرح
الكبير ١/ ٣٧٠ ط الحلبي ، وقلوبوي وعميرة ١/ ٤٦٧ ، والمغني
٢/ ٢٧٦ ط الرياض

(٢) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ٢/ ٤٢٨ ، والفواكه الدواني
على رسالة القيرواني ٢/ ١٩١ ط بيروت ، وبداية المجتهد لابن
رشد ٢/ ٤٤٥ ط القاهرة ، والمهذب ٢/ ٢٧١ ط بيروت ،
وقلوبوي وعميرة ٤/ ١٨٣ ط الحلبي

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٥٣ ، ٣٣٦ ط بيروت ، وحاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٥٣ الحلبي ، والمغني ١/ ٥١٧ ،
٥١٨ ط الرياض

(١) لسان العرب، والصحاح، والمصباح مادة «بر»

(٢) الاختيار ١/ ١١٣، ٢/ ٢٤، ١٢٣ ط المرسفة، وقلوبوي

١٨/٢ ط عيسى الحلبي، وجواهر الإكليل ١/ ١٢٤،

والمغني ٢/ ٦٩٠

والبر من الأجناس المجزئة في صدقة الفطر الواجبة، والقدر المجزئ منه صاع عند الجمهور، ونصفه عند الحنفية^(١). وتفصيله في صدقة الفطر.

وإذا قصد في البرّ التجارة قوم كالعروض، وأخرجت عنه الزكاة كما تخرج عنها. وتفصيله في الزكاة.

بِرٌّ

التعريف :

١ - تدور معاني لفظ البر لغة : على الصدق والطاعة والصلة والإصلاح والانتفاع في الإحسان إلى الناس.

يقال : بَرَّيرٌ : إذا صلح . وبرّ في يمينه : إذا صدق، والبرّ : الصادق . وأبر الله الحج وبره : أي قبله . والبر : ضد العقوق، والمبرة مثله . وبررت والديّ : أي وصلتتهما .

ومن أسماه سبحانه وتعالى : (البرّ) أي الصادق فيما وعد أوليائه .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي . فهو عندهم : اسم جامع للخيرات كلها، يراد به التخلق بالأخلاق الحسنة مع الناس بالإحسان إليهم وصلتهم والصدق معهم، ومع الخالق بالتزام أمره واجتناب نهيه .

كما يطلق ويراد به العمل الدائم الخالص من المأثم .

ويعد البر من الماليات المتقومة التي يجوز بيعها وهبتها والسلم فيها، ويدخله الربا إذا بيع بمثله، فيشترط له : المائثلة والحلول والتقابض . لقول رسول الله ﷺ : «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر . . .» .^(٢)

كما لا يجوز بيعه محاقلة في الجملة، وهي : بيع الخطئة في سنبها بمثلها من الخطئة ولو خرصا، ولا مخاضرة، وهي : البيع قبل بدو الإصلاح والزرع أخضر، خلافا لبعض الحنفية .^(٣) والتفصيل في (البيع، والربا، والبيع المنهي عنه).

(١) حاشية الطحطاوي على مراشي الفلاح ٣٩٥، وابن عابدين ٧٦/٢ . وبداية المجتهد ٢٨٦/١، والمغني ٥٧/٣ ط الرياض

(٢) حديث : «الذهب بالذهب . . .» أخرجه مسلم (٣/١٢١١ - ط الحلبي).

(٣) الاحتيار ٢/٢٤، ٣٠، ١٢٣، وبدائع الصنائع ٣٠٨١/٧، والشرح الصغير ٣/٣٣، ٤٧، والدسوقي ١٧/٣، وقلبي ٢/٢٣٧، والمغني ٤/١٩، ٢٠

(١) لسان العرب مادة . «برره» . وتبذير الأسماء ٢٣/٣

فأفادت أن البر ليس كله بالصلاة، ولكن البر بالإيمان بالله إلى آخرها من صفات الخير الجامعة.

وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾. (١)

قال الماوردي: نذب الله سبحانه إلى التعاون بالبر، وقرنه بالتقوى له، لأن في التقوى رضى الله تعالى وفي البر رضى الناس، ومن جمع بين رضى الله تعالى ورضى الناس فقد تمت سعادته وعمت نعمته.

وقال ابن خويزمنداد: والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، فواجب على العالم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم، ويعينهم الغني بهاله، والشجاع بشجاعته في سبيل الله، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة. (٢)

وفي حديث النواس بن سمعان قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم، فقال رسول الله ﷺ: «البرُّ حُسْنُ الخلق، والإثم ماحاك في نفسك، وكَرِهَتْ أَنْ يَطَّلَعَ عليه الناس». (٣)

قال النووي في شرحه على مسلم: قال العلماء: البر يكون بمعنى الصلة، وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة،

ويقابله: الفجور والإثم. لأن الفجور خروج عن الدين، وميل إلى الفساد، وانبعاث في المعاصي، وهو اسم جامع للشر. (١)

الحكم الإجمالي:

٢ - تظاهرت نصوص الشريعة على الأمر بالبر والحض عليه، فهو خلق جامع للخير، حاض على التزام الطاعة واجتناب المعصية.

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ السِّرُّ أَنْ تُؤْكُلُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾. (٢)

جاء في تفسير القرطبي: (٣) أن البر هنا اسم جامع للخير، وقال: تقدير الكلام: ولكن البر برٌّ مَنْ آمَن. أو التقدير: ولكن ذا البرِّ مَنْ آمَن، وذلك أن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وفرضت الفرائض، وصرفت القبلة إلى الكعبة، وحدت الحدود، أنزل الله هذه الآية.

(١) سورة المائدة / ٢

(٢) تفسير القرطبي ٤٦/٦

(٣) حديث النواس بن سمعان قال: «سألت رسول الله

ﷺ... أخرجه مسلم (٤/ ١٩٨٠ - ط الحلبي).

(١) فتح الباري ١٠/ ٥٠٨، والفتح الرباني ١/ ٣٤، ٣٥

(٢) سورة البقرة / ١٧٧

(٣) تفسير القرطبي ٢/ ٢٣٨

إليهم وتفقد أحوالهم والقيام على حاجاتهم ومواستهم.

قال الله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (١)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - (٢) قال: رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهُمْ، قَامَتِ الرَّحِمُ فَقَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقِطْعَةِ قَالَ نَعَمْ، أَمَا تَرْضِينَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مِنْ قِطْعِكَ؟ قَالَتْ: بَلَى قَالَ: فَذَلِكَ لَكَ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ :

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾. (٣)

فهذه النصوص تدل على أن صلة الأرحام وبرها واجب، وقطيعتها محرمة في الجملة، إلا أنها درجات بعضها أرفع من بعض، وأدناها ترك الحجر، والصلة بالكلام والسلام.

وتختلف هذه الدرجات باختلاف القدرة

وبمعنى الطاعة، وهذه الأمور هي مجامع حسن الخلق. ومعنى حاك في صدرك: أي تحرك فيه وتردد، ولم ينشرح له الصدر، وحصل في القلب منه الشك وخوف كونه ذنباً. (١)

ويتعلق بالبر أحكام كثيرة منها:
بر الوالدين :

٣ - بر الوالدين بمعنى : طاعتها وصلتها وعدم عقوبتها، والإحسان إليها مع إرضائها بفعل ما يريدانه ما لم يكن إثماً. قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾. (٢)

وفي حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ: أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها، قلت: ثم أي؟ قال: برُّ الوالدين، قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله» (٣)

فهذه النصوص تدل على وجوب بر الوالدين وتعظيم حقهما.

وللتفصيل في بيان حق الوالدين وبرهما انظر مصطلح (بر الوالدين).

بر الأرحام :

٤ - بر الأرحام وهو بمعنى صلتهم والإحسان

(١) سورة النساء / ٣٦

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ . . .» أخرجه البخاري (الفتح ٨ / ٥٧٩ - ط السلفية) ومسلم (٤ / ١٩٨١ - ط الحلبي)

(٣) سورة محمد / ٢٢ ، ٢٣

(١) النووي على مسلم ١٦ / ١١١

(٢) سورة الإسراء / ٢٣

(٣) حديث عبدالله بن مسعود: «سألت رسول الله . . .» أخرجه البخاري (الفتح ٩ / ٢ - ط السلفية) ومسلم (١ / ٩٠ - ط الحلبي)

والمسكين كالمجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال :
وكالقائم الذي لا يفتّر ، وكالصائم الذي
لا يقطر .^(١)

الحج المبرور :

٦ - الحج المبرور هو : الحج المقبول الذي
لا يخالطه إثم ولا رياء .^(٢)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -
أن رسول الله ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة
كفارة لما بينتهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا
الجنة »^(٣)
وللتفصيل انظر مصطلح (حج) .

البيع المبرور :

٧ - البيع المبرور : هو الذي لا غش فيه ولا
خيانة .

ففي حديث أبي بردة بن نيار عن ابن عمر
قال : سئل رسول الله ﷺ : أي الكسب أفضل
قال : « عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ
مَبْرُورٍ »^(٤)

(١) حديث : « الساعي على الأرملة ... » أخرجه البخاري
(الفتح ٤٣٧/١٠ - ط السلفية) ومسلم (٢/٢٢٨٦ - ط
الحلي) .

(٢) فتح الباري ١/٧٨

(٣) حديث : « العمرة إلى العمرة كفارة ... » أخرجه البخاري
(الفتح ٥٩٧/٣ - ط السلفية) ومسلم (٢/٩٨٣ - ط
الحلي) .

(٤) حديث : « أبي بردة بن نيار عن ابن عمر قال : سئل
رسول الله ﷺ : « أي الكسب أفضل ؟ » . « رواه الطبراني
في الأوسط والكبير ورجاله ثقات . (مجمع الزوائد للهيتمي
٦١/٤ - ط القدسي)

والحاجة ، فمنها الواجب ، ومنها المستحب . إلا
أنه لو وصل بعض الصلة ، ولم يصل غايتها ، لا
يسمى قاطعاً ، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له
لا يكون واصلاً .^(١)

أما حد الرحم التي تجب صلتها ومحرم
قطعها : فهو القربات من جهة أصل الإنسان ،
كأبيه وجده وإن علا ، وفروعه كأبنائه وبناته وإن
نزلوا . وما يتصل بهما من حواش كالإخوة
والأخوات والأعمام والعمات والأخوال
والخالات ، وما يتصل بهم من أولادهم برحم
جامعة .^(٢)

وللتفصيل انظر مصطلح (أرحام) .

بر اليتامى والضعفة والمساكين :

٥ - بر اليتامى والضعفة والمساكين يكون
بالإحسان إليهم ، والقيام على مصالحهم
وحقوقهم ، وعدم تضييعها . ففي حديث
سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال : قال
رسول الله ﷺ : « أنا وكافل اليتيم في الجنة
هكذا . وأشار بالسبابة والوسطى وفرّج
بينهما » .^(٣)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه قال :
رسول الله ﷺ : « الساعي على الأرملة

(١) دليل الفالحين ١٤٦/٢

(٢) النووي على مسلم ١١٢/١٦

(٣) حديث سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا
وكافل اليتيم ... » أخرجه البخاري (الفتح ٤٣٦/١٠ -
ط السلفية)

وللتفصيل انظر مصطلح (بيع).

بر اليمين :

٨ - بر اليمين معناه : أن يصدق في يمينه ، فيأتي بها حلف عليه .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْضُوا الْآيَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ، إِنَّ اللَّهَ يُعَلِّمُ مَا تُفْعَلُونَ ﴾^(١).

بر الوالدين

التعريف :

١ - من معاني البر في اللغة : الخير والفضل والصدق والطاعة والصلاح^(١)

وفي الاصطلاح : يطلق في الأغلب على الإحسان بالقول اللين اللطيف الدال على الرفق والمحبة ، وتجنب غليظ القول الموجب للنفرة ، واقتراي ذلك بالشفقة والعطف والتودد والإحسان بالمال وغيره من الأفعال الصالحات^(٢).

والأبوان : هما الأب والأم^(٣) ويشمل لفظ (الأبوين) الأجداد والجدات^(٤). قال ابن المنذر : والأجداد آباء ،

وهو واجب في الحلف على فعل الواجب أو ترك الحرام ، فيكون يمين طاعة يجب البر به بالتزام ما حلف عليه ، ويحرم عليه الحنث فيه . أما إن حلف على ترك واجب أو فعل محرم فهو يمين معصية ، يجب الحنث فيه . فإن حلف على فعل نفل ، كصلاة تطوع أو صدقة تطوع فالتزام اليمين مندوب ، ومخالفته مكروهة .

فإن حلف على ترك نفل فاليمين مكروهة ، والإقامة عليها مكروهة ، والسنة أن يحنث فيها . وإن كانت على فعل مباح فالحنث بها مباح^(٥) قال رسول الله ﷺ : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتِ الذي هو خير ، وكفر عن يمينك »^(٦)

وللتفصيل انظر مصطلح (أيان).

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والصحاح مادة «برره» والكليات لأبي البقاء ٣٩٨/١ ط دمشق . وزارة الثقافة ١٩٧٤

(٢) الفواكه الدواني على رسالة القرواني ٣٨٢/٢ - ٣٨٣ ، والسراج عن اقتراح الكليات للهيتمي ٦٦/٢ ط دار المعرفة بيروت .

(٣) لسان العرب ، والصحاح ١/١

(٤) حاشية ابن عابدين ٣/٢٢٠ (التعليق على قول الشارح له أبوان) ، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣/٢٤٢ =

(١) سورة النحل / ٩١
(٢) روضة الطالبين ٢/٢٠٠ ، والمغني ٩/٩٩٣
(٣) حديث : « إذا حلفت على يمين ... أخرجه البخاري (الفتح ١١/٢٠٨ - ط السلمية) ومسلم (٣/١٢٧٤ - ط الحلي) واللفظ للبخاري .

الصلوات الخمس فقد شكر الله تعالى . ومن دعا لوالديه في أدبار الصلوات فقد شكرهما .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود قال : سألت النبي ﷺ : أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : « الصلاة على وقتها » قال : ثم أي ؟ قال : « بر الوالدين » قال : ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » .^(١) فأخبر ﷺ أن بر الوالدين أفضل الأعمال بعد الصلاة التي هي أعظم دعائم الإسلام .^(٢)

وقدم في الحديث بر الوالدين على الجهاد ، لأن برهما فرض عين يتعين عليه القيام به ، ولا ينوب عنه فيه غيره . فقد قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : إني نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوي منعاني . فقال : أطع أبويك ، فإن الروم ستجد من يغزوها غيرك .^(٣)

والجهاد في سبيل الله فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، وبر الوالدين فرض عين ، وفرض العين أقوى من فرض الكفاية . وفي خصوص ذلك أحاديث كثيرة منها ما في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الغزو .

والجندات أمهات ، فلا يغزو المرء إلا بإذنهم ، ولا أعلم دلالة توجب ذلك لغيرهم من الإخوة وسائر القربات .^(٤)

حكمه التكليفي :

٢ - اهتم الإسلام بالوالدين اهتماما بالغاً . وجعل طاعتها والبر بهما من أفضل القربات . ونهى عن عقوبها وشدد في ذلك غاية التشديد . كما ورد في القرآن المجيد في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفًّا وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا . وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ،^(٥) فقد أمر سبحانه بعبادته وتوحيده وجعل بر الوالدين مقرونا بذلك ، والقضاء هنا : بمعنى الأمر والإلزام والوجوب .

كما قرن شكرهما بشكره في قوله سبحانه : ﴿ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ .^(٦) فالشكر لله على نعمة الإيوان ، وللوالدين على نعمة التربية . وقال سفيان بن عيينة : من صلى

= والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٣٠ ، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٩/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ومطالب أولي النهى ١٣/ ٢

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٤١

(٢) سورة الإسراء / ٢٣ ، ٢٤

(٣) سورة لقمان / ١٤

(١) حديث ابن مسعود : « أي الأعمال أحب إلى الله . . . » أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٠٠ - ط السلفية) ومسلم (٩٠/ ١ - ط الحلبي) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٣٧ - ٢٣٨

(٣) المذهب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٣٠

بر الوالدين ٢ - ٣

يكون حراما، ما لم يكن عن أمرٍ بشرك أو ارتكاب معصية، حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. (١)

البر بالوالدين مع اختلاف الدين :

٣ - البر بالوالدين فرض عين كما سبق بيانه، ولا يختص بكونهما مسلمين، بل حتى لو كانا كافرين يجب برهما والإحسان إليهما ما لم يأمر ابنهما بشرك أو ارتكاب معصية. قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. (٢)

فعلية أن يقول لهما قولا لينا لطيفا دالا على الرفق بهما والمحبة لهما، ويحتنب غليظ القول الموجب لنفرتها، ويتنادى بهما بأحب الألفاظ إليهما، وليقل لهما ما ينفعهما في أمر دينهما ودنياهما، ولا يتبرم بهما بالضجر والملل والتأفف، ولا ينهرهما، وليقل لهما قولا كريما.

وفي صحيح البخاري عن أسماء قالت: قدمت أمي وهي مشرقة في عهد قريش ومدتهم إذ عاهدوا النبي ﷺ مع أبيها، فاستفتيت النبي ﷺ فقلت: إن أمي قدمت وهي راغبة

فقال: «أَحْيِيْ والدَكَ؟» قال: نعم. قال: «فَفيْهَا فِجَاهُ». (١)

وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص. جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: جئتُ أبَايَ عَلى المِجْرَةِ، وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَكْيَانِ فَقَالَ: «ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأُضَحِّكْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا» (٢)

وفيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلا هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن. فقال: «هل لك أحدٌ باليمن؟» قال: أبوي. قال: «أَدْنَا لَكَ؟» قال: لا. قال: «فَارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَدْنَا لَكَ فَجَاهِذْ، وَإِلَّا فَبَرُّهُمَا». (٣)

هذا إذا لم يكن النفي عاما. وإلا أصبح خروجه فرض عين، إذ يتعين على الجميع الدفع والخروج للعدو. (٤)

وإذا كان بر الوالدين فرض عين، فإن خلافه

(١) حديث: «ففيها فجاهد...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠٣/١ - ط السلفية).

(٢) حديث: «ارجع إليهما فأضحكهما...» أخرجه أبوداود (٣٨/٣) - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (١٥٢/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «هل لك أحد باليمن...» أخرجه أبوداود (٣٩/٣) - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (١٠٣/٢) - ١٠٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وقال الذهبي: «وراجع واه».

يعني الذي في إسناده، وتقدم شاهده.

(٤) فتح القدير على الهداية ١٩٤/٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٠/١٠

(١) ابن عابدين ٣/ ٢٢٠، والشرح الصغير ٤/ ٧٣٩ - ٧٤١،

والفرق للقرافي ١/ ١٤٥

(٢) سورة المتحنة / ٨

بر الوالدين ٣

هذا وفي الدعاء بالرحمة الدنيوية للوالدين
غير المسلمين حال حياتهما خلاف ذكره
القرطبي .

أما الاستغفار لهما فممنوع ، استنادا إلى قوله
تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى ﴾ (١)
فإنها نزلت في استغفاره ﷺ لعمه أبي طالب
واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين .
وانعقد الإجماع على عدم الاستغفار لهما بعد
وفاتهما وحرمة ، وعلى عدم التصديق على
روحهما . (٢)

أما الاستغفار للأبوين الكافرين حال الحياة
فمختلف فيه ، إذ قد يُسلمان .

ولومنه أبواه الكافران عن الخروج للجهاد
الكفائي ، مخافة عليه ، ومشقة لهما بخروجه
وتركهما ، فعند الحنفية : لهما ذلك ، ولا يخرج إلا
بإذنها برأبهما وطاعة لهما ، إلا إذا كان منعها له
لكراهة قتال أهل دينها ، فإنه لا يطيعهما ويخرج
له . (٣)

أَفَأَصْلُهَا؟ قال : «نعم ، صِلِي أُمِّكَ» (١)

وفي رواية أخرى عنها قالت : أتتني أمي
راغبة في عهد النبي ﷺ ، فسألت النبي ﷺ .
أَصْلُهَا؟ قال : «نعم» قال ابن عينة : فأنزل الله
عز وجل فيها ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ
يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ
تَبْرَهُمْ ﴾ . (٢) وفي هذا المقام قال الله تعالى :
﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا ، وَإِنْ جَاهَدَاكَ
لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ، إِلَيَّ
مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . (٣) قيل :
نزلت في سعد بن أبي وقاص . فقد روي أنه
قال : كنت بارًا بأمي فأسلمت فقالت : لتدعن
دينك أولا أكل ولا أشرب شرابا حتى أموت
فتعير بي ، ويقال : يا قاتل أمه . . وبقيت يوما
ويوما . فقلت : يا أمه : لو كانت لك مائة نفسٍ
فخرجت نفسا نفسا ما تركت ديني هذا ، فإن
شئت فكلي ، وإن شئت فلا تأكلي . فلما رأت
ذلك أكلت . (٤)

(١) حديث أساءه قالت : «سلمت أمي وهي مشركة . . .»

أخرجه البخاري (الفتح ٤١٣/١٠ - ط السلفية) .

(٢) سورة الممتحنة / ٨ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

٢٣٩/١٠ ، ٢٣٩/١٤ - ٦٣ - ٦٥ ، وفتح الباري شرح صحيح

البخاري ٤٠/٩ ، والفرق للقرافي ١٤٥/١ ، والفواكه

الدواني ٣٨٢/٢ ، والشرح الصغير ٧٤٠/٤ ، والزواجر

من اقتراف الكبائر للهيتمي ٧٥/٢ ط دار المعرفة .

(٣) سورة العنكبوت / ٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٢٨/١٣ .

= وحديث سعد بن أبي وقاص قال : «كنت بارًا بأمي
فأسلمت . . .» أخرجه مسلم (٤/١٨٧٧ - ط الحلبي) .

(١) سورة التوبة / ١١٣

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٥/١٠ ، والفواكه

الدواني ٣٨٤/٢ ، والشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه

٧٤١/٤ ، وشرح إحياء علوم الدين ٣١٦/٦

(٣) ابن عابدين ٣/٢٢٠

بر الوالدين ٤

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: من أحقُّ بحسن صحابي؟ قال: «أُمُّكَ» قال: ثم من؟ قال: «أُمُّكَ» قال: ثم من؟ قال: «أُمُّكَ» قال: ثم من؟ قال: «أَبُوكَ»^(١).

وقوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُم بِأُمَّهَاتِكُمْ، ثُمَّ يُوصِيكُم بِأُمَّهَاتِكُمْ، ثُمَّ يُوصِيكُم بِأَبَائِكُمْ، ثُمَّ يُوصِيكُم بِالْأَقْرَبِ»^(٢).

ومن حديث عائشة رضي الله عنها: سألتُ النبي ﷺ: «أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟» قال: «زَوْجُهَا». قلتُ: فَعَلَى الرَّجُلِ؟ قال: «أُمُّهُ»^(٣).

ففيها ذكر - وغيره كثير - مما سبق بيانه دليل على منزلة الأبوين، وتقديم الأم في البر على الأب في ذلك، لصعوبة الحمل، ثم الوضع وآلامه، ثم الرضاع ومتاعبه، وهذه أمور تنفرد بها الأم وتشقى بها، ثم تشارك الأب في التربية،

(١) حديث: «مَنْ أَحَقُّ بِحَسَنِ صَحَابِي...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠١/١٠ - ط السلفية).

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُم بِأُمَّهَاتِكُمْ...» أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٦ - ط السلفية) والحاكم (٢٥١/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث عائشة: «أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟...» أخرجه الحاكم (١٥٠/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وفي إسناده جهالة. ميزان الاعتدال للذهبي (٤/٤٩٥ - ط الحلبي).

وعند المالكية والشافعية والحنابلة: يجوز له الخروج للجهاد بغير إذنهما، لأنهما متهما في الدين، إلا بقرينة تفيد الشفقة ونحوها عند المالكية. وقال الثوري: لا يغزو إلا بإذنهما إذا كان الجهاد من فروض الكفاية.

أما إذا تعين الجهاد لحضور الصف، أو حصر العدو، أو استفار الإمام له بإعلان النفر العام فإنه يسقط الإذن، ويجب عليه الجهاد بغير إذنهما، إذ أصبح واجبا عليه القيام به، لصيرورته فرض عين على الجميع^(١).

التعارض بين بر الأب وبر الأم :

٤ - لما كان حق الوالدين على الأولاد عظيما، فقد نزل به القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ووردت به السنة المطهرة، ويقضي ذلك بلزوم برهما وطاعتها ورعاية شئونهما والامتثال لأمرهما، فيما ليس بمعصية، على نحو ما سبق بيانه.

ونظرا لقيام الأم بالعبء الأكبر في تربية الولد اختصها الشارع بمزيد من البر، بعد أن أوصى ببرهما، فقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا. لَهُمَا أُمَّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَالَهُ فِي غَمٍّ﴾^(٢).

(١) المهذب ٢/٢٣٠، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٢٣٢/٩، ومطالب أولي النهى ٥١٣/٢، والمغني ٨/٣٥٩ ط الرياض الحديثة، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٢/١٧٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢٤٠.

(٢) سورة لقمان ١٤/١٤.

الدنيا معروفاً^(١) وهي وإن كانت نزلت في
الأبوين الكافرين، إلا أن العبرة بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب.

أما إن تعارض برهما في غير معصية، وحيث
لا يمكن إيصال البر إليهما دفعة واحدة، فقد
قال الجمهور: طاعة الأم مقدمة، لأنها تفضل
الأب في البر.^(٢) وقيل: هما في البر سواء، فقد
روي أن رجلاً قال لمالك: والدي في السودان،
كتب إلي أن أقدم عليه، وأمي تمنعني من ذلك،
فقال له مالك: أطع أبك ولا تغص أمك.
يعني أنه يبالغ في رضى أمه بسفره لوالده، ولو
بأخذها معه، ليتمكن من طاعة أبيه وعدم
عصيان أمه.

وروي أن الليث حين سئل عن المسألة بعينها
قال: أطع أمك، فإن لها ثلثي البر. كما حكى
الباجي أن امرأة كان لها حق على زوجها،
فأفتى بعض الفقهاء ابنها: بأن يتوكل لها على
أبيه، فكان يحاكمه، ويخاصمه في المجالس
تغليبا لجانب الأم. ومنعه بعضهم من ذلك،
قال: لأنه عقوق للأب، وحديث أبي هريرة إنما
دل على أن بره أقل من بر الأم، لا أن الأب
يُعق. ونقل المحاسبي الإجماع على أن الأم
مقدمة في البر على الأب.^(٣)

فضلا عن أن الأم أحوج إلى الرعاية من الأب،
ولا سيما حال الكبر.^(٤)

وفي تقديم هذا الحق أيضا: أنه لو وجبت
النفقة على الولد لأبويه، ولم يقدر إلا على نفقة
أحدهما، فتقدم الأم على الأب في أصح
الروايات عند الحنفية والمالكية والشافعية، وهو
رأي عند الحنابلة،^(٥) وذلك لما لها من مشقة
الحمل والرضاع والتربية وزيادة الشفقة، وأنها
أضعف وأعجز. هذا ما يتعارضا في برهما.

٥ - فإن تعارضا فيه، بأن كان في طاعة أحدهما
معصية الآخر. فإنه ينظر. إن كان أحدهما يأمر
بطاعة والآخر يأمر بمعصية، فإن عليه أن يطيع
الأمر بالطاعة منها دون الأمر بالمعصية، فيها أمر
به من معصية. لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق»^(٦) وعليه أن يصاحبه بالمعروف
للأمر بذلك في قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٠/٤٠١-٤٠٢،

وشرح إحياء علوم الدين للزواي ٦/٣١٥، والزواجر عن
اقتراء الكبائر للهيتمي ٢/٧١ ط دار المعرفة، والجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/٦٣-٦٥

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٧٣، والفواكه الدواني
٢/٣٨٤، وروضة الطالبين ٩/٩٥ المكتب الإسلامي،
والمنهاج لابن قدامة ٧/٥٩٤ ط الرياض الحديثة.

(٣) حديث: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» أورده بهذا
اللفظ الهيتمي في المجموع وقال: رواه أحمد والطبراني
ورجال أحمد رجال الصحيح مجمع الزوائد ٥/٢٢٦ - ط
القدس.

(١) سورة لقمان / ١٥

(٢) الفواكه الدواني ٢/٣٨٤

(٣) الفروق للقرافي ١/١٤٣، وتعليق الفروق بهامشه=

ما يحتاجان إليه من أمور دينهما، وليعاشرها بالمعروف. أي بكل ما عرف من الشرع جوازه، فيطيعهما في فعل جميع ما يأمرانه به، من واجب أو مندوب، وفي ترك ما لا ضرر عليه في تركه، ولا يحاذيها في المشي، فضلا عن التقدم عليهما، إلا للضرورة نحو ظلام، وإذا دخل عليهما لا يجلس إلا بإذنها، وإذا قعد لا يقوم إلا بإذنها، ولا يستقبح منها نحو البول عند كبرها أو مرضها لما في ذلك من أذيتها، قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾.^(١)

قال ابن عباس: يريد البر بهما مع اللطف ولين الجانب، فلا يغلظ لهما في الجواب، ولا يجد النظر إليهما، ولا يرفع صوته عليهما.^(٢) ومن البر بهما والإحسان إليهما: ألا يسيء إليهما بسب أو شتم أو إيذاء بأي نوع من أنواعه، فإنه من الكبائر بلا خلاف. ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ شَتْمَ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ، قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ: وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ

بر الوالدين والأقارب المقيمين بدار الحرب: ٦ - قال ابن جرير: إن بر المؤمن من أهل الحرب، ممن بينه وبينه قرابة نسب، أو من لا قرابة بينه وبينه ولا نسب، غير محرم ولا منهي عنه، إذا لم يكن في ذلك تقوية للكفار على المسلمين، أو دلالة على عورة لأهل الإسلام، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح.^(١)

وهو موافق لما نقل عن ابن الجوزي الحنبلي في الآداب الشرعية، ولا يختلف عما ذكر، واستدل له بإهداء عمر الحلة الحريرية إلى أخيه المشرك. ويحدث أسماء^(٢) وفيهما صلة أهل الحرب وبرهم وصلة القريب المشرك.^(٣)

ومن البر للوالدين الكافرين الوصية لهما، لأنها لا يرثان ابنهما المسلم. وللنفصيل ر: (وصية).

بم يكون البر؟

٧ - يكون بر الوالدين بالإحسان إليهما بالقول اللين الدال على الرفق بهما والمحبة لهما، وتجنب غليظ القول الموجب لثغرتهم، وبمناداتهما بأحب الألقاب إليهما، كيا أمي ويا أبي، وليقل لهما ما ينفعهما في أمر دينهما، ودنياهما ويعلمهما

= ص ١٦١، وفتح الباري يشرح صحيح البخاري ٤٠٣ - ٤٠٢/١٠

(١) جامع البيان للطبري ٦٦/٢٨ ط مصطفى الحلبي

(٢) حديث أسماء سبق تخريجه (ف/٣)

(٣) الآداب الشرعية ٤٩٢/١ - ٤٩٣

(١) سورة النساء / ٣٦

(٢) الفواكه الدواني ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، الزواجر عن اقتراف

الكبائر ١/٢ - ١٦

وكان ﷺ يهدي لصدايق خديجة برًا بها ووفاء لها، وهي زوجته، فما ظنك بالوالدين. ^(١)

استذانبها للسفر للتجارة أو لطلب العلم :

٩ - وضع فقهاء الحنفية لذلك قاعدة حاصلها : أن كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك، ويشتد فيه الخطر، فليس للولد أن يخرج إليه بغير إذن والديه، لأنها يشفقان على ولدتهما، فيتضرران بذلك. وكل سفر لا يشتد فيه الخطر يحل له أن يخرج إليه بغير إذنهما، إذا لم يضيعهما، لانعدام الضرر.

وبذا لا يلزمه إذنهما للسفر للتعلم، إذا لم يتيسر له ذلك في بلده، وكان الطريق آمناً، ولم يخف عليها الضياع، لأنها لا يتضرران بذلك، بل يتنفعان به، فلا تلحقه سمة العقوق. أما إذا كان السفر للتجارة، وكانا مستغنيين عن خدمة ابنهما، ويؤمن عليها الضياع، فإنه يخرج إليها بغير إذنهما. أما إذا كانا محتاجين إليه وإلى خدمته، فإنه لا يسافر بغير إذنهما. ^(٢)

الرجلُ والذَّيْه. قيل : يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه. ^(١)

٨ - ومن برهما صلة أهل ودتهما، ففي الصحيح عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن من أبرء البرِّ صلة الرجل أهل وُدِّ أبيه بعد أن يُؤَيَّي» ^(٢) فإن غاب أو مات يحفظ أهل وده ويحسن إليهم، فإنه من تمام الإحسان إليه.

وروي أبو أسيد وكان بدريا قال : كنت مع النبي ﷺ جالسا، فجاءه رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله. هل بقي من بر والدي بعد موتها شيء أبرهما به؟ قال : «نعم، الصلاة عليها، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وإكرام صديقيهما، وصلة الرحم التي لا رجِمَ لك إلا من قبلهما، فهذا الذي بقي عليك». ^(٣)

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر ٦٦/٢، والفواكه الدواني

٣٨٣/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٨/١٠

وحديث : «إن من أكبر الكبائر أن يلعن ...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠٣/١٠ - ط السلفية) ومسلم (٩٧/١ - ط الحلبي).

(٢) حديث : «إن من أبر البر صلة الرجل ...» أخرجه مسلم (١٩٧٩/٤ - ط الحلبي).

(٣) حديث «هل بقي من بر والدي ...» رواه أبو داود (٣٥٢/٥ - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (١٥٥/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤١/١٠ (المسألة العاشرة)، إحياء علوم الدين ٣١٦/٦، والفواكه الدواني ٣٨٣/٢

وحديث : «كان يهدي لصدايق خديجة ...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣٣/٩ - ط السلفية).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٩٨/٧، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٤٢/٣، وابن عابدين ٢٢٠/٣

حكم طاعتها في ترك فروض الكفاية :

١١ - سبق حديث صحيح مسلم فيمن أراد الهجرة وأُحْدُ والديه حي، وفيه دلالة على تقديم صحبتها على صحبة النبي ﷺ . وتقديم خدمتها - التي هي واجبة عليه وجوباً عينياً - على فروض الكفاية، وذلك لأن طاعتها وبرها فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين أقوى. ^(١)

حكم طاعتها في طلبها تطليق زوجته :

١٢ - روي الترمذي عن ابن عمر قال : كانت تحتي امرأة أحبها، وكان أبي يكرهها، فأمرني أن أطلقها، فأبيتُ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : «يا عبدالله بن عمر طلق امرأتك». ^(٢)

وسأل رجل الإمام أحمد فقال : إن أبي يأمرني أن أطلق امرأتي . قال : لا تطلقها . قال : أليس عمر رضي الله عنه أمر ابنه عبدالله أن يطلق امرأته ؟ قال : حتى يكون أبوك مثل عمر

وفصل المالكية في السفر لطلب العلم، بأنه إذا كان لتحصيل درجة من العلم لا تتوفر في بلده، كالتفقه في الكتاب والسنة ومعرفة الإجماع ومواضع الخلاف ومراتب القياس، كان له ذلك بغير إذنهما إن كان فيه أهلية النظر، ولا طاعة لهما في منعه، لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض على الكفاية . قال تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ^(١) أما إن كان للتفقه على طريق التقليد، وفي بلده ذلك، لم يجز له السفر إلا بإذنها .

وإذا أراد سفرًا للتجارة يرجوه ما يحصل له في الإقامة فلا يخرج إلا بإذنها. ^(٢)

حكم طاعتها في ترك النوافل أو قطعها :

١٠ - قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي في كتاب بر الوالدين : لا طاعة لهما في ترك سنة راتبة، كحضور الجُمُعَات، وترك ركعتي الفجر والوتر ونحو ذلك، إذا سألاه ترك ذلك على الدوام، بخلاف ما لودعواه لأول وقت الصلاة وجبت طاعتها، وإن فاتته فضيلة أول الوقت. ^(٣)

(١) سورة آل عمران / ١٠٤

(٢) الفروق للقرافي ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، والدسوقي ٢ / ١٧٢ -

١٧٦ ، وجواهر الإكليل ١ / ٢٥٢

(٣) مطالب أولي النهى ٢ / ٥١٣ ، والمغني لابن قدامة

٨ / ٣٥٩ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٣ / ٤٥ ،

والفروق للقرافي ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ ، والشرح الصغير =

= ٧٣٩ / ٤ ، والفواكه السدواني ٢ / ٣٨٣ ، والزواجر

٢ / ٦٧ ، ٧٣

(١) الفروق للقرافي ١ / ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٥٠ ، والزواجر

٢ / ٦٧ ، ٧٣

(٢) حديث : وابن عمر : كانت تحتي امرأة . . . أخرجه

الترمذي (٣ / ٤٨٦ - ط الحلي) وقال : حسن صحيح .

وانظر الجاسع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٣٩ ،

والزواجر ٢ / ٧٥

معصية الخالق»^(١) وللحديث المتقدم^(٢) في سعد بن أبي وقاص مع أمه فقد عصى أمرها، حين طلبت إليه ترك دينه، وبقي على مصاحبتها بالمعروف براها. وعصيانه لها فيها أمرته به واجب، فلا تطاع في أمرها له بترك الواجبات.^(٣)

عقوق الوالدين وجزاؤه في الدنيا والآخرة:

١٤ - بالإضافة إلى العقوق السليبي بترك برهما، فإن هناك صورا مختلفة للعقوق بعضها فعلي وبعضها قولي.

ومن العقوق ما يبديه الولد لأبويه من ملل وضجر وغضب وانتفاخ أوداجه، واستطالته عليهما بدالة البينة وقلة الديانة خاصة في حال كبرهما. وقد أمر أن يقابلها بالحسنى واللين والمودة، والقول الموصوف بالكرامة، السالم من كل عيب، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتْلُقَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفْ﴾^(١) فهي عن أن يقول لها ما يكون فيه أدنى تبرم. وضابط عقوقها - أو أحدهما - هو أن يؤدي

رضي الله عنه. يعني لا تطلقها بأمره حتى يصير مثل عمر في تحريمه الحق والعدل، وعدم اتباع هواه في مثل هذا الأمر.

واختار أبو بكر من الحنابلة أنه يجب، لأمر النبي ﷺ لابن عمر. وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية فيمن تأمره أمه بطلاق امرأته. قال: لا يحل له أن يطلقها. بل عليه أن يبرها. وليس تطلق امرأته من برها.^(٢)

حكم طاعتها فيما لو أمرها بمعصية أو بترك واجب:

١٣ - قال تعالى: ﴿وَوَضِعْنَا الْإِنْسَانَ بِالْأَيْدِيهِ حُسْنًا، وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾^(١) وقال: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^(٢) ففيهما وجوب برهما وطاعتها والإحسان إليهما، وحرمة عقوقها ومخالفتها، إلا فيما يأمرانه به من شرك أو ارتكاب معصية، فإنه في هذه الحالة لا يطيعهما ولا يمتثل لأوامرهما، لوجوب مخالفتها وحرمة طاعتها في ذلك، يؤكد هذا قوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في

(١) حديث: «لا طاعة لمخلوق...» سبق تحريمه ف/ ٥

(٢) ر: (ف/ ٣)

(٣) الشرح الصغير ٧٣٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٨/١٠ (المسألة الرابعة)، و٨/١٣ من سورة

العنكبوت، و١٤٠/٦٣ - ٦٥، والفروق للقرافي ١٤٥/١

(٤) سورة الإسراء / ٢٣

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح المقدسي الحنبلي

٥٠٣/١. والزواجر ٧٢/٢

(٢) سورة العنكبوت ٨/

(٣) سورة لقمان ١٥/

فإن الله يجعله لصاحبه في الحياة قبل
المات^(١).

جزاء العقوق :

١٥ - جزاء عقوق الوالدين أخروياً سبق الكلام
عنه ، وأما جزاؤه في الدنيا فهو من باب التعزير ،
ويختلف قدره باختلاف حاله وحال فاعله .

فإن تعدى على أبويه ، أو أحدهما ، بالشتم
أو الضرب مثلاً عزراه ، أو عززه الإمام - بطلبهما
- إن كانا مشتومين أو مضروبين معاً ، أو بطلب
من كان منهما معتدى عليه بذلك . فإن عفا
المشتوم أو المضروب كان ولي الأمر بعد عفو
على خياره في فعل الأصحح من التعزير تقويماً ،
والصفح عنه عفواً ، فإن تعافوا عن الشتم
والضرب قبل الترافع إلى الإمام سقط التعزير .
ويكون تعزيره بالحبس على حسب الذنب
والهفوة ، أو بالضرب أو التائب بالكلام
العنيف ، أو بغير ذلك بما به ينزجر ويرتدع^(٢).

الولد أحد والديه بما لو فعله مع غيرهما كان محرماً
من جملة الصغائر ، فيقتل بالنسبة إلى أحد
الوالدين إلى الكبائر^(٣).

وقد روي عنه ﷺ أنه قال : «يراح ريح الجنة
من مسيرة خمسمائة عام ، ولا يجذب ريحها منانٌ
بعمله ، ولا عاق ، ولا مُدْمِنٌ خي^(٤)» وما روي
عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه رضي الله
عنه قال : قال رسول الله ﷺ «ألا أنبئكم بأكبر
الكبائر؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : ثلاثا .
الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئاً
فجلس ، فقال : ألا وقول الزور وشهادة الزور .
ألا وقول الزور وشهادة الزور . فما زال يقيؤها
حتى قلت : لا يسكت^(٥)».

وقال ﷺ : «رضى الله في رضي الوالدين ،
وسخط الله في سخط الوالدين^(٦)».

وقوله ﷺ : «كل الذنوب يؤخر الله منها
ما شاء إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين ،

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢٣٨ ، ٢٤١ - ٢٤٥

(٢) حديث : «يراح ريح الجنة من مسيرة خمسمائة
أخرجه الطبراني في الصغير ، وقال الهيثمي : فيه الريح بن
بدر وهو متروك . مجمع الزوائد ٨/١٤٨ - ط القدسي .

(٣) حديث : «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر . . . أخرجه البخاري
(الفتح ١٠/٤٠٥ - ط السلفية) ومسلم (١/٩١ - ط
الحلي).

(٤) حديث : «رضى الله في رضي الوالدين . . . أخرجه
الترمذي (٤/٣١١ - ط الحلي) وفي إسناده جهالة . ميزان
الاعتدال للذهبي (٣/٧٨ - ط الحلي) .

(١) حديث : «كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى . . .
أخرجه الحاكم (٤/١٥٦ - ط دائرة المعارف العشائية) وقال
الذهبي : بكار ضعيف .

(٢) ابن عابدين ٣/١٧٧ - ١٧٨ ، ١٨١ - ١٨٢ ، ١٨٦ ،
١٨٩ ، وكشاف القناع ٦/١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٢٥ ،
والأحكام السلطانية للهاوري ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والشرح
الكبير ٤/٣٥٤ - ٣٥٥

كانت أو ثيبا، ولا يراها غير المحارم من الرجال، وإن خرجت لحاجة. ^(١)
وعلى هذا: فالمخدرة ضد البرزة.

برزة

الحكم الإجمالي :

٣ - يرى الحنفية والشافعية والحنابلة وجوب حضور المرأة البرزة لأداء الشهادة، إذا تحملت شهادة مما يجوز شهادتها به، وتوقفت الدعوى على حضورها، ولا يقبل في هذه الحالة الشهادة على شهادتها، إلا إذا وجد مانع من الحضور، كمرض وسفر، فيرسل لها القاضي من يسمع شهادتها، وتفصيله في أبحاث الشهادة. أما المخدرة فلا يجب إحضارها إلى مجلس القضاء. والمالكية لا يفرقون في أداء شهادة المرأة بين البرزة وغيرها، والحكم عندهم أنها تنقل الشهادة عنها، لما ينالها من الكشف والمشقة. ^(٢)
هذا في الشهادة، أما في التقاضي فقد صرح الحنابلة أنه إن ادعى على المرأة البرزة أحضرها القاضي، لعدم العذر، ولا يعتبر لإحضارها في

التعريف :

١ - البرزة هي : المرأة البارزة المحاسن، أو المتجاهرة الكهله الوقورة، التي تبرز للقوم يجلسون إليها ويتحدثون، وهي عفيفة. ويقال : امرأة برزة إذا كانت كهله لا تحتجب احتجاب الشواب، وهي مع هذا عفيفة عاقلة، تجلس للناس وتحدثهم، من البروز والخروج. ^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

المخدرة :

٢ - المخدرة لغة : من لزمت الخدر، ^(٢) والخدر : الستر.

وفي الاصطلاح : الملازمة للخدر، بكرا

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٣٤٦، ٣٩٣ ط بيروت، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٦/٤٣٩ ط الرياض، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٢٢٩ ط الحلبي.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٣٤٦، ٣٩٣ ط الحلبي، وكشاف القناع على متن الإقناع ٦/٤٣٩ ط الرياض، وحواشي الشرواني ١٠/٢٧٢، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٨/٣٠٦، وقليوبي وصغيرة ٤/٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١ ط الحلبي، وتبصرة الحكام ١/٣٥٤ ط الحلبي.

(١) المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب. وترتيب القاموس المحيط. مادة : برزة، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٦/٤٣٩ ط الرياض، وحاشية ابن عابدين ٤/٣٩٣ ط بيروت.
(٢) لسان العرب مادة خدره.

برسام

سفرها هذا محرم، لتعين السفر عليها، ولأنه حق آدمي وهو مبني على الشح والضييق، أما إن كانت المدعى عليها مخدرة فإنها تؤمر بالتوكيل، ولا يجب إحضارها، لما فيه من المشقة والضرر، فإن توجهت عليها اليمين بعث القاضي أميناً - معه شاهدان - يستحلفها بحضرتها^(١).

التعريف :

١ - البرسام لغة، واصطلاحاً: علة عقلية ينشأ عنها الهذيان، شبيهة بالجنون.^(١)

مواطن البحث :

٤ - تكلم الفقهاء عن أداء المرأة البرزة للشهادة، فيما يجوز لها أن تشهد به على النحو المبين في مواطنه.

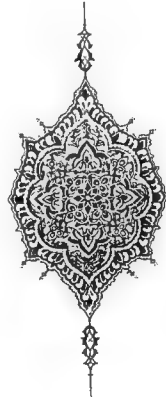
الألفاظ ذات الصلة :

أ - العتة :

٢ - العتة لغة: نقص في العقل من غير جنون أو وهن.

وهو في الاصطلاح: آفة توجب خللاً في العقل، فيصير صاحبه مختلط العقل، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء، وبعضه كلام المجانين، وتجري على المعتوه أحكام الصبي المميز.

وأما المبرسم فإنه تجري عليه في حال نوباته أحكام الجنون.^(٢)



(١) تاج العروس، والمصباح المنير في المادة، وحاشية ابن عابدين ٤٢٦/٢

(٢) فتح القدير ٣/٣٤٣، وابن عابدين ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، وتعرفات الجرجاني.

(١) كشاف الفتاوى ٦/٣٢٩ ط عالم الكتب.

ب - الجنون :

٣ - الجنون كما عرفه الشرنبلالي : مرض يزيل العقل ويزيد القوى ^(١).

وهو في الجملة مما يسقط التكليف ويبطل أهلية الأداء.

برص

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - للمبرسم أحكام تتعلق به، فعقوده غير معتبرة في حال إصابته بالبرسام، وإقراره غير صحيح، وتصرفاته القولية غير معتبرة شرعاً، مثله في ذلك مثل المجنون.

أما تصرفاته الفعلية في وقت إصابته فإنه لا إثم عليه فيها، ولكن إذا ترتب على فعله إتلاف مال أو نفس يجب الضمان في ماله، وعليه دية، أو قيمة التعويض من ماله.

وتفصيل ذلك تناوله الفقهاء عند الكلام عن الإتلاف ونحوه، والأصوليون في الأهلية وعوارضها ^(٢).

(١) مراقي الفلاح ص ٥٠، وانظر الصحاح، ولسان العرب مادة: «جنن».

(٢) ابن عابدين ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، وفتح القدير ٣/٣٤٣، ٣٠١/٧، والفتاوى الهندية ٤/١٧٠، والفتاوى البرازية بهامش ذات الصفحة، وجواهر الإكليل ٢/١٣٤ - ١٣٥، والشرح الكبير للدردير وحاشية النسوي عليه ٣/٤٠٤، والحشرى على مختصر سيدي خليل ٤/٣٣، والتاج والإكليل للمواق ٤/٤٣ ط النجاش، وقلبيوي وعميرة ٣/٣٣١، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ٣/٢٨٠، والمقنع ٣/٧٢٤، والمغني لابن قدامة ٥/١٤٩ - ١٥٠، ٧/١١٣ - ١١٤ ط الرياض الحديثة.

التعريف :

١ - البرص لغة : داء معروف، وهو بياض يقع في ظاهر الجلد، يقع الجلد ويذهب دمويته. وبرص برصاً فهو أبرص، والأثنى برصاء ^(١). ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الجذام :

٢ - الجذام. مأخوذ من الجذم، وهو القطع، سمي كذلك لأنه داء تجذم به الأعضاء أي تنقطع.

والجذام علة يحمر منها العضو، ثم يسود، ثم يتن وتقطع ويتناثر، ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في الوجه أغلب ^(٢).

(١) لسان العرب، والمغرب للمطرزي، مادة «برص»، وحاشية ابن عابدين ٢/٥٩٧ ط الحلبي، ونهاية المحتاج ٦/٣٠٣ ط المكتبة الإسلامية، وقلبيوي وعميرة ٣/٢٦١ ط الحلبي.

(٢) لسان العرب مادة «جذم»، ونهاية المحتاج ٦/٣٠٣ ط المكتبة الإسلامية.

ب - البهق :

ومنع الحنفية - عدا محمد - تخيير أحد الزوجين ببيع الآخر ولو فاحشا كبرص، وقال محمد: يثبت الخيار بالبرص للزوجة فقط، بخلاف الزوج لأنه يقدر على دفعه بالطلاق. ^(١) ويرجع إليه في موطنه.

واستدل لثبوت الخيار بسبب البرص بما روي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيما رجل تزوج امرأة، فدخل بها فوجد بها برصاً أو مجذومة أو مجذومة فلها الصداق بمسيه إياها، وهو له على من غره منها. ^(٢)

وحديث زيد بن كعب بن عجرة قال: تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فرأى بكشحها بياضاً، فقال لها النبي: «خذي عليك ثيابك» ولم يأخذ مما آتاها شيئاً. ^(٣)

حكم شهود الأبرص المساجد :

٤ - ذهب المالكية إلى إباحة ترك صلاة الجمعة

البهق لغة: بياض دون البرص يعتري الجسد بخلاف لونه، وليس من البرص ^(١) واصطلاحاً: تغير في لون الجلد، والشعر النابت عليه أسود. بخلاف النابت على البرص فإنه أبيض. ^(٢)

أحكام يختص بها الأبرص

ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص:

٣ - أثبت المالكية والشافعية والخنابلة طلب فسخ الزواج بوجود البرص المستحكم في الجملة: فأجاز المالكية للزوجة فقط طلب فسخ العقد ببرص مضر بعد العقد، سواء كان قبل الدخول أو بعده، وذلك بعد التأجيل سنة إن رجي برؤه.

وأجاز الشافعية والخنابلة للزوج أو للزوجة طلب الفسخ بالبرص قبل الدخول وبعده. وهذا كله مع مراعاة شروط الخيار على الوجه المبين في النكاح. ^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين ٥٩٧/٢ ط بيروت، والاختيار

١١٥/٣، وشرح فتح القدير ١٣٢/٤ ط بيروت.

(٢) حديث: «أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها...»

أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٣/١) - ط علمي برس -

الهند. وفي إسناده انقطاع بين سعيد بن المسيب وبين

عمر بن الخطاب. (جامع التحصيل ص ٢٢٤ - ط وزارة

الأوقاف العراقية).

(٣) حديث: «زيد بن كعب بن عجرة...» أخرجه أحمد

(٤٩٣/٣) - ط الميمنية - وأورده الهيثمي في المجمع

(٣٠٠/٤) - ط القدسي - وقال: رواه أحمد، وجيل

ضعيف.

(١) لسان العرب مادة: «بهق».

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٧/٢ ط الحلبي.

(٣) الشرح الصغير ٢/٤٦٨ - ٤٦٨، وجواهر الإكليل

١/٢٩٩ ط بيروت، وأسهل المدارك ٢/٩٤ - ٩٥ ط

الحلبي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٧٨ -

٢٧٩ ط الحلبي، ونهاية المحتاج ٦/٣٠٣ - ٣٠٦ ط المكتبة

الإسلامية، والمهذب ٢/٤٩ ط بيروت، وقلوبي وعميرة

٣/٢٦١ ط الحلبي، والمغني ٦/٦٥١ - ٦٥٤ ط الرياض،

وكشاف القناع ٥/١٠٩ - ١١٢ ط الرياض.

وعند الحنفية تكره إمامة أبرص شاع برصه،
وكذا الصلاة خلفه للنفرة، والاقتداء بغيره
أولى. ^(١)

والجماعة للأبرص، إذا كان برصه شديدا، إذا لم
يوجد للأبرص موضع يتميزون فيه، بحيث لا
يلحق ضررهم بالناس على الوجه المين في
موطنه. ^(٢)

وعند الحنابلة يكره حضور المسجد لصلاة
الجمعة والجماعة لمن به برص يُتأذى به.
ورخص الشافعية في ترك الجماعة لمريض
برص للتأذي. ^(٣)

بَرَكَة

انظر: تشهد، تحية.

مصافحته وملامسته :

٥ - يكره عند الشافعية مصافحة أو ملامسة ذي
عاهة كالبرص، لأن في ذلك إيذاء، ونحش أن
ينتقل ذلك إلى السليم. ^(١)

بَرَكَة

حكم إمامة الأبرص :

٦ - أجاز المالكية الاقتداء بإمام به برص، إلا إن
كان شديدا، فيؤمر بالبعد عن الناس بالكلية
وجوبا، فإن امتنع أجبر على ذلك.

انظر: مياه .



(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣٨٩ ط الحلبي،
ومنح الجليل على مختصر خليل ١/ ٢٧٢ ط مكتبة النجاح
بليبيا.

(٢) نهاية المحتاج ٢/ ١٥٥ ط المكتبة الإسلامية ببيروت،
والجمل على شرح المنهج ١/ ٥١٩ ط دار إحياء التراث
الإسلامي ببيروت، وكشاف القناع ١/ ٤٩٨ ط مكتبة
النصر الحديثة.

(٣) قلوبني وعصرة ٣/ ٢١٣، وفتح الباري ١٠/ ١٣٠ - ١٣١

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٧٨ ط بيروت، وجواهر الإكليل
١/ ٨٠ ط بيروت.

مايقع به البيع، كما عرفه بذلك الحنفية^(١). وعرفه الحنابلة بأنه : الثمن المكتوب على الثوب.^(٢)

ب - الأنموذج :

٣ - ويقال فيه أيضا : نموذج، وهو معرب، وقال الصغاني : النموذج : مثال الشيء الذي يعمل عليه.^(٣)

ومن معانيه لغة : أنه مايدل على صفة الشيء . كأن يريه صاعا من صبرة قمح، ويبيعه الصبرة على أنها من جنس ذلك الصاع. وتفصيل أحكامه في مصطلح : (أنموذج).

الحكم الإجمالي :

٤ - أجاز المالكية البيع على رؤية البرنامج، فيجوز شراء ثياب مربوطة في العدل، معتمدا فيه على الأوصاف المذكورة في الدفتر. فإن وجدت على الصفة لزم، وإلا خير المشتري إن كانت أدنى صفة. فإن وجدها أقل عددا وضع عنه من الثمن بقدره. فإن كثر النقص أكثر من

برنامج

التعريف :

١ - البرنامج : الورقة الجامعة للحساب، وهو معرب برناميه، وقال في المغرب : هي النسخة المكتوب فيها عدد الثياب والأمتعة وأنواعها المبعوث بها من إنسان لآخر، فتلك النسخة هي البرنامج التي فيها مقدار المبعوث، ومنه قول السمسار : إن وزن الحمولة في البرنامج كذا.^(١) ونص فقهاء المالكية على أن البرنامج : هو الدفتر المكتوب فيه صفة ما في الوعاء من الثياب المبيعة.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الرقم :

٢ - الرقم لغة : من رقمت الشيء : أعلمته بعلامة تميزه عن غيره كالكتابة ونحوها.^(٣) وفي الاصطلاح : علامة يعرف بها مقدار

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٤

(٢) المغني لابن قدامة ٢٠٧/٤ ط الرياض الحديثة، ومطالب أولي النهى ٤٠/٣

(٣) المصباح المنير ٢/٢٩٧، وحاشية ابن عابدين ٦٦/٤، وقليوبي وعميرة ١٦٥/٢، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١٦٣/٣

(١) تاج العروس، ٣٢/٤، وفيه أنها يفتح الباء والميم، وقيل بكسر الميم، وقيل بكسرهما، والمغرب مادة : «برنامج».

وابن عابدين ٣٢/٤

(٢) الشرح الصغير ٤١/٣

(٣) المصباح المنير مادة : «رقم».

النصف لم يلزمه، وكان له أن يرد البيع. وإن جدها أكثر عدداً كان البائع شريكاً معه بنسبة الزائد. وقيل: يرد ما زاد. قال ابن القاسم: والأول أحب إلي.

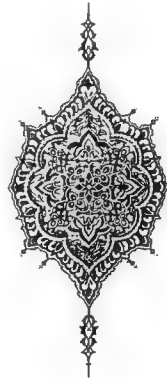
ولوقبضه المشتري وغاب عليه، وادعى أنه أدنى أو أنقص مما هو مكتوب في البرنامج. فالقول للبائع يمينه: أن ما في العدل موافق للمكتوب. حيث أنكر ما ادعاه المشتري. فإن نكل ولم يحلف حلف المشتري، ورد المبيع، وحلف: أنه ما بديل فيه، وأن هذا هو المبتاع بعينه. فإن نكل كالبائع لزمه. ^(١)

بريد

التعريف:

١ - من معاني البريد في اللغة: الرسول، ومنه قول بعض العرب: الحُمى بريد الموت. وأبرد بريداً: أرسله، وفي الحديث أنه ﷺ قال: «إذا أبردتم إليّ بريداً فأجعلوه حسنَ الوجه، حسنَ الاسم» ^(١) وإبراده: إرساله.

وقال الزخشرى: البريد: كلمة فارسية معربة، كانت تطلق على بغال البريد، ثم سمي الرسول الذي يركبها بريداً، وسميت المسافة التي بين السكتين بريداً، والسكة: موضع كان يسكنه الأشخاص المعينون لهذا الغرض من بيت أوقية أو رباط. وكان يرتب في كل سكة بغال، ويُعدّ مابين السكتين فرسخان أو أربعة. أ. هـ. والفرسخ ثلاثة أميال، والميل



(١) حديث «إذا أبردتم إليّ بريداً، فأجعلوه حسن الوجه حسن الاسم». أخرجه البزار في الزوائد (٤١٢/٢) ط مؤسسة الرسالة. عن بريدة، وأخرجه البيهقي في شرح السنة (٣٢٧/١٢) ط دار المكتب الإسلامي. عنه وعن أبي هريرة. قال البخاري في المفاصد الحسنة (ص ٨٧) ط دار الكتب العلمية: وأحداهما يقوي الآخر. أي طريق بريدة وطريق أبي هريرة.

(١) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٤١/٣ - ٤٢،

والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٢٤/٣ - ٢٥،

وجواهر الإكليل ٩/٢

أربعة آلاف ذراع. وفي كتب الفقه: السفر الذي يجوز فيه القصر أربعة بُرْد، وهي ٤٨ ميلا بالأميال الهاشمية.^(١)

بساط اليمين

مواطن البحث :

٢ - البريد مصطلح يذكره الفقهاء في تقدير مسافة القصر التي يرخص فيها القصر والفطر في رمضان ونحو ذلك من أحكام السفر (ر: قصر، فطر، سفر، صلاة المسافر) وانظر أيضا (مقادير).

التعريف :

١ - ركب هذا المصطلح من لفظين. أولها: لفظ بساط. وثانيها: لفظ اليمين. وأولها مضاف إلى ثانيها. وهما يستعملان في الحلف. ولم يستعملهما بهذه الصورة سوى فقهاء المالكية، ولا بد من تعريف المتضايقين للوصول إلى تعريف المركب الإضافي.
من معاني اليمين في اللغة: القسم والحلف، وهو المراد هنا.^(١)

وفي اصطلاح فقهاء المالكية: تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله أو صفة من صفاته.^(٢) وهذا أدق تعريف وأوجزه، وهناك تعاريف أخرى لليمين لا تخرج عن هذا المعنى.

٢ - أما البساط فهو: السبب الحامل على اليمين إذ هو مظنتها فليس فيه انتفاء النية، بل هو متضمن لها.

وضابطه: صحة تقييد يمينه بقوله: مادام

برية

انظر: طلاق.

بزاق

انظر: بصاق.

(١) تاج العروس ولسان العرب والمصباح المنير مادة: وبرد
والميل مقياس للطول قدر ثلثها بأربعة آلاف ذراع، وحديثنا
بستين وسبعمائة وألف ياردة (المعجم الوسيط ١/ ٢٠١).

(١) الصحاح، ولسان العرب

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢٢٤

بساط اليمين ٣

هذا الشيء أي الحامل على اليمين موجودا. ^(١) ثم خرجت لا يحث استحسانا عند أئمة الحنفية، خلافا لزفر الذي أخذ بالقياس، وهو الحث.

الحكم الإجمالي :

٣ - بساط اليمين عند المالكية الذين انفردوا بهذا التعبير: هو الباعث على اليمين، والحامل عليها.

ويمكن أن يكون مقيدا لمطلق اليمين، أو خصصا لعمومه، كما لو كان هناك ظالم في السوق فقال: والله لا أشتري لحما من هذا السوق، فيمكن أن يقيد يمينه بوجود هذا الظالم، فإذا زال هذا الظالم جاز له شراء اللحم من هذا السوق، ولا يكون حائثا.

وكذلك لو كان خادم المسجد سيء الخلق، فقال: والله لا أدخل هذا المسجد، ثم زال هذا الخادم، فلو دخل هذا المسجد لا يحث، فإنه يصح أن يقيد اليمين بقوله: مادام هذا الخادم موجودا.

ويشترط في هذا البساط ألا تكون للحالف نية، وألا يكون له مدخل في هذا الباعث، والتقييد به أو التخصيص به إنما يكون بعد زوال هذا الباعث.

ويقابل بساط اليمين عند الحنفية، ما يسمى يمين العذر، كمن قال لزوجه عندما تبيت للخروج: والله لا تخرجي، فإذا جلست ساعة



(١) فتح القدير ٤/٣٩٢، وبدائع الصنائع ٣/١٣، والشرح الكبير للدردير ٢/١٢٦ - ١٤٠، والشرح الصغير ٢/١٨٩ - ٢٢٨، وأسنى المطالب ٤/٢٥٠ - ٢٥٢، ومطالب أولي النهى ٦/٣٨١ - ٣٩٠

(١) الشرح الكبير ٢/١٣٩، ١٤٠

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)

واختلفوا في أنها آية من الفاتحة، ومن كل سورة. والمشهور عند الحنفية، والأصح عند الحنابلة، ومأثور به أكثر الفقهاء هو: أن البسملة ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة، وأنها آية واحدة من القرآن كله، أنزلت للفصل بين السور، وذكرت في أول الفاتحة.

ومن أدلتهم ما رواه أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمْدِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: تَحْمَدِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتْنِي عَلَى عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَسْأَلٌ»^(٢)

فالبداء بقوله: الحمد لله رب العالمين، دليل على أن التسمية ليست آية من أول الفاتحة. إذ لو كانت آية من الفاتحة لبدأ بها، وأيضا: لو كانت البسملة آية منها لم تحقق المناصفة، فإنه يكون في النصف الأول أربع آيات إلا نصفًا،

بسملة

التعريف :

١ - البسملة في اللغة والاصطلاح : قول :

بسم الله الرحمن الرحيم .

يقال : يَسْمَلُ بِسْمَلَةٍ : إذا قال ، أو كتب :

بسم الله . ويقال : أكثرَ من البسملة ، أي أكثر من قول : بسم الله .^(١)

قال الطبري : إن الله - تعالى ذكره ،

وتقدست أسماؤه - أدب نبيه محمدا ﷺ

بتعليمه ذكر أسائه الحسنی أمام جميع أفعاله ،

وجعل ذلك لجميع خلقه سنة يستنون بها ،

وسبيلا يتبعونه عليها ، فقول القائل : بسم الله

الرحمن الرحيم إذا افتتح تاليا سورة ، ينبىء عن

أن مراده أقرأ باسم الله ، وكذلك سائر

الأفعال .^(٢)

البسملة جزء من القرآن الكريم :

٢ - اتفق الفقهاء على أن البسملة جزء من آية

(١) سورة النمل / ٣٠

(٢) حديث : يقول الله تعالى : «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي...» أخرجه مسلم (١/٢٩٦) ط عيسى الباني الحلبي .

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير مادة «بسمل» ، وتفسير

القرطبي ٩٧/١

(٢) القرطبي ٩٧، ٩١/١

آية من القرآن إلا في سورة النمل، فإنها جزء من آية، ويكره قراءتها بصلاة فرض - للإمام وغيره - قبل فاتحة أو سورة بعدها، وقيل عند المالكية بإباحتها، وندها، وجوبها في الفاتحة. (١)

وروي عن الإمام أحمد أن البسملة من الفاتحة، لما رواه أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين، فاقروا: بسم الله الرحمن الرحيم فإنها أم القرآن والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها» (٢) ولأن الصحابة أثبتوها في المصاحف بخطها، ولم يشتبوا بين الدفتين سوى القرآن، وما روي عن نعيم المجر قال: صليت وراء أبي هريرة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن. وما رواه ابن المنذر أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن، وعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين. (٣) وقال ابن المبارك: من ترك بسم الله

وقد نص على المناصفة، ولأن السلف اتفقوا على أن سورة الكوثر ثلاث آيات، وهي ثلاث آيات بدون البسملة. وورد في كل مذهب من المذاهب الثلاثة غير ماسبق.

ففي المذهب الحنفي أن المعلق قال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن أم لا؟ قال: ما بين الدفتين كله قرآن، فهذا عن محمد بيان أنها آية للفصل بين السور، ولهذا كتبت بخط على حدة. وقال محمد: يكره للحائض والجنب قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن، لأن من ضرورة كونها قرآناً حرمة قراءتها على الحائض والجنب، وليس من ضرورة كونها قرآناً الجهر بها كالفاتحة... وروي ابن عباس أنه قال لعثمان: لم تكتب التسمية بين التوبة والأنفال، قال: لأن التوبة من آخر ما نزل، فرسول الله ﷺ توفي، ولم يبين لنا شأنها، فأريت أولها يشبه أواخر الأنفال، فألحقها بها، فهذا بيان منها على أنها كتبت للفصل بين السور. (١)

والمشهور عند المالكية: أن البسملة ليست

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٥١. وشرح الزرقاني ١/ ٢١٦، ٢١٧.

(٢) حديث: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين فاقروا: بسم الله الرحمن الرحيم» أخرجه الدارقطني (١/ ٣١٢) ط عبدالله هاشم بياني، وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير (١/ ٢٣٢) ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين» أخرجه الحاكم (١/ ٢٣٢) نشر دار الكتاب العربي. وفي إسناده عمر بن مارون. قال الحاكم: أصل في السنة. قال الذهبي: أجمعوا على ضعفه. وقال النسائي: متروك. =

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠ ط بيروت. وبدائع الصنائع ١/ ٢٠٣ شركة المطبوعات العلمية، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٥٢ ط دار الفكر بيروت، وشرح الزرقاني ١/ ٢١٦ - ٢١٧ ط دار الفكر بيروت، وكتشاف الفتاوى ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦ مكتبة النصر الحديثة بالرياض، والمغني ١/ ٤٧٦، وتفسير الجصاص ١/ ٨ ط المكتبة البهية المصرية، وتفسير ابن كثير ١/ ٣٠ ط أندلس، والميسوط للرخي ١/ ١٦ ط دار المعرفة بيروت.

ويسم الله الرحمن الرحيم لإحدى آياتها،^(١) ولأن الصحابة أثبتوها فيما جمعوا من القرآن في أوائل السور، وأنها مكتوبة بخط القرآن، وكل ما ليس من القرآن فإنه غير مكتوب بخط القرآن، وأجمع المسلمون على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، والبسملة موجودة بينهما، فوجب جعلها منه.^(٢) واتفق أصحاب المذاهب الأربعة على أن من أنكر أنها آية في أوائل السور لا يعد كافراً.^(٣) للخلاف السابق في المذاهب.

حكم قراءة البسملة لغیر المتطهر :

٤ - لا خلاف بين العلماء في أن البسملة من القرآن، وذهب الجمهور إلى حرمة قراءتها على الجنب والحائض والنفساء بقصد التلاوة، لحديث الترمذي وغيره: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن».^(٤) ورويت كراهة

الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية. وروي عن الإمام أحمد: أن البسملة آية مفردة، كانت تنزل بين كل سورتين فصلاً بين السور. وعنه أيضاً: أنها بعض آية من سورة النمل، وما أنزلت إلا فيها.^(١) وعنه أيضاً: البسملة ليست بآية إلا من الفاتحة وحدها.

٣ - ومذهب الشافعية: أن البسملة آية كاملة من الفاتحة ومن كل سورة، لما روت أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدّها آية منها،^(٢) ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «الحمد لله سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم».^(٣) وعن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح السورة في الصلاة يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. وروي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين، فاقرأوا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن والسبع المثاني،

(١) حديث: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين فاقرأوها بسم الله الرحمن الرحيم» سبق تخريجه (ف/٢).

(٢) المهذب ١/٧٩ ط دار المعرفة. ونهاية المحتاج ١/٤٥٧ - ٤٦٠ ط المكتبة الإسلامية بالرياض، وتفسير القرطبي ١/٩٣ ط المكتبة البهية المصرية.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) حديث: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن».

أخرجه الترمذي ١/٢٣٦ ط مصطفى البابي الحلبي قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على شرح السنة للبغوي

(٢/٤٣ ط المكتبة الإسلامية): رواه الترمذي وابن ماجه

رقم (٢٥٩٥) وفيه إسماعيل بن عياش، وروايته =

= وضعفه الزيلعي في نصب الراية (١/٣٥٠ نشر المكتب الإسلامي).

(١) المغني لابن قدامة ١/٣٤٦ ط مكتبة القاهرة.

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ «قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدّها آية». سبق تخريجه (ف/٢).

(٣) حديث: «سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم» أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٥ ط دار المعرفة).

وقال الميثمي في مجمع الزوائد (٢/١٠٩ نشر مكتبة القدسي): رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات.

اغتسلهم، ولا يمكنهم التحرز عنها، لما روى مسلم عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيانه. ^(١)

وإن قصدوا بها القراءة، ففيه روايتان: أحدهما لا يجوز، لما روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن الجنب يقرأ القرآن؟ فقال: لا ولو حرفاً. لعموم الخبر في النهي، والثانية: لا يمنع منه، لأنه لا يحصل به الإعجاز، ويجوز إذا لم يقصد به القرآن. ^(٢)

(ر): الجنابة، والحيض، والغسل، والنفاس).

البسملة في الصلاة:

٥ - اختلف الفقهاء في حكم قراءة البسملة بالنسبة للإمام والمأموم والمنفرد، في ركعات الصلاة، لاختلافهم في أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة.

وحاصل مذهب الحنفية في ذلك: أنه يسن قراءة البسملة سرا للإمام والمنفرد في أول الفاتحة من كل ركعة، ولا يسن قراءتها بين الفاتحة والسورة مطلقاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف،

(١) حديث: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه» أخرجه مسلم (٢٨٢/١) ط عيسى الباني الحلبي.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١١٦، ١٩٥، وبدائع الصائغ ٢٠٣/١، وشرح الزرقاني ١/١٠٤، ١٠٥، ١٣٨، وحاشية المدققي على الشرح الكبير ١/١٣٨، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٥، وقليوبي وعميرة ١/٦٢، ٦٥، ١٩٩، ونهاية المحتاج ١/٢٠١، ٢٠٤، ٣٣٩، والمغني ١/١٤١، =

ذلك عن عمرو وعلي، وروى أحمد وأبو داود والنسائي من رواية عبد الله بن سلمة عن علي قال: كان النبي ﷺ لا يجبهه - وربما قال لا يجزه - من القرآن شيء ليس الجنابة. ^(١) وورد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن». فلو قصد الدعاء أو الشاء أو افتتاح أمر تبركا، ولم يقصد القراءة فلا بأس. وفي أحد قولين للمالكية: لا يحرم قراءة آية للتعوذ أو الرقية، ولو آية الكرسي. كما ذهب المالكية إلى أنه لا يمنع الحيض والنفاس قراءة القرآن، مادامت المرأة حائضاً أو نفساء بقصد التعلم أو التعليم، لأنها غير قادرة على إزالة المانع، أما إذا انقطع ولم تنظف، فلا تحمل لها قراءته كما لا تحمل للجنب.

والدليل على استثناء التسمية من التحريم: أن لهم ذكر الله، ويحتاجون إلى التسمية عند

= عن المجازيين ضعيفة، وهذا منها وله طريقان آخران عند الدارقطني (ص ٤٣) أحدهما عن المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. والثاني عن محمد بن إسحاق الحلي عن رجل عن أبي معشر عن موسى بن عقبة، قال الحافظ الزيلعي: وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً، فأبو معشر رجل مستضعف، إلا أنه يتابع عليه. وقد صحح هذا الحديث أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي، فأنظره.

(١) حديث: «كان لا يجبهه، أو ربما قال: لا يجزه» من القرآن شيء ليس الجنابة» أخرجه أحمد (١/٨٤) ط المكتب الإسلامي وأبو داود (١/١٥٥) ط عزت عبيد دعاس) وضعفه الزيلعي. انظر نصب الراية (١/١٩٦).

ويكره قراءتها بفرض قبل الفاتحة أو السورة التي بعدها، وفي قول عند المالكية: يجب، وهناك قول بالجواز.

وفي رواية في مذهب الإمام مالك أنه يجوز قراءة البسملة في صلاة النفل قبل الفاتحة والسورة في كل ركعة سرا أو جهرا.

وللخروج من الخلاف في حكم قراءة البسملة في الصلاة، قال القرافي: السورع البسملة أول الفاتحة، وقال: محل كراهة الإتيان بالبسملة إذا لم يقصد الخروج من الخلاف الوارد في المذهب، فإن قصده فلا كراهة. ^(١)

والأظهر عند الشافعية: أنه يجب على الإمام والمأموم والمنفرد قراءة البسملة في كل ركعة من ركعات الصلاة في قيامها قبل فاتحة الكتاب، سواء أكانت الصلاة فرضاً أم نفلاً، سرية أو جهرية، لحديث رواه أبوهريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم» ^(٢)

= وعثمان... أخرجه البخاري (٢/٢٢٦ - ٢٢٧ ط السلفية) ومسلم (١/٢٩٩ ط عيسى البابي الحلبي) واللفظ له.

(١) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٥١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٦، ٢١٧ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ١/٥٣ ط دار المعرفة.

(٢) حديث: «الحمد لله سبع آيات إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم» سبق ترجمته (ف ٣).

لأن البسملة ليست من الفاتحة، وذكرت في أولها للتبرك. وقال المعلى: إن هذا أقرب إلى الاحتياط لاختلاف العلماء والأثار في كونها آية من الفاتحة، وروى ابن أبي رجا عن محمد أنه قال: يسن قراءة البسملة سرا بين السورة والفاتحة في غير الصلاة الجهرية، لأن هذا أقرب إلى متابعة المصحف، وإذا كانت القراءة جهرا فلا يؤتى بالبسملة بين السورة والفاتحة، لأنه لو فعل لأخفى، فيكون ذلك سكتة في وسط القراءة، وليس ذلك مأثورا.

وفي قول آخر في المذهب: تجب بداية القراءة بالبسملة في الصلاة، لأنها آية من الفاتحة.

وحكم المفتدي عند الحنفية أنه لا يقرأ لحمل إمامه عنه، ولا تكره التسمية اتفاقا بين الفاتحة والسورة المقروءة سرا أو جهرا. ^(١)

والمشهور عند المالكية: أن البسملة ليست من الفاتحة، فلا تقرأ في المكتوبة سرا أو جهرا من الإمام أو المأموم أو المنفرد، لما ورد عن أنس أنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها. ^(٢)

(١) حاشية ابن عابدين ١/٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/١٣٤، ١٣٥ ط المكتبة العثمانية.

(٢) حديث: «صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر =

والمصاحف بخطهم، ولم يشتوا بين الدفتين سوى القرآن.

وعلى الأصح: يسن قراءة البسملة مع فاتحة الكتاب في الركعتين الأولىين من كل صلاة، ويستفتح بها السورة بعد الفاتحة، ويسر بها، لما ورد أن النبي ﷺ «كان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة»^(١).

وعلى الرواية الأخرى عن أحد في قرآنية البسملة يجب على الإمام والمنفرد والمأموم قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة.^(٢)

هذا، وتقرأ البسملة بعد التكبير والاستفتاح والتعوذ في الركعة الأولى، أما فيها بعدها فإنه يقرأها بعد تكبير القيام إلى تلك الركعة، وتقرأ البسملة في حال القيام، إلا إذا صلى قاعدا لعذر، فيقرأها قاعدا^(٣) وللتنصيل ر: (الصلاة) مواطن أخرى للبسملة :

أ - التسمية عند دخول الخلاء :

٦ - اتفق الفقهاء على مشروعية التسمية على

وللخبر: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) ويدل على دخول المأمومين في العموم ماصح عن عبادة: كنا نخلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فنقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم، قلنا: نعم، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢) وتقرأ البسملة عند ابتداء كل سورة في ركعات الصلاة، ويجهر بها في حالة الجهر بالفاتحة والسورة، وكذا يسر بها معها، على القول بأن البسملة آية من سائر السور.^(٣) وعلى الأصح عند الخنابلة: لا يجب قراءة البسملة مع الفاتحة ومع كل سورة في ركعات الصلاة، لأنها ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة، لحديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...»^(٤) ولأن الصحابة أثبتوها في

(١) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أخرجه البخاري (٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ط السلفية) ومسلم (٢٩٥/١) ط عيسى البابي الحلبي.

(٢) حديث: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم...» أخرجه أبوداود (٥١٥/١) ط عزت عبيد دعاس. والترمذي (٢٧/٢) ط مصطفى البابي. وقال: حديث حسن صحيح. (٣) المهذب ٧٩/١، ونهاية المحتاج ٤٥٧/١، وتوضيح الجصاص ١٣/١ ط المكتبة البهية.

(٤) نيل السأرب شرح دليل الطالب ١٤١/١ ط الفلاح - الكويت، وشرح منتهى الإرادات ٢٨٠/١ ط عالم الكتب.

وحديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي...» سبق تحريجه (٢/ف).

(١) حديث: «كان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٨/٢) نشر مكتبة القدسي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون.

(٢) المغني ٤٧٧/١، ٤٨٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٧/٢، وكشاف القناع ٣٣٤/١، ٣٤٢ ط مكتبة النصر الحديثة بالرياض

(٣) المبسوط للسرخسي ١٠/١ - ١٤، وبدائع الصنائع ٢٠٢/١، ٢٠٣، وشرح الزرقاني ١٩٣/١ - ١٩٤،

١٩٩، ٢١٦، ٢١٧، والمهذب ٧٩/١، وكشاف القناع =

وإن نسي المتوضيء التسمية في أول الوضوء، وذكرها في أثنائه، أتى بها، حتى لا يخلو الوضوء من اسم الله تعالى^(١).
 وذهب الحنابلة: إلى أن التسمية في الوضوء واجبة، وهي قول (باسم الله) لا يقوم غيرها مقامها، واستدلوا لوجوبها بما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(٢) وتسقط التسمية حالة السهو وتجاوزا، لحديث: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٣).
 فإن ذكر المتوضيء التسمية في أثناء الوضوء

سبيل الذنب، وذلك قبل دخول الخلاء لقضاء الحاجة، لما ورد عن النبي ﷺ «أنه كان يقول إذا دخل الخلاء: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث»^(٤).
 وانظر للتفصيل مصطلح: (قضاء الحاجة).

ب - التسمية عند الوضوء :

٧ - ذهب الحنفية، والمالكية في المشهور عندهم، والشافعية إلى أن التسمية سنة عند ابتداء الوضوء، وسندهم فيها قالوا: إن آية الوضوء مطلقة عن شرط التسمية، والمطلوب من المتوضيء الطهارة، وترك التسمية لا يقدح فيها، لأن الماء خلق طهورا في الأصل، فلا تتوقف طهوريته على صنع العبد، وما رواه ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهورا لما أصاب من بدنه»^(٥).

= ٣٣٠/١ - ٣٣٦، ٣٤٢، والمغني ١/٢٩١، ٢٩٢، ٤٦٠،

٤٧٨، ٤٧٣

(١) حديث: «كان إذا دخل الخلاء قال: بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٢/١ ط (السلفية) ومسلم ٢٨٣/١ ط عيسى الحلبي، واللفظ للبخاري.

وانظر حاشية ابن عابدين ١/٧٤، ٣٢٩، ٢٣٠،

وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٠٠، ١٠٦،

والمهذب ١/٣٢ - ٣٣، وحاشية قليوبي وعميرة ١/٣١،

٣٨، وكشاف القناع ١/٥٨.

(٢) حديث: «من توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا

= لما أصاب من بدنه... أخرجه الترمذي - تلخيص الحبير (ص ٧٢).

(١) حاشية ابن عابدين ١/٧٠ - ٧١، ٧٤، وبذائع الصنائع

١/٢٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٠٣،

وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٧٢، والمهذب

١/٢٢، وقليوبي وعميرة ١/٥٢، وبهاية المحتاج ١/١٦٨

(٢) حديث: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر

اسم الله عليه» أخرجه الترمذي (١/٣٧ - ٣٨ ط مصطفى

البياي الحلبي)، وابن ماجه (١/١٤٠ ط عيسى البياي

الحلبي). قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير

(١/١٧٣ ط المطبعة المريية) بعد ترجمته لهذا الحديث:

والظاهر أن مجموع الأحاديث يتحدث منها قوة تدل على أن

له أصلا. وأخرجه الحاكم (١/١٤٦) ط دار الكتاب

العربي. وقال: حديث صحيح الإسناد.

(٣) حديث: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا

عليه» أخرجه الحاكم (٢/١٩٨) ط دار الكتاب العربي

وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

عن محمد وأمه من شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ»^(١).

ويكره عند الشافعية تعمد ترك التسمية، ولكن لو تركها عمداً يحل ماذبحه ويؤكل، لأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(٢) وهم لا يذكرونها (التسمية)، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشْقٌ﴾^(٣) فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله، أي ما ذبح للأصنام، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٤) وسياق الآية دال عليه، فإنه قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِشْقٌ﴾^(٥) والحالة التي يكون فيها فسقاً هي الإهلال لغیر الله تعالى^(٦).

د - التسمية على الصيد :

٩ - ذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب التسمية عند صيد ما يؤكل لحمه، والمراد بها: ذكر الله من حيث هو، لا خصوص (باسم الله)

سمى وبني، وإن تركها عمداً لم تصح طهارته، لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته، والأخرس والمعتقل لسانه يشير بها^(١).

ج - التسمية عند الذبح :

٨ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في المشهور عندهم إلى أن التسمية واجبة عند الذبح^(٢). لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣) ولا تجب التسمية على ناس، ولا أحرس، ولا مكروه، ويكفي من الأخرس أن يومئ إلى السماء، لأن إشارته تقوم مقام نطق الناطق.

وذهب الشافعية، وهرواية عن أحمد إلى أن التسمية سنة عند الذبح، وصيغتها أن يقول: (باسم الله) عند الفعل، لما روى البيهقي في صفة ذبح النبي ﷺ لأصحيته: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ أَتَيْ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ عَظِيمَيْنِ مَوْجَوَّائِنِ، فَأَضْجَع أَحَدَهُمَا فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ أَضْجَع الْآخَرَ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا

(١) حديث: «وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشَيْنِ...» أخرجه البيهقي (٢٦٨/٩) نشر دار المعرفة. وأبو يعلى (٣٢٧/٣) ط دار المسون للتراث. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٢/٤) نشر مكتبة القدسي) رواه أبو يعلى وإسناده حسن.

(٢) سورة المائدة / ٥

(٣) سورة الأنعام / ١٢١

(٤) سورة المائدة / ٣

(٥) سورة الأنعام / ١٢١

(٦) نهاية المحتاج والشرح والحاشية ١١٢/٨

(١) كشف القناع ٩١/١

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٠/٥ - ١٩٢، وجواهر الإكليل ٢١٢/١، وشرح الزرقاني ٧٣/٢، والمقتضب ٥٤٠/٣، والمغني ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٦٥/٨

(٣) سورة الأنعام / ١٢١

وليزيد من التفصيل (ر: ذباح).

وذهب الحنابلة إلى اشتراط التسمية في حل الصيد عند إرسال الجارح المعلم، وهي: باسم الله، لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى ذلك، ولو قال: باسم الله والله أكبر، فلا بأس لوروده، فإن ترك التسمية عمدا أو سهوا لم يبح على التحقيق، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) على معنى ولا تأكلوا مما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، وخالف ابن رشد من المالكية وقال: التسمية ليست بشرط في صحة الذكاة، لأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها، لأنها فسق.^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية عند الصيد سنة، وصيغتها أن يقول عند الفعل: باسم الله والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم، لما رواه الشيخان في الذبح للأضحية، وقيس بها فيه غيره، ويكره تعمد ترك التسمية. فلو تركها - ولو عمدا - يحل ويؤكل للدليل المبين في التسمية عند الذبح.^(٣)

وليزيد من التفصيل (ر: صيد).

(٢) حديث: «إذا أرسلت كلبك المعلم سميت...» أخرجه البخاري (الفتح ٦٠٩/٩) ط السلفية. ومسلم واللفظ له (١٥٢٩/٣) ط عيسى البابي الحلبي.

(٣) المغني ٨/٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، والمغني ٣/٥٤٤، ٥٥٦.

والأفضل باسم الله والله أكبر، ولا يزيد في البسملة: الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي ﷺ، بشرط عند الرمي أو الإرسال للمعلم إن دُكر وقدر، لأنه وقت الفعل من الرامي والمرسل، فتعتبر عنده. فإن تركها ناسيا أو عجزا يحل ويؤكل، وإن تركها عمدا مع القدرة عليها فلا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) على معنى ولا تأكلوا مما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، وخالف ابن رشد من المالكية وقال: التسمية ليست بشرط في صحة الذكاة، لأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها، لأنها فسق.^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية عند الصيد سنة، وصيغتها أن يقول عند الفعل: باسم الله والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم، لما رواه الشيخان في الذبح للأضحية، وقيس بها فيه غيره، ويكره تعمد ترك التسمية. فلو تركها - ولو عمدا - يحل ويؤكل للدليل المبين في التسمية عند الذبح.^(٣)

(١) سورة الأنعام / ١٢١

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠١، ٣٠٠/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٠٢/١، ١٠٦، ١٠٧، وجواهر الإكليل ٢١٢/١

(٣) نهاية المحتاج ٨/١١٢، ١١٤، والجبيري على شرح الإقناع ٢٥١/٤

واجبة وهي: باسم الله، لا يقوم غيرها مقامها، ووقتها أوله، وتسقط سهواً للحديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان...»^(١) وإن ذكرها في أثنائه سمى وبني، وإن تركها عمداً حتى مسح بعض أعضائه، ولم يستأنف مافعله، لم تصح طهارته، لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته^(٢)

ز- التسمية لكل أمر ذي بال :

١٢- اتفق أكثر الفقهاء على أن التسمية مشروعة لكل أمر ذي بال، عبادة أو غيرها، فتقال عند البدء في تلاوة القرآن الكريم والأذكار، وركوب سفينة ودابة، ودخول المنزل ومسجد، وأخروج منه، وعند إيقاد مصباح أو إطفائه، وقبل وطء مباح، وصعود خطيب منبراً، ونوم، والدخول في صلاة النفل، وتغطية الإناء، وفي أوائل الكتب، وعند تغيمض ميت ولحدسه في قبره، ووضع اليد على موضع ألم بالجسد، وصيغتها (باسم الله) والأكمل (بسم الله الرحمن الرحيم) فإن نسي التسمية أو تركها عمداً فلا شيء، ويثاب إن فعل.

وبما ورد: حديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر»، وفي رواية «فهو أقطع»

(١) حديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان...» سبق ترجمته (ف/٦).

(٢) كشف القناع ٩١/١، ٩١٨،

هـ- التسمية عند الأكل :

١٠- ذهب الفقهاء إلى أن التسمية عند البدء في الأكل من السنن. وصيغتها: بسم الله، وبسم الله الرحمن الرحيم، فإن نسيها في أوله سمى في باقيه، ويقول: باسم الله أوله وآخره لحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل: باسم الله أوله وآخره»^(١)

و- التسمية عند التيمم :

١١- التسمية عند التيمم مشروعة: سنة عند الحنفية، ومندوبة عند المالكية، ومستحبة عند الشافعية، وصيغتها: بسم الله والأكمل عند الشافعية: بسم الله الرحمن الرحيم، وإن نسي التسمية في أول التيمم وذكرها في أثنائه أتى بها، وإن تركها عمداً لا يبطل التيمم، وإن فعلها يثاب^(٢).

وذهب الحنابلة إلى أن التسمية عند التيمم

(١) حديث: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى...» أخرجه إسماعيل بن عباد (١١٠/٤) ط عزت عبيد دعلاس. والترمذي (٢٨٨/٤) ط مصطفى الباني. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

انظر حاشية ابن عابدين ٧٤/١، وشرح الزرقاني ٧٢/١، ونهاية المحتاج ١٦٨/١، والمغني ٦١٤/٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٠-٧١، ١٥٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٠٠، ١٠٣، وشرح الزرقاني ٧٢/١، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٩١/١

وفي «أخرى فهو أجذم»^(١) وما ورد عن رسول الله ﷺ: «صَغَ يَدُكَ عَلَى الَّذِي تَأْتُمُّ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا...»^(٢) الحديث.

بشارة

التعريف :

١ - البشارة - بكسر الباء - : ما يَشْرِيهِ الإنسانُ غيرَه من أمر، ويضم الباء : ما يعطاه المَبْشَرُ بالأمْر، كالعمالة للعامل، قال ابن الأثير: البُشارة بالضم: ما يعطى البشير، ويكسر الباء: الاسم، سميت بذلك من البشر وهو السرور، لأنها تظهر طلاقة وجه الإنسان. وهم يتباشرون بذلك الأمر أي: يبشرون بعضهم بعضاً، والبشارة إذا أطلقت فهي للبشارة بالخير، ويجوز استعمالها مقيدة في الشر، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١).

ولا يخرج استعمالها في اصطلاح الفقهاء عن ذلك.^(٢)

وحديث: «أغلق بابك واذكر اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، وأطفيء مصباحك واذكر اسم الله، وخمّر إناذك...»^(٣) وحديث: «إذا عثرت بك الدابة فلا تقل: تَعَسَ الشيطان، فإنه يتعاضم، حتى يصير مثل البيت، ويقول: بقوتي صرعته، ولكن قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنه يتصاغر، حتى يصير مثل الذباب»^(٤).

(١) حديث: «كل أمر ذي بال... أخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١/٦ ط دار المعرفة) وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى عبد القادر الراوي في الأربعين وضمه (فيض القدير: ١٣/٥ ط المكتبة التجارية).

(٢) حديث: «ضع يدك... أخرجه مسلم (٤/١٧٢٨ ط عيسى البابي).

(٣) حديث: «أغلق بابك واذكر اسم الله... أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ١٠/٨٨ ط السلفية) ومسلم (٣/١٥٩٤ ط عيسى البابي الحلبي) وأحمد (٣/٣١٩ ط المكتب الإسلامي) والسياق له.

(٤) تفسير القرطبي ١/٩٢، ٩٧، ٩٨، وحاشية ابن عابدين ١/٨٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٠٣، وشرح الزرقاني ١/٧٣، ونهاية المحتاج ١/١٦٨، والمهذب ١/٣٨.

وحديث: «لا تقل تعس الشيطان... أخرجه أبوداود (٥/٢٦٠ ط عزت عبيد الدعاس) وأحمد (٥/٥٩ ط المكتب الإسلامي) والمحاكم (٤/٢٩٢ ط دار الكتاب الكتاب العربي) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد.

(١) سورة ال عمران / ٢١

(٢) لسان العرب وتاج العروس والمصباح المنير مادة «بشر»، والبدائع ٣/٥٤ ط أولى سنة ١٣٢٧ هـ، وحاشية ابن عابدين ٣/١١٢ ط بيروت، وكشاف القناع ٥/٣١٤ ط مكتبة التنوير الحديثة بالرياض، والمهذب ٢/٩٨ ط دار المصرفة. بيروت، وتفسير القرطبي ١/٢٣٨ ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م، وطلبة الطلبة ص ٥٩

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخبر :

٢ - الخبر يكون من المخبر الأول ومن يليه ،
والبشارة لا تكون إلا من المخبر الأول .^(١)
والخبر يكون بالصدق والكذب سارا ، كان أو
غير سار ، والبشارة تختص بالخبر الصادق السار
غالبا .^(٢)

ب - الجعل :

٣ - الجعل لغة : اسم لما يجعله الإنسان لغيره
على شيء يعمل .

والجعل اصطلاحا : عوض معلوم ملتزم به
على عمل معين معلوم فيه كلفة .^(٣)
والبشارة بضم الباء : ما يعطاه البشر بالأمر ،
وهي بهذا المعنى تشبه الجعل ، جاء في نهاية
المحتاج : لا بد من كون العمل في الجعالة فيه
كلفة أو مؤنة ، كرد آبق ، أو إخبار فيه غرض
والخبر صادق فيه .^(٤)

الحكم الإجمالي :

٤ - إخبار الناس بما يسرهم أمر مستحب ، لما ورد
في ذلك من الآيات القرآنية ، كقوله تعالى :

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ
ثَمَرَةٍ رُزِقُوا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ
مِثَالَهَا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ﴾^(١) وما ورد كذلك من أحاديث ، منها
حديث كعب بن مالك رضي الله عنه المخرج في
الصحيحين في قصة توبته قال : «سمعتُ صوت
صارخ يقول بأعلى صوته : يا كعب بن مالك .
أبشر ، فذهب الناس يمشروننا ، وانطلقت أناهم
رسول الله ﷺ ، يتلقاني الناس فوجا فوجا
يهتفوني بالتوبة ، ويقولون : لتنهك توبة الله
تعالى عليك ، حتى دخلت المسجد ، فإذا
رسول الله ﷺ حوله الناس ، فقام طلحة بن
عبيد الله يهرول ، حتى صافحني وهنائي ، وكان
كعب لا ينساها لطلحة ، قال كعب : فلما
سلمتُ على رسول الله ﷺ قال - وهو يرق
وجهه من السرور - : أبشر بخير يوم مر عليك
منذ ولدتك أمك» .^(٢)

وفي قصة كعب «أنه لما جاءه البشير بالتوبة ،
نزع له ثوبيه وكساهما إياه نظير بشارته» . ونقل
الأيمن عن القاضي عياض أنه قال : وهذا يدل

(١) سورة البقرة / ٢٥

(٢) الفتوحات الربانية ٦/ ٣١٦ - ٣١٧ ط المكتبة الإسلامية .

وحديث كعب بن مالك أخرجه البخاري (الفتح

١١٣ - ١١٦ ط السلفية) ومسلم (٤/ ٢١٢٠ - ٢١٢٨ -

ط الحلبي) .

(١) تفسير الفخر الرازي ٢/ ١٤٦ ط المكتبة البهية المصرية .

(٢) المهذب ٢/ ٩٨ ط دار المعرفة بيروت . والمصباح المنير في
اللغة .

(٣) شرح المنهاج ٥/ ٤٦٢ ط المكتبة الإسلامية بالرياض .

(٤) نهاية المحتاج ٥/ ٤٦٩ ط المكتبة الإسلامية بالرياض .

وأورد الفقهاء أمثلة أخرى في مواطن متعددة. (١)
ويدل على ذلك ما روي أنه عليه الصلاة
والسلام مرّ بابن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال
عليه الصلاة والسلام «من أحب أن يقرأ القرآن
غَضًا طريًا كما نَزَلَ فَلْيَقْرَأْ بقراءة ابنِ أمِّ عبدٍ،
فابتدر إليه أبوبكر وعمر رضي الله عنهما
بالبشارة، فسبق أبوبكر عمر، فكان ابن مسعود
يقول: بشري أبوبكر، وأخبرني عمر رضي الله
عنهم أجمعين. (٢)
والبشارة مستحبة كالمهبة إذا قصد بها وجه الله
تعالى. (٣)

مواطن البحث :

٥ - ورد في الكتاب الكريم ذكر البشارة، وورد
في السنة النبوية بيان بعض أحكام البشارة
وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر، ويرد عند
الفقهاء في الأتيان.
كما ورد في كتب الآداب الشرعية حكم
البشارة، وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر.

على جواز البشارة والتهنئة بما يسر من أمور الدنيا
والآخرة، وإعطاء الجعل للمبشر. (١)
وفي حديث كعب مشروعية الاستباق إلى
البشارة بالخير. (٢)
ويستحب لمن بشر بخبر سار أن يحمد الله
تعالى ويشني عليه، لما روي في صحيح البخاري
عن عمرو بن ميمون، في مقتل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، في حديث الشورى الطويل:
أن عمر رضي الله عنه أرسل ابنه عبد الله إلى
عائشة رضي الله عنها يستأذنها أن يدفن مع
صاحبيه، فلما أقبل عبد الله، قال عمر:
مالديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين،
أذنت. فقال: الحمد لله ما كان شيء أهم إليّ
من ذلك. (٣)

وأجمع العلماء على أن البشارة تتحقق من
المبشر الأول منفردا أو مع غيره، فإذا قال رجل:
من بشرني من عبيدي بكذا فهو حر، فبشره
واحد من عبيده فأكثر، فإن أولهم يكون حرا. (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ١١٢/٣، ١١٣ ط بيروت، والمهذب
٩٨/٢ ط دار المعرفة - بيروت، وكشاف القناع ٣١٤/٣ ط
مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
(٢) حاشية ابن عابدين ١١٢/٣ ط بيروت.
وحديث: «من أحب أن يقرأ القرآن غضا طريًا...»
أخرجه أحمد (٧/١) - ط الميمنية) والحاكم (٣/٣١٨) - ط
دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.
(٣) كشاف القناع ٢٩٨/٤ - ٢٩٩ ط مكتبة النصر الحديثة
بالرياض.

(١) صحيح مسلم مع شرح الأبي ١٧٤/٧ ط مطبعة السعادة
بمصر.
(٢) فتح الباري ١٢٤/٨ ط السلفية.
(٣) الفتوحات الربانية ١٦٦/٦ ط المكتبة الإسلامية.
وحديث عمرو بن ميمون في قصة مقتل عمر بن
الخطاب. أخرجه البخاري (الفتح ٦١/٧) - ط السلفية.
(٤) تفسير القرطبي في قوله تعالى: «وبشر الذين آمنوا»
٢٣٨/١ ط دار الكتب المصرية ١٣٥٤ هـ، وتفسير الفخر
الرازي ١٤٦/٢ ط المكتبة البهية المصرية.

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل في ماء فم الإنسان طهوريته ما لم ينجسه نجس. ^(١)

وللبصاق أحكام تتعلق به . فهو حرام في المسجد ومكروه على حيطانه. ^(٢)

فإذا بصق المصلي في المسجد كان عليه أن يدفنه، إذ البصق فيه خطيئة، وكفارتها دفنه، كما جاء في الحديث «البصاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها». ^(٣)

والمشهور في ذلك أن يدفنه في تراب المسجد وزمله، إن كان له تراب أو رمل ونحوهما . فإن لم يكن أخذه بعود أو خرقة أو نحوهما أو بيده وأخرجه منه. ^(٤)

كما لا يصبق على حيطانه، ولا بين يديه على الحصى، ولا فوق البواري (أي الحصر) ولا تحتها . ولكن يأخذه بطرف ثوب ويحك بعضه ببعض، ولا تبطل به الصلاة إلا أن يتوالى ويكثر . وإن كان قد بصق في تراب المسجد فعليه أن يدفنه . فإن اضطر إلى ذلك، كان

بصاق

التعريف :

١ - البصاق : ماء الفم إذا خرج منه . يقال : بصق يبصق بصاقا . ويقال فيه أيضا : البزاق، والبساق. ^(١) وهو من الإبدال.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفل :

٢ - التفل لغة : البصق . يقال : تفل يتفل ويتفل تफلا : بصق .

والتفل بالفم : نفخ معه شيء من الريق . فإذا كان نفخا بلا ريق فهو النفث . والتفل شبيه بالبزاق، وهو أقل منه . أوله البزق، ثم التفل، ثم النفخ. ^(٢)

ب - اللعاب :

٣ - اللعاب : الريق الذي يسيل من الفم. ^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين ٩٣/١

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٧٠ . وإعلام الساجد بأحكام

المسجد ص ٣٠٨

(٣) حديث : «البصاق في المسجد خطيئة . . .» أخرجه البخاري (١/٥١١ - الفتح ط السلفية) ومسلم (١/٣٩٠ - ط الحلبي).

(٤) المجموع شرح المهذب ١٠١/٤ . وإعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٣٠٨ - ٣٠٩

(١) لسان العرب، وترتيب القاموس المحيط، والمصباح المنير ومختار الصحاح مادة «بصق» و«بزق» .

(٢) لسان العرب مادة «تفل»، وصحيح مسلم ٣/١٤٣٣، والمجموع شرح المهذب ٢٩/٤ - ٢٠

(٣) الصحاح، ومختار الصحاح، وترتيب القاموس المحيط، والمصباح المنير، ولسان العرب مادة «لعب» .

ومن أحكامه بالنسبة للصائم : أن من ابتلع ريق نفسه ، وهو في فيه قبل خروجه منه ، فإنه لا يفطر ، حتى لو جمعه في الفم وابتلعه .^(١) وإن صار خارج فيه وانفصل عنه ، وأعاد إليه بعد انفصاله وابتلعه ، فسد صومه . كما لو ابتلع بزاق غيره .^(٢)

ومن ترطبت شفتاه بلعابه عند الكلام أو القراءة أو غير ذلك ، فابتلعه لا يفسد صومه للضرورة .^(٣) ولو بقي بلل في فمه بعد المضمضة فابتلعه مع البزاق لم يفطره .^(٤) ولويل الحياط خيطا بريقه ثم رده إلى فيه على عادتهم حال الفسل ، فإن لم تكن على الخيط رطوبة تنفصل لم يفطر بابتلاع ريقه ، بخلاف ما إذا كانت تنفصل .^(٥)

الإلقاء فوق الحصير أهون من الإلقاء تحته . لأن البواري ليست بمسجد حقيقة ، وما تحتها مسجد حقيقة . وإن لم يكن فيه البواري يدفنه في التراب ، ولا يتركه على وجه الأرض .^(١) وإن كان في غير المسجد لم يصبق تلقاء وجهه ، ولا عن يمينه ، بل يصبق تحت قدمه اليسرى ، أو عن يساره .^(٢)

ومن رأى من يصبق في المسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه منه إن قدر . ومن رأى بصاقاً ونحوه في المسجد فالسنة أن يزيله بدفنه أو إخراجه ، ويستحب له تطيب محله .

وأما ما يفعله كثير من الناس إذا بصق أورأى بصاقاً ذلك بأسفل مداسه الذي داس به النجاسة والأفذار فحرام ، لأنه تنجيس للمسجد وتقدير له .

وعلى من رآه يفعل ذلك الإنكار عليه بشرطه .^(٣)

ولا يسوغ مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق . ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك .^(٤)

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/٢٠٥ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٥٢٥ ، والفواكه الدواني ١/٣٥٩ ، والفناوى الهندية ١/٢٠٣ .
(٢) الفناوى الهندية ١/٢٠٣ .

(٣) الفناوى الهندية ١/٢٠٣ ، ورد المختار على الدر المختار ١/١٠١ ط دار إحياء التراث العربي .

(٤) الفناوى الهندية ١/٢٠٣ ، ورد المختار على الدر المختار ١/٩٨ ط دار إحياء التراث العربي .

(٥) الفناوى الهندية ١/٢٠٣ ، ورد المختار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٩٨ ، ١٠١ ط دار إحياء التراث العربي ، والمجموع شرح المهذب ٦/٣١٨ ، وقليوبي وعميرة ٢/٥٧ .

(١) الفناوى الهندية ١/١١٠ ، وبدائع الصنائع ١/٢١٦ .

(٢) المغني لابن قدامة ٢/٢١٣ ط الرياض الحديثة ، وقليوبي وعميرة ١/١٩٤ ، والمجموع شرح المهذب ٤/١٠٠ .

(٣) المجموع شرح المهذب ٤/١٠١ ، وإعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٣٠٨ .

(٤) حاشية البناي على شرح الزرقاني على مختصر خليل ٩٣/١ .

وكذلك تحب الدية في إذهاب البصر خطأ،
وتكون على العاقلة.
وتفصيل ذلك في الجنائيات. ^(١)

بصر

التعريف :

١ - البصر: هو القوة التي أودعها الله في العين،
فتدرك بها الأضواء والألوان والأشكال.
يقال: أبصرت برؤية العين إبصاراً،
وبصّرت بالشيء بالضم (والكسر لغة) بصراً
بفتحين: رأيته. ^(١)

ويطلق مجازاً على: الإدراك للمعنويات، كما
يطلق على العين نفسها، لأنها محل الإبصار.
والبصر: ضد العمى. ^(٢)

الحكم الإجمالي :

الجنابة على البصر :

٢ - اتفق فقهاء المذاهب على وجوب القصاص
من الجاني عمداً على البصر، إذا أدت جنابته
إلى إذهاب البصر - وذلك بإذهاب بصر الجاني
إن أمكن بوسيلة ما برأي أهل الخبرة - فإن لم
يمكن القصاص، وجبت الدية اتفاقاً في مال
الجاني.

توجيه البصر في الصلاة :

٣ - أجمع العلماء على استحباب الخشوع
والخضوع وغض البصر عما يلهي، وكراهة
الالتفات ورفع البصر إلى السماء، وأنه يستحب
للمصلي النظر إلى موضع سجوده إذا كان قائماً،
ويستحب نظره في ركوعه إلى قدميه، وفي حال
سجوده إلى أرنبة أنفه، وفي حال التشهد إلى
حجره.
أما في صلاة الخوف - إذا كان العدو أمامه -
فيوجه نظره إلى جهته، وهذا قال الحنفية، وهو
رواية عند الحنابلة، وفي قول للشافعية أنه
يسن.

والآخر عندهم، وعند الحنابلة: النظر إلى
موضع سجوده في جميع صلاته ^(١) لحديث رواه
البخاري عن أنس أن النبي ﷺ قال: «مأبأُ
أقوامٍ يُزْفَعُونَ أبصارهم إلى السماء في صلاتهم،

(١) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٥، ٣٦٩ - ٣٧١، وحاشية
الدمسوقي على الشرح الكبير ٢٥٣/٤، ونهاية المحتاج
٢٧٧/٧، وكشاف القناع ٥٤٩/٥ ط مكتبة النصر الحديثة
بالرياض، والمغني ٧/٧١٥ ط مكتبة الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٢١/١ ط بيروت، والمغني ٨/٢،
٩، ١١ ط مكتبة الرياض، والمجموع شرح المهذب
٢٤٩/٣ ط الفجالة بمصر.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير مادة: «بصر».

(٢) التعريفات للرجزاني يتصرف.

بصر ٤ - ٦ ، بضاعة ، بضع

أبصارهم ﴿١﴾ .

وانظر للتفصيل مصطلح : (نظر . عورة) .

مواطن البحث :

٦ - للبصر أحكام في مواطن متعددة، تتعلق بالجنابة عليه، والدية فيه، واشترائه في الشاهد، وشهادة الأعمى وتحمله وأدائه، واشترائه واستدامته فيمن يتولى القضاء، ونفاذ حكم قاض طراً العمى عليه، وتوجيه البصر في الصلاة، ورفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، وما يجوز النظر إليه ممن يراد خطبتها، وغض البصر عما حرمه الله .

وفصل الفقهاء أحكام ذلك في مباحث (الجنابات، والديات، والشهادة، والقضاء، والصلاة، والنكاح) على النحو المبين في الحكم الإجمالي ومواطنه .

بضاعة

انظر : إِبْضَاع .

بُضْع

انظر : فَرَج .

فَاسْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : لَيْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَتَخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ ﴿١﴾ .

وقال المالكية : إن كان رفع البصر إلى السماء للموعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره ﴿٢﴾ .
ويكره أيضاً في الصلاة تغميض العينين إلا حاجة، ولا يعلم في ذلك خلاف .

حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة :

٤ - نص الشافعية على أن الأولى في الدعاء خارج الصلاة رفع البصر إلى السماء، وقال الغزالي منهم : لا يرفع الداعي بصره إليها ﴿٣﴾ .
غض البصر عن المحرم :

٥ - أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين والمؤمنات بأن يغضوا من أبصارهم عما حرمه عليهم، دون ما أباح لهم رؤيته - وإذا اتفق أن وقع البصر على محرم من غير قصد، فليصرف البصر عنه سريعاً - لأن البصر هو الباب الأول إلى القلب ورائده، وغضه واجب عن جميع المحرمات وكل ما يخشى منه الفتنة، لقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

(١) حديث : وما بال أقوام يرفعون أبصارهم أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٢٣٣ ط السلفية) .

(٢) الدمشقي ٢٥٤ / ١

(٣) نهاية المحتاج ١ / ١٨٠ ، ٤٨٦ ، ٥٥ / ٢

(١) سورة النور / ٢٩ ، ٣٠ وانظر القرطبي ١٢ / ٣٢٧

يحبُّ العبدُ المؤمنَ المحترِفَ»^(١) وعن ابن مسعود أنه قال: «إني لأمقتُ الرجلَ فارغاً ليس في شيءٍ من عَمَلٍ دُنْيَا ولا آخِرَةٍ»^(٢) وفي الشَّعْبِ للبيهقي عن عروة بن الزبير أنه سئل: ما شر شيءٍ في العالم؟ فقال: البطالةُ.

والبطالة تهاونا وكسلا مع عدم الحاجة للكسب مكروهة أيضاً، وتزري بصاحبها.

أما البطالة لعذر - كزمانة وعجز لعاهة - فلا إثم فيها ولا كراهة، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

التوكل لا يدعو إلى البطالة :

٣ - التوكل لا يدعو إلى البطالة، وإنما هو واجب، ولكن يجب معه الأخذ بالأسباب.

وورد أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ فقال:

يا رسول الله: أُرْسِلُ نَاقِيً وأَتُوْكَلُّ؟ فقال ﷺ:

«اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»^(٤) وقال عليه الصلاة والسلام:

(١) حديث: «إن الله يحب العبد المؤمن المحترف». أورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف (مجمع الزوائد ٦٢/٤ - ط القدسي).

(٢) أثر ابن مسعود: «إني لأكره الرجل فارغاً...» أورده الهيثمي في المجمع وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات» (مجمع الزوائد ٦٣/٤ - ط القدسي).

(٣) سورة البقرة / ٢٨٦

(٤) حديث: «اعقلها وتوكل» أخرجه الترمذي (٤/٦٦٨ - ط الحلي) من حديث أنس، وابن حبان (مصادر الظن =

بطالة

التعريف :

١ - البطالة لغة: التعطل عن العمل. يقال:

بطل العامل، أو الأجير عن العمل فهو بطل

بَيْنَ البطالة (بفتح الباء) وحكى بعض شارحي

المعلقات البطالة (بالكسر) وقال: هو أفصح،

ويقال: بطل الأجير من العمل، يبطل بطالة

وبطالة: تعطل فهو بطل.^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

اللغوي.

حكمها التكليفي :

٢ - يختلف حكم البطالة تبعاً للأحوال التي

تكون فيها كالآتي:

البطالة حتى لو كانت للتفرغ للعبادة، مع

القدرة على العمل، والحاجة إلى الكسب لقوته

وقوت من يعوله تكون حراماً، لخبر: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ

الرجلَ البطال»^(٢) وعن ابن عمر قال: «إِنَّ اللَّهَ

(١) المصباح المنير ولسان العرب ومفردات الرافعي الأصفهاني

مادة: «بطل».

(٢) حديث: «إن الله يكره الرجل البطال». قال الزركشي: لم

أجده، ومثله في اللآلئ (كشف الخفاء للمجلوني ١/٢٩١

- ط مؤسسة الرسالة).

«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَزِفَ»^(١)

ومر عمر رضي الله عنه بقوم فقال: «ما أنتم؟ قالوا متوكلون. قال: لا بل أنتم متأكّلون، إنما المتوكل من ألقى حبه في الأرض، وتوكل على ربه». فليس في طلب المعاش والمضي في الأسباب على تدبير الله ترك التفويض، والتوكل إنما هو بالقلب، وترك التوكل يكون إذا غفل عن الله، واعتمد على الأسباب ونسي مسببها، وكان عمر رضي الله عنه إذا نظر إلى ذي سيماء سأل: أله جرفة؟ فإن قيل: لا، سقط من عينه.^(٢)

العبادة ليست مسوغا للبطالة :

٤ - يرى الفقهاء : أن العبادة ليست مسوغا للبطالة، وأن الإسلام لا يقر البطالة من أجل الانقطاع للعبادة، لأن في هذا تعطيلاً للعالم التي أمر الله عباده بالسعي فيها، قال تعالى ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رَزْقِهِ﴾^(٣) وقال

جل شأنه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ وأعقبها بقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١) وورد أن النبي ﷺ مر على شخص، قالوا له عنه أنه كان يقوم الليل ويصوم النهار، وهو منقطع للعبادة انقطاعاً كلياً، فسأل رسول الله ﷺ عَنْ يَعُولِهِ؟ فقالوا: كُلُّنَا. فقال: عليه الصلاة والسلام «كُلُّكُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ»^(٢).

أثر البطالة في طلب المتعطل نفقة له :

٥ - أجمع الفقهاء على أن نفقة الابن المتعطل عن العمل - مع قدرته على الكسب - لا تجب على أبيه، لأن من شروط وجوبها: أن يكون عاجزاً عن الكسب، والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، والقادر على بقدرته، ويستطيع أن يتكسب بها وينفق على نفسه، ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك.^(٣)

(١) سورة الجمعة / ١٠

(٢) حديث: «كلكم أفضل منه...» أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (١/ ٢٦) - ط مطبعة دار الكتب المصرية) حديث مسلم بن يسار وإسناده ضعيف لإرساله.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٦٧٠ وما بعدها ط دار إحياء التراث العربي بيروت، وحاشية الدمشقي على الشرح الكبير ١٨٨/ ٢، ٥٢٤ ط عيسى الحلبي بمصر، ونهاية المحتاج ٢٠١/ ٧، ٢٠٩ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف القناع ٤٧٦/ ٥، ٤٨١ ط مكتبة المنصر الحديثة.

ص ٦٣٣ - ط السلفية) من حديث عمرو بن أمية. وقال العراقي: إسناده جيد. فيض القدير (٢/ ٨) - ط المكتبة التجارية).

(١) الحديث سبق تخريجه (ف/ ٢).
(٢) فيض القدير ٢/ ٢٩٠، ٢٩١ برقم ١٨٧٣. والمحترف: المتكلف في طلب المعاش بنحو صناعة أو زراعة أو تجارة، وإذا لا ينافي التوكل.

(٣) سورة الملك / ١٥

أثر البطالة في استحقاق الزكاة :

٦- إن القادر على الكسب مكلف بالعمل ليكفي نفسه بنفسه، أما العاجز عن الكسب لضعف ذاتي، كالصغير والأنسوثة والعتة والشيخوخة والمرض إذا لم يكن عنده مال موروث يسد حاجته، كان في كفالة أقاربه الموسرين، وإذا لم يوجد له شخص يكفله بما يحتاجه فقد حل له الأخذ من الزكاة، ولا حرج عليه في دين الله. ^(١)

وتفصيله في مصطلح: (زكاة).

رعاية الدولة والمجتمع للمتعطلين بعدم وجود عمل :

٧- صرح الفقهاء بأن على الدولة القيام بشئون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساكين الفقراء، الذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ولا أقارب تلزمهم نفقتهم، فيتحمل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم، وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج وتجهيز ميت ونحوها. ^(٢) وللتفصيل (ر: بيت المال).



الألفاظ ذات الصلة :

أ- الحاشية :

٢- الحاشية: هي واحدة حواشي الشوب.

(١) حديث: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة»

... أخرجه البخاري (الفتح ١٣/ ١٨٩ - ط السلفية).

(٢) ترتيب القاموس مادة: «وطن».

(١) البدائع ٤٨/٢، والحرشي ٢١٥/٢، والمجموع

١٩٢/٦، والمغني ٥٢٥/٢، والأموال لأبي عبيد ص ٥٥٦

(٢) القليوبي ٢٩٢/٢، و١٢٥/٣، و٢١١/٤، و٢١٤،

والمقنع ٣٠٣/٢، وكشاف القناع ١/ ٢٣٤

وتطلق على صغار الإبل . وعلى مايكتب على جوانب صفحات الكتاب .

وفي الاصطلاح : أهل الرجل من غير أصوله وفروعه كالإخوة والأعمام .^(١)

ب - أهل الشورى :

٣ - الشورى : اسم مصدر من التشاور . وأهل الشورى : هم أهل الرأي الذين يقدمون المشورة لمن يستشيرهم ، وقد يكونون من بطانة الرجل أو غيرهم من ذوي الرأي .^(٢)

ما يتعلق بالبطانة من أحكام :

أولا : البطانة بمعنى خاصة الرجل .

اتخاذ البطانة الصالحة :

٤ - لما كانت الشورى من قواعد الشريعة ، ومن لوازم الحكم في الإسلام ، وأن العادة جارية بأن الإنسان يطمئن إلى بطانته ، فإنه يجب على ولاة المسلمين أن يتخذوا بطانة صالحة ، من أهل التقوى والأمانة ، ومن يخشى الله .

قال ابن خويزمنداد : واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون ، وما أشكل عليهم من أمور الدين ، ومشاورة وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ، ومشاورة وجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ، ومشاورة وجوه الكتاب والوزراء والعمال فيما يفعلون بمصالح البلاد

(١) الصحاح .

(٢) القرطبي ٤ / ٢٤٩

وعمارتها .^(١)

وجاء في كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي في معرض عد واجبات الإمام : استكفاء الأمناء ، وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ، ويكله إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة .^(٢)

وفي الأثر الصحيح : «إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزيراً صدقاً ، إن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانته ، وإن أراد غير ذلك جعل له وزيراً سوءاً : إن نسي لم يذكره ، وإن ذكر لم يعبه» .^(٣)

وعن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال : «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان : بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، فالمعصوم من عصمه الله تعالى» .^(٤)

اتخاذ بطانة من دون المؤمنين :

٥ - لا خلاف بين علماء الإسلام في أنه لا يجوز لأولياء أمور المسلمين أن يتخذوا بطانة من الكفار

(١) تفسير القرطبي ٤ / ٢٥٠ - ٢٥١

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ١٢ - ١٣

(٣) حديث : «إذا أراد الله بالأمير خيراً . . . أخرجه أبو داود

(٣ / ٣٤٥ - ط عزت عبيد دعاس) وجود إسناده النووي في

رياض الصالحين (ص ٣١٧ - ط الرسالة) :

(٤) الحديث : سبق ترجمته (١ / ف) .

والمنافقين، يطلعونهم على سرائرهم، وما يضمرونه لأعدائهم، ويستشيرهم في الأمور، لأن هذا من شأنه أن يضر مصلحة المسلمين، ويعرض أمتهم للخطر، وقد ورد التنزيل بتحذير المؤمنين من موالاة غيرهم ممن يخالفونهم في العقيدة والدين، وقال عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا، وَدُوا مَا عَمْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (١).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (٢).

ونهى الله تبارك وتعالى عباده المؤمنين عن اتخاذ بطانة من دون المؤمنين، يطلعونهم على سرائرهم، ويكشفون لهم عورات المسلمين. بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) وفي معنى ذلك آيات كثيرة. وقد تقدم الحديث في شأن

بطانة السوء.

وقال ابن أبي حاتم: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن هنا غلاما من أهل الحيرة حافظا كتابا، فلو اتخذته كتابا؟ قال: اتخذت إذن بطانة من دون المؤمنين. (١) قال ابن كثير: في الأثر مع هذه الآية دليل على أنه لا يجوز استعمال أهل الذمة في الكتابة، التي فيها استطالة على المسلمين، وإطلاع على دخال أمورهم التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب. (٢) وقال السيوطي نقلا عن الكيا الهراسي: في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾ فيه دلالة على أنه لا يجوز الاستعانة بأهل الذمة في شيء من أمر المسلمين. (٣)

وقال القرطبي في تفسير هذه الآية: أكد الله سبحانه وتعالى الزجر عن الركون إلى الكفار وهو متصل بما سبق من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾، (٤) ونهى المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار وأهل الأهواء دخلاء وولجاء، يفاضونهم في الآراء، ويسندون إليهم أمورهم. ثم بين الله المعنى الذي من

(١) أثر عمر بن الخطاب... أخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ١٠١/٢ - ١٠٢ ط دار الأندلس.

(٢) تفسير ابن كثير ٣١٣/١

(٣) الإكليل للسيوطي ص: ٥٦

(٤) سورة آل عمران / ١٠٠

(١) سورة آل عمران / ١١٨

(٢) سورة الممتحنة / ١

(٣) سورة النساء / ١٤٤

حكم لبس الرجل ثوبا بطانته من حرير:

٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم على الرجل لبس ثوب بطانته من حرير، لحديث عمر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير، فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»^(١).

وفي كشف القناع، بعد بيان تحريم الحرير على الرجال والاستدلال بالحديث، قال: ولو كان الحرير بطانة، لعصم الخبر، لكن قيد المالكية حرمة الميطن بالحرير بما إذا كان كثيرا، كما قال القاضي أبو الوليد.

وهو مكروه عند الحنفية كما جاء في ابن عابدين نقلا عن الهندية، وقال في تعليقه: لأن البطانة مقصودة.^(٢) والكرهية حيث أطلقت عند الحنفية فهي لكرهية التحريم. وتفصيله في مصطلح (حرير).



أجله نهى عن المواصلة فقال: «لا يألونكم خبالا» يعني لا يتركوا الجهد في إفسادكم، أي أنهم وإن لم يقاتلوكم فإنهم لا يتركوا الجهد في المكر والخديعة.^(١)

وروي أن أبا موسى الأشعري استكتب ذميا، فعنفه عمر رضي الله عنهما وتلا عليه هذه الآية. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال أيضا: لا تستعملوا أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا، واستعينوا على أموركم وعلى رعيحكم بالذين يخشون الله تعالى.

ثانيا : البطانة في الثوب :

الصلاة على ثوب بطانته نجسة :

٦ - ذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة والحنابلة ومحمد بن الحسن إلى أنه تصح الصلاة على بساط ظاهره طاهر، وبطانته نجس. لأنه ليس حاملا ولا لابسا، ولا مباشرا للنجاسة، فأشبهه بالوصل على بساط طرفه نجس، أو مفروش على نجس.

وذهب أبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا يصح الصلاة عليه، نظرا لاتحاد المحل، فاستوى ظاهره وباطنه.^(٢)

(١) الحديث: «لا تلبسوا الحرير...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٤/١٠ - ط السلفية) ومسلم (١٦٤٧/٣ - ط الحلبي).

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٥، والمحطاب ٥٠٥/١، والمجموع ٤٣٨/٤، وكشاف القناع ٢٨١/١

(١) تفسير القرطبي ١٧٨/٤ - ١٧٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٢٠/١ - ٤٢١، ومراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ١٢٩، ومغني المحتاج ١/١٩٠، والمغني لابن قدامة ٥٧/٢، وشرح الزرقاني ٩/١

لأن آثارها لا تترتب عليها. (١)

وتعريف البطلان عند غير الحنفية هو تعريف الفساد بعينه، وهو: أن تقع المعاملة على وجه غير مشروع بأصله أو بوصفه أو بهما.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفساد :

٢ - الفساد : مرادف للبطلان عند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) فكل من الباطل والفساد يطلق على الفعل الذي يخالف وقوعه الشرع، ولا تترتب عليه الآثار، ولا يسقط القضاء في العبادات.

وهذا في الجملة، ففي بعض أبواب الفقه يأتي التفریق بين البطلان والفساد، كالحج والعمرة والكتابة والخلع، (٢) وسيأتي بيان ذلك.

أما عند الحنفية، فالفساد يبين البطلان بالنسبة للمعاملات، فالبطلان عندهم : مخالفة الفعل للشرع لخلل في ركن من أركانه أو شرط

- (١) كشف الأسرار ٢٥٨/١، ٢٥٩، والمستصفي للفرزالي ٢٥٠/٢، والأسنوي على البضاوي ٥٨/١، والبغدادي ٥٧/١، والتلويح على التوضيح ١٢٣/٢، وكشف اصطلاحات الفنون ١٤٨/١، ودرر الحكم الكتاب الأول ص ٩٤ مادة: ١١٠، وحاشية ابن عابدين ٩٧/٢، ومع الجليل ٥٥٠/٢، وجمع الجوامع ١٠٥/١
- (٢) جمع الجوامع ١٠٥/١، والمشوري في القواعد للزركشي ٧/٣، وأشباه السيوطي ص ٣١٢، والقواعد والقوائد الأصولية ص ١١٠

بطلان

التعريف :

١ - البطلان لغة : الضياع والخسران، أو سقوط الحكم. يقال : بطل الشيء يطل بطلا وبطلانا بمعنى : ذهب ضياعا وخسرانا، أو سقط حكمه، ومن معانيه : الخيوط. (١)

وهو في الاصطلاح يختلف تبعا للعبادات والمعاملات.

ففي العبادات: البطلان : عدم اعتبار العبادة حتى كأنها لم تكن. كما لو صلى بغير وضوء. (٢)

وبالبطلان في المعاملات يختلف فيها تعريف الحنفية عن غيرهم، فهو عند الحنفية : أن تقع على وجه غير مشروع بأصله ولا بوصفه، وينشأ عن البطلان تخلف الأحكام كلها عن التصرفات، وخروجها عن كونها أسبابا مفيدة لتلك الأحكام التي تترتب عليها، فبطلان المعاملة لا يوصل إلى المقصود الدنيوي أصلا،

- (١) لسان العرب والمصباح المنير مادة : (بطل)، والتلويح على التوضيح ٢١٥/١
- (٢) جمع الجوامع ١٠٥/١، ودستور العلماء ٢٥١/١، وكشف الأسرار ٢٥٨/١

من شرائط انعقاده. على وجه مشروع، يظهر أثره في متعلقها.

أما الفساد فهو: مخالفة الفعل للشرع في شرط من شروط صحته، ولومع موافقة الشرع في أركانه وشرائط انعقاده. (١)

ب - الصحة :

٣ - الصحة في اللغة. بمعنى: السلامة فالصحيح ضد المريض.

وفي الاصطلاح: وقوع الفعل موافقا للشرع باستجاء الأركان والشروط. وأثره في المعاملات: ترتب ثمره التصرف المطلوبة منه عليه، كحل الانتفاع في البيع، والاستمتاع في النكاح.

وأثره في العبادات هو سقوط القضاء بفعل العبادة. (٢)

ج - الانعقاد :

٤ - الانعقاد: يشمل الصحة، ويشمل الفساد عند الحنفية، فهو ارتباط أجزاء التصرف شرعا. أو هو: تعلق كل من الإيجاب والقبول بالآخر

عدم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة:

٥ - لا تلازم بين صحة التصرف أو بطلانه في أحكام الدنيا، وبين بطلان أثره في الآخرة، فقد يكون محكوما عليه بالصحة في الدنيا، لاستكمال الأركان والشروط المطلوبة شرعا، لكن اقترن به من المقاصد والنيات ما يبطل ثمرته في الآخرة، فلا يكون له عليه ثواب، بل قد يلزمه الإثم، ودليل ذلك قول النبي ﷺ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (٣) وقد يصح العمل ويستحق عامله الثواب، ولكن يتبعه صاحبه عملا يبطله، فلنّ والأذى يبطل أجر

(١) التلويح على التوضيح ١٣٢/٢، ودرر الحكماء ٩٣/١ م ١٠٨، والأحكام للأمدى ٦٧/١ - ٦٨، وكشف الأسرار ٢٥٨/١، والبدعشي ٥٧/١ - ٥٨، وجمع الجوامع ١٠٠ - ١٠١/١

(٢) التلويح على التوضيح ٩٣/١، ٢٩٩، ١٢٣/٢، وكشف الأسرار ٢٥٩/١، ٢٧٠، ٢٧١، وابن عابدين ٩٧/٢، ٧٣/٥، وشرح المجلة للأتاسي ص ٧٤، والذخيرة ص ٦٢، وإعلام الموقعين ٣/ ١١٠ - ١١١

(١) التلويح على التوضيح ١٢٣/٢، ودرر الحكماء ٩٢/١ م ١٠٤، وفتح القدير ٥٦/٤ ط دار إحياء التراث، وحاشية

ابن عابدين ٧/٤، والمتنور في القواعد ٣٠٣/٢

(٢) حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى...» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٥١٥ - ط الحلبي) واللفظ للبخاري.

كالمتعبد رياء الناس، فهي غير مجزئة^(١) ولا يترتب عليها ثواب، وقد تكون صحيحة بالإطلاق الأول، ولا يترتب عليها ثواب أيضا، كالمصدق بالصدقة يتبعها بالبن والأذى، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾^(٢)

الصدقة، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^(١) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٢)

٦ - ويوضح الشاطبي ذلك فيقول: ^(٣) يراد بالبطان إطلاقان:

الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعدمه:

٧ - الإقدام على فعل باطل - مع العلم بطلانه - حرام، ويأثم فاعله، لارتكابه المعصية بمخالفته المشروع، لأن البطلان وصف للفعل الذي يقع مخالفا للشرع، وسواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة بدون طهارة، والأكل في نهار رمضان، أم كان ذلك في المعاملات، كبيع الميتة والدم والملاقيح والمضامين، وكالاستئجار على النوح، وكزهن الحمر عند المسلم ولو كانت لذمي، ومما يشابه ذلك، أم كان في النكاح،

أحدهما: عدم ترتب آثار العمل عليه في الدنيا، كما نقول في العبادات: إنها غير مجزئة ولا مبرئة للذمة ولا مسقط لل قضاء، فهي باطلة بهذا المعنى لمخالفتها لما قصد الشارع فيها. وقد تكون باطلة لخلل في بعض أركانها أو شروطها، ككونها ناقصة ركعة أو سجدة.

ونقول أيضا في العبادات: إنها باطلة، بمعنى عدم حصول فوائدها بها شرعا، من حصول إملاك واستباحة فروج وانتفاع بالمطلوب.

والثاني: أن يراد بالبطلان عدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة، وهو الثواب. فتكون العبادة باطلة بالإطلاق الأول، فلا يترتب عليها جزاء، لأنها غير مطابقة لمقتضى الأمر بها،

(١) عدم أجزاء العبادة لأجل الرياء أمر مختلف فيه، ففي ابن عابدين ٢٧٣/٥، أن من صلى رياء وسمعة تجوز صلاته في الحكم (الدينوي) لوجود الشرائط والأركان، ولكن لا يستحق الثواب، قال الفقيه أبو الليث في النوازل: قال بعض مشايخنا: الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض، وهذا هو المذهب المستقيم.

(٢) سورة البقرة / ٢٦٤

(١) سورة البقرة / ٦٤

(٢) سورة محمد / ٣٣

(٣) الموافقات للشاطبي ٢٩٢/١، والمتن ٨٩/١

كنكاح الأم والبنت.

وهذا الحكم يشمل الفاسد أيضا عند الحنفية، فإنه وإن كان يفيد بعض الأحكام - كإفادته الملك بالقبض في البيع مثلا - إلا أن الإقدام عليه حرام، ويجب فسخه حقا لله تعالى دفعا للفساد، لأن فعله معصية، فعلى العاقد التوبة منه بفسخه.

ويستثنى من حكم الإقدام على التصرف الباطل حالة الضرورة، كالمضطر يشتري الميتة. (١)

هذا فيمن يقدم على الباطل مع علمه ببطلانه.

٨ - وأما الإقدام على التصرف الباطل مع عدم العلم، فهذا يشمل الناسي والجاهل.

والأصل بالنسبة للجاهل: (٢) أنه لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وجب عليه أن يتعلم ماشرعه الله في

البيع، ومن أجر وجب عليه أن يتعلم ماشرعه الله في الإجارة، ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في هذه الصلاة، وهكذا في كل ما يريد الإقدام عليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١) فلا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حكمه، فيكون طلب العلم واجبا في كل مسألة. وترك التعلم معصية يؤاخذ بها.

أما المؤاخذة بالنسبة للتصرف الذي وقع باطلا مع الجهل، فقد ذكر القرافي في الفروق: أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة، فعفا عن مرتكبها، وأخذ بجهالات، فلم يعف عن مرتكبها. (٢) وانظر للتفصيل مصطلح (جهل، نسيان).

الإنكار على من فعل الباطل :

٩ - إن كان الفعل متفقا على بطلانه، فإنكاره واجب على مسلم. أما إن كان مختلفا فيه، فلا إنكار فيه.

قال الزركشي: الإنكار من المنكر إنها يكون فيما اجتمع عليه، فأما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد

(١) جمع الجوامع ١/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، والتلويح على التوضيح ١/ ٢١٦ - ٢٢١، والموافقات للشاطبي ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٧، وابن عابدين ٤/ ٩٩، وبدائع الصنائع ٥/ ٣٠١، ٣٠٥، ٤/ ١٩٠، والمستصفى للفرزالي ٢/ ٢٥ - ٣٠، وكشف الأسرار ١/ ٢٥٧ - ٢٦١، وروضة الناظر ص ١١٣، ومغني المحتاج ٢/ ٣٠، ونهاية المحتاج ٣/ ٤٢٩، والمتنور في القواعد للزركشي ١/ ٣٥٢ - ٣٥٥، وأشباه السبوطي ص ٣١٢، والمغني ٥/ ٥٥٠، ومنتهى الإرادات ٢/ ٢٣٢، وجواهر الإكليل ٢/ ٧٨، ١٤٥، والدسوقي ٣/ ٥٤

(٢) الفروق للقرافي ٢/ ١٤٨ الفرق ٩٣، والذخيرة ١/ ١٣٣

(١) سورة الإسراء/ ٣٦

(٢) الفروق للفرزاني ٢/ ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، والمنشور

٢/ ١٥، ٣/ ٢١٨، ٣١٥، والأشباه لابن نجيم ص ٣٠٢،

والأشباه للسيوطي ص ٢٠٧، ٢٢٠ ط عيسى الحلبي.

المخالفة لم يعتبره، ولم يرتب عليه أي أثر من الآثار التي تترتب على الفعل الصحيح.

فالجمهور يطلقونها، ويريدون بها معنى واحداً، وهو: وقوع الفعل على خلاف ماطلبه الشارع، سواء أكان هذا الخلاف راجعاً إلى فوات ركن من أركان الفعل، أم راجعاً إلى فوات شرط من شروطه.^(١)

أما الحنفية فإنهم - على المشهور عندهم، وهو المعتمد - يوافقون الجمهور في أن البطلان والفساد مترادفان بالنسبة للعبادات. أما بالنسبة للمعاملات، فإنهم يخالفون الجمهور، فيفرون بينهما، ويجعلون للفساد معنى يخالف معنى البطلان، ويقوم هذا التفريق على أساس التمييز بين أصل العقد ووصفه.

فأصل العقد هو أركانه وشرايط انعقاده، من أهلية العاقد وعملية العقود عليه وغيرهما، كالإيجاب والقبول... وهكذا.

أما وصف العقد، فهي شروط الصحة، وهي العناصر المكملة للعقد، كخلوه عن الربا، وعن شرط من الشروط الفاسدة، وعن الغرر والضرر.

وعلى هذا الأساس يقول الحنفية: إذا حصل خلل في أصل العقد - بأن تخلف ركن من أركانه، أو شرط من شروط انعقاده - كان العقد

ولا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين السلف في الفروع، ولا ينكر أحد على غيره أمراً بجهدا فيه، وإنما ينكرون ما خالف نصاً، أو إجماعاً قطعياً أو قياساً جلياً، وهذا إذا كان الفاعل لا يرى تحريمه، فإن كان يراه فالأصح الإنكار.^(١) وفي كل ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في (إنكار، أمر بالمعروف، اجتهاد، تقليد، اختلاف، إفتاء، رخصة).

الاختلاف في التفريق بين البطلان والفساد، وسبب ذلك:

١٠ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة أنه لا فرق بين البطلان والفساد في التصرفات، سواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة مع ترك ركن من أركانها، أو شرط من شروطها، أم كان ذلك في النكاح، كالعقد على إحدى المحارم، أم كان في المعاوضات، كبيع الميتة والدم، والشراء بالخمر، والبيع المشتمل على الربا، فكل من البطلان والفساد يوصف به الفعل الذي يقع على خلاف ماطلبه الشارع، ومن أجل هذه

(١) المشور في القواعد للزركشي ١٢٧/٢ - ١٢٨ - ١٤٠، ورفع الملام في مجموع الفتاوى ٢٧٨/١٩ وما بعدها، والذخيرة ص ١٣٣، ١٣٩ - ١٤١، وفتح العملي المالك ١/٦٠ - ٦٥، والتقريب والتجريب ٣/٣٤٩، وإرشاد الفحول ص ٢٧١، والمواقفات للشاطبي ٤/١٣٣ - ١٤٠.

(١) حاشية الدسوقي ٣/٥٤، ونهاية المحتاج ٣/٤٢٩، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤٢٢

المقصودة منه، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد، أو نحوه هذا من قبيل الباطل عندهم أو الفاسد.

والحنفية يقولون: إنه يقتضي بطلان الوصف فقط، أما أصل العمل فهو باق على مشروعيته بخلاف النهي المتوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفعل المنهي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد لا الباطل، ويرتبون عليه بعض الآثار دون بعض، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد ونحوهما من قبيل الفاسد عندهم، لا من قبيل الباطل.

١٢ - وقد استدل كل من الفريقين لما ذهب إليه بأدلة كثيرة، أهمها ما يأتي:

أما الجمهور فقد استدلوا بقول النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١) فإنه يدل على أن العمل متى خالف أمر الشارع صار غير معتبر في نظره، فلا ترتب عليه الأحكام التي يقصدها منه، سواء أكانت المخالفة راجعة إلى ذات العمل وحقيقته، أم إلى وصف من الأوصاف اللازمة له.

وأما الحنفية فإنهم استندوا إلى أن الشارع قد وضع العبادات والمعاملات أسباباً لأحكام

باطلا، ولا وجود له، ولا يترتب عليه أي أثر دينوي، لأنه لا وجود للتصرف إلا من الأهل في المحل، ويكون العقد فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة فحسب، إما لانعدام محل التصرف كبيع الميتة والدم، أو لانعدام أهلية المتصرف كالبيع الصادر من المجنون أو الصبي الذي لا يعقل.

أما إذا كان أصل العقد سالماً من الخلل، وحصل خلل في الوصف، بأن اشتمل العقد على شرط فاسد، أو ربا، فإن العقد يكون فاسداً لا باطلاً، وتترتب عليه بعض الآثار دون بعض.^(١)

١١ - والسبب في هذا الاختلاف بين الجمهور والحنفية، يرجع إلى اختلاف هؤلاء الفقهاء في أثر النهي إذا توجه إلى وصف من أوصاف العمل اللازمة له، كالنهي عن البيع المشتمل على الربا أو شرط فاسد.

فالجمهور يقولون: إنه يقتضي بطلان كل من الوصف والأصل، كأثر النهي المتوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفعل المنهي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد أو الباطل، ولا يرتبون عليه أي أثر من الآثار

(١) حديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (الفتح ٣٠١/٥ - ط السلفية)، ومسلم (١٣٤٣/٣ - ط الحلبي).

(١) الأشباه لابن نجيم ٣٣٧، وابن عابدين ٩٩/٤، ويدائع الصنائع ٢٩٩/٥ وما بعدها، والزيلعي ٦٣/٤، وكشف الأسرار ٢٥٩/١.

كثير من أبواب الفقه، كما يؤخذ من نصوصهم، غير أنهم اعتبروا ذلك استثناء من القاعدة العامة كما يقول الشافعية، أو للترقية في مسائل الدليل كما يقول الحنابلة والمالكية، وتفصيل ذلك في كل باب من أبواب الفقه ينظر في مواضعه.

نحو البطلان :

١٣ - المراد بتجزئ البطلان : أن يشتمل التصرف على ما يجوز وما لا يجوز، فيكون في شق منه صحيحا، وفي الشق الآخر باطلا.

ومن هذا النوع ما يسمى بتفريق الصفقة. وهي الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز في عقد واحد.

وأهم الصور الواردة في ذلك ما جاء في البيع وهي.

١٤ - عقد البيع إذا كان في شق منه صحيحا، وفي الشق الآخر باطلا، كبيع العصير والخمر صفقة واحدة، وكذلك بيع المذكاة والميتة، فالصفقة كلها باطلة، وهذا عند الحنفية والمالكية - عدا ابن القصار منهم - وهو أحد قولي الشافعية (وادعى في المهات أنه المذهب)، وفي رواية عن الإمام أحمد.

وذلك لأنه متى بطل العقد في البعض بطل في الكل، لأن الصفقة غير متجزئة، أو لتغليب الحرام على الحلال عند اجتماعها، أو لجهالة الثمن.

ترتب عليها، فإذا نهى الشارع عن شيء منها لوصف من الأوصاف اللازمة له، كان النهي مقتضيا بطلان هذا الوصف فقط، لأن النهي متوجه إليه، فيقتصر أثره عليه، فإذا لم يكن وجود هذا الوصف محلا بحقيقة التصرف الموصوف به، بقيت حقيقته قائمة، وحينئذ يجب أن يثبت لكل منها مقتضاه. فإذا كان المنهي عنه بيعا مثلا، ووجدت حقيقته بوجود ركنه ومحلّه، ثبت الملك به نظرا لوجود حقيقته، ووجب فسخه نظرا لوجود الوصف المنهي عنه، وبذلك يمكن مراعاة الجانبين، وإعطاء كل منها حكمه اللائق به. إلا أن العبادات لما كان المقصود منها الامتثال والطاعة، ولا يتحقق هذا إلا إذا لم تحصل فيها مخالفة ما، لا في الأصل ولا في الوصف، كانت مخالفة أمر الشارع فيها مقتضية للفساد والبطلان، سواء أكانت هذه المخالفة راجعة إلى ذات العبادة، أم إلى صفة من صفاتها اللازمة^(١).

بقي بعد ذلك أن نذكر أن الجمهور وإن كانوا لا يفرقون بين الفاسد والباطل - على ما جاء في قواعدهم العامة - إلا أنه يتبين وجود الخلاف في

(١) جمع الجوامع ١/١٠٥، والمستصفى للفتاوى ٢/٢٦، ٢٧، وروضة الناظر ص ١١٣، والمنتور في القواعد ٣/٣١٣، وكشف الأسرار ١/٢٥٨، ٢٥٩، والتلويح على التوضيح ١/٢١٦، وما بعدها، وأصول السرخسي ١/٨٥، وما بعدها، ومسلم الثبوت وشرح فواتح الرحموت ١/٤٠٣.

أما لو جمع بين خمس، أو بين أختين في عقد واحد فإنه يبطل في الكل، لأن المحرم الجمع، لا إحداهن أو أحدهما فقط، وإنما يجري خلاف الفقهاء فيما لو جمع بين أمة وحرّة معا في عقد واحد، فعند الحنفية يبطل فيها، وعند المالكية صح نكاح الحرّة، وبطل نكاح الأمة على المشهور، وهو أظهر الروايتين عند الحنابلة والأظهر عند الشافعية. (١)

والحكم في سائر عقود المعاملات كالإجارة وغيرها كالحكم في البيع في الجملة، وقد عقد الفقهاء فصلا لتفريق الصفقة وما يجري مجراها من تصرفات. انظر (تفريق الصفقة).

بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما بني عليه :

١٦ - من القواعد الفقهية التي ذكرها ابن نجيم في الأشباه: (٢) إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه، ثم قال: وهو معنى قولهم: إذا بطل المتضمن (بالكسر) بطل المتضمن (بالفتح)

(١) الأشباه لابن نجيم ١١٣، ١١٤، والبدائع ١٤٥/٥، وابن عابدين ١٠٤/٤، والاختيار ٢٣/٢، وجواهر الإكليل ٦/٢، والقوانين الفقهية ص ١٧٢، والدسوقي ٢٦٦/٢، والأشباه للسيوطي / ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، والمنثور في القواعد ٣٨٢/١، ونهاية المحتاج ٤٦١/٣، وروضة الطالبين ٤١٠/٣، والمغني ٤٦١/٤، ٥٨٣/٦، ومنتهى الإرادات ١٥٣/٢

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم / ٣٩١ نشر دار مكتبة الهلال بيروت.

والقول الآخر للشافعية - قالوا: وهو الأظهر - والرواية الثانية عن الإمام أحمد، وقول ابن القصار من المالكية: أنه يجوز تجزئة الصفقة، فيصح البيع فيما يجوز، ويبطل فيما لا يجوز، لأن الإبطال في الكل لبطلان أحدهما ليس بأولى من تصحيح الكل لصحة أحدهما، فيقيان على حكمهما، ويصح فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز. وقال أبو يوسف ومحمد من الحنفية: إن عين ابتداء لكل شق حصته من الثمن، فعند ذلك تعتبر الصفقة صفتين مستقلتين، تجوز فيها التجزئة، فتصح واحدة، وتبطل الأخرى.

وإذا كان العقد في شق منه صحيحا، وفي الشق الآخر موقوفا، كالجمع بين ما يملكه وما يملكه غيره، وبيعهما صفقة واحدة، فإن البيع يصح فيهما ويلزم في ملكه، ويقف اللازم في ملك الغير على إجازته. وهذا عند المالكية والحنفية عدا زفر، وهو مبني عند الحنفية على قاعدة عدم جواز البيع بالحصّة ابتداء، وجواز ذلك بقاء. وعند زفر: يبطل الجميع، لأن العقد وقع على المجموع، والمجموع لا يتجزأ. وعند الشافعية والحنابلة يجري الخلاف السابق، لأن العقد الموقوف عندهم باطل في الأصح.

١٥ - كذلك تجري التجزئة في النكاح، فلو جمع في عقد النكاح بين من تحمل ومن لا تحمل، كمسلمة وثنية، صح نكاح الحلال اتفاقا، وبطل في من لا تحمل.

وأورد لذلك عدة أمثلة منها:

أ - لو قال: بعثك دمي بألف، فقتله وجب القصاص، ولا يعتبر مافي ضمنه من الإذن بقتله.

ب - التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا يتعقد به البيع^(١).

ج - لو أبرأه أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الإبراء.

د - لو جدد النكاح لمكوحته بمهر لم يلزمه، لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم مافي ضمنه من المهر.

إلا أن أغلب كتب الحنفية تُجري القاعدة على الفساد لا على البطلان، لأن الباطل معدوم شرعا أصلا ووصفا، والمعدوم لا يتضمن شيئا، أما الفاسد فهو فائت الوصف دون الأصل، فلم يكن معدوما بأصله فصح أن يكون متضمنا، فإن فسد المتضمن فسد المتضمن^(٢).

١٧ - هذا والمذاهب الأخرى - وهي التي لا

تفرق بين البطلان والفساد - تسير على هذا النهج، واستثنوا من ذلك صورا. ففي كتب الشافعية: الفاسد من العقود المتضمنة للإذن، إذا صدرت من المأذون، صحت كما في الوكالة المعلقة إذا أفسدناها فتصرف الوكيل، صح لوجود الإذن، والوكيل بالبيع مع شرط عوض فاسد للوكيل، فالإذن صحيح والعرض فاسد^(٣).

وفي القواعد لابن رجب الحنبلي: (٢) العقود الجائزة كالشركة والمضاربة والوكالة لا يمنع فسادها نفوذ المتصرف فيها بالإذن. ثم يفرق بين الإذن في البيع - وهو عقد تمليك - وبين الإذن في العقود الجائزة، فيقول: البيع وضع لنقل الملك لا للإذن وصحة التصرف فيه تستفاد من الملك لا من الإذن، بخلاف الوكالة فإنها موضوعة للإذن.

ويقول ابن قدامة: (٣) إذا تصرف العامل في المضاربة الفاسدة نفذ تصرفه، لأنه أذن له فيه، فإذا بطل العقد بقي الإذن، فملك به التصرف.

وقواعد المالكية لا تأبى ذلك^(٤).

(١) المثور في القواعد ٣/١٥، ٤٠٩/٢، وبهاية المحتاج ٥/٢٢٨، ٢٢٩، والجمل ٣/٥١٧، والأشباه والنظائر

للسبكي ص ١١٩ ط مصطفى الحلبي.

(٢) القواعد لابن رجب / ٦٤، ٦٥، ٦٦

(٣) المغني ٥/٧٢

(٤) الكافي لابن عبد البر ٢/٧٧٧

(١) المقصود بالتعاطي هنا تسليم العقود عليه، فلو اتفق شخص مع صانع على أن يصنع له شيئا، ولم يجد أجلا للتسليم، كان المقعد فاسدا، ومن ثم فلا يترتب على التسليم بعد ذلك أثر - يراجع شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٩٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٣٩، ٤٠، وحاشية الشلبي على الزيلعي ٤/١٢، وفتح القدير وهوامشه ٥/٤٩٠ نشر دار إحياء التراث العربي، والبحر الرائق ٥/٣٢٧، والاختيار ٧/٢، والبدائع ٥/١٧٣

كالمعذور حالة العقد، ولا يتصور انعقاد العقد بدونه، فلم ينعقد أصلاً، فلا يحتمل التصحيح^(١).
أما الجمهور (وهم لا يفرقون في الجملة بين الفاسد والباطل) فالحكم عند الشافعية والحنابلة كالحنفية، لا ينقلب العقد الباطل صحيحاً برفع المفسد.

ففي كتب الشافعية: لو حذف العاقدان المفسد للعقد، ولو في مجلس الخيار، لم ينقلب العقد صحيحاً، إذا لا عبرة بالفاسد^(٢).
وفي منتهى الإرادات: الفاسد لا ينقلب صحيحاً.

أما المالكية: فإنهم يوافقون الجمهور في هذا الحكم، إلا في البيع بشرط لا يؤدي إلى الإخلال بشيء من شروط الصحة، فإن العقد ينقلب صحيحاً إذا أسقط الشرط، وذلك كبيع الثياب، وهو أن يتنازع السلعة على أن البائع متى رد الثمن فالسلعة له، وكالبيع بشرط السلف، فإن البيع عندهم يكون فاسداً، لكنه ينقلب صحيحاً إن حذف الشرط^(٣).

(١) ابن عابدين ١٠٨/٤، ١١٣، والزيلي ٤٧/٤ - ٥٠، وفتح القدير ٥٢/٦ نشر دار إحياء التراث، والبدائع ١٣٩/٥

(٢) نهاية المحتاج ٣/٤٣٤، ٤٣٥، وروضة الطالبين ٤١٠/٣، ومغني المحتاج ٤٠/٢، وحاشية الجمل ٨٥، ٨٤/٣

(٣) المغني ٤/٢٥٩ ط الرياض، وشرح منتهى =

هذه هي قاعدة التضمن. لكن هناك قاعدة أخرى شبيهة بها، وهي: إذا سقط الأصل سقط الفرع، ومنها: التابع يسقط بسقوط المتبوع، وقد مثل الفقهاء لذلك بقولهم: لو أبرأ الدائن المدين من الدين، فكما أنه يبرأ المدين يبرأ منه الكفيل أيضاً، لأن المدين في الدين أصل، والكفيل فرع^(١).

تصحيح العقد الباطل:
١٨ - تصحيح العقد الباطل يمكن تصويره بصورتين:

الأولى: إذا ارتفع ما يبطل العقد فهل ينقلب صحيحاً؟
الثانية: أن تؤدي صيغة العقد الباطل إلى معنى عقد آخر صحيح.
١٩ - أما الصورة الأولى: فإن الحنفية والشافعية والحنابلة لا يصير العقد الباطل صحيحاً عندهم إذا ارتفع ما يبطله.

وعلى ذلك: لا يجوز بيع الدقيق في الخنطة، والزيت في الزيتون، واللبن في الصرع، والبذر في البطيخ، والنوى في التمر، لأنه لا يعلم وجوده فهو كالمعذور، حتى لو سلم اللبن أو الدقيق أو العصور لا ينقلب صحيحاً، لأن المعقود عليه

(١) أشباه ابن نجيم ١٢١، ودرر الحكم ٥٨/١ م ٥٠، وأشباه السيوطي ١٣٢ ط عيسى الحلبي، والدسوقي ٣٣٦/٣، وكشاف الفناح ٣٨٧/٣

العقد في هذه الحالة إبطاء، تصحيحا للعقد، وفي هذه الحالة يكون المضارب وكلا متبرعا لصاحب المال. نص على ذلك فقهاء الحنفية. وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة، وصححوا الوكالة إذا عقدت بلفظ الحوالة، والحوالة إذا عقدت بلفظ الوكالة، لا اشتراكهما في المعنى، حيث قالوا: إن أحوال من ليس عليه دين رجلا على رجل آخر مدين له، لم يكن هذا التصرف حوالة، بل وكالة تترتب عليه أحكامها، وإن أحوال من عليه دين صاحب الدين على رجل ليس له عليه دين، لم يجعل هذا التصرف حوالة، بل اقتراضا.

وإن كان الذي أحواله لادين له عليه اعتبر وكالة في الاقتراض.

وفي الفقه الشافعي: إذا وهب شخص لآخر شيئا بشرط الشواب، اعتبر هذا التصرف بيعا بالثمن لا هبة، في أصح الأقوال.^(١)

الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان أو بحكم الحاكم:

٢٢ - التصرفات الباطلة لا تنقلب صحيحة بتقادم الزمان. ولو حكم حاكم بنفاذ التصرفات

٢٠ - أما الصورة الثانية: وهي تحول العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح، فيكاد الفقهاء يتفقون على أنه متى أمكن تحويل العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح - لتوفر أسباب الصحة فيه - صح ذلك، سواء أكانت الصحة عن طريق المعنى عند بعض الفقهاء، أم عن طريق اللفظ عند البعض الآخر، نظرا لاختلافهم في قاعدة: هل العبرة بصيغ العقود أو معانيها.^(١)

٢١ - ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

المضاربة، وهي: أن يدفع شخص إلى آخر ماله ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان، ويسمى القائم بالتجارة مضاربا، فلو شرط في عقد المضاربة الربح كله للمضارب لم يكن مضاربة، ولكن يكون قرضا، تصحيحا للعقد، لأنه لوبقي مضاربة لكان باطلا، لأن المضارب لا يملك رأس مال المضاربة حتى يكون الربح كله له، فجعل قرضه نظرا للمعنى، ليصح العقد.

وكذلك لو شرط الربح كله لرب المال، اعتبر

= الإردادات ٢/ ٢٥٠، ومنح الجليل ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، وينظر مع ذلك الموافقات للشاطي ١/ ٢٩٤، ٢٩٥ (١) درر الحكماء شرح مجلة الأحكام ١/ ١٨، ١٩ مادة (٣)، والأشباه لابن نجيم ص ٢٠٧، والأشباه للسيوطي ص ١٨٤، وسابعدها طهسي الحلبي، والمتنور في القواعد ٢/ ٣٧١، وإسلام الموقنين ٣/ ٩٥ نشر دار الجليل، والقواعد لابن رجب ص ٤٩، والاختيار ٣/ ٤٩

(١) الاختيار ٣/ ٢٠، والشرح الصغير، وبلغه السالك ٢/ ٢٤٩ (طبع الحلبي)، والمغني ٤/ ٥٧، ٣٥/ ٥، ومتنوع الإردادات ٢/ ٣٢٨، ٢٥٩، والمتنور في القواعد ٢/ ٣٧٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٨٤

الحيازة، لكن مضي المدة التي تمنع سماع الدعوى لا أثر له في صحة التصرف، إن كان باطلا. يقول ابن نجيم: ^(١) الحق لا يسقط بتقادم الزمان، قذفا أو قصاصا أو لعانا أو حقا للعبد.

ويقول: ^(٢) ينفذ قضاء القاضي في المسائل المجتهد فيها، إلا في مسائل منها: لو قضى ببطلان الحق بمضي المدة، أو بصحة نكاح المتعة، أو بسقوط المهر بالتقادم.

وفي التكملة لابن عابدين: من القضاء الباطل: القضاء بسقوط الحق بمضي سنين. ثم يقول: عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة، أو بعد الاطلاع على التصرف، ليس مبنيا على بطلان الحق في ذلك، وإنما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى، مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقر به الخصم يلزمه. ^(٣)

وفي منتهى الإرادات: تقبل الشهادة بحد قديم على الصحيح، لأنها شهادة بحق، فجازت مع تقادم الزمان. ^(٤)

والمالكية - وإن كانوا يشترطون لعدم سماع الدعوى حيازة الشيء المدعي به مدة تختلف بحسبه من عقار وغيره - إلا أن ذلك مفيد يكون

الباطلة، فإن ثبوت الحق وعودته يعتبر قائما في نفس الأمر، ولا يحل لأحد الانتفاع بحق غيره نتيجة تصرف باطل مادام يعلم بذلك. فإن حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا. هذا هو الأصل. والقضاة إنسا يقضون بحسب ما يظهر لهم من أدلة وحجج يبنون عليها أحكامهم، وقد تكون غير صحيحة في نفس الأمر. ^(١)

ولذلك يقول النبي ﷺ فيما روت أم سلمة عنه: «إنا أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بما أسمع، وأظنه صادقا، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئا، فإننا أقطع له قطعة من النار». ^(٢)

٢٣ - ومضي فترة من الزمن على أي تصرف، مع عدم تقدم أحد إلى القضاء بدعوى بطلان هذا التصرف، ربما يعني صحة هذا التصرف أو رضئ صاحب الحق به. ومن هنا نشأ عدم سماع الدعوى بعد مضي مدة معينة، يختلف الفقهاء في تحديدها بحسب الأحوال، وبحسب الشيء المدعى به، وبحسب القرابة وعدمها، ومدة

(١) التبصرة بهامش فتح العلي الملك ١/ ٧٥ نشر دار المعرفة، والمهذب ٢/ ٣٤٣، والمغني ٩/ ٥٩

(٢) حديث: «إنكم تختصمون إلي، وإنا أنا بشر...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣/ ١٥٧ - ط السلفية)، ومسلم (٣/ ١٣٣٧ - ط الحالي) واللفظ للبخاري.

(١) الأشباه لابن نجيم ص ٢٢٢

(٢) الأشباه لابن نجيم ص ٢٢٧

(٣) التكملة لابن عابدين ١/ ٣٤٦، ٣٤٧

(٤) منتهى الإرادات ٣/ ٣٦١

آثار البطلان :

تختلف آثار البطلان بالنسبة للتصرفات،
وبيان ذلك فيما يلي :

أولا - بالنسبة للعبادات :

٢٤ - بطلان العبادات يترتب عليه عدة آثار منها :

- أ - استمرار انشغال الذمة بالعبادة^(١) إلى أن تؤدي إن كانت العبادات ليس لها وقت محدد كالزكاة، وعبر بعض الفقهاء فيها بالإعادة^(٢).
- أو تقضى، إن كانت العبادات لا يتسع وقتها لمثلها كرمضان.
- أو تعاد، إن كان وقتها يتسع لغيرها معها كالصلاة.

فإن خرج الوقت كانت قضاء^(٣).

- أو يؤتى بالبدل، كالظهر لمن بطلت جمعة^(٤).
- ب - العقوبة الدنيوية في بعض العبادات كال كفارة على من تعمد الإفطار في رمضان^(٥).

(١) دستور العلماء ١/ ٢٥١، وجمع الجوامع ١/ ١٠٥، وكشف الأسرار ١/ ٢٥٨

(٢) البطلان في الزكاة مقصود به عدم الإجزاء، كعدم النية التي هي شرط فيها. فواتح الرحموت ١/ ٨٦، والمستصفي ١/ ٩٤، ٩٥، ويذائع الصنائع ٢/ ٤٠ - ٤٣، وأهذية ١/ ١١٤

(٣) التلويح ١/ ١٦١ وما بعدها، وجمع الجوامع ١/ ١٠٩ - ١١٨، والبدعي ١/ ٦٤

(٤) المغني ٢/ ٣٣٢، وجواهر الإكليل ١/ ٩٧

(٥) البديع ٢/ ٩٨، ١٠٣، والفواكه الدواني ١/ ٣٦٣،

٣٦٥، والمذهب ١/ ١٩٠، ومنتهى الإرادات ١/ ٤٥١

المدعي حاضرا مدة حيازة الغير، ويراه يقوم بالهدم والبناء والتصرف وهو ساكت. أما إذا كان ينازعه فإن الحيازة لا تفيد شيئا مهما طالبت المدة، وفي فتح العلي المالك^(١) رجل استولى على أرض بعد موت أهلها بغير حق، مع وجود ورثتهم، وبنائها ونازعه الورثة، ولم يقدرها على منعه لكونه من رؤساء بلدتهم، فهل لا تعتبر حيازته ولو طالبت مدتها؟ أجيب: نعم. لا تعتبر حيازته ولو طالبت مدتها سمع بحجى من ابن القاسم : من عرف بغصب أموال الناس لا ينتفع بحيازته مال غيره في وجهه، فلا يصدق فيها يدعيه من شراء أو عطية، وإن طال بيده أعواماً إن أقر بأصل الملك لمدعيه، أو قامت له به بينة. قال ابن رشد: هذا صحيح لا خلاف فيه، لأن الحيازة لا توجب الملك، وإنما هي دليل عليه توجب تصديق غير الغاصب فيما ادعاه من تصير إليه، لأن الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد، وهو حاضر لا يطلبه ولا يدعيه، إلا وقد صار إلى حائزة إذا حازه عشرة أعوام ونحوها.

وتنظر تفصيلات ذلك في (دعوى. تقادم. حيازة).

وبالنسبة للعبادات : فمن المقرر أن من بطلت عبادته، فإن ذمته تظل مشغولة بها حتى يقضيها.

(١) فتح العلي المالك ٢/ ٣٢١ نشر دار المعرفة.

ولا يملك بالعقد الباطل ما يملك بغيره،
وإذا حدث فيه تسليم يجب الرد.
ففي البيع الباطل لا ينتقل الملك بالقبض
ولذا يجب الرد.

يقول ابن رشد من المالكية: اتفق العلماء
على أن البيوع الفاسدة - وهي الباطلة عند
الحنفية - إذا وقعت ولم تَفُتْ، حكمها الرد، أي
أن يرد البائع الثمن، ويرد المشتري الثمن. (١)

ولا يملك المصالح ماصالح به في الصلح
الباطل، ويرجع الدافع بما دفع. (٢)
ولا يملك الموهوب له الهبة في الهبة
الباطلة. (٣)

ولا يملك المرتهن حبس المرهون في الرهن
الباطل. (٤)
ولا يملك المكاتب حريته في الكتابة
الباطلة. (٥)

وفي الإجارة الباطلة التي ليست محلا

ج - وجوب الانقطاع عن المضي في الصلاة
إذا بطلت لا في الصيام والحج، إذ يجب
الإمساك في الصوم في رمضان، والمضي في الحج
الفاسد، مع القضاء فيها. (١)

د - حق استرداد الزكاة إذا أعطيت لغير
مستحق. (٢)
وفي كل ماسبق تفصيل ينظر في أبوابه.

ثانيا : أثر البطلان في المعاملات :

٢٥ - العقد الباطل في اصطلاح الحنفية لا وجود
له إلا من حيث الصورة، فليس له وجود
شرعي، ومن ثَمَّ فهو عدم، والعدم لا ينتج
أثرا. (٣)

وهو منقوض من أساسه، ولا يحتاج لحكم
حاكم لنقضه. (٤)

ولا تلحقه الإجازة، لأنه غير منعقد أصلا
فهو معدوم، والإجازة لا تلحق المعدوم، لأنه
مُتَلَاش. (٥)

(١) البدائع ١٠٢/٢، ١٠٣، ٢١٨، وجواهر الإكليل
١٩٢/١، والمنتور ١٨/٣، ١٩، ومنتى الإرادات ٣١/٢
(٢) البدائع ٤٠-٤٣، وجواهر الإكليل ١٤٠/١، ١٤١،
والهذب ١٨٢/١، ونيل المآرب ٢٦٦/١

(٣) بدائع الصنائع ٣٠٥/٥، وابن عابدين ٢٨/٥، وحاشية
الدسوقي ٥٤/٣، ومنتى الإرادات ١٩٠/٢
(٤) الدسوقي ٧١/٣، والمغني ٦٦٦/٦

(٥) ابن عابدين ٧/٤، والبدائع ١٧٧/٤، ٢٧١/٥، ومنع
الجليل ٥٧٢/٢، وكشاف القناع ١٥٧/٣، وقلوبي
١٦٠/٢

(١) البدائع ٣٠٥/٥، وأشياء ابن نجيم ص ٣٣٧، وبداية
المنتهى ١٩٣/٢، ونهاية المحتاج ٣٦٤/٣، ومنتى
الإرادات ١٩٠/٢

(٢) أشياء ابن نجيم / ٣٣٧، وجواهر الإكليل ١٠٣/٢،
والمغني ٥٥٠/٤، ومنتى الإرادات ٢٦٤/٢.

(٣) الدسوقي ٩٨/٤، ٩٩، والهذب ٤٥٥/١، ومنتى
الإرادات ٥١٩/٢

(٤) أشياء ابن نجيم ص ٣٣٧، وجواهر الإكليل ٨٠/٢،
والمغني ٤٤٠/٤

(٥) أشياء ابن نجيم / ٣٣٨، والبدائع ١٣٧/٤، ونهاية
المحتاج ٣٩٦/٨، والقواعد والفوائد الأصولية ١١١

القبض صحيحا، بأن كان الإذن في قبضه صادرا من أهله، ويكون وضع اليد عليه في هذه الحالة صحيحا، وحينئذ فلا ضمان مع فساد القبض.

أما إذا لم يوجد إذن أصلا، أو صدر ولم يكن صحيحا، لكونه من غير أهله، أو في ظل الإكراه، فإن القبض يكون باطلا، وحينئذ يجب الضمان مطلقا، سواء أكان صحيحه لا ضمان فيه، أم كان فيه الضمان.

جاء في نهاية المحتاج: فاسد كل عقد صدر من رشيد كصحيحه في الضمان وعدمه، لأن العقد إن اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع والإعارة ففاسده أولى.

وإن اقتضى صحيحه عدم الضمان كالرهن، والهبة من غير ثواب، والعين المستأجرة، ففاسده كذلك لا يقتضي الضمان. (١)

ومثل ذلك في حاشية الجمل وغيرها من كتب الشافعية. (٢)

٢٧ - واعتبار عدم الضمان مع البطلان في عقود التصرفات والأمانات لوجود الإذن الصادر من أهله، والضمان إن كان الإذن من غير أهله، هو

للإجارة، لا تملك الأجرة ويجب ردها، لأن أخذها حرام، وتعتبر من أكل الأموال بالباطل. (١)

ولا يملك الاستمتاع بالبضع والانتفاع به في النكاح الباطل (٢)

وهكذا الحكم في كل العقود الباطلة على وجه الإجمال، مع تفصيلات تنظر في مواضعها.

لكن وجود العقد الباطل كصورة قد ينتج أثرا، وذلك إذا حدث فيه تسليم وامتنع الرد للفوات، فهل يكون فيه الضمان أولا يكون.

وبيان ذلك فيما يلي:

الضمان :

٢٦ - رغم أن جمهور الفقهاء لا يفرقون في قواعدهم العامة بين الباطل والفاسد إلا أنه بالنسبة لبعض الأحكام نجد التفريق بينهما.

والضمان مما يفرقان فيه وبيان ذلك فيما يلي: في قاعدة عند الشافعية والحنابلة أن كل عقد اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع ففاسده كذلك يقتضى الضمان، وإن اقتضى صحيحة عدم الضمان كالقراض ففاسده كذلك لا يقتضى الضمان.

لكن عدم اقتضاء الضمان مقيد بما إذا كان

(١) أشباه ابن نجيم ص ٣٣٧، ومتهى الإرادات ٢/ ٣٥٩،

ومنع الجليل ٣/ ٧٧٨، وقليوبي ٣/ ٨٦

(٢) المغني ٦/ ٤٥٦، والبدائع ٢/ ٣٣٥، ومنع الجليل ٢/ ٩

(١) نهاية المحتاج ٥/ ٢٢٩، ٢٧٤/ ٤، ٢٧٥، والجمل

على المنهج ٣/ ٥١٧، وأشباه السيوطي ٣/ ٣٠٩ ط عيسى

الجلبي، وأسنى المطالب ٤/ ٤٧٩، وشرح منتهى الإرادات

٢/ ٣٢٦، والمنهي ٤/ ٤٢٥ و ٥/ ٧٣، والقواعد لابن

رجب/ ٦٧، ١٥٣

(٢) الجمل على شرح المنهج ٣/ ٢٩١

إذنه، كصبي غير مأذون أو سفيه، فلا ضمان^(١).

أثر البطلان في النكاح :

٢٨ - من القواعد العامة عند الجمهور أنه لا فرق بين الباطل والفساد، ويتابعهم الحنفية في ذلك في باب النكاح على ما عرف من القواعد العامة عندهم.

إلا أن الفقهاء يعبرون عن النكاح غير الصحيح بالباطل أحيانا، وبالفاسد أحيانا أخرى. ويريدون بهما ماقابل الصحيح.

لكنهم يقصدون بالفاسد ماكان مختلفا في فساد بين المذاهب، كالنكاح بدون شهود، حيث يميز المالكية العقد بدونه، وإن كانوا يشترطون الإشهاد قبل الدخول، ويميزه أيضا أبو ثور وجماعة. ونكاح المحرم بالحج، والنكاح بدون ولي، حيث يميزهما الحنفية. ونكاح الشفاري يصححه الحنفية ويلغون الشرط، ويوجبون مهر المثل لكل من المرأتين.

ويقصدون بالباطل: ماكان مجمعا على فساد بين المذاهب، كنكاح الخامسة، أو المتزوجة من الغير، أو المطلقة ثلاثا، أو نكاح المحارم^(٢).

(١) الدسوقي ٣/٣٤٨

(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، وفتح القدير ٤/١٤٧، وابن

عابدين ٢/٣٥١، ٣٥٠، ٦٠٧، ٦٠٨، وحاشية =

أيضا مذهب الحنفية والمالكية في الجملة على ما استفاد من أقوالهم، مع الاختلاف فيمن يعتبر أهلا للإذن، ومن لا يعتبر كالفقيه، ومع الاختلاف أيضا في العقود المضمونة في صحيحها، أو غير المضمونة كالرهن والعارية^(٣).

ويعتبر أبو حنيفة المبيع في البيع الباطل إذا قبضه المشتري أمانة، ولا ضمان عليه لو هلك، لأن العقد إذا بطل بقي مجرد القبض بإذن المالك، وهو لا يوجب الضمان إلا بالتعدي، والقائلون بالضمان يعللون ذلك بأنه لا يكون أدنى من المقبوض على سوم الشراء^(٤).

ويفرق المالكية في العقد الفاسد بين ما قبض على جهة التملك فيكون مضمونا، وما قبض على جهة الأمانة فلا ضمان فيه.

جاء في الفواكه الدواني: كل مبيع فاسد قبضه المبتاع قبضا مستمرا بعد بت البيع فضمانه من المبتاع من يوم قبضه، لأنه قبضه على جهة التملك، لا على جهة الأمانة^(٥).

ومثل ذلك في الشركة: لو اشترك من لا يعتبر

(١) القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٢، والهداية ٤/١٣٤، وأشباه ابن نجيم ص ٣٣٧، وجامع أحكام الصغار ١/١٧٢، والبدائع ٥/١٧٣، وفتح القدير والعناية والكفاية عليه ٥/٤٩٠، وابن عابدين ٤/٤٠

(٢) ابن عابدين ٤/١٠٥، والبدائع ٥/٣٠٥، وينظر جامع

الفصولين ٢/٨١

(٣) الفواكه الدواني ٢/١٢٩

أ - المهر :

٢٩ - لا يستحق المهر في النكاح الفاسد مطلقا - سواء اتفق على فساد أم لا - إذا حصل التفريق قبل الدخول باتفاق في الجملة، أو قبل الخلوة فيما اختلف فيه، وذلك عند الحنابلة. ^(١)

هذا مع استثناء بعض المسائل التي يثبت فيها نصف المهر قبل الدخول، ومن ذلك ما يقوله المالكية من أن سبب الفساد إذا لم يؤثر خلا في المهر، كنكاح المحرم بالحج، ففيه نصف الصداق بالطلاق، وجميعه بالموت.

وكذلك النكاح الفاسد عند المالكية لوقوع صداقه أقل من الصداق الشرعي، وامتنع الزوج من إتمامه (وهو ما يسمى بنكاح الدرهمين، لأنها أقل من الصداق الشرعي) ففيه نصف الدرهمين بفسخه قبل الدخول. ^(٢) ومن ذلك ما إذا ادعى الزوج قبل الدخول رضاعا محرما بلا بينة، وكذبته الزوجة، فإنه يفسخ، وعليه نصف الصداق كما يقول المالكية والحنابلة. ^(٣)

ويتفق الفقهاء على وجوب المهر في

والنكاح الباطل أو الفاسد واجب الفسخ عند الجميع بالنسبة للمتفق على فساد، وعند القائلين بالفساد بالنسبة للمختلف فيه، إلا إذا حكم حاكم بصحته، فلا ينقض حكمه. والتفريق في المتفق على فساد ليس طلاقا بالإجماع، وإنسا هو فسخ أو متاركة، وأما المختلف فيه، ففي اعتبار التفريق طلاقا أم لا اختلف الفقهاء. ^(١) ر: (طلاق - فرقة - فسخ).

ولا حكم للنكاح الباطل أو الفاسد قبل الدخول في الجملة على ما سيعرف، لأنه ليس بنكاح حقيقة، لانعدام ملك منافع البضع بالعقد الباطل أو الفاسد.

أما بعد الدخول فيتعلق بالفساد بعض الأحكام، لاعتباره منعقدا ضرورة في حق المنافع المستوفاة. ^(٢) وفيما يلي بيان أهم الأحكام التي تتعلق به :

= الدسوقي ٢/٢٤١ - ٢٤٨، وجواهر الإكليل ١/٢٨٥، ومنح الجليل ٢/٤٩ - ٥٢، ونهاية المحتاج ٦/٢٢٠، والمهذب ٣/٣٦، ٦٣، ومنه المحتاج ٣/١٤٧، ١٤٨، والمغني ٦/٤٥٤ - ٤٥٦، ومتن الإردادات ٣/٨٢، ٨٣، ٢١٧

(١) ابن عابدين ٢/٣٥١، والفتاوى الهندية ١/٢٧٩، ٣٣٠، والبدائع ٢/٢٦٣، والفواكه الدواني ٢/٣٥، والقوانين الفقهية ص ١٤٠، والمهذب ٢/٣٦، ٤٧، وروضة الطالبين ٧/٥١، ومتن الإردادات ٣/٨٤، والمغني ٦/٤٥٠

(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥

(١) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، ومنح القدير ٣/٢٤٣، والفتاوى الهندية ١/٣٣٠، والدسوقي ٢/٢٤٠، والمنثور في القواعد ٣/٩، ومتن الإردادات ٣/٨٣، والمغني ٦/٤٥٥

(٢) جواهر الإكليل ١/٢٨٥، ومنح الجليل ٢/٣٥

(٣) جواهر الإكليل ١/٢٨٥، والمغني ٧/٥٦٠، ومتن الإردادات ٣/٢٤٣

واختلف الفقهاء في الواجب من المهر، هل هو المسمى أو مهر المثل؟
فعدت الحنفية - غير زفر - لها الأقل من مهر مثلها ومن المسمى . وعند المالكية لها المسمى ، وإن لم يكن مسمى - كنكاح الشغار - فلها مهر المثل . وعند الشافعية وزفر من الحنفية لها مهر المثل . وعند الحنابلة لها المسمى في الفاسد ومهر المثل في الباطل .^(١)
وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في (مهر، صداق، نكاح).

ب - العدة والنسب :

٣٠ - اتفق الفقهاء على وجوب العدة وثبوت النسب بالوطء في النكاح المختلف فيه بين المذاهب، كالنكاح بدون شهود، أو بدون ولي، وكنكاح المحرم بالحج، ونكاح الشغار. ويزيد الحنابلة ثبوتها بالخلوة، لأن النكاح المختلف فيه ينفذ بحكم الحاكم فأشبه الصحيح. ويتفقون كذلك على وجوب العدة وثبوت النسب في النكاح المجمع على فساد بالوطء كنكاح المعتدة، وزوجة الغير والمحارم إذا كانت هناك شبهة تسقط الحد، بأن كان لا يعلم بالحرمة

النكاح الفاسد مطلقا بالدخول (أي بالوطء) لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أيسأ امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها مهر مثلها»^(١) جعل النبي ﷺ لها مهر المثل فيما له حكم النكاح الفاسد، وعلقه بالدخول، فدل أن وجوبه متعلق به . وعند الحنابلة يجب المهر كذلك في النكاح المختلف فيه بالخلوة. قال في منتهى الإرادات: نص لما في حديث عائشة رضي الله عنها من قوله ﷺ: «فلها المهر بما استحلت من فرجها»^(٢)

إلا أن ابن قدامة ذكر في المغني أن الخلوة في النكاح الفاسد لا يجب بها شيء من المهر، وإنما يوجبها الوطء ولم يوجد، ثم قال: وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الخلوة فيه كالصحيح، فيقرر به المهر كالصحيح، والأول أولى . ويرى المالكية أن المتلذذ بها من غير وطء تعوض وجوبا بالاجتهاد، سواء أكان النكاح مختلفا فيه أم متفقا على فساد. ^(٣)

(١) حديث: «أيسأ امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها . . . أخرجه أبوداود (٢/٥٦٦) - ط عزت عبيد دماس) وأحمد (٦/٤٧) - ط اليمنية) وحسنه الترمذي (٣/٤٠٨) - ط الحلبي).

(٢) حديث: «فلها المهر بما استحلت من فرجها . . . تقدم تحريمه آنفاً.

(٣) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، وفتح القدير ٣/٢٤٤، وابن عابدين ٢/٣٥٠، وحاشية السبكي ٢/٢٤٠، ٢٤١، ٣١٧، وجواهر الإكليل ١/٢٨٥، ومنح الجليل ٢/٣٥، ٥١، ٥٢، والمهذب ٢/٣٦ =

= ٦٣، وروضة الطالبين ٧/٤٢، ٥١، ونهاية المحتاج ٦/٢٢٠، والمتنور ٣/٩، ومنتهى الإرادات ٣/٨٣، ونيل المآرب ٢/٢٠٠، والمغني ٦/٢٢٧
(١) المراجع السابقة.

هذا مع اختلافهم في العدة وهل تعتبر من وقت التفريق أو من آخر الوطأت .
وهل تتداخل العدد أو لا تتداخل، بل تستأنف .
وهل يعتبر النسب من وقت الدخول أو من وقت العقد .
وهل تثبت بالنكاح الباطل حرمة المصاهرة أو لا تثبت . وهل يثبت به الإرث أو لا يثبت ؟
ففي كل ذلك تفصيلات كثيرة تنظر في مواضعها .

بعض

انظر : بعضية .

ولأن الأصل عند الفقهاء أن كل نكاح يدرأ فيه الحد فالولد لاحق بالواطئ .
أما إذا لم تكن هناك شبهة تسقط الحد بيان كان عالماً بالحرمة فلا يلحق به الولد عند الجمهور، وكذلك عند بعض مشايخ الحنفية، لأنه حيث وجب الحد فلا يثبت النسب . وعند أبي حنيفة وبعض مشايخ الحنفية يثبت النسب لأن العقد شبهة . وروي عن أبي يوسف ومحمد أن الشبهة تنفي إذا كان النكاح مجمعا على تحريمه والمنكوحه محرمة على التأييد، كالأم والأخت، وعلى ذلك فلا يثبت النسب عندهما في المحرمة على التأييد، فقد ذكر الخير الرمي في باب المهر عن العيني ومجمع الفتاوى أنه يثبت النسب عند أبي حنيفة خلافاً لهما، إلا أنه روي عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه لشبهة حكمية فيثبت النسب .

هذا بالنسبة للنسب في النكاح المجمع على تحريمه مع العلم بالحرمة .
وأما بالنسبة للعدة فعند المالكية والحنابلة والقائلين من الحنفية بثبوت النسب فإن العدة تجب وتسمى استبراء .
ولا تجب عند الشافعية وبعض الحنفية القائلين بعدم ثبوت النسب .^(١)

(١) البدائع ٢/٣٣٥، ٧/٣٥، ٣٦، وابن عابدين ٢/٣٥٠،
٣٥١، ٣٥٢، ٦٠٧، ٦٠٨، ١٥٣/٣، ١٥٤، وفتح
القدير ٣/٢٤٣ - ٢٤٥ و١٤٧/٤ =

= ٥٠/٤٢، والفتاوى الهندية ١/٢٧٩، ٢٨٠،
والزليعي ٢/١٥٣، وحاشية الدسوقي ٢/٢١٩، ٤٧١،
٤٧٥، وجواهر الإكليل ١/٣٨٦، ومنع الجليل ٢/٣٧٥،
٣٨١، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤٠، وبهاية
المحتاج ٧/١١٩، ١٢٠، ١٦٨، وشرح روض الطالب
٣/١٢١، ١٥٠، وروضة الطالبين ٧/٤٢، ٥١،
١٠/٩٤، ومغني المحتاج ٣/١٤٧، ١٤٨، والمهذب
٢/١٤٦، ١٥١، ٢٦٩، والوجيز ٢/١١، وأشباه
السيوطي ص ٥٠٧، والمتنور في القواعد ٣/٣٢٩، والمغني
٦/٤٥٥، ٤٥٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٤٨٤، ومنتهى
الإرادات ٣/٢١٦، ٢١٧

من الجزء، والجزء من الشيء: الطائفة منه. (١)
والفرعية من الفرع وهو ما يتفرع من أصله. (٢)

الحكم الإجمالي :

ورد استعمال الفقهاء لهذا المصطلح في كتب
الفقه في مواطن أهمها ما يأتي :

في الطهارة :

٣ - اختلف الفقهاء في القدر الواجب في مسح
الرأس، فذهب الأحناف إلى أنه يجب مسح
مقدار الناصية، وهو ربع الرأس.
وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يجب مسح
جميع الرأس.

وذهب الشافعية إلى أنه يكفي ما يقع عليه
اسم المسح من الرأس، وإن قل. (٣)
وتفصيل ذلك في مصطلح (وضوء).

واختلف الفقهاء كذلك فيمن لم يجد من الماء
إلا ما يكفي بعض أعضائه. فذهب الأحناف
والمالكية وأكثر العلماء إلى أنه يترك الماء الذي لا
يكفي إلا لبعض أعضائه ويتمم، وهذا أحد
وجهين عند الحنابلة، وذهب الشافعية في
الأظهر إلى أنه يلزمه استعماله، ثم يتمم، وهو

بعضية

التعريف :

١ - البعضية : مصدر صناعي من البعض،
وبعض الشيء : الطائفة منه، وبعضهم يقول :
الجزء منه، والجمع : أبعاض.

قال ثعلب : أجمع أهل النحو على أن
البعض : شيء من شيء، أو شيء من أشياء،
وهذا يتناول ما فوق النصف، كالثانية، فإنه
يصدق عليه أنه شيء من العشرة، ويتناول
أيضا ما دون النصف.

وبعضت الشيء تبعيضا : جعلته أبعاضا
متمايزة. (١)

وفي الاصطلاح لا يخرج عن معناه
اللغوي. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - من الألفاظ ذات الصلة «الجزئية»
و «الفرعية»، وهذه الألفاظ متقاربة، لأن الجزئية

(١) المصباح المنير مادة : «جزاء».

(٢) المصباح المنير مادة : «فرع».

(٣) الهداية مع فتح القدير ١/ ١٠، وكشاف القناع ١/ ٩٨،

والغني ١/ ١٢٥، والمجموع ١/ ٣٩٩

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة : «بعض».

(٢) نهاية المحتاج ٨/ ٣٦٣، ومعني المحتاج ٤/ ٤٩٩، والإقناع

تابعة لغيرها، بخلاف الهيئات، فإنها ليست مستقلة بل هي تابعة للأركان، والتكبيرات والتسبيحات والأدعية الواقعة إما في القيام، أو الركوع، أو الاعتدال منها، أو السجود، أو الجلوس بين السجدين.

ثالثها : الأبعاد لها محل خاص بها من الصلاة لا يشاركها غيرها، بخلاف الهيئات فليس لها محل خاص بها، بل تقع في داخل الأركان، كما ذكرنا آنفاً.

رابعها : أن الأبعاد لا يطلب الإتيان بها خارج الصلاة إلا الصلاة على النبي ﷺ، بخلاف الهيئات، فالتكبيرات والتسبيحات وغيرها من الأذكار مطلوبة في الصلاة وخارج الصلاة.

ويكره ترك البعض عمداً عند الشافعية، ولا تبطل الصلاة به، ويسجد للسهو ندباً بتركه، كما يسجد كذلك بتركه نسياناً في المعتمد عندهم، لأن الخلل حاصل في الحالتين، بل خلل العمدة أكثر، فكان للجبر أحوج.

والمرجوح لديهم أنه إن ترك عمداً فلا يسجد لتقصيره بتفويت السنة على نفسه، بخلاف الناسي فإنه معذور، فناسب أن يشرع له الجبر. ^(١)

(١) تحفة المحتاج ٣/٢، ١٧٠، ١٧٣، ومغني المحتاج ٤٤٦/١، والجمل على شرح المنهج ٤٤٦/١

الوجه الثاني عند الحنابلة. ^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح: (تيمم).

في الصلاة :

٤ - اتفق الفقهاء على أن من لم يجد إلا ما يستر به بعض عورته لزمه ستره. ^(٢) وأبعاد الصلاة في اصطلاح الشافعية: هي السنن التي تجبر بسجود السهو، وهي القنوت في الصبح، أو في وتر نصف رمضان، والقيام له، والتشهد الأول، وقعوده، والصلاة على النبي ﷺ على الأظهر. وسميت أبعاداً، لأنها لما تأكدت بالجبر بالسجود أشبهت الأبعاد الحقيقية، وهي الأركان. ^(٣)

وماعداها من السنن يسمى هيئات لا تجبر بسجود السهو، ولا يشرع لها.

ويتميز البعض من الهيئة عند الشافعية بعدة أمور.

أولها : أن البعض يجبر بسجود السهو بخلاف الهيئة، فإنها لا تجبر بسجود السهو، لعدم وروده فيها.

ثانيها : أن البعض سنة مستقلة وليست

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/١٢٥، ومواهب الجليل ١/٣٣٢، وقليوبي وعميرة ١/٨٠، والمغني ٢٤٢/١

(٢) مواهب الجليل ١/٣٣٢، وحاشية ابن عابدين ١/٢٨٩، والجل مع القليوبي ١/١٧٨، وكشاف الفتاوى ١/٢٧١

(٣) شرح المنهاج بحاشية القليوبي ١/١٩٦ - ١٩٧

من ملك نصاب الزكاة، فاضلا عن مسكنه وثيابه وأثاثه وما يحتاجه. ^(١)

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم اشتراط ملك نصاب الزكاة، واتفقوا على أن من ملك صاعا زائدا عن قوت يوم وليلة وجب عليه إخراجه. أما من ملك بعض صاع، فذهب المالكية إلى أنه يجب إخراجه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وذهب الشافعية إلى أنه يجب إخراج بعض الصاع في الأصح محافظة على الواجب قدر الإمكان. ^(٢)

راجع مصطلح: (زكاة).

في الزكاة :

٥ - لا يعطى من تلزم المزكي نفقته بزوجية أو بعضية، كالأبناء والبنات من سهم الفقراء والمساكين، بلا خلاف بين الفقهاء في ذلك، فيما إذا كان المزكي يجب عليه الإنفاق. ^(٣)

في زكاة الفطر :

٦ - لو وجد بعض الصاع من الفطرة فهل يلزمه إخراجه؟

ذهب الحنفية إلى أن الفطرة لا تجب إلا على

(١) الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٩ - ٣٠

(٢) الزرقاني ٢/ ١٨٦، والمغني ٣/ ٧٥، والمحلي مع قليوبي وعبرة ٢/ ٣٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥١٥، والقوانين الفقهية ص

٢٣٣، ومغني المحتاج ٣/ ٢٩٨، وكشف المخدرات ص

٣٩١

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠٦، ٤٩٥، والمغني لابن قدامة

٢/ ٢٧، ٣٦

(٢) القوانين الفقهية ص ٦٦، ٦٩، ٧٠

(٣) الإقناع ٢/ ١١٦، والجموع ٦/ ١٧٨، والمغني ٢/ ٤٨٢

وذهب المالكية إلى أنه يعتق بنفس الملك
الأبرار وإن علوا، والولسد وإن سفلا، وأخ
وأخت شقيقان أولاب أولام. (١)
راجع مصطلح: (عتق).

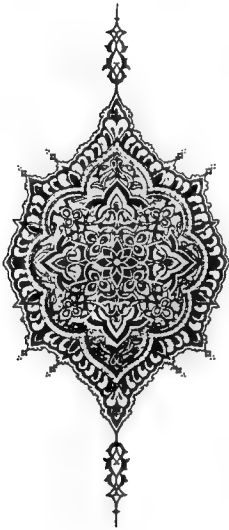
إلى جزء معين (١) ففي ذلك تفصيل وخلاف
يرجع إليه في مصطلح: (طلاق وظهار).
والكلام في تبعيض العتق يرجع إليه في
مصطلح: (عتق).

في الشهادة :

٨ - ترد شهادة الابن لأبيه بعله البعضية، وهو
قول جماهير العلماء، أما شهادة الابن على أبيه
فهي مقبولة عند عامة أهل العلم، وإنما ردوا
شهادة الابن لأبيه لأن بينهما بعضية، فكأنه
يشهد لنفسه أو عليها. (٢)
راجع مصطلح: (شهادة).

العتق بالبعضية :

٩ - ذهب الشافعية إلى أن من ملك أحد أصوله
أو فروعه عتق عليه. أما الأحناف والحنابلة فقد
وسعوا دائرة العتق وقالوا: إن العلة هنا
المحرمة، فمن ملك ذا رحم محرم عتق عليه.



(١) الزرقاني شرح مختصر خليل ١٠٩/٤، والحارشي
١٠٥/٤، وفتح القدير ٥٢/٣-٥٤، ٢٢٨، ٢٢٩،
٣٦١، والمغني ٢٤٢/٧-٢٤٦، وكشاف القناع ١٥٥/٤
و٥/٣٦٩، ٣٧٠، والمحلي شرح المنهاج ٣/٣٣٤،
١٥/٤، ٢٤، ٣٥١

(٢) فتح القدير ٣٠/٦، والحارشي ١٧٩/٧، والمحلي على
المنهاج ٤/٣٢٢، والوجيز ٢/٢٥٠، والمغني ٩/١٩١،
١٩٢

(١) فتح القدير ٣٧/٣، وحاشية ابن عابدين ٩/٣،
والدمسوقي على الشرح الكبير ٤/٣٦٦، ونهاية المحتاج
٦٣/٨، والتحفة ١٠/٣٦٦

تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾ فستأتي الإشارة إليه. ^(١)

حكم أخذ البغي مهرا :

٢ - نهى النبي ﷺ عن مهر البغي، لحديث ابن مسعود قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثَمَنِ الْكَلْبِ، ومهرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ» ^(٢) فإن من البغايا من كن يأخذن عوضا عن البغاء، ومن ذلك ما روى مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ قال: كانوا يأمرهم ولائدهم فيباغين، فكان يفعلن ذلك فيصبن، فيأتينهم بكسبهن. وكانت لعبد الله بن أبي بن سلول جارية كانت تباع، فكرهت ذلك، وحلفت ألا تفعله، فأكرهها، فانطلقت فباغت ببرد أخضر، فأنتهم به، فأنزل الله الآية. ^(٣)

والمراد بمهر البغي: ما تؤجر به المرأة نفسها على الزنى، ولا خلاف بين العلماء في تحريمه. وتفصيل بقية الأحكام المتعلقة بالبغاء محلها مصطلح: (زنى).

(١) روح المعاني ١٨/١٥٦، والقرطبي ١٢/٢٥٤، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/١٣٧٤، تفسير الطبري ١٨/٣
(٢) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٤٢٦ - سلفية)، ومسلم (٣/١١٩٨ - ط الحلبي).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٢/١٣٧٤، وأحكام القرآن للشيخ المهراس ٤/٢٩٧، وصحيح الترمذي ٥/٦٧، وسنن ابن ماجه ٢/٧٣٠

بِغَاءُ

التعريف :

١ - البِغَاءُ مصدر: بغت المرأة تبغي بغاء، بمعنى: فجرت، فهي بغي، والجمع بغايا، وهو وصف مختص بالمرأة، ولا يقال للرجل: بغي. ^(١)

ويعرف الفقهاء البغاء بأنه: زنى المرأة. أما الرجل فلا يسمى زناه بغاء. والمراد من بغاء المرأة هو خروجها تبحث عن من يفعل بها ذلك الفعل، سواء أكانت مكرهة أم غير مكرهة، ويفهم ذلك من كلام العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إِنَّ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا ^(٢) وقد ذكرت كتب التفسير سبب نزول هذه الآية، وهو أنه كان لعبد الله بن أبي بن سلول جوار، وكان يكرههن على ذلك الفعل، فقد سمي فعلهن وهن مكرهات عليه بغاء، فإطلاق هذا الاسم عليه مع رضاهن يصح، بل أولى، وبالنسبة للقيد الذي في الآية وهو قوله

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمصالح، ومحيط المحيط، القاموس المحيط مادة: «بغى».

(٢) سورة النور / ٣٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الحوارج :

٢ - يقول الجرجاني : هم الذين يأخذون العشر من غير إذن السلطان .^(١)

وهم في الأصل كانوا في صف الإمام علي رضي الله عنه في القتال، وخرجوا عليه لما قُبِلَ التحكيم . قالوا : لم تحكَمْ وأنت على حق .

ويقول ابن عابدين : إنهم يرون علي بن أبي طالب رضي الله عنه على باطل بقبوله التحكيم ، ويوجبون قتاله ، ويستحلون دماء أهل العدل ، وَيَسْبُونَ نساءهم وذرائعهم ، لأنهم في نظرهم كفار .^(٢)

وأكثر الفقهاء يرون أنهم بغاة ، ولا يرون تكفيرهم ، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون . وقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم . وذكر ابن عبد البر أن الإمام عليا رضي الله عنه سئل عنهم : أكفارٌ هم ؟ قال : من الكفر فروا . قيل : فمنافقون ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرهم الله إلا قليلا . قيل فما هم ؟ قال : هم قوم أصابتهم فتنة ، فَعَمُوا وَصَمُوا ، وبغوا علينا ، وقتلوا فقاتلناهم . وقال لهم : لكم علينا ثلاث : لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبذوكم بقتال ، ولا تمنعكم الفياء مادامت

(١) التعريفات للجرجاني ص ٩١

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣١٠ ، والبذائع ٧/ ١٤٠

بغاة

التعريف :

١ - يقال في اللغة : بغى على الناس بغيا : أي ظلم واعتدى ، فهو باغ والجمع بغاة ، وبغى : سعى بالفساد ، ومنه الفئة الباغية .^(١)

والفقهاء لا يخرجون في الجملة عن هذا المعنى إلا بوضع بعض قيود في التعريف . فقد عرفوا البغاة بأنهم : الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل ، ولهم شوكة .

ويعتبر بمنزلة الخروج : الامتناع من أداء الحق الواجب الذي يطلبه الإمام ، كالزكاة .

ويطلق على من سوى البغاة اسم (أهل العدل) وهم الثابتون على موالاته الإمام .^(٢)

(١) المصباح ولسان العرب مادة : «بغى» .

(٢) القرطبي ٦/ ٣١٦ ، وروح المساني ٢٣/ ١٥٠ ، ومصالح التنزيل جهامش ابن كثير ٨/ ١٥ ، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٠٨ ، والهداية والفتح ٤/ ٤٠٨ ، وحاشية الشلبي على تبیین الحقائق ٣/ ٢٩٣ ، والشرح الصغير ٤/ ٤٢٦ ، ومواهب الجليل ٦/ ٢٧٨ ، والتاج والإكليل ٦/ ٢٧٦ ، ومنهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/ ١٧٠ ، وكشاف القناع

فالفرق بين الحرابة والبغي هو أن البغي يستلزم وجود تأويل، أما الحرابة فالغرض منها الإفساد في الأرض.

الحكم التكليفي للبغي:

٤ - البغي حرام، والبغاة آثمون، ولكن ليس البغي خروجاً عن الإيمان، لأن الله سمي البغاة مؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ...﴾ إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾،^(١) ويحل قتالهم، ويجب على الناس معونة الإمام في قتالهم. ومن قتل من أهل العدل أثناء قتالهم فهو شهيد. ويسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله، ويقول الصنعاني: إذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم بخلى وشأنه، إذ مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال المخالف.^(٢)

وفي حديث رواه الحاكم وغيره قال النبي عليه الصلاة والسلام لابن مسعود: «يا ابن مسعود: أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم. قال: حكم الله فيهم ألا يتبع مذبرهم،

أيديكم معنا.^(١) ويقول الماوردي: إن تظاهر الخوارج باعتقادهم، وهم على اختلاط بأهل العدل، جاز للإمام أن يعزّهم.^(٢) وتفصيل الكلام في مصطلح (فرق).

ب - المحاربون:

٣ - المحاربون: لفظ مشتق من الحرابة مصدر حرب، وحربه يحربه: إذا أخذ ماله، والحارب: الغاصب الناهب.^(٣)

وعبر عنها الحنفية والشافعية والحنابلة: بقطع الطريق. وقالوا: إنه الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة، على وجه يمنع المارة من المرور، فيقطع الطريق، سواء أكان القطع من جماعة أم واحد، بعد أن يكون له قوة القطع، وسواء أكان القطع بسلاح أم بغيره من العصا والحجر ونحو ذلك. وتسمى الحرابة بالسرقة الكبرى.

أما كونها سرقة، فباعتبار أن قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عين الإمام الذي عليه حفظ الأمن. وأما كونها كبرى، فلأن ضرره يعم، حيث يقطع الطريق على الجماعة بزوال الأمن.^(٤)

(١) المغني ٨/ ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٥٨.

(٣) لسان العرب مادة: «حرب».

(٤) البحر الرائق ٥/ ٧٢، والبدائع ٧/ ٩٠، وحاشية الشلبي

على تبيين الحقائق ٣/ ٢٣٥، ومواهب الجليل ٦/ ٩١٤.

والشرح الصغير ٤/ ٤٩١.

(١) سورة الحجرات ٩/ ١٠.

(٢) روح المعاني ٢٦/ ١٥١، وسبل السلام ٣/ ٤٠٧.

لهم، لأن العزم على الجناية لم يوجد. ومثال ذلك: ما وقع لبعض الصحابة، ممن عصى الإمام لا على سبيل المغالبة، من أنه مكث أشهراً لم يسارع الخليفة ثم بايعه. يقول القرطبي: ولم يوجب ذلك لعن البغاة والبراءة منهم وتفسيرهم^(١).

ب - إن خالط البغاة أهل العدل، وتظاهروا باعتقادهم، دون مقاتلتهم جاز للإمام تعزيرهم. إذ التظاهر باعتقادهم، ونشره بين أهل العدل دون قتال يعتبر من الصغائر^(٢).

ج - إذا اجتمع المسلمون على إمام، وصاروا آمنين به، فخرج عليه طائفة من المؤمنين، ولم يكن ذلك لظلم ظلمهم إياه، ولكن لدعوى الحق والولاية. فقالوا: الحق معنا، ويدعون الولاية، ولهم تأويل ومنعة، فهم أهل بغى، فعلى كل من يقوى على القتال مناصرة الإمام عليهم. قال ابن عابدين: ومن البغاة الخوارج. ويقول ابن قدامة: إذا خرجوا على الإمام فهم فساق^(٣).

ولا يُقْتَل أسيرهم، ولا يُدْفَن على جريحهم^(١).

ويرى الشافعية أن البغي ليس اسم ذم، لأن البغاة خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم، لكنهم مخطئون فيه، فلهم نوع عذر، لما فيهم من أهلية الاجتهاد.

وقالوا: إن ما ورد في ذمهم، وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من وصفهم بالعصيان أو الفسق محمول على من لا أهلية فيه للاجتهاد، أو لا تأويل له^(٢)، وكذلك إن كان تأويله قطعي البطان.

٥ - وقد بين الفقهاء أنواع البغاة من حيث جواز فعلهم، أو كونه صغيرة أو كبيرة كمايلي:

أ - البغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين، وإنسا هم مخطئون في تأويلهم، كالمجتهدين من الفقهاء، يقول ابن قدامة: لا أعلم خلافاً في قبول شهادتهم^(٣). وسيأتي بيانه. وكذا إن تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد، فليس للإمام أن يتعرض

(١) سبل السلام ٤٠٩/٣، وروح المعاني ١٥١/٢٦

وحديث: «أتدري ما حكم الله فيمن بغى...» أخرجه الحاكم ١٥٥/٢ - ط دائرة المعارف العشائية) والبيهقي (١٨٢/٨ - دائرة المعارف العشائية) وقال البيهقي: تفرد به كوثر بن حكيم وهو ضعيف.

(٢) نهاية المحتاج ٣٨٢/٧

(٣) المغني ١١٧/٨

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، ومواهب الجليل ٦/٢٧٨،

وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٨، وتفسير القرطبي ١٦/٣٢١

(٢) الأحكام السلطانية للمارودي ص ٥٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، وحاشية الشلبي ٣/٢٩٤.

والمغني ١١٨/٨

شروط تحقق البغي:

٦ - يتحقق البغي بما يلي :

أ - أن يكون الخارجون على الإمام جماعة من المسلمين لهم شوكة، وخرجوا عليه بغير حق لإرادة خلعه بتأويل فاسد. فلو خرج عليه أهل الذمة لكانوا حربيين لا بغاة. ولو خرجت عليه طائفة من المسلمين بغير تأويل ولا طلب إمرة لكانوا قطاع طريق. وكذا لو لم يكن لهم قوة ومنعة، ولا يخشى قتالهم، ولو كانوا متأولين. ولو خرجوا على الإمام بحق - كدفع ظلم - فليسوا ببغاة، وعلى الإمام أن يترك الظلم وينصفهم، ولا ينبغي للناس معونة الإمام عليهم، لأن فيه إعانة على الظلم، ولا أن يعينوا تلك الطائفة الخارجة، لأن فيه إعانة على خروجهم، واتساع الفتنة، وقد لعن الله من أيقظ الفتنة.

وأما من خرجوا على الإمام بمنعة، بتأويل يقطع بفساده، مستحلين دماء المسلمين وأمواهم، مما كان قطعي التحريم، كتأويل المرتدين، فليسوا ببغاة، لأن الباغي تأويله محتمل للصحة والفساد، ولكن فساد هو الأظهر، وهو متبع للشرع في زعمه، والفساد منه ملحق بالصحيح، إذا ضمت إليه المنعة في حق الدفع.^(١)

ب - أن يكون الناس قد اجتمعوا على إمام

(١) التاج والإكليل ٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨، ونهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ -

٣٨٣، وفتح القدير ٤/ ٤١٤

وصاروا به أمين، والطرقات به أمنة، لأنه إذا لم يكن كذلك يكون عاجزا، أوجائرا ظلما يجوز الخروج عليه وعزله، إن لم يلزم منه فتنة، وإلا فالصبر أولى من التعرض لإفساد ذات البين. ج - أن يكون الخروج على سبيل المغالبة، أي بإظهار القهر. وقيل: بالمقاتلة، وذلك لأن من يعصي الإمام لا على سبيل المغالبة لا يكون من البغاة، فمن خرج عن طاعة الإمام من غير إظهار القهر لا يكون باغيا.^(٢)

د - وصرح الشافعية باشتراط أن يكون للخارجين مطاع فيهم، يصدرون عن رأيه، وإن لم يكن إماما منصوبا، إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم.

وقيل: بل يشترط أن يكون لهم إمام منصوب منهم.

هذا ولا يشترط لتحقيق البغي انفرادهم بنحو بلد^(٣) ولكن ذلك شرط لمقاتلتهم.^(٤)

(١) الشرح الصغير ٤/ ٤٢٧

(٢) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣

(٣) راجع ما قلناه في الشروط جميعها: حاشية ابن عابدين

(٤) ٣/ ٣٠٩ - ٣١٠، وفتح القدير ٤/ ٤٠٨، وحاشية

التلبي على تبين الحقائق ٣/ ٢٩٤، والتاج والإكليل

٦/ ٢٧٧، ومسواهب الجليل ٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨، وحاشية

الدسوقي ٤/ ٢٩٩، والشرح الصغير ٤/ ٤٢٧، والمهذب

٢/ ٢١٩، ومنهاج الطالبين وحاشية قليوبي ١/ ١٧٠ -

١٧١، ونهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣، وكشاف القناع

٦/ ١٦١، والمغني ٨/ ١٠٧

والإمام الذي يعتبر الخروج عليه بغياً:
٧- من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته، وثبتت إمامته، وجبت طاعته ومعونته، ومثله من ثبتت إمامته بعهد إمام قبله إليه، إذ الإمام يصير إماماً بالمبايعة أو بالاستخلاف ممن قبله. ولو خرج رجل على الإمام فقهره، وغلب الناس بسيفه، حتى أذعنوا له وتابعوه، صار إماماً يحرم قتاله والخروج عليه.^(١) وينظر للتفصيل بحث (الإمامة الكبرى).

وتكثر جمعهم، خصوصاً والفتنة يسرع إليها أهل الفساد.^(٢) ويختلف الفقهاء في بدئهم بالقتال على ما سيأتي بيانه.
وكذلك فإن مخالفتهم للإمام لمنع حق الله، أو لأدعي كزكاة، وكأداء ما عليهم مما جبهه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض، مع التحيز والتهيز للخروج على الإمام على وجه المغالبة، وعدم المبالاة به، فإن ذلك يكون أمانة بغيرهم.^(٣)

أما لو أظهروا رأي الخوارج، كتكفير فاعل الكبيرة وترك الجماعات واستباحة دماء المسلمين وأموالهم، ولكن لم يرتكبوا ذلك، ولم يقصدوا القتال، ولم يخرجوا عن طاعة الإمام، فإن ذلك لا يكون أمانة البغي، حتى لو امتازوا بموضع يتجمعون فيه، لكن إن حصل منهم ضرر تعرضنا لهم إلى زوال الضرر.^(٤)

أمارات البغي :
٨- إذا تكلم جماعة في الخروج على الإمام ومخالفة أوامره، وأظهروا الامتناع، وكانوا متحيزين متهمين لقصد القتال، خلخع الإمام وطلب الإمرة لهم، وكان لهم تأويل يبرر في نظرهم مسلكهم دون المقاتلة، فإن ذلك يكون أمانة بغيرهم.

وينبغي إذا ما بلغ الإمام أمرهم، وأنهم يشتركون السلاح ويتأهبون للقتال، أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك، ويحدثوا توبة، دفعا للشربقدر الإمكان. لأنه لو انتظر أن يبدؤوه بالقتال، فربما لا يمكنه الدفع، لتقوي شوكتهم

بيع السلاح لأهل الفتنة
٩- ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم بيع السلاح للبغاة وأهل الفتنة، لأن هذا سد للذريعة الإغانة على العصية، وكذا ما كان في معنى البيع من

(١) فتح القدير ٤/٤١١، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي

٣/١٩٤، والبدائع ٧/١٤٠

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩

(٣) نهاية المحتاج ٧/٣٨٣، وكشاف القناع ٦/١٦٦، والمغني

٨/١١١

(١) المغني ٨/١٠٧، والدر المختار وحاشية ابن عابدين

٣/٣١٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٧، ومنهاج الطالبين

وحاشية قلوبوي ٤/١٧٣ - ١٧٤

يتخذ منه المعازف، فإنه لا يكره بيعه، لأن عينه ليس منكرا، وإنما المنكر في استعماله المحظور. والحديد وإن كان يكره تحريما ببيع لأهل الحرب، فإنه يجوز بيعه لأهل البغي، لأنهم لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا، لأن فسادهم في الغالب يكون على شرف الزوال بالتوبة، أو بتفريق جمعهم، بخلاف أهل الحرب.^(١) واستظهر ابن عابدين أن الكراهة تنزيهية، وقال: ولم أر من تعرض لهذا.^(٢)

واجب الإمام نحو البغاة: أ - قبل القتال:

١٠ - ينبغي للإمام أن يدعو البغاة الخارجين عليه إلى العودة إلى الجماعة، والدخول في طاعته رجاء الإجابة، وقبول الدعوة، لعل الشر يندفع بالتذكير، لأنه ترجى توبتهم، ويسألهم عن سبب خروجهم، فإن كان لظلم منه أزاله، وإن ذكروا علة يمكن إزالتها أزالها، وإن ذكروا شبهة كشفها،^(٣) لأن الله سبحانه بدأ الأمر

إجارة أو معاوضة، وقد قال الإمام أحمد: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة».^(١) وصرح الحنفية بكراهة بيع السلاح لهم كراهة تحريمية، لأنه إغانة على معصية، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ. وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢) ولأن الواجب أخذ سلاحهم بما أمكن، حتى لا يستعملوه في الفتنة، فمنع بيعه لهم أولى.

والذي يكره هو بيع السلاح نفسه المعد للاستعمال. وإن لم يُذكر أن طالب السلاح من أهل الفتنة لا يكره البيع له، لأن الغلبة في دار الإسلام لأهل الصلاح، والأحكام تبنى على الغالب.

وأما مالا يقاتل به إلا بصنعة كالحديد، فلا يكره بيعه، لأن المعصية تقع بعين السلاح، بخلاف الحديد، وقاسوه على الخشب الذي

(١) الخطاب ٤/٢٥٤. ونهاية المحتاج ٣/٤٥٥. والمغني ٤/٢٤٦، وإعلام الموقعين ٣/١٥٨.

وحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة، أخرجه البيهقي من حديث عمران بن حصين بإسنادين، أما الإسناد الأول فقد قال عنه البيهقي: رفعه وهم والموقوف أصح... أما الإسناد الثاني فقيه (يعبر السقاء) وقد قال عنه: ضعيف لا يحتج به (السنن الكبرى للبيهقي ٥/٣٢٧).

(٢) سورة المائدة ٢/

(١) تبين الحقائق ٣/٢٩٦ - ٢٩٧، والفتح والمنايا ٤/٤١٥.

والبدائع ٧/١٤٠

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٣

(٣) تبين الحقائق ٣/٢٩٤. والدروحاتية ابن عابدين

٣/٣١١، وفتح القدير ٤/٤١٠، والبدائع ٧/١٤٠.

والشرح الكبير ٤/٢٩٩، والشرح الصغير ٤/٤٠٨.

والمهذب ٢/٢١٩، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٥ - ٣٨٦.

والمغني ٨/١٠٨، وكشاف القناع ٦/١٦٢

وعند المالكية: يجب إنذارهم ودعوتهم ما لم يعاجلوه. ^(١)
وكون المبعوث إليهم عارفاً بظننا واجب، إن بُعِثَ للمناظرة وكشف الشبهة، وإلا فمستحب. ^(٢)

وفصل الكاساني فقال: إن علم الإمام أنهم يجهزون السلاح ويتأهبون للقتال، فينبغي له أن يأخذهم، ويحبسهم حتى يتوبوا، وإن لم يعلم بذلك حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال، فينبغي له أن يدعوهم إلى الرجوع إلى رأي الجماعة أولاً، فإن الإمام علياً رضي الله عنه لما خرج عليه أهل حرّوراء، ندب إليهم عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ليدعوهم إلى العدل، فإن أجابوا كف عنهم وإن أبوا قاتلهم . . . وإن قاتلهم قبل الدعوة لا بأس بذلك، لأن الدعوة قد بلغتهم، فهم مسلمون في دار الإسلام. ^(٣)

وقد أسند النسائي في سننه الكبرى إلى ابن عباس قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي أمير المؤمنين: لَعَلِّي أَكَلِمَ هؤلاء القوم. قال: إني أخافهم عليك. قلت: كلا. فلبست ثيابي، ومضيت إليهم، حتى دخلت عليهم وهم مجتمعون.

بالإصلاح قبل القتال فقال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ ^(١) ولأن المقصود كفهم ودفع شرهم، لا قتلهم. فإذا أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال، لما فيه من الضرر بالفريقين. ولا يجوز قتالهم قبل ذلك إلا أن يخاف شرهم. ^(٢) وإن طلبوا الإنظار - وكان الظاهر من قصدهم الرجوع إلى الطاعة - أمهلهم.

قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. ^(٣) وقال أبو إسحاق الشيرازي: ينظرهم إلى مدة قريبة كيومين أو ثلاثة. ^(٤)

وإن أصروا على بغهم، بعد أن بعث إليهم أميناً ناصحاً لدعوتهم، نصحبهم ندباً بوعظ ترغيباً وترهيباً، وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شتات الكافرين، فإن أصروا آذنهم بالقتال. ^(٥)

وإن قاتلهم بلا دعوة جاز، لأن الدعوة ليست بواجبة. ^(٦)

(١) سورة الحجرات ٩/

(٢) المغني ١٠٨/٨، وكشاف القناع ١٦٢/٦

(٣) المغني ١٠٨/٨

(٤) المهذب ٢١٩/٢

(٥) نهاية المحتاج ٣٨٦/٧

(٦) تبين الحقائق ٢٩٤/٣، والدر وحاشية ابن عابدين

٣١١/٣

(١) الشرح الصغير ٤٢٨/٤

(٢) نهاية المحتاج ٣٨٥/٧

(٣) البدائع ١٤٠/٧

وقلت: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ، من عند ابن عم النبي وصهره وعليهم نزل القرآن، وهم أعرف بتأويله منكم. وليس فيكم منهم أحد. وقلت: هاتوا ما نعمتم على أصحاب رسول الله وخُتِبَ. قالوا: ثلاث. أنه حَكَمَ الرجال في دين الله، وقد قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾^(١) وأنه قاتل ولم يَسُبْ ولم يَغْنَمْ، فإن كانوا كفارا فقد حلت لنا نسأؤهم وأموالهم، وإن كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا دماءهم. وأنه محام نفسه من أمير المؤمنين^(٢) فإن لم يكن أمير المؤمنين فإنه يكون أمير الكافرين.

قلت: أرايتم إن قرأت عليكم من كتاب الله، وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم هذا، ترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: إنه حكم الرجال في دين الله، فأننا أقرأ عليكم أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في أرب ثمنها ربع درهم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) وقال الله تعالى في المرأة وزوجها: ﴿وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُتُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ

وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾^(١) أنشدكم الله أحكم الرجال في حق دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات البين أحق، أم في أرب ثمنها ربع درهم؟ وأما قولكم: إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، أتسبون أمكم عائشة، فتستحلون منها ماتستحلون من غيرها، وهي أمكم؟ لئن فعلتم لقد كفرتم. فإن قلتم: ليست أمنا فقد كفرتم، لأن الله تعالى يقول: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٢).

وأما قولكم: إنه محام نفسه من أمير المؤمنين. فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية، على أن يكتب بينه وبينهم كتابا، فقال لكتابه: اكتب:

«هذا ما قضى عليه محمد رسول الله». فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله.

فقال: والله إني لرسول الله وإن كذبتهموني. يا علي اكتب: محمد بن عبد الله، فرسول الله خير من علي، وقد محام نفسه ولم يكن محو ذلك عوا من النبوة.

فرجع منهم ألفان وبقي سائرهم، فقوتلوا.^(٣)

وقلت: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ، من عند ابن عم النبي وصهره وعليهم نزل القرآن، وهم أعرف بتأويله منكم. وليس فيكم منهم أحد. وقلت: هاتوا ما نعمتم على أصحاب رسول الله وخُتِبَ. قالوا: ثلاث. أنه حَكَمَ الرجال في دين الله، وقد قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾^(١) وأنه قاتل ولم يَسُبْ ولم يَغْنَمْ، فإن كانوا كفارا فقد حلت لنا نسأؤهم وأموالهم، وإن كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا دماءهم. وأنه محام نفسه من أمير المؤمنين^(٢) فإن لم يكن أمير المؤمنين فإنه يكون أمير الكافرين.

قلت: أرايتم إن قرأت عليكم من كتاب الله، وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم هذا، ترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: إنه حكم الرجال في دين الله، فأننا أقرأ عليكم أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في أرب ثمنها ربع درهم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) وقال الله تعالى في المرأة وزوجها: ﴿وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُتُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ

(١) سورة الأنعام / ٥٧

(٢) أي رضي يحذف عبارة: (أمير المؤمنين) في صك التحكيم بينه وبين معاوية.

(٣) سورة المائدة / ٩٥

(١) سورة النساء / ٣٥

(٢) الأحزاب / ٦

(٣) الفتنح / ٤، وانظر البدائع ١٤٠ / ٧، والمغني

١١٦ / ٨، والمهذب ٢ / ٢١٩، ونيل الأوطار ٧ / ١٦٨

ولأن الحكم يدار على علامته، وهي هنا التحيز والتهيز، فلو انتظرنا حقيقة قتالهم لصار ذريعة لتقويتهم. فيدار الحكم على الأمانة ضرورة دفع شرهم، ولأنهم بالخروج على الإمام صاروا عصاة فجاز قتالهم، إلى أن يقلعوا عن ذلك. وما نقل عن علي رضي الله عنه من قوله في الخوارج «لن نقاتلكم حتى تقتالونا» معناه: حتى تعزموا على قتالنا. ولو أمكن دفع شرهم بالحبس بعدما تأهبوا فعل ذلك، ولا نقاتلهم، لأنه أمكن دفع شرهم بأهون منه.^(١)

وإلى القول بحل بدتهم بالقتال اتجه فقهاء الحنابلة، جاء في كشف القناع: إن أبوا الرجوع وعظهم وخوفهم بالقتال، فإن رجعوا إلى الطاعة تركهم، وإلا لزمه قتالهم إن كان قادرا، لإجماع الصحابة على ذلك.^(٢)

الاتجاه الثاني: نقل القدوري أنه لا يبدؤهم بالقتال حتى يبدؤوه، وهو ما رواه الكاساني والكمال. قال الكاساني: لأن قتالهم لدفع شرهم، لا لشر شرهم، لأنهم مسلمون، فما لم يتوجه الشر منهم لا يقاتلهم الإمام، إذ لا يجوز قتال المسلم إلا دفعا، بخلاف الكافر، لأن

ويصرح الألويسي أنه يجب قبل القتال إزالة الشبهة بالحجج النيرة والبراهين القاطعة، ودعوة البغاة إلى الرجوع إلى الجماعة والدخول في طاعة الإمام.^(٣)
ب - قتال البغاة :

١١ - إذا ما دعا الإمام البغاة إلى الدخول في طاعته، وكشف شبهتهم، فلم يستجيبوا وتحيزوا مجتمعين، وكانوا متهيئين للقتال فإنه يحل قتالهم. ولكن هل نبدؤهم بالقتال، أم لا نقاتلهم إلا إذا أظهروا المغالبة؟ هناك اتجاهان: الاتجاه الأول: جواز البدء بالقتال، لأنه لو انتظرنا قتالهم ربما لا يمكن الدفع، وهو ما نقله خواهر زاده، قال الزيلعي: وهو المذهب عند الحنفية، لأن النص جاء غير مقيد بالبدء منهم في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي...﴾^(١) وقول علي رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان، حدث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة»^(٢)

= أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٢٨٣ - ط السلفية) ومسلم (٢/٧٤٧ - ٧٤٨ - ط الحلبي).

(١) تبين الحقائق ٣/٢٩٤، والفتح ٤/٤١١

(٢) كشف القناع ٦/١٦٢، وانظر المغني ٨/١٠٨

(١) روح المعاني ١٦/١٥١

(٢) الحجرات / ٩

(٣) حديث: «سيخرج قوم في آخر الزمان ...»

وقعت الفتنة بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته» فإنه محمول على ما إذا لم يكن إمام. أما ما روي من حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»^(١) فإنه محمول على اقتاتلهما حمية وعصبية، أو لأجل الدنيا والملك.

ولو كان السلطان ظالماً، وبغت عليه طائفة لرفع الظلم، وطلب منه ذلك فلم يستجب، فلا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونة البغاة.^(٢) إذ غير العدل لا تجب معاونة. قال مالك: دعه وما يروا منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما.^(٣) وينص الشافعية على من خرجوا على الإمام - ولو جائراً - يجب على المسلمين إعانتته ممن قرب منهم، حتى تبطل شوكتهم.^(٤)

ويدل على وجوب معاونة الإمام لدفع البغاة ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أعطى إماماً

نفس الكفر قبيح»^(١) وهو ما استظهره بعض المالكية، وهو مذهب الشافعية، وقول أحمد بن حنبل. لأن علياً رضي الله عنه أمر أصحابه ألا يبدؤوا من خرجوا عليه بالقتال. وإن أمكن دفعهم دون القتل لم يجوز القتل. ولا يجوز قتالهم قبل ذلك إلا أن يخاف شرمهم كالصائل. وقال ابن تيمية: «الأفضل تركه حتى يبدؤوه» أي القتال.^(٢)

المعاونة في مقاتلة البغاة :

١٢ - من دعاه الإمام إلى مقاتلة البغاة افترض عليه إجابته، لأن طاعة الإمام فيها ليس بمعصية فرض.

قال ابن عابدين: يجب على كل من أطاق الدفع أن يقاتل مع الإمام، إلا إن كان سبب الخروج ظلم الإمام بما لا شبهة فيه، إذ يجب معونتهم لإنصافهم إن كان ذلك ممكناً. ومن لم يكن قادراً لزم بيته. وعليه يحمل ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة، وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال.

وما روي عن أبي حنيفة من قوله: «إذا

(١) حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣/٣١ - ط السلفية) ومسلم (٤/٢٢١٤ ط الحلبي).

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١، وفتح القدير ٤/٤١١، والبدائع ٧/١٤٠، وحاشية الدسوقي ٤/٣٩٩، وحاشية الشبراوي مع نهاية المحتاج ٧/٣٨٥، والمغني ٨/١٠٧، وكشاف القناع ٦/١٦٢.

(٣) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٩.

(٤) حاشية الشبراوي على نهاية المحتاج ٧/٣٨٥.

(١) البدائع ٧/١٤٠، والفتح ٤/٤١٠.

(٢) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، وكشاف القناع ٦/١٦٢،

والمغني ٨/١٠٨، والمهذب ٢/٢١٩، ٢٢٢، ونهاية

المحتاج ٧/٣٨٣.

لدفع شرهم، وإذا أمكن ذلك بمجرد القول كان أولى من القتال.^(١)

كيفية قتال البغاة :

١٤ - الأصل أن قتالهم إنسا يكون درءا لتفريق الكلمة، مع عدم التأثيم، لأنهم متأولون، ولذا فإن قتالهم يفترق عن قتال الكفار بأحد عشر وجها: أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم، وأن يُكفَّ عن مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم،^(٢) ولا تقتل أسراهم، ولا تغنم أموالهم، ولا تسبي ذراريهم، ولا يستعان عليهم بمشرك، ولا يوادعهم على مال، ولا تنصب عليهم العرادات (المجانيق ونحوها)، ولا تحرق مساكنهم، ولا يقطع شجرهم.^(٣)

وإذا تحيز البغاة إلى جهة مجتمعين، أو إلى جماعة ولم يمكن دفع شرهم إلا بالقتال، حل قتالهم حتى يتفرق جمعهم، ولو أمكن دفع شرهم بالحبس بعدما تأهبوا فعل ذلك. إذ الجهاد معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم على ماسبق. وقد قاتل علي رضي الله عنه أهل حروراء بالهروان بحضرة الصحابة، تصديقا لقوله عليه الصلاة والسلام له «أنا أقاتل على

صفقة يده وثمرة قلبه فليطعنه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر»^(١) ولأن كل من ثبتت إمامته وجبت طاعته. للحديث السابق «يخرج قوم في آخر الزمان...»^(٢)

شروط قتال البغاة وما يميز به :

١٣ - إذا لم يجد مع البغاة النصح، ولم يستجيبوا للرجوع إلى طاعة الإمام والدخول في الجماعة، أو لم يقبلوا الاستتابة - إن كانوا في قبضة الإمام - ورأوا مقاتلتنا وجب قتالهم.^(٣) بشرط أن يتعرضوا لحرمان أهل العدل، أو يتعطل جهاد المشركين بهم، أو يأخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم، أو يمتنعوا من دفع ماوجب عليهم، أو يتظاهروا على خلع الإمام الذي انعقدت له البيعة. على ما قاله الماوردي. وقال الرملي: الأوجه وجوب قتالهم مطلقا، لأن ببقائهم - وإن لم يوجد ما ذكر - تتولد مفساد، قد لا تتدارك ماداموا قد خرجوا عن قبضة الإمام وتهيئوا للقتال.^(٤)

ولو اندفع شرهم بما هو أهون وجب بقدر ما يندفع، إذ يشترط لمقاتلتهم أن يتعين القتال

(١) حديث: «من أعطى إماما صفقة يده...» أخرجه مسلم (١٤٧٣/٣) - ط الحلبي.

(٢) المغني ١٠٤/٨، ١٠٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٠، والناج والإكليل ٦/٢٧٨،

والمغني ١٠٥/٨.

(٤) نهاية المحتاج ٧/٣٨٦، والمهذب ٢/٢٢٢.

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٠، والمغني ١٠٨/٨، ١٠٩.

(٢) وللمحنتية تفصيل، وهذا سيذكر بعد.

(٣) الناج والإكليل ٦/٢٧٧، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩،

وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤/٢٩٩.

دون القتل. ^(١) ويقول ابن قدامة: أما غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم فلا نعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافا، لأنهم معصومون، وإنما أبيح من دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم، وما عداه يبقى على أصل التحريم. ^(٢)

وذهب الشافعية إلى أنه إذا كانت لهم فئة بعيدة ينحازون إليها، ولا يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن عدم وصولها لهم، فإنه لا يقتال مدبرهم، ولا يججز على جريحهم، لأن غائلته إلا إذا كان متحرفا لقتال.

وأما إذا كان لهم فئة قريبة تسعفهم عادة، والحرب قائمة، فإنه يجوز اتباعهم والإجهاز على جريحهم. أو كانت لهم فئة بعيدة يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن ذلك فالتجّه أن يقتل. ^(٣)

وقريب منه ما ذهب إليه المالكية، فقد صرحوا بأنه إذا أمن جانبهم بالظهور عليهم، لم يتبع منهزمهم، ولم يذفق على جريحهم. ^(٤) أما الحنابلة فينصون على أن أهل البغي إذا

تنزّل القرآن، وعليّ يقتل على تأويله ^(١) والقتال مع التأويل هو القتال مع البغاة، وذلك كقتال أبي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة. ^(٢)

وإذا قاتلهم الإمام فهزمهم، ولولا مدبرين، وأمن جانبهم، أو تركوا القتال بإلقاء السلاح أو باهزيمة أو بالعجز، لجراح أو أسر، فإنه لا يجوز لأهل العدل أن يتبعوهم، ولا يجهبزوا على جريحهم، ولا يقتلوا أسيرهم، لوقوع الأمن عن شرهم، ولا تسبى لهم ذرية، ولا يقسم له مال، لقول علي رضي الله عنه «لا يقتل بعد الهزيمة مقبل ولا مدبر، ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال» بل قال لهم: من اعترف شيئا فليأخذه، أي من عرف من البغاة متاعه استرده، وقال يوم الجمل: لا تتبعوا مدبرا، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيرا، وإياكم والنساء. ^(٣) ولأن قتالهم للدفع والرد إلى الطاعة

(١) حديث: «أنا أقاتل على تنزّل القرآن وعليّ يقتل ...» أخرجه الدارقطني في الأفراد، وقال: تفرد به جابر الجعفي وهو رافضي (كنز العمال ٦١٣/١ - ط الرسالة).

(٢) البدائع ١٤٠/٧، والفتح ٤١١/٤، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣، وتبيين الحقائق ٢٩٤/٣، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦.

والمهذب ٢١٩/٢، والمغني ١٠٨/٨.

(٣) الفتح ٤١١/٤، والبدائع ١٤٠/٧، وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦، والمهذب ٢١٩/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٦/٧، والمغني

١١٤، ١١٦، ١١٧، وكشاف القناع ١٦٤/٨.

(١) المهذب ٢١٩/٢، والمغني ١١٥/٨.

(٢) المغني ١١٥/٨ - ١١٦.

(٣) نهاية المحتاج ٣٨٦/٧.

(٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤ - ٣٠٠، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦.

تقاتل - فإنها تحبس، ولا تقتل إلا في حال مقاتلتها، وإنها تحبس للمعصية، ولنعها من الشر والفتنة. ^(١)

وقال المالكية: إن لم يكن قتالها إلا بالتحريض والرمي بالحجارة، فإنهم لا يقتلن. ^(٢)

أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها:

١٦ - اتفق الفقهاء على أن أموال البغاة لا تغنم، ولا تقسم، ولا يجوز إتلافها، وإنما يجب أن ترد إليهم. لكن ينبغي أن يحبس الإمام أموالهم دفعا لشرهم بكسر شوكتهم حتى يتوبوا، فيردها إليهم لاندفاع الضرورة، ولأنها لا استغنام فيها، وإذا كان في أموالهم خيل ونحوها - مما يحتاج في حفظه إلى إنفاق - كان الأفضل بيعه وحبس ثمنه.

وفي ضمان إتلاف مالهم كلام. فإن العادل إذا أتلّف نفس الباغي أو ماله حال القتال بسبب القتال أو ضرورته لا يضمن. إذ لا يمكن أن يقتلهم إلا بإتلاف شيء من أموالهم كالخيل،

تركوا القتال، بالرجوع إلى الطاعة، أو بإلقاء السلاح، أو بالهزيمة إلى فئة، أو إلى غير فئة، أو بالعجز لجراح أو مرض أو أسر فإنه يحرم قتلهم واتباع مدبرهم. وساق ابن قدامة الآثار الواردة في النهي عن قتل المدبر والإجهاز على الجريح وقتل الأسير، وهي عامة. ثم قال: لأن المقصود كفهم وقد حصل، فلم يجوز قتلهم كالصائيل، ولا يقتلون لما يخاف في التالي - إن كان لهم فئة - كما لو لم تكن لهم فئة. ^(١)

أما الخفية: فقد نصوا على أنه إذا كانت لهم فئة ينحازون إليها - مطلقا - فإنه ينبغي لأهل العدل أن يقتلوا مدبرهم، ويجهزوا على جريحهم، لئلا ينحازوا إلى الفئة، فيمتنعوا بها، فيكروا على أهل العدل. والمعتبر في جواز القتل أمانة قتالهم لا حقيقة، ولأن قتلهم إذا كان لهم فئة، لا يخرج عن كونه دفعا، لأنه يتحيز إلى الفئة ويعود شره كما كان. وقالوا: إن ما قاله علي رضي الله عنه على تأويل إذا لم تكن لهم فئة. ^(٢)

المرأة المقاتلة من أهل البغي:

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء (الخفية والشافعية والحنابلة) إلى أن المرأة من البغاة - إن كانت

(١) فتح القدير ٤/٤١٢، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١،

وتبيين الحقائق ٣/٢٩٥، والبحر الرائق ٥/١٥٢، وحاشية

الدسوقي ٤/٢٩٩، والمهذب ٢/٢٢١، والمغني ٨/١١٥

(٢) التاج والإكليل ٦/٢٧٩، والشرح الصغير ٤/٤٣٠

(١) المغني ٨/١١٥

(٢) البدائع ٧/١٤٠ - ١٤١، والفتح ٤/٤١١

ما أتلفه البغاة لأهل العدل :

١٨ - إذا أتلف أهل البغي لأهل العدل مالا فلا ضمان عليهم، لأنهم طائفة متأولة فلا تضمن كأهل العدل، ولأنه ذومنة في حقنا، وأما الإثم فإنه لا منعة له في حق الشارع، ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة، لما رواه عبد الرزاق بإسناده عن الزهري، أن سليمان ابن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها، وشهدت على قومها بالشرك، ولحق بالحرورية فتزوجت، ثم إنها رجعت إلى أهلها تائبة، قال فكتب إليه : أما بعد، فإن الفتنة الأولى ثارت، وأصحاب رسول الله ﷺ - عن شهد بدرا - كثير، فاجتمع رأيهم على ألا يقيموا على أحد حدا في فرج استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاصا في دم استحلوه بتأويل القرآن، ولا يرد مال استحلوه بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه، وإني أرى أن ترد إلى زوجها، وأن يجد من افترى عليها.

وفي قول للشافعي : يضمنون، لقول أبي بكر «تَدُون قتلانا، ولا نَدِي - من الدية - قتلاكم»^(١) ولأنها نفوس وأموال معصومة أتلفت

فيجوز عقربوا بهم إذا قاتلوا عليها، وإذا كانوا لا يضمنون الأنفس فالأموال أولى .

أما في غير حال القتال وضرورته فلا تحرق مساكنهم، ولا يقطع شجرهم، لأن الإمام إذا ظفر لهم بهال حال المقاتلة فإنه يحبس حتى يرد إليهم، فلا تؤخذ أموالهم، لأن مواريتهم قائمة، وإنما قوتلوا بها أحدثوا من البدع، فكان ذلك كالحذيقام عليهم^(١).

وقيد الماوردي الضمان بما إذا كان الإلتلاف خارج القتال بقصد التشفي والانتقام، أما إذا كان لإضعافهم أو هزيمتهم فلا ضمان^(٢) واستظهر الزيلعي وابن عابدين حمل الضمان على ما قبل تحيزهم وخروجهم، أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم^(٣).

ما أتلفه أهل العدل للبغاة :

١٧ - نقل الزيلعي عن المرغيناني : أن العادل إذا أتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم، لأنه مأمور بقتالهم دفعا لشركهم.

وفي المحيط : إذا أتلف مال الباغي يؤخذ بالضمان، لأن مال الباغي معصوم في حقنا، وأمكن إلزام الضمان، فكان في إيجابه فائدة^(٤)

(١) المغني ٨/ ١١٣ .

وقد نقل ابن قدامة عن أبي بكر رجوعه عن ذلك ولم يعضه، ولم ينقل أنه غرم أحدا شيئا من ذلك . ولو وجب التفرغ في حق المرتدين لم يلزم مثله هنا، إذ البغاة مسلمون متأولون .

(١) حاشية الدسوقي ٤/ ٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/ ٢٧٨ -

٢٧٩

(٢) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣١٢، وتبيين الحقائق ٣/ ٢٩٦

(٤) تبيين الحقائق ٣/ ٢٩٦

العدل، أو كسر شوكة البغاة، وجوز المالكية رفع رءوس قتلى البغاة في محل قتلهم.^(١)

أسرى البغاة :

٢٠ - أسرى البغاة يعاملون معاملة خاصة لأن قتالهم كان لمجرد دفع شرهم، فلا يستباح معهم إلا بقدر ما يدفع القتال، ولذا فإنهم لا يقتلون إذا لم تكن لهم فئة اتفاقا، للتعليل السابق. ولذا لا يسترقون مطلقا، سواء أكانت لهم فئة أم لا اتفاقا، لأنهم أحرار مسلمون، ولا تسي لهم نساء ولا ذرية.^(٢)

أما إن كانت لهم فئة، فقد ذهب المالكية^(٣)

بغير حق ولا ضرورة دفع مباح، فوجب ضيانه، كالتى أتلقت في غير حال الحرب.^(١)

وإذا تاب البغاة ورجعوا أخذ منهم ما وجد بأيديهم من أموال أهل الحق، وما استهلكوه لم يتبعوا به، ولو كانوا أغنياء، لأنهم متأولون.^(٢)

وإذا قتل الباغي أحدا من أهل العدل في غير المعركة يقتل به، لأنه قتل بإشهار السلاح والسعي في الأرض بالفساد كقاطع الطريق، وقيل: لا يتحتم قتله، وهو الصحيح عند الحنابلة: لقول علي رضي الله عنه: إن شئت أن أعفو، وإن شئت استقدت.^(٣)

التمثيل بقتلى البغاة :

١٩ - التمثيل بقتلى البغاة مكروه تحريما عند الحنفية، حرام عند المالكية، أما نقل رءوسهم، فقد قال الحنفية: يكره أخذ رءوسهم، فيطاف بها في الآفاق، لأنه مثله. وجوزه بعض متأخري الحنفية، إذا كان فيه طمانينة قلوب أهل

(١) الفتح ٤/٤١٦، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٥، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٧-٢٧٨، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٦، والمغني ٨/١١٤-١١٦، وكشاف القناع ٦/١٦٤
(٢) تبيين الحقائق ٣/٢٩٥، والشرح الصغير بلفظ السالك ٢/٤١٥، وحاشية الجمل ٥/١١٧، والفروع ٣/٥٤
قال الكيال: ولولا أن فيه إجماعا لأمكن التمسك ببعض الظواهر في تمكله، فإن ابن أبي شيبة (١٥/٢٦٤) أسند عن أبي البخخري لما انهزم أهل الجمل قال علي: لا تطلبوا من كان خارجا من السكسر، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم، وليس لكم أم ولد، وأي امرأة قتل زوجها فلتنتد أربعة أشهر وعشرا. فقالوا يا أمير المؤمنين: نحل لنا دملهم، ولا نحل لنا نساءهم، فخاصموه فقال: هاتوا نساءكم، وأقرعوا على عائشة فهي رأس الأمر وفائدتهم. فخصمهم (الفتح ٤/٤١٣).

(٣) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٩

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، والبدائع ٧/١٤١، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٦، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩-٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨-٢٧٩، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٥، والمغني ٨/١١٢-١١٣
(٢) التاج والإكليل ٦/٢٧٨-٢٧٩
(٣) المغني ٨/١١٤

وقال الحنفية: إذا كانت للأسير فئة، فالإمام بالخيار إن شاء قتله، وإن شاء حبسه دفعا لشربه بقدر الإمكان، ويحكم الإمام بنظره فيها هو أحسن في كسر الشوكة.^(١)

فداء الأسرى :

٢١ - نص الفقهاء على جواز فداء أسارى أهل العدل بأسارى البغاة، وقالوا: إن قتل أهل البغي أسرى أهل العدل لم يجز لأهل العدل قتل أسراهم، لأنهم لا يقتلون بجناية غيرهم، وإن أبي البغاة مفاداة الأسرى الذين معهم وحبسهم، قال ابن قدامة: احتمال أن يجوز لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا إلى تخليص أسراهم بذلك، ويحتمل ألا يجوز حبسهم، ويطلقون، لأن الذنب في حبس أسارى أهل العدل لغيرهم.^(٢) وتفصيل الكلام عن أسرى البغاة في مصطلح (أسرى).

موادعة البغاة :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز موادعة البغاة على مال. فإن وادعهم الإمام على مال بطلت الموادعة.^(٣) ولو طلبوا الموادعة - أي

والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) إلى أنهم لا يقتلون أيضا. غير أن عبد الملك من المالكية قال: إن أسر منهم أسير وقد انقطعت الحرب لا يقتل، وإن كانت الحرب قائمة فلإمام قتله، إذا خاف منه الضرر.^(٣)

وفي بعض كتب المالكية: أنه إذا أسر بعد انقضاء الحرب يستتاب، فإن لم يتب قتل، وقيل: يؤدب ولا يقتل.^(٤)

وقال الشافعية: إن قتله ضمنه بالدية، لأنه بالأسر صار محقون الدم، وقيل: فيه قصاص. وقيل: لا قصاص فيه، لأن أبا حنيفة يميز قتله فصار ذلك شبهة.^(٥) وإن كان الأسير بالغاً فدخل في الطاعة أطلقه، وإن لم يدخل في الطاعة حبسه إلى أن تنتهي الحرب،^(٦) وإن كان عبدا أو صبيّا لم يحبس، لأنه ليس من أهل البيعة، وقال بعض الشافعية: يحبس لأن في حبسه كسرا لقلوبهم.^(٧) وهذا ما قاله الحنابلة.^(٨)

(١) المهذب ١١٩/٢

(٢) المغني ١١٤/٨، وكشاف القناع ١٦٢/٦ - ١٦٣

(٣) التاج والإكليل ٢٧٨/٦

(٤) بداية المجتهد ٤٩٨/٢

(٥) المهذب ٢٢٠/٢

(٦) المهذب ٢٢٠/٢، وكشاف القناع ١٦٥/٦

(٧) المهذب ٢٢٠/٢، ونبأ المحتاج ٣٨٧/٧

(٨) كشاف القناع ١٦٥/٦

(١) حاشية ابن عابدين ٣١١/٣

(٢) المغني ١١٥/٨، وكشاف القناع ١٦٥/٦

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤٠

رهائهم. وإن قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهائهم، لأنهم لا يقتلون بقتل غيرهم، لأنهم صاروا آمنين. فإذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما تخلى الأسرى منهم.^(١)

من لا يجوز قتله من البغاة:

٢٤ - يتفق الفقهاء على أصل قاعدة: أن من لا يجوز قتله من أهل الحرب - كالنساء والشيوخ والصبيان والعميان - لا يجوز قتله من البغاة مالم يقاتلوا، لأن قتلهم لدفع شرقتهم، فيختص ذلك بأهل القتال. وهؤلاء ليسوا من أهل القتال عادة، فلا يقتلون إلا إذا قاتلوا^(٢) ولو بالتحريض، لوجود القتال من حيث المعنى، فيباح قتلهم إلا الصبي والمعتوه. فالأصل أنها لا يقصدان القتل. فيحل قتلها حال القتال إن قاتلا حقيقة أو معنى.^(٣)

أما الحنفية، فعلى مذهبه في تغيير الإمام بين قتل أسرى البغاة أو حبسهم، يرون جواز قتل من قاتل أو حرض من الشيوخ ونحوهم، فيقتلون حال القتال أو بعد الفراغ منه. لكن لا يقتل الصبي والمعتوه بعد الفراغ من القتال، لأن

الصلح على ترك المقاتلة بغير مال - أجيوا إليها إن كان ذلك خيرا. فإن بان له أن قصدهم الرجوع إلى الطاعة ومعرفة الحق أمهلهم. وقال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. فإن كان قصدهم الاجتماع على قتاله وانتظار مدد، أو ليأخذوا الإمام على غرة عاجلهم ولم ينظرهم.^(١)

وإذا وقعت المودعة فأعطى كل فريق رهنا على أيهما غدر يقتل الآخرون الرهن، فغدر أهل البغي وقتلوا الرهن، لا يحل لأهل العدل قتل الرهن، بل يحبسونه حتى يهلك أهل البغي أو يتوبوا. لأنهم صاروا آمنين بالمودعة، أو بإعطائه الأمان لهم حين أخذناهم رهنا. والغدر من غيرهم لا يؤخذون به، لكنهم يحبسون مخافة أن يرجعوا إلى فتنهم^(٢) فيكونون لهم قوة تغريهم على المقاتلة.

٢٣ - وإن بذل البغاة لأهل العدل رهائن على إنظارهم لم يجوز أخذها لذلك، لأن الرهائن لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم، وإن كان في أيديهم أسرى من أهل العدل، وأعطوا بذلك رهائن منهم قبلهم الإمام، واستظهر لأهل العدل. فإن أطلقوا أسرى أهل العدل الذين عندهم أطلق

(١) البدائع ١٤١/٧، والفتح ٤/٤١٥، والمهذب ٢/٢١٩،

والمغني ١٠٨/٨ - ١٠٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣١١، والبدائع ٧/١٤١، وحاشية

الدسوقي ٤/٢٩٩، والمهذب ٢/٢٠٠، والمغني ٨/١١٠

(٣) البدائع ١٠١/٧

(١) الفتح ٤/٤١٥، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل

٦/٢٧٨، والمهذب ٢/٢١٩، والمغني ٨/١٠٨

(٢) الفتح ٤/٤١٥ - ٤١٦

عمدا على وجه العموم، وإنما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغي والصائل، ففيها عداه يبقى على العموم، فمن لا يقاتل تورعا عنه - مع قدرته عليه - ولا يخاف منه القتال بعد ذلك، وهو مسلم لا يحتاج لدفع فلا يحل دمه. ^(١)

وفي وجهه عند الشافعية يجوز قتله، لأن عليا ناهم عن قتل محمد السجاد بن طلحة بن عبيدالله ولم يكن يقاتل، وإنما كان يحمل راية أبيه، فقتله رجل وأنشد شعرا، فلم ينكر علي قتله. ولأنه صار ردها لهم. ^(٢)

حكم قتال المحارم من البغاة:

٢٦ - اتفق الفقهاء في الجملة على عدم جواز قتل العادل لذي رحمه المحرم من أهل البغي، وقصر المالكية ذلك على الأبوين فقط. بل منهم من قال بجواز قتل أبويه، وكذا في رواية عند الحنابلة ذكرها القاضي. ومنهم من صرح بالكراهة، وهو الأصح لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ جَاهِدْكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ^(٣) ولما روى الشافعي أن النبي ﷺ «كف أبا حذيفة

القتل بعد الفراغ والأسر بطريق العقوبة، وهما ليسا من أهل العقوبة. وأما قتلها حال الحرب فدفعنا لشهرهم كدفع الصائل. ^(١)

وقال الحنابلة: إن حضر مع البغاة عبيد ونساء وصبيان قوتلوا مقبلين، وتركوا مدبرين كغيرهم من الأحرار والذكور البالغين، لأن قتالهم للدفع، ولو أراد أحد هؤلاء قتل إنسان جاز دفعه وقتاله.

وقد نص المالكية على أن البغاة لو ترسوا بذريتهم تركوا، إلا أن يترتب على تركهم تلف أكثر المسلمين. ^(٢)

حضور من لا يقاتل من القادرين على القتال مع البغاة:

٢٥ - إذا حضر مع البغاة من لا يقاتل - برغم قدرته على القتال - لم يجوز أن يقصد بالقتل، لأن القصد من قتالهم كفهم، وهذا قد كف نفسه لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ^(٣) فإنه يدل على تحريم قتل المؤمن

(١) البدائع ١٠١/٧، وابن عابدين ٣/٣١١، والمهذب ٢/٢٢٠، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨

(٢) كشاف القناع ٦/١٦٣، والمغني ٨/١١٠، والدسوقي ٤/٢٩٩

(٣) سورة النساء / ٩٣

(١) المغني ٨/١٠٩ - ١١٠

(٢) المهذب ٢/٢١٩ - ٢٢٠

(٣) سورة لقمان / ١٥

يحصل بالدفع والتسبب ليقته غيره^(١)

وقال المالكية : كره للرجل قتل أبيه الباغي ، ومثل أبيه أمه ، بل هي أولى ، لما جبلت عليه من الحنان والشفقة ، ولا يكره قتل جده وأخيه وابنه^(٢) . وقال ابن سحنون : ولا بأس أن يقتل الرجل في قتال البغاة أخاه وقرباته ، فأما الأب وحده فلا أحب قتله عمدا ، وروى ابن عبد السلام جواز قتل الابن الباغي . وهو غير المشهور^(٣) .

وقال الشافعية : يكره أن يقصد قتل ذي رحم محرم ، كما يكره في قتال الكفار . فإن قاتله لم يكره . وقال الحنابلة : الأصح كراهة قتل ذي الرحم المحرم الباغي ، ونقل ابن قدامة عن القاضي أنه لا يكره ، لأنه قتل بحق ، فأشبهه إقامة الحد عليه^(٤) .

إرث العادل من الباغي الذي قتله والعكس :

٢٧ - ذهب الحنفية والمالكية - وهو قول لأبي بكر من الحنابلة - إلى أن العادل إذا قتل قريبه

ابن عتبة عن قتل أبيه^(١) . وصرح بعضهم بعدم الحل ، لأن الله أمر بالمصاحبة المعروف ، والأمر يقتضي الوجوب^(٢) . وللفقهاء تفصيل وأدلة .

يقول الحنفية : لا يجوز للعادل أن يتدبى يقتل ذي رحم محرم من أهل البغي مباشرة ، إذ اجتمع فيه حرمتان : حرمة الإسلام وحرمة القرابة . وإذا أراد الباغي قتل العادل فله أن يدفعه ، وإن كان لا يندفع إلا بالقتل فيجوز له أن يتسبب ليقته غيره ، لأن الإسلام في الأصل عاصم لقلوبه ﷺ : « فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم . . . »^(٣) والباغي مسلم ، إلا أنه أبيع قتل غير ذي الرحم المحرم من أهل البغي لدفع شرهم ، لا لشركهم ، ودفع الشر

(١) حديث : « أن النبي ﷺ كف أباً حذيفة . . . » رواه الشافعي (الأم ٢٢٢/٤ ط دار المعرفة) . وأخرجه البيهقي في سننه (١٨٦/٨ - ط دائرة المعارف العثمانية) وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي ، وهو متهم بالكذب . التهذيب لابن حجر (٣٦٣/٩ - ط دائرة المعارف النظامية)

(٢) البدائع ١٤١/٧ ، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣ ، والفتح ٤١٤/٤ ، وتبيين الحقائق ٢٧٦/٣ ، وحاشية الدسوقي ٣٠٠/٤ ، والتاج والإكليل ٢٧٩/٦ ، والشرح الصغير ٤٢٩/٤ ، والمهذب ٢٢٠/٢ ، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧ ، وكشاف القناع ١٦٣/٦ ، والمغني ١١٨/٨

(٣) حديث : « فإذا قالوها عصموا مني دماءهم . . . » أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/٦ - ط السلفية) ومسلم (٥٣/١ - ط الحلبي) .

(١) البدائع ١٤١/٧ ، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣ ، والفتح ٤١١/٤ ، وتبيين الحقائق ٢٧٦/٣

(٢) حاشية الدسوقي ٣٠٠/٤ ، والشرح الصغير ٤٢٩/٤

(٣) التاج والإكليل ٢٧٩/٦

(٤) المهذب ٢٢٠/٢ ، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧ ، وكشاف القناع ١٦٣/٦ ، والمغني ١١٨/٨

العادل،^(١) ونص الشافعية: لا يرث قاتل من مقتوله مطلقاً.^(٢)

ما يجوز قتال البغاة به :

٢٨ - يجوز عند الحنفية والمالكية قتال البغاة - إذا تحصنوا - بكل ما يقاتل به أهل الحرب، بالسيف والرمي بالنبل وبالمجنيق والحريق والتفريق، وقطع الميرة (المؤن) والماء عنهم، وكذا إذا فعل البغاة معهم مثل ذلك، لأن قتالهم لدفع شرهم وكسر شوكتهم، فيقاتلون بكل ما يحصل به ذلك.^(٣) وقال المالكية: إلا أن يكون فيهم نسوة أو ذراري، فلا نرميهم بالنار.^(٤)

وقال الشافعية والخنابلة بعدم جواز قتالهم بالنار والرمي بالمجنيق، ولا بكل عظيم يعم، كالتفريق وإرسال سيول جارفة، ولا يجوز محاصرهم وقطع الطعام والشراب عنهم إلا لضرورة، بأن قاتلوا به، أو أحاطوا بنا ولم يندفعوا إلا به، ويكون فعل ذلك بقصد الخلاص منهم

الباغي ورثه، لأنه قتل بحق، فلم يمنع الميراث كالقصاص، ولأن قتل الباغي واجب، ولا إثم على القاتل بقتله، ولا يجب الضمان عليه.

فكذا لا يحرم من الإرث. وكذا لو قتل الباغي ذا رحمه العادل عند المالكية وأبي بكر من الخنابلة،^(١) لقولهم «ومواريتهم قائمة».^(٢)

أما الحنفية فقالوا: لو قتل الباغي قريبه العادل وقال: أنا على حق ورثه عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف. وإن قال: قتلته وأنا على الباطل لا يرث اتفاقاً بين الإمام وصاحبيه. واستدل - أبو حنيفة - بأنه أتلف ما أتلف عن تأويل فاسد، والفساد منه ملحق بالصحيح إذا انضمت إليه منعة، وهو إن كان فاسداً في نفسه فإنه يسقط به الضمان، فكذا لا يوجب الحرمان، كما أن التأويل في اعتقاده هو صحيح.^(٣)

وذهب الشافعية، وهو قول ابن حامد من الخنابلة إلى أنه لا يرث لعموم حديث: «ليس لقاتل شيء»^(٤) وكذا بالنسبة للباغي إذا قتل

= البيهقي بلفظ: «القاتل لا يرث»، وفي إسناده مقال. وقال البيهقي: شواهد تقويه (سنن البيهقي ٦/ ٢٢٠ - ط دائرة المعارف العثمانية).

(١) المغني ٨/ ١١٨

(٢) منهاج الطالبين وحاشية قلوب ٣/ ١٤٨

(٣) البدائع ٧/ ١٤١، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣١١، والفتح ٤١١/٤

(٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/ ٢٩٩، والنجا والأكليل ٦/ ٢٧٨

(١) المغني ٨/ ١١٨، وكشاف القناع ٦/ ١٦٣

(٢) النجا والأكليل ٦/ ٢٧٩، وحاشية الدسوقي ٤/ ٣٠٠، والشرح الصغير ٤/ ٤٢٩

(٣) الفتح ٤/ ٤١٤ - ٤١٥، وتبيين الحقائق ٣/ ٢٩٥ - ٢٩٦

(٤) حديث: «ليس لقاتل شيء...» أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٦٧ - ط الحلبي) مرسلًا. وأخرجه =

لا يستعمل شيء مما استولينا عليه من سلاح البغاة وخيلهم إلا للضرورة. ويلزم دفع أجره المثل لهم، كمضطر لأكل طعام غيره يلزمه ثمنه،^(١) ولقوله ﷺ: «لا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِيبٍ نَفْسٍ مِنْهُ»^(٢) ولأن من لا يجوز أخذ ماله لم يجز الانتفاع به من غير إذنه ومن غير ضرورة، ولأن الإسلام عصم أموالهم، وإنما أبيع قتالهم لردهم إلى الطاعة، فيبقى المال على عصمته، ومتى انقضت الحرب وجب رده إليهم كسائر أموالهم، ولا يرد إليهم قبل ذلك لثلاثا يقاتلون به.^(٣)

الاستعانة في قتالهم بالمشركين:

٣٠- اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على تحريم الاستعانة بالكفار في قتال البغاة، لأن القصد كفهم لا قتلهم، والكفار لا يقصدون إلا قتلهم، وإن دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم، فإن كان من الممكن القدرة على كف هؤلاء الكفار المستعان بهم جاز، وإن لم يقدر لم يجز.

لا بقصد قتلهم.^(١) لأنه لا يجوز قتل من لا يقاتل، وما يعم إتلافه يقع على من يقاتل ومن لا يقاتل.

مقاتلة البغاة بسلاحهم الذي في أيدينا:

٢٩- يجوز عند الحنفية والمالكية، وهو وجه عند الحنابلة، قتالهم بسلاحهم وخيلهم وكل أدوات القتال التي استولينا عليها منهم، إن احتاج أهل العدل إلى هذا، لأن علياً رضي الله عنه قسم ما استولى عليه من سلاح البغاة بين أصحابه بالبصرة، وكانت قسمة للحاجة لا للتملك. ولأن للإمام أن يفعل ذلك في مال أهل العدل عند الحاجة، ففي مال الباغي أولى.^(٢)

ونقل ابن قدامة عن القاضي أن أحمد أومأ إلى جواز الانتفاع به حال التحام الحرب، ومنعه في غير قتالهم، لأن هذه الحالة يجوز فيها إتلاف نفوسهم، وحبس سلاحهم وكراعهم، فجاز الانتفاع به كسلاح أهل الحرب. وقال أبو الخطاب: في هذه المسألة وجهان.^(٣)

أما الشافعية، وهو الوجه الآخر عند الحنابلة الذي ذكره أبو الخطاب، فيرون أنه لا يجوز لأحد

(١) نهاية المحتاج ٣٨٧/٧، والمهذب ٢٢١/٢

(٢) حديث: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطبيب»... أخرجه أحمد (٤٢٥/٥) - ط الميمنية من حديث أبي حنيد الساعدي، وأورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه أحمد والبيهقي، ورجال الجميع رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ١٧١/٤ - ط القدسي).

(٣) نهاية المحتاج ٣٨٧/٧، والمهذب ٢٢١/٢، وكشاف القناع ١٦٤/٦

(١) نهاية المحتاج ٣٧٨/٧، ٣٨٨، والمهذب ٢٢٠/٢،

والمغني ٨/١١٠، وكشاف القناع ١٦٣/٦

(٢) الفتح والهداية ٤١٣/٤، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١،

وتبيين الحقائق ٣/٢٩٤، والمغني ٨/١١٦، والنساج

والإكليل ٦/٢٧٨، وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠

(٣) المغني ٨/١١٦

المنذر، لأن النبي ﷺ قال: «صلوا على من قال لا إله إلا الله»^(١) واستثنى قتيل الكفار في المعركة، ففيما عداه يبقى على الأصل.^(٢)

أما قتلى البغاة، فمذهب المالكية والشافعية والحنابلة: أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم، لعموم قوله ﷺ: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله» ولأنهم مسلمون لم يثبت لهم حكم الشهادة، فيغسلون ويصلى عليهم. ومثله الحنفية، سواء أكانت لهم فته، أم لم تكن لهم فته على الرأي الصحيح عندهم.^(٣) وقد روي: أن علياً رضي الله عنه لم يصل على أهل حروراء، ولكنهم يغسلون ويكفنون ويدفنون.^(٤)

ولم يفرق الجمهور بين الخوارج وغيرهم من البغاة في حكم التغسيل والتكفين والصلاة.^(٥)

(١) حديث: «صلوا على من قال لا إله إلا الله، أخرجه الدارقطني (٥٦/٢) - ط دار المحاسن - من حديث ابن عمر. وقال ابن حجر: عثمان بن عبد الرحمن - يعني الذي في إسناده - كذبه يحيى بن معين التلخيص (٣٥/٢) ط شركة الطباعة الفنية

(٢) البدائع ١٤٢/٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وحاشية الشلي على تبين الحقائق ٣/٢٩٦، والمغني ٨/١١٢ (٣) البدائع ١٤٢/٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وحاشية الشلي على تبين الحقائق ٣/٢٩٦، والمغني ٨/١١٦ -

١١٧
(٤) البدائع ١٤٢/٧

(٥) المغني ٨/١١٧

كما نص الشافعية والحنابلة على أنه لا يجوز الاستعانة على قتالهم بمن يرى من أهل العدل (وهم فقهاء الحنفية) قتل البغاة وهم مدبرون، على ماسبق بيانه.

ويتفق الحنفية مع الجمهور في أنه لا يحل الاستعانة بأهل الشرك إذا كان حكم أهل الشرك، هو الظاهر، أما إذا كان حكم أهل العدل هو الظاهر فلا بأس بالاستعانة بالذميين وصنف من البغاة، ولولم تكن هناك حاجة، لأن أهل العدل يقاتلون لإعزاز الدين، والاستعانة على البغاة بهم كالاستعانة عليهم بأدوات القتال.^(١)

قتلى معارك البغاة وحكم الصلاة عليهم:

٣١ - من قتل من أهل العدل كان شهيداً، لأنه قتل في قتال أمر الله به، وذلك بقوله جل شأنه: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا﴾^(٢) ولا يغسل، ولا يصلى عليه، لأنه شهيد معركة أمر بالقتال فيها، فأشبهه شهيد معركة الكفار. وفي رواية عند الحنابلة: يغسل ويصلى عليه، وهو قول الأوزاعي وابن

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٤١٦، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨، والمهذب ٢/٢٢٠، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٧، والمغني ٨/١١١، وكشاف القناع ١٦٤/٦

(٢) سورة الحجرات/٩

تقاتل أهل البغي :

٣٢ - إن اقتتل فريقان من أهل البغي ، فإن قدر الإمام على قهرهما ، لم يعاون واحدا منهما ، لأن الفريقين على خطأ ، وإن لم يقدر على قهرهما ، ولم يأمن أن يجتمعا على قتاله ، ضم إلى نفسه أقربهما إلى الحق . فإن استويا في ذلك اجتهد رأيه في ضم أحدهما ، ولا يقصد بذلك معاونته على الآخر . بل يقصد الاستعانة به على الآخر . فإذا انهزم الآخر لم يقاتل الذي ضمه إلى نفسه حتى يدعو إلى الطاعة ، لأنه بالاستعانة به حصل على الأمان . نص على هذا الشافعية والحنابلة .^(١)

ولم يوجد فيما رجعنا إليه من كتب الحنفية والمالكية حكم هذه الصورة .

وجاء في كتب الحنفية : لو قتل باغ مثله عمدا في عسكرهم ، ثم ظهر أهل العدل على البغاة ، فلا شيء على القاتل ، لكون المقتول مباح الدم ، إذ لو قتلته العادل لا يجب عليه شيء ، فلا يجب على الباغي القاتل دية ولا قصاص ، ولا إثم عليه أيضا . ولأنه لا ولاية لإمام العدل حين القتل ، فلم ينعقد موجبا للجزاء ، كالقتل في دار الحرب .^(٢)

وقالوا : لو غلب أهل البغي على بلد ، فقاتلهم آخرون من أهل البغي ، فأرادوا أن يسبوا ذراري أهل المدينة ، وجب على أهل البلد أن يقاتلوا دفاعا عن ذراريهم .^(١)

وقال الحنفية أيضا : لو قتل تاجر من أهل العدل تاجرا آخر من أهل العدل في عسكر أهل البغي ، أو قتل الأسير من أهل العدل أسيرا آخر ، ثم ظهر عليه فلا قصاص عليه ، لأن الفعل لم يقع موجبا للجزاء ، لتعذر الاستيفاء وانعدام الولاية ، كما لو فعل ذلك في دار الحرب ، لأن عسكر أهل البغي في حق انقطاع الولاية ودار الحرب سواء .^(٢)

استعانة البغاة بالكفار :

٣٣ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا استعان البغاة بالحريين وأمنوهم ، أو عقدوا لهم ذمة ، لم يعتبر الأمان بالنسبة لنا إن ظفرنا بهم ، لأن الأمان من شرط صحته إلزام كفهم عن المسلمين ، وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين ، فلا يصح الأمان لهم . ولأهل العدل قتالهم ، وحكم أسيرهم في يد أهل العدل حكم الأسير الحربي .^(٣)

(١) فتح القدير ٤/٤١٦

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٤١ - ١٤٢

(٣) فتح القدير ٤/٤١٦ ، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٨ ، والمغني

(١) المهذب ٢/٢٢٠ ، والمغني ٨/١١٠ - ١١١

(٢) الهداية والفتح والعناية ٤/٤١٣ ، والدر المختار ٣/٣١٢ ،

وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي ٣/٢٩٥

انضموا إليهم من أهل الذمة لم يخرجوا من أن يكونوا ملتزمين حكم الإسلام في المعاملات، وأن يكونوا من أهل الدار. ^(١)

وإن أكرههم البغاة على معاونتهم لم ينقض عهدهم - قولاً واحداً - ويقبل قولهم، لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم. ^(٢)

ونص الحنفية على أنهم يأخذون حكم البغاة، وأطلقوا هذه العبارة بما يفيد أنهم كالبغاة في عدم ضمان ما أتلفوه لأهل العدل أثناء القتال. ^(٣) وهو ما صرح به المالكية، إذ قالوا بالنسبة للذمي الخارج مع البغاة المتأولين استجابة لطلبهم: لا يضمن نفساً ولا مالا. ^(٤)

لكن الشافعية والحنابلة نصوا على أنهم يضمنون ما أتلفوا على أهل العدل حال القتال وغيره، إذ لا تأويل لهم. ^(٥)

(١) الفتح ٤/٤١٥، والتاج والإكليل ٦/٢٧٩، والشرح الصغير ٤/٤٣٠، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠، والمهذب ٢/٢٢١، ونهاية المحتاج ٧/١٨٨، والمغني ٨/١٢١، وكشاف القناع ٦/١٦٦ (٢) المغني ١٢٢/٨

(٣) فتح القدير ٤/١٥٥

(٤) الشرح الصغير ٤/٤٣٠، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٩

(٥) المهذب ٢/٢٢١، ونهاية المحتاج ٧/١٨٨، والمغني ٨/١٢١، وكشاف القناع ٦/١٦٦

أما إذا استعان البغاة بالمستأمنين، فمتى أعانواهم كانوا ناقضين للعهد، وصاروا كأهل الحرب، لأنهم تركوا الشرط، وهو كفهم عن المسلمين، وعهدهم مؤقت بخلاف الذميين، فإن فعلوا ذلك مكرهين، وكانت لهم منعة، لم ينتقض عهدهم. ^(١)

وإن استعانوا بأهل الذمة فأعانواهم، وقتلوا معهم، فعند الشافعية والحنابلة وجهان:

أحدهما: ينتقض عهدهم، لأنهم قاتلوا أهل الحق فينتقض عهدهم، كما لو انفردوا بقتالهم. وعلى هذا يكونون كأهل الحرب، فيقتلون مقبلين ومدبرين، ويجهز على جريحهم، ويسترقون، وغير ذلك من أحكام قتال الحربيين.

والوجه الثاني: أنه لا ينتقض عهدهم، لأن أهل الذمة لا يعرفون المحق من المبطل، فيكون ذلك شبهة لهم. وعلى هذا يكونون كأهل البغي في الكف عن قتل أسيرهم ومدبرهم وجريحهم.

والحنفية والمالكية يتفقون مع الشافعية والحنابلة في أن معونة الذميين للبغاة استجابة لطلبهم لا تنقض عهد الذمة، كما أن هذا الفعل من أهل البغي ليس نقضاً للأمان. فالذين

(١) نهاية المحتاج ٧/٣٨٨، والمهذب ٢/٢٢١، والمغني ٨/١٢١-١٢٢، وكشاف القناع ٦/١٦٦

إعطاء الأمان للبغاي من العادل :

٣٤ - صرح الحنفية أنه إذا أمن رجل من أهل العدل رجلاً من أهل البغي جاز أمانه، لأنه ليس أعلى شقاقاً من الكافر الذي يجوز إعطاء الأمان له . فكذا هذا، بل هو أولى وأحق، لأنه مسلم، وقد يحتاج إلى مناظرته ليتوب، ولا يتأتى ذلك ما لم يأمن كل الآخر . ولو دخل باغ بأمان، فقتله عادل عمداً، لزمته الدية .^(١)

تصرفات إمام البغاة

إذا استولى البغاة على بلد في دار الإسلام، ونصبوا لهم إماماً، وأحدث الإمام تصرفات باعتباره حاكماً، كالجباية من جمع الزكاة والعشور والجزية والخراج، واستيفاء الحدود والتعازير وإقامة القضاة، فهل تنفذ هذه التصرفات، وتترتب عليها آثارها في حق أهل العدل؟ بيان ذلك فيما يأتي :

أ - جباية الزكاة والجزية والعشور والخراج :

٣٥ - ذهب الفقهاء إلى أن ما جباه أهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها، من الزكاة والجزية والعشور والخراج، يعتد به، لأن ما فعلوه أو أخذوه كان بتأويل سائح، فوجب إمضاؤه، كالحاكم إذا حكم بما يسوغ الاجتهاد فيه، ولا حرج على الناس في دفع ذلك إليهم، فقد كان

ابن عمر إذا أتاه ساعي نجدة الحروري دفع إليه زكاته، وكذلك سلمة بن الأكوع .

وليس لإمام أهل العدل إذا ظهر على هذه البلاد أن يطالب بشيء مما جبهوه، ولا يرجع به على من أخذ منه، وقد روي نحو هذا عن ابن عمر وسلمة بن الأكوع، ولأن ولاية الأخذ كانت له باعتبار الحماية، ولم يحممهم، ولأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كبيرة، فإنهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة، فلولم يحتسب ما أخذوه، أدى إلى أخذ الصدقات منهم عن كل تلك المدة .^(١)

وقال أبو عبيد : على من أخذوا منه الزكاة الإعادة، لأنه أخذها من لا ولاية له صحيحة، فأشبه ما لو أخذها آحاد الرعية .^(٢)

وذهب فقهاء الحنفية إلى أنه إذا كان إمام أهل البغي صرف ما أخذته في مصرفه أجزأ من أخذ منه، ولا إعادة عليه، لو وصل الحق إلى مستحقه . وإن لم يكن صرفه في حقه فعلى من أخذ منهم أن يعيدوا دفعه فيما بينهم وبين الله تعالى، لأنه لم يصل إلى مستحقه . وقال الكمال ابن الهمام : قال المشايخ : لا إعادة على

(١) الفتح ٤/٤١٣، والبدائع ٧/١٤٢، والمهذب ٢/٢٢١، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٥، والمغني ٨/١١٨، وكشاف القناع ٦/١٦٥، والكافي لابن عبد البر ١/٤٨٦، ومنع الجليل

ويصح تفريقهم سهم المرتزقة على جنودهم، لاعتقادهم التأويل المحتمل، فأشبه الحكم بالاجتهاد، ولما في عدم الاعتداد به من الإضرار بالرعية، ولأن جنودهم من جند الإسلام، ورعب الكفار قائم بهم، وسواء أكانت الزكاة معجلة أم لا، واستمرت شوكتهم على وجوبها أم لا، وقيل: لا يعتد بتفرقتهم لثلاث يتقروا به علينا،^(١) وإن كان من عليه الخراج ذميا فهو كالجزية، لأنه عوض على غير المسلم.^(٢)

ب - قضاء البغاة وحكم نفاذه:

٣٦ - لو ظهر أهل البغي على بلد فولوا فيه قاضيا من أهله، وليس من أهل البغي صح اتفاقا، وعليه أن يقيم الحدود. أما إن كان منهم، فإذا ظهر أهل العدل على هذا البلد، فرفعت أقضيته إلى قاضي أهل العدل نفذ منها ما هو عدل، وكذا ما قضاه برأي بعض المجتهدين، لأن قضاء القاضي في المجتهدات نافذ، وإن كان مخالفا لرأي قاضي أهل العدل.^(٣)

وقال المالكية: إذا كان الباغي متأولا، وأقام قاضيا، فحكم بشيء فإنه ينفذ، ولا تتصفح أحكامه، بل تحمل على الصحة، ويرتفع بها

الأرباب في الخراج، لأن البغاة مقاتلة، وهم مصرف الخراج وإن كانوا أغنياء، وكذلك في العشر إن كانوا فقراء، أما إن كانوا أغنياء فقد أتوا بالإعادة، وكذلك في زكاة الأموال كلها.^(١) وقال الشافعية والحنابلة: إن عاد بلد البغاة إلى أهل العدل، فادعى من عليه الزكاة أنه دفعها إلى أهل البغي قبل قوله. وفي استحلاف وجهان عند الشافعية، وقال أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم.

وإن ادعى من عليه الجزية أنه دفعها إليهم لم يقبل قوله، لأنها عوض، فلم يقبل قوله في الدفع، كالمستأجر إذا ادعى دفع الأجرة. وعند الحنابلة يحتمل قبول قولهم إذا مضى الحول، لأن الظاهر أن البغاة لا يدعون الجزية لهم، فكان القول قولهم، لأن الظاهر معهم، ولأنه إذا مضى لذلك سنون كثيرة شق عليهم إقامة البينة على مدعيهم، فيؤذي ذلك إلى تفريمهم الجزية مرتين.

وإن ادعى من عليه الخراج أنه دفعه إليهم، ففيه وجهان: أحدهما: يقبل قوله، لأنه مسلم، فقبل قوله في الدفع لمن عليه الزكاة. والثاني: لا يقبل، لأن الخراج ثمن أو أجرة، فلم يقبل قوله في الدفع، كالثمن في البيع والأجرة في الإجارة.^(٢)

(١) نهاية المحتاج ٣٨٥/٧، والمغني ١١٩/٨

(٢) المغني ١١٩/٨، وكشاف القناع ١٦٦/٦

(٣) الفتح ٤١٦/٤، والبدائع ١٤٢/٧، والمغني ١١٩/٨

(١) فتح القدير ٤١٣/٤

(٢) المهذب ٢٢١/٢

ج - كتاب قاضي البغاة إلى قاضي أهل العدل :

٣٧ - لا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي البغاة عند الحنفية، لأنهم فسقة. (١) وعند الشافعية والحنابلة: يجوز الحكم بكتابهم إلينا بسماع البينة في الأصح، ويستحب عدم تنفيذه والحكم به، استخفافاً بهم حيث لا ضرر على المحكوم له. فإن قبله جاز، لأنه ينفذ حكمه، فجاز الحكم بكتابيه، كقاضي أهل العدل، لأنه حكم والحاكم من أهله. بل لو كان الحكم لواحد منا على واحد منهم، فالتجبه وجوب التنفيذ. وقيل: لا يجوز اعتبار كتابه، لما فيه من إعلاء لمنصبه. (٢)

ولم ننف على نص للملكية في هذا، لكنهم اشترطوا في القاضي الذي يقبل كتابه: العدالة، سواء أكان تولى القضاء من قبل الوالي المتغلب أو من قبل الكافر، رعاية لمصالح العباد، مما يفيد جواز قبول كتاب قاضي أهل البغي (٣)

د - إقامتهم للحد، ووجوبه عليهم :
٣٨ - الحد الذي يقيمهم إمام أهل البغي يقع

الخلاف، قال المواق: هذا في ظاهر المذهب. أما غير المتأول فأحكامه تتعقب. وقال ابن القاسم: لا يجوز قضاؤهم. (١)
وقال الشافعية والحنابلة: إن كان ممن يستبج دماء أهل العدل وأموالهم لم تنفذ أحكامه، لأن من شرط القضاء العدالة والاجتهاد، وهذا ليس بعدل ولا مجتهد، وإن كان ممن لا يستبج ذلك نفذ من حكمه ما ينفذ من حكم أهل العدل، لأن لهم تأويلاً يسوغ فيه الاجتهاد، فلم ينقض من حكمه ما يسوغ الاجتهاد فيه، ولأنه اختلاف في الفروع بتأويل سائغ، فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسد كاختلاف الفقهاء، وإذا حكم ببالا يخالف إجماعاً نفذ حكمه، وإن خالف الإجماع نقض، وإن حكم بسقوط الضمان عن أهل البغي فيما أتلّفوه حال الحرب جاز حكمه، لأنه موضع اجتهاد، وإن كان فيما أتلّفوه قبل الحرب لم ينفذ، لأنه يخالف للإجماع، وإن حكم على أهل العدل بالضمان فيما أتلّفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لمخالفته للإجماع، وإن حكم عليهم بوجوب الضمان فيما أتلّفوه في غير حال الحرب نفذ حكمه. (٢)

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٠٠/٤، والتاج والإكلیل ٢٧٩/٦، والشرح الصغير ٤٣٠/٤، ومنع الجليل ٣٣٦/١
(٢) المهذب ٢٢١/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٤/٧، والمغني ١٢٠ - ١١٩/٨
(٣) التاج والإكلیل ١٤٣/٦

(١) الفتح ٤١٦/٤، والبدائع ١٤٢/٧
(٢) المهذب ٢٢١/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٤/٧، والمغني ١٢٠/٨، وكشاف القناع ١٦٦/٦
(٣) التاج والإكلیل ١٤٣/٦

ولا تسقط الحدود باختلاف الدار. وهو قول ابن المنذر لعموم الآيات والأخبار، ولأن كل موضع تجب فيه العباداة في أوقاتها تجب الحدود فيه عند وجود أسبابها كدار أهل العدل، ولأنه زان أو سارق لا شبهة في زناه وسرقته، فوجب عليه الحد كالذمي في دار العدل.^(١)

شهادة البغاة :

٣٩ - الأصل قبول شهادتهم. فقد نص الحنفية على قبول شهادة أهل الأهواء إن كانوا عدولا في أهوائهم، إلا بعض الرافضة كالخطابية، ومن كانت بدعته تكفر، أو كان صاحب عصبية، أو فيه مجانة، فإن شهادته لا تقبل لكفره ولفسقه.^(٢)

ويقول المالكية: تقبل شهادة البغاة إذا لم يكونوا مبتدعين، ولا تقبل إذا كانوا مبتدعين والعبرة بوقت الأداء.^(٣)

وقال الشافعية: تقبل شهادة البغاة لتأويلهم، إلا أن يكونوا ممن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم، فلا تقبل حينئذ لبعضهم.^(٤)

موقعه، ويكون مجزئا، ولا يعاد ثانيا على المحدود إن كان غير قتل، ولا دية عليه إن كان قتلا، لأن عليا رضي الله عنه قاتل أهل البصرة، ولم يبلغ ما فعلوه، لأنهم فعلوه بتأويل سائغ، فوجب إمضاؤه، وهذا ما صرح به كل من المالكية والشافعية والحنابلة.^(١)

وقال الحنفية: إذا كان القاضي الذي أقامه إمام أهل البغي من أهل البلد التي تغلبوا عليها، وليس من البغاة، وجب عليه إقامة الحد وأجزأ. وأما إذا كان من أهل البغي، وكانوا امتنعوا بدار الحرب، فإن الحد لا يجب، إذ الفعل لم يقع موجبا أصلا لوقوعه في غير دار الإسلام، لعدم الولاية على مكان وقوع الجريمة وقت وقوعها. ولورجع إلى دار الإسلام لا يقام عليه الحد أيضا. وعلى هذا لوتغلبنا عليهم لا يقام. ولو كانوا أقاموه فإنه لا تجب إعادته، لعدم وجوبه أصلا.^(٢)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا ارتكبوا حال امتناعهم ما يوجب حدا، ثم قدر عليهم - ولم يكن أقيم الحد - أقيمت فيهم حدود الله،

(١) المغني ٨/ ١٢٠

(٢) البدائع ٦/ ٢٦٩

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/ ١٦٥، والتبصرة

١٩٦/٢

(٤) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٤

(١) الشرح الصغير ٤/ ٤٣٠، والناج والإكليل ٦/ ٢٧٩،

وحاشية الدسوقي ٤/ ٣٠٠، والمهذب ٢/ ٢٢١، والمغني

١١٨/٨

(٢) الفتع ٤/ ١١٥، ٤١٦، والبدائع ٧/ ١٣١

وقال الحنابلة: البغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين، وإنما هم يخطئون في تأويلهم، فهم كالمجتهدين، فمن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً.

ونقل عن أبي حنيفة أنهم يفسقون بالبغى وخروجهم على الإمام، ولكن تقبل شهادتهم، لأن فسقهم من جهة الدين فلا ترد به الشهادة. ^(١)

بقر

التعريف:

١ - البقر: اسم جنس. قال ابن سيده: ويطلق على الأهلي والوحشي، وعلى الذكر والأنثى، وواحدة بقره. وقيل: إنما دخلته الهاء لأنه واحد من الجنس. والجمع: بقرات.

وقد سوى الفقهاء الجاموس بالبقر في الأحكام، وعاملوهما كجنس واحد. ^(١)

بغى

انظر: بغاة.

زكاة البقر:

٢ - زكاة البقر واجبة بالسنة والإجماع.

أما السنة فما روى البخاري عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، أو والذي لا إله غيره - أوكما حلف - ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنه، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخرها ردت عليه أولها»

(١) المصباح المنير ولسان العرب والقاموس المحيط في المادة.

(١) المغني ٨/ ١١٧ - ١١٨

أكانت ترعى بنفسها أم براع يرعاها، هذا وقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى أنه يشترط السوم في زكاة الماشية، ومن بين تلك الماشية البقر، فيشترط فيها السوم أيضا، وأما البقر العوامل والمعلوفة فلا زكاة فيها، لانتفاء السوم.

وقال الإمام مالك: لا يشترط السوم في زكاة البقر، فالبقر العوامل والمعلوفة تجب فيها الزكاة عنده.

استدل الإمام مالك لما ذهب إليه بالإطلاق في الأحاديث الموجبة لزكاة البقر، وهو الذي استقر عليه عمل أهل المدينة، وعمل أهل المدينة أحد أصول المالكية.^(١)

واستدل القائلون باشتراط السوم في زكاة الماشية بما روي عن علي رضي الله عنه، قال الراوي أحسبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال: «وليس في العوامل شيء»،^(٢) وأيضا بما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في البقر العوامل شيء»^(٣) وقد حمل الجمهور النصوص المطلقة في

حتى يقضى بين الناس». ^(١) وما روى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ «بعث معاذًا إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارًا، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعًا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة». ^(٢)

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على وجوب الزكاة في الأنعام، ولم يخالف في ذلك أحد، والبقر صنف من الأنعام، فوجبت الزكاة فيها كالإبل والغنم، وإنسا كان الخلاف في بعض الشروط كما سيأتي. ^(٣)

شروط وجوب الزكاة في البقر :

٣ - يشترط في وجوب الزكاة في البقر شروط عامة تفصيلها في الزكاة، وهناك شروط خاصة ببيانها فيما يلي :

اشتراط السوم :

٤ - المراد بالسوم في زكاة الماشية: أن ترعى الماشية أكثر أيام السنة في كلاً مباح، سواء

(١) حديث: «والذي نفسي بيده... أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٢٣ - ط السلفية) ومسلم (٢/٦٨٦ - ط الحلبي).

(٢) حديث: «بعث معاذًا إلى اليمن...» أخرجه النسائي (٥/٢٦ - ط المكتبة التجارية) والحاكم (١/٣٩٨ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) المغني لابن قدامة ٢/٩٩١

(١) السوقي ١/٤٣٢، والمغني لابن قدامة ٢/٥٧٦
(٢) حديث: «ليس في العوامل شيء» أخرجه إسماعيل بن عمار (٢/٢٢٩ - ط عزت عبيد دعاس) من حديث علي بن أبي طالب وحسنه النووي كما في نصب الرأية (٢/٣٢٨ - ط المجلس العلمي).
(٣) حديث: «ليس في البقر العوامل شيء...» أخرجه =

لا ينصرف إليها ولا يفهم منه إذ كانت لا تسمى بقرا بدون الإضافة، فيقال: بقر الوحش، ولأن العادة تنفي وجود نصاب منها موصوفا بصفة السوم حولا كاملا، ولأنها حيوان لا يجزىء نوعه في الأضحية والمهدي، فلا تجب فيها الزكاة كالظباء، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام، فلا تجب فيها الزكاة كسائر الوحش، والسر في ذلك أن الزكاة إنما وجبت في بهيمة الأنعام دون غيرها لكثرة النماء فيها، من درها ونسلها وكثرة الانتفاع بها لكثرتها وخفة ثمنها، وهذا المعنى يختص بها، فاختصت الزكاة بها دون غيرها. ^(١)

زكاة المتولد بين الوحشي والأهلي:

٦ - ذهب الحنابلة إلى وجوب الزكاة في المتولد بين الوحشي والأهلي، سواء أكان الوحشي هو الفحل أم الأم، واحتجوا لذلك بأن المتولد بين الوحشي والأهلي متولد بين الذي تجب فيه الزكاة وبين ما لا تجب فيه، فيرجع جانب الوجوب، قياسا على المتولد بين السائمة والمعلوفة، فتجب فيه الزكاة، فكذلك المتولد بين الوحشي والأهلي. وعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة، ويكمل بها نصابها، وتكون كأحد أنواعه. ^(٢)

البقر على النصوص المقيدة بالسوم الواردة في الإبل والغنم، كما استدلووا بقياس البقر على الإبل والغنم في اشتراط السوم. ^(١)

وأیضا فإن صفة النماء معتبرة في الزكاة، فلا توجد إلا في السائمة، أما البقر العوامل فصفة النماء مفقودة فيها، ومثلها المعلوفة فلا نماء فيها أيضا، لأن علفها يستغرق نماءها، إلا أن يعدها للتجارة، فيزكيها زكاة عروض التجارة. ^(٢)

الزكاة في بقر الوحش:

٥ - ذهب أكثر العلماء إلى عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش، وعند الحنابلة روايتان، فالمذهب عندهم وجوب الزكاة فيها، لأن مطلق الخبر الذي أوجب الزكاة في البقر - والذي سبق ذكره - يتناولها. والرواية الثانية عندهم عدم وجوب الزكاة فيها. قال ابن قدامة: وهي أصح، وهو قول أكثر أهل العلم في عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش، ^(٣) لأن اسم البقر عند الإطلاق

= الدارقطني (١٠٣/٢) ط شركة الطباعة الفنية وأعله الزيلعي بأن فيه غالب بن عبيد الله، قال ابن معين: لا يجمع به. (نصب الراية ٢/ ٣٩٠) ط المجلس العلمي.
(١) المغني لابن قدامة ٥٩٢/٢، والمجموع ٣٥٧/٥ ط المنيرة.
(٢) المغني ٥٧٧/٢
(٣) الإنصاف ٤/٣، ونقله عن الفروع، والمغني ٥٩٥/٢.

(١) المغني ٥٩٤/٢، والمقنع ١١٨/١

(٢) المغني ٥٩٥/٢

والمقنع ١١٨/١

وطا ووس وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري، ونقله الزهري عن أهل الشام، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي، قالوا: ليس فيها دون الثلاثين من البقر شيء، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبعة، (والتبيع هو الذي له سستان، أو الذي له سنة وطعن في الثانية، وقيل: ستة أشهر، والتبعة مثله)،^(١) ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت فيها بقرة مسنة.^(٢)

ثم لا شيء فيها حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت فيها تبيعان أو تبعتان. ثم لا شيء فيها حتى تبلغ عشرا زائدة، فإذا بلغت في كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع أو تبعة وفي كل أربعين ميسن أو مسنة،^(٣) ففي سبعين تبيع ومسنة، وفي ثمانين مستنان، وفي تسعين ثلاثة أتبعة، وفي مائة مسنة وتبيعان، وفي مائة وعشر مستنان وتبيع، وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة، فالمالك خير بين إخراج الأتبعة أو المسنات، وإن كان الأولى النظر إلى حاجة الفقراء والأصلح لهم. ثم يتغير الواجب كلما زاد

وقال أبو حنيفة ومالك: إن كانت الأمهات أهلية وجبت الزكاة فيها، وإلا فلا. واستدل لهذا القول بأن جانب الأم في الحيوان هو المعتبر، لأن الأم في الحيوان هي التي تقوم وحدها برعاية ابنها.^(١)

وقال الشافعي: لا زكاة فيه مطلقا، سواء أكانت الوحشية من قبل الفحل أم من قبل الأم.^(٢)

اشتراط الحول في زكاة البقر:

٧ - اتفق العلماء على أن الحول لا بد منه في زكاة البقر كغيرها من الماشية. ومعنى الحول: أن تمضي سنة قمرية كاملة على ملكه للنصاب، لتجب عليه الزكاة فيه.^(٣)

اشتراط تمام النصاب:

أما النصاب فقد اختلف الفقهاء فيه على أقوال، من أشهرها اتجاهان:

٨ - الاتجاه الأول: وهو قول علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم وقال به الشعبي وشهر بن حوشب

(١) المجموع للنووي ٤١٦/٥، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٤٣٥/١، والمحل ٢٩٠/٥

(٢) المجموع للنووي ٤١٦/٥، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٤٣٥/١، والمحل ٢٩٠/٥

(٣) حاشية الدسوقي ٤٣٥/١، والأم ٨/٢، وفتح القدير

١٣٣/٢، والمفني ٥٩٢/٢، والمحل ٢٩٠/٥

(١) بدائع الصنائع ٣٠/٢، والمفني ٥٩٥/٢

(٢) مفني المحتاج ٣٦٩/١، والجمل على شرح المنهج

٢١٩/٢

(٣) مفني المحتاج ٣٧٨/١، والمفني ٦٣٥/٢

العدد عشرا.

هذا، ولتفصيل أحكام ما بين الفريضتين في الزكاة - وهو المسمى بالوقص - ينظر مصطلح: (أوقاص).

٩ - الانجاء الثاني: قول سعيد بن المسيب والزهري وأبي قلابة وغيرهم: أن نصاب البقر هو نصاب الإبل، وأنه يؤخذ في زكاة البقر ما يؤخذ من الإبل، دون اعتبار للأسنان التي اشترطت في الإبل، من بنت مخاض وبنت لبون وحقنة وجذعة، وروي هذا عن كتاب عمر بن الخطاب في الزكاة، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم، وشيوخ أدوا الصدقات على عهد النبي ﷺ، وروى أبو عبيد: أن في كتاب عمر بن الخطاب (في الزكاة) أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل، قال: وقد سئل عنها غيرهم، فقالوا: فيها ما في الإبل. وقد ذكر ابن حزم بسنده عن الزهري وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال: في كل خمس من البقر شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه.

قال الزهري: فرائض البقر مثل فرائض الإبل غير أسنان فيها: فإذا كانت البقر خمسا وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان إلى مائة وعشرين، فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بقرة. قال الزهري: وبلغنا أن

واحتج أصحاب هذا القول بما روي عن معاذ رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ حين بعثه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة»^(١) وروى ابن أبي ليلى والحكم ابن عتيبة عن معاذ أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاص: ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وما بين الأربعين إلى الخمسين؟ قال: «ليس فيها شيء»^(٢).

واحتجوا أيضاً بما جاء في كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم: «فرائض البقر ليس فيها دون الثلاثين من البقر صدقة، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رائع جذع، إلى أن تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة، إلى أن تبلغ سبعين، فإن فيها بقرة وعجلا جذعا، فإذا بلغت ثمانين ففيها مستنان، ثم على هذا الحساب»^(٣).

(١) حديث معاذ حين بعثه إلى اليمن تقدم وسبق تخريجه ف / ٢ /
(٢) حديث معاذ: «أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاص...» أخرجه الدارقطني (٢ / ٩٩ - ط شركة الطباعة الفنية) وأهله الزيلعي بالإرسال. (نصب الرأية ٢ / ٣٤٨ - ط المجلس العلمي).

(٣) حديث: «كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم...» أخرجه أبو داود في مراسله، وقال النسائي: سليمان بن أرقم - يعني السدي في إسناده - متروك الحديث. (نصب الرأية ٢ / ٣٤٠ - ط المجلس العلمي).

واتفق العلماء على أن الشخص إذا ضحى بالبقرة الواحدة عن نفسه فقط فإن الأضحية تقع له، وسواء أكانت واجبة أم متطوعا بها.

١١ - وأما الاشتراك في التضحية بالبقرة الواحدة ففيه خلاف :

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وأكثر أهل العلم : إلى أن البقرة الواحدة تجزىء عن سبعة أشخاص، فيجوز لهم الاشتراك في البقرة الواحدة، وسواء أكانوا أهل بيت واحد، أم أهل بيتين، أم متفرقين، وسواء أكانت أضحية واجبة أم متطوعا بها، وسواء أراد بعضهم القرية أم أراد اللحم، فيقع لكل واحد منهم ما قصد . إلا أنه عند الحنفية لابد أن يريد كلهم القرية، فلو أراد أحدهم اللحم لم تجزىء عن الكل عندهم .

وقال مالك : يجزىء الرأس الواحد من الإبل أو البقر أو الغنم عن واحد، وعن أهل البيت وإن كثر عددهم وكانوا أكثر من سبعة، إذا أشركهم فيها تطوعا، ولا تجزىء إذا اشتروها بينهم بالشركة، ولا على أجنيين فصاعدا. ^(١) واحتج أصحاب القول الأول بما رواه جابر قال : «نحرننا مع رسول الله ﷺ البدنة عن

قولهم : في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين بقرة، أن ذلك كان تخفيفا لأهل اليمن، ثم كان بعد ذلك لا يروى .

وروي أيضا عن عكرمة بن خالد قال : استعملت - أي وليت - على صدقات (عك) فلقيت أشياخا من صدق (أخذت منهم الصدقة) على عهد رسول الله ﷺ فاختلفوا عليّ : فمنهم من قال اجعلها مثل صدقة الإبل، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع، ومنهم من قال : في أربعين بقرة مسنة . وذكر ابن حزم أيضا بسنده عن ابن المسيب وأبي قلابة وآخرين مثل ما نقل عن الزهري، ونقل عن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري : أن صدقة البقر صدقة الإبل، غير أنه لا أسنان فيها. ^(٢)

ما يجزىء في الأضحية :

١٠ - لا يجزىء في الأضحية سوى النعم، وهي الإبل والبقر والغنم، خلافا لمن قال : يجوز التضحية بأي شيء من مأكول اللحم من النعم أو من غيرها. ^(٣)

وتفصيله في (الأضحية) .

(١) المجموع للنووي ٣٩٨/٨، والمغني لابن قدامة ٦١٩/٨،

وحاشية السلموني ١١٩/٢، وحاشية قليوبي وعميرة

٢٥٠/٤، وتكملة فتح القدير ٤٢٩/٨، والمحلى

٤٤٨/٧، ونيل الأوطار للشوكاني ١٩٣/٥

(١) بداية المجتهد ٢٦٦/١، والمغني ٥٩٢/٢، والمحلى ٣/٦

(٢) المحلى ٤٣٤/٧

الإبل، سواء أكان لها سنام أم لم يكن لها سنام، فإن لم يكن لها سنام فإنها تشعر في موضع السنام.

وأما البقر فمذهب الشافعية: الإشعار فيها مطلقا، سواء أكان لها سنام أم لم يكن لها سنام، فهي عندهم كالإبل. وقد ذهب مالك إلى أن البقر إذا كان لها سنام فإنها تشعر، أما إذا لم يكن لها سنام فإنها لا تشعر.^(١)

حكم التقليد :

١٣ - التقليد: جعل القلادة في العنق، وتقليد الهدي: أن يعلق في عنقه قطعة من جلد، ليعرف أنه هدي فلا يتعرض له. واتفق العلماء على أن التقليد مستحب في الإبل والبقر.

وأما الغنم فقد ذهب الشافعية إلى استحباب التقليد فيها كالإبل والبقر. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى عدم استحباب التقليد فيها.

وتقليد الإبل والبقر يكون بالنعال ونحوهما مما يشعر أنها هدي.^(٢)

(١) المجموع ٨/ ٣٦٠

(٢) المجموع ٨/ ٣٦٠

سبعة، والبقرة عن سبعة^(١) وعنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين، فأمرنا أن نشترك في الإبل والبقر، كل سبعة منا في بدنة».^(٢)

وأما مالك فقد أخذ بها روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: البدنة عن واحد والبقرة عن واحد، والشاة عن واحد لا أعلم شركا. وقد روي هذا أيضا عن غير ابن عمر كمحمد بن سيرين فإنه يرى أن النفس الواحدة لا تجزى، إلا عن نفس واحدة فقط.^(٣)

البقر في الهدي :

١٢ - حكم البقرة في الهدي كحكمها في الأضحية، باستثناء مايتصل بالتضحية عن الرجل وأهل بيته، وتفصيله في (الحج، والهدي).

أما إشعار البقر في الهدي فقد اتفق العلماء (سوى أبي حنيفة) على أن الإشعار سنة، وأنه مستحب، وقد فعله النبي ﷺ والصحابة من بعده، واتفقوا أيضا على أن الإشعار سنة في

(١) حديث جابر: «نحرمنا مع رسول الله ﷺ البقرة...» أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحلبي).

(٢) حديث جابر: «خرجنا مع رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحلبي).

(٣) حاشية الدسوقي ٢/ ١١٩، والمغني ٨/ ٦٢٠، والمحلّى ٤٤٨/٧

ذكاة البقر :

١٤ - ذكاة البقر كذكاة الغنم ، فإذا أريد تذكية البقرة فإنها تضجع على جنبها الأيسر ، وتشد قوائمها الثلاث : اليد اليمنى واليسرى والرجل اليسرى ، وتترك الرجل اليمنى بلا شد لتحركها عند الذبح ، ويمسك الذابح رأسها بيده اليسرى ، ويمسك السكين بيده اليمنى ، ثم يبدأ الذبح بعد أن يقول : باسم الله والله أكبر وبعد أن يتجه هو وذبيحته نحو القبلة . وأما الإبل فإنها تنحربطعنها في اللبة ، أي أسفل العنق ، وهي قائمة معقولة الركبة اليسرى .^(١)

استعمال البقر للركوب :

١٥ - اتفق العلماء على أن ما يركب من الأنعام ويعمل عليه هو الإبل . وأما البقر فإنه لم يخلق للركوب ، وإنما خلق لينتفع به في حرث الأرض ، وغير ذلك من المنافع سوى الركوب . وأما الغنم فهي للدر والنسل واللحم لقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ،^(٢) وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِيَرْكَبُوا

منها وتأكلون ﴾ ،^(١) وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ .^(٢)

وأما الآيات التي تذكر أن الأنعام تُركب فهي عمولة عند العلماء على بعض الأنعام ، وهي الإبل ، وهو من العام الذي أريد به الخاص .^(٣)

ومما يدل على أن استعمال البقر للركوب غير لائق ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « بيننا رجل يسوق بقرة له قد حمل عليها ، التفتت إليه البقرة فقالت : إني لم أخلق لهذا ، ولكني إنسا خُلِقْتُ للحَرْث ، فقال الناس : سبحان الله - تعجبا وفزعاً - أبقرة تكلم ؟ فقال رسول الله ﷺ : فإني أومن به وأبو بكر وعمر » .^(٤)

بول وروث البقر :

١٦ - اتفق الفقهاء على نجاسة بول وروث ما لا يؤكل لحمه ، سواء أكان إنساناً أم غيره . وأما بول وروث ما يؤكل لحمه كالإبل والبقر والغنم ففيه الخلاف .

(١) سورة غافر / ٧٩

(٢) سورة الزخرف / ١٢

(٣) تفسير القرطبي ١٠/ ٧٧ ، وروح المعاني ١٨/ ٢٤

(٤) حديث : « بيننا رجل يسوق بقرة ... » أخرجه مسلم

(٤/ ١٨٥٧) .

(١) حاشية قليوبي وعميرة ٤/ ٢٤٣

(٢) سورة المؤمنون / ٢١ ، ٢٢

أصلا من أصول الدية، ويجوز لأصحابها - كما عند الصالحين - دفعها ابتداء، ولا يكلفون غيرها.

وذهب الشافعي في الجديد إلى أن الدية ليس لها إلا أصل واحد، وهو الإبل، فإذا فقدت فالواجب قيمتها من نقد البلد بالغة ما بلغت. فليست البقر أصلا على هذا القول كذلك. ^(١)

وانظر للتفصيل مصطلح (دية).

فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي إلى نجاسة الأبقال والأرواث كلها، من مأكول اللحم وغيره.

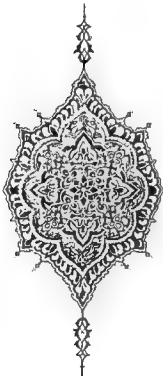
وذهب مالك وأحمد وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى، ومن الحنفية محمد بن الحسن إلى طهارة بول مايؤكل لحمه. ^(١) وانظر للتفصيل والاستدلال مصطلح (نجاسة).

حكم البقر في الدية :

١٧ - اختلف العلماء في اعتبار البقر أصلا في الدية على قولين :

فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم إلى أن الدية ثلاثة أصول : الإبل، والذهب، والفضة. وليس البقر أصلا. ^(٢)

وذهب صاحباً أبي حنيفة (أبو يوسف ومحمد ابن الحسن) والثوري وأحمد بن حنبل إلى أن الدية خمسة أصول : الإبل، والذهب، والفضة، والبقر، والغنم. وزاد الصاحبان : الخلل، وهو قول عمر وعطاء وطاووس وفقهاء المدينة السبعة، فعلى هذا القول تعتبر البقر



(١) نيل الأوطار ١/٦٠، ٦١

(٢) المغني ٧/٧٥٩، والمجموع للنووي ١٩/٥١، وبدائع

الصنائع ٧/٢٥٣

(١) بدائع الصنائع ٧/٢٥٤، والمجموع ١٩/٥٠

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصياح والصراخ :

٢ - الصياح والصراخ في اللغة : هو الصوت بأقصى الطاقة، وقد يكون معهما بكاء، وقد لا يكون، ويرد الصراخ أيضا لرفع الصوت على سبيل الاستغاثة. ^(١)

ب - النياح :

٣ - النياح والنياحة لغة : البكاء بصوت على الميت. ^(٢)

وقال في المصباح، وهو قريب مما جاء في القاموس : ناحت المرأة على الميت نوحا من باب قال، والاسم النواح وزان غراب، وربما قيل : النياح بالكسر، فهي نائحة والنياحة بالكسر : الاسم منه، والمناحة بفتح الميم : موضع النوح.

ج - الندب :

٤ - الندب لغة : الدعاء إلى الأمر والحث عليه . والندب : البكاء على الميت وتعداد محاسنه . والاسم : الندبة. ^(٤)

بكاء

التعريف :

١ - البكاء : مصدر بكى يبكي بُكْىً، وبكاءً. ^(١)

قال في اللسان : البكاء يقصرو ويمد . قال الفراء وغيره : إذا مددت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها .

قال كعب بن مالك رضي الله عنه في رثاء حمزة :

بكت عيني وحق لها بُكاها

وما يغني البكاء ولا العويل

قال الخليل : من قصر ذهب به إلى معنى الحزن، ومن مده ذهب به إلى معنى الصوت . والتبكي : تكلف البكاء كما في الحديث «فإن لم تَبْكُوا فَتَبَاكُوا» ^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك .

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : «بكى» .

(٢) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : «نوح» .

(٣) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : «ندب» .

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : «بكى» .

(٢) حديث : «... فإن لم تَبْكُوا فَتَبَاكُوا» أخرجه ابن ماجه

(١/ ٤٢٤ - ط الحلبي) وقال البوصيري : في إسناده

أبوراقي، اسمه إسحاق بن رافع، ضعيف متروك .

من يصدر منه البكاء، فمن الناس من يقدر على كتمان الحزن، ويملك السيطرة على مشاعره، ومنهم من لا يستطيع ذلك.

فإن كان البكاء مجردا عن فعل اليد، كشق جيب أولطم، وعن فعل اللسان، كالصرخ ودعوى الويل والثبور ونحو ذلك، فإنه مباح^(١) لقوله ﷺ «إنه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»^(٢) ولقوله ﷺ أيضا «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم»^(٣).

أما حكم البكاء في غير هذه الحالة فسيأتي فيما بعد.

البكاء من خشية الله تعالى:

٩ - المؤمن يعيش في جهاد مع نفسه، ويراقب الله في جميع أفعاله وتصرفاته، فهو يخاف الله، ويبكي عند ذكره سبحانه تعالى، فهذا من المختبين الذين بشرهم الله سبحانه وتعالى

د - النحب، أو النحب:

٥ - النحب لغة: أشد البكاء، كالنحب.^(١)

العويل:

٦ - العويل: هورفع الصوت بالبكاء، يقال: أعولت المرأة إعوالا وعويلا.^(٢)

هذا ويتضح مما تقدم أن النحب والعويل معناه البكاء الشديد، وأن الصراخ والصرخ متقاربان في المعنى، وأن النواح يأتي بمعنى البكاء على الميت، وأن التدب هو تعداد محاسن الميت، وأن البكاء ما كان مصحوبا بصوت، والبكى ما كان بلا صوت، بأن كان قاصرا على خروج الدمع.

أسباب البكاء:

٧ - للبكاء أسباب، منها: خشية الله تعالى، والحزن، وشدة الفرح.

الحكم التكليفي للبكاء في المصيبة:

٨ - البكاء قد يكون قاصرا على خروج الدمع فقط بلا صوت، أو بصوت لا يمكن الاحتراز عنه، وقد يكون مصحوبا بصوت كصرخ أو نواح أو ندب وغيرها، وهذا يختلف باختلاف

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١٤٩/٤، ١٥٠ ط دار الجيل

(٢) حديث: «إنه مهما كان من العين...» أخرجه أحمد

(٣) ٢٤٧/١ - ط الميمنية وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان

وهو ضعيف. تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٢٣/٨) - ط

دائرة المعارف العشانية

(٣) حديث: «إن الله لا يعذب بدمع...» أخرجه البخاري

(الفتح ١٧٥/٣ - ط السلفية).

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة: «نحب».

(٢) المصباح المنير مادة: «عويل».

١٠ - فهذه حالة العارفين بالله، الخائفين من سطوته وعقوبته. لا كما يفعل جهال العوام والمبتدعة الطعام، من الزعيق والزئير ومن النهاق الذي يشبه نهاق الحمير، فيقال لمن تعاطى ذلك، وزعم أن ذلك وجد وخشوع: لم تبلغ أن تساوي حال الرسول ولا حال أصحابه في المعرفة بالله، والخوف منه، والتعظيم لجلاله، ومع ذلك فكانت حالهم عند المواعظ الفهم عن الله والبكاء خوفا من الله، ولذلك وصف الله أحوال أهل المعرفة عند سماع ذكره وتلاوة كتابه فقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾. ^(١) فهذا وصف حالهم وحكاية مقالهم، ومن لم يكن كذلك فليس على هديهم ولا على طريقتهم، فمن كان مستنسا فليستن بهم، ومن تعاطى أحوال المجانين والجنون فهو من أخسهم حالا، والجنون فنون. روى مسلم عن أنس بن مالك أن الناس سألوا النبي ﷺ حتى أحفوه في المسألة، فخرج ذات يوم، فصعد المنبر، فقال: «سلوني، لا تسألوني عن شيء إلا بيته لكم، مادمت في مقامي هذا. فلما سمع ذلك القوم أرموا» ^(٢) ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر، قال أنس: فجعلت ألقت يميني وشمالا فإذا كل

بقوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ، الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُجِيبِي الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ^(١) وهم الذين عناهم الله بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾. ^(٢)

ومما قاله القرطبي في تفسير هذه الآية، مع الإشارة إلى غيرها من الآيات القريبة منها في المعنى: وصف الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بالخوف والوجل عند ذكره، وذلك لقوة إيمانهم ومراعاتهم لربهم، وكأنهم بين يديه، ونظير هذه الآية ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾، ^(٣) فهذا يرجع إلى كمال المعرفة وثقة القلب، والوجل: الفرع من عذاب الله، فلا تناقض، وقد جمع الله بين المعنيين في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ^(٤) أي تسكن نفوسهم مع الله من حيث اليقين، وإن كانوا يخافون الله.

(١) سورة الحج ٣٤ - ٣٥

(٢) سورة الأنفال / ٢

(٣) سورة الرعد / ٢٨

(٤) سورة الزمر / ٢٣

(١) سورة المائدة / ٨٣

(٢) أرم الرجل إرماعا: إذا سكت، فهو مرم.

قال صاحب تحفة الأحوذى : قوله : «عينان لا تمسهما النار» أي لا تمس صاحبهما، فعبّر بالجزء عن الجملة، وعبر بالمس إشارة إلى امتناع ما فوقه بالأولى، وفي رواية : «أبدا» وفي رواية : «لا يقربان النار»^(١).

وقد ذكر صاحب روح المعاني أخبارا وردت في مدح البكاء خشية من الله تعالى، من بينها هذا الحديث المتقدم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يُلج النار رجل بكى من خشية الله تعالى حتى يعوذ اللين في الضرع، ولا يجتمع على عبد غبار في سبيل الله تعالى ودخان جهنم»^(٢).

البكاء في الصلاة :

١٢ - يرى الحنفية أن البكاء في الصلاة إن كان سببه ألما أو مصيبة فإنه يفسد الصلاة، لأنه يعتبر من كلام الناس، وإن كان سببه ذكر الجنة أو النار فإنه لا يفسدها، لأنه يدل على زيادة الخشوع، وهو المقصود في الصلاة، فكان في معنى التيسيح أو الدعاء. ويدل على هذا حديث الرسول ﷺ «أنه كان يصلي بالليل وله

إنسان لاقت رأسه في ثوبه يبكي...». وذكر الحديث^(١) وروى الترمذي وصححه عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال : «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب». الحديث. ولم يقل : زعقنا ولا رقصنا ولا زفنا ولا قمنا^(٢). وقال صاحب روح المعاني في تفسير قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣) أي خافت قلوبهم منه عز وجل لإشراق أشعة الجلال عليها^(٤).

١١ - والبكاء خشية من الله له أثره في العمل، وفي غفران الذنوب، ويدل لذلك ما رواه الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «عينان لا تمسهما النار» وعين باتت تحرس في سبيل الله»^(٥).

(١) حديث : «سلوني، لا تسألوني عن شيء...» أخرجه مسلم (٣/١٨٣٤ - ط الحلبي).

(٢) القرطبي ٧/٣٦٥، ٣٦٦ ط دار الكتب المصرية.

وحديث العرباض : «وعظنا رسول الله ﷺ...» أخرجه ابن ماجه (١/١٦٦ - ط الحلبي) وأبو داود (٥/١٦٠ - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (١/٩٦ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) سورة الحج / ٣٥

(٤) روح المعاني ١٧/١٥٤ ط المنيرة.

(٥) حديث : «عينان لا تمسهما النار» عين...» أخرجه الترمذي (٤/١٧٥ - ط الحلبي) وأبو يعلى كما في فتح الباري (٦/٨٣ - ط السلفية) وحسن إسناده ابن حجر.

(١) تحفة الأحوذى ٥/٢٦٩ ط الفجالة.

(٢) روح المعاني ١٥/١٩٠، ١٩١ ط المنيرة.

وحديث : «لا يُلج النار رجل بكى من...» أخرجه الترمذي (٤/١٧١ - ط الحلبي). وقال : حديث حسن صحيح.

هذا، وقد ذكر الدسوقي أن البكاء بصوت، إن كان لمصيبة أو لوجع من غير غلبة أو لخشوع فهو حينئذ كالكلام، يفرق بين عمدته وسهوه، أي فالعمد مبطل مطلقا، قل أو كثر، والسهو يبطل إن كان كثيرا، ويسجد له إن قل. ^(١)

وأما عند الشافعية، فإن البكاء في الصلاة على الوجه الأصح إن ظهر به حرفان فإنه يبطل الصلاة، لوجود ما ينافيها، حتى وإن كان البكاء من خوف الآخرة. وعلى مقابل الأصح: لا يبطل لأنه لا يسمى كلاما في اللغة، ولا يفهم منه شيء، فكان أشبه بالصوت المجرد. ^(٢)

وأما الحنابلة فإنهم يرون أنه إن بان حرفان من بكاء، أو تأوه خشية، أو أنين في الصلاة لم تبطل، لأنه يجري مجرى الذكر، وقيل: إن غلبه وإلا بطلت، كما لو لم يكن خشية، لأنه يقع على الهجاء، ويدل بنفسه على المعنى كالكلام، قال أحمد في الأنين: إذا كان غالبا أكرهه، أي من وجع، وإن استدعى البكاء فيها كرهه كالضحك وإلا فلا. ^(٣)

أزیز کازیز المرجل من البكاء. ^(١)
وعن أبي يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من حرفين، أو على حرفين أصليين، أما إذا كان على حرفين من حروف الزيادة، أو أحدها من حروف الزيادة والآخر أصلي، لا تفسد في الوجهين معا، وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولك: أمان وتسهيل. ^(٢)
وحاصل مذهب المالكية في هذا: أن البكاء في الصلاة إما إن يكون بصوت، وإما أن يكون بلا صوت، فإن كان البكاء بلا صوت فإنه لا يبطل الصلاة، سواء أكان بغير اختيار، بأن غلبه البكاء تخشعا أو لمصيبة، أم كان اختياريا مالم يكثر ذلك في الاختياري.

وأما إذا كان البكاء بصوت، فإن كان اختياريا فإنه يبطل الصلاة، سواء كان لمصيبة أم لتخشع، وإن كان بغير اختياره، بأن غلبه البكاء تخشعا لم يبطل، وإن كثر، وإن غلبه البكاء بغير تخشع أبطل. ^(٣)

(١) حديث: كان يصلي بالليل وله أزیز . . . أخرجه أبوداود (٥٥٧/١) ط عزت عبيد دعاس والنسائي (١٣/٣) - ط المكتبة التجارية.

(٢) تبين الحقائق ١/١٥٥، ١٥٦ ط دار المعرفة، وفتح القدير ١/٢٨١، ٢٨٢ - ط دار صادر.

(٣) حاشية الشيخ علي العدوي على مختصر خليل، وهي بهامش الخرشني ١/٣٢٥، ط دار صادر، وجواهر الإكليل ١/٦٣، ومواهب الجليل ٢/٣٣

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٨٤ - ط دار الفكر.

(٢) نهاية المحتاج ٢/٣٤، وحاشية قلوبوي وعمره ١/١٨٧، ومغني المحتاج ١/١٩٥

(٣) الفروع ١/٣٧٠، ٣٧١

البكاء عند قراءة القرآن :

١٣ - البكاء عند قراءة القرآن مستحب، ويفهم ذلك من قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَيُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾^(١).

قال القرطبي : هذا مدح لهم، وحق لكل من توسم بالعلم، وحصل منه شيئاً أن يجري إلى هذه المرتبة، فيخشع عند استماع القرآن ويتواضع ويذل^(٢).

وقال الزنجشري في الكشف في تفسير قوله تعالى : ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ أي يزيدهم لين قلب ورطوبة عين^(٣).

وقال الطبري عند الكلام على هذه الآية : يقول تعالى ذكره : ويغزو هؤلاء الذين أوتوا العلم من مؤمني أهل الكتابين، من قبل نزول الفرقان، إذا يتلى عليهم القرآن لأذقانهم يبيكون، ويزيدهم مافي القرآن من المواعظ والعبر خشوعاً، يعني خضوعاً لأمر الله وطاعته استكانة له^(٤).

وفهم استحباب البكاء أيضاً عند قراءة القرآن بما أخرجه ابن ماجه وإسحاق بن راهويه

والبزار في مسندهما من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً : «إن هذا القرآن نَزَلَ بِحُزْنٍ، فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَابْكُوا، فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكُوا»^(١).

البكاء عند الموت وبعده :

١٤ - اتفق الفقهاء على أن البكاء إن كان قاصراً على خروج الدمع فقط بلا صوت فإنه جائز، قبل الموت وبعده، ومثله غلبة البكاء بصوت إذا لم يقدر على رده، ومثله حزن القلب.

واتفقوا أيضاً على تحريم الندب بتعداد محاسن الميت برفع صوت، إلا ما نقل في الفروع عن بعض الحنابلة.

واتفقوا على تحريم النواح وشق الجيب أو الثوب ولطم الخد وما أشبه ذلك، إلا أن الحنفية عبروا في ذلك بالكراهة، ومرادهم الكراهة التحريمية، وبذلك لا يكون بين الفقهاء في ذلك خلاف.

وأما إذا كان البكاء بصوت وغير مصحوب بنباح ونذب أو شق جيب أو نحو ذلك، فيرى الحنفية والمالكية والحنابلة أنه جائز، واشترط المالكية عدم الاجتماع للبكاء، وإلا كره^(٢).

(١) سورة الإسراء / ١٠٩

(٢) القرطبي ١٠ / ٣٤١

(٣) الكشف ٢ / ٤٦٩، ط دار المعرفة.

(٤) مراده بالآيتين : الآية ١٠٧، والآية ١٠٩ من سورة

الإسراء. والطبري ١٥ / ١٨١، ١٨٢ - ط الحلبي، وروح

المعاني ١٥ / ١٩٠ - ط المنيرية.

(١) حديث : «إن هذا القرآن نزل بحزن فإذا . . . سبق

تخرجه (ف ١).

(٢) فتاوى قاضيخان والبزازية مع الفتاوى الهندية =

البكاء؟ قال: لا. ولكن نهي عن صوتين أحقن فاجرين: صوت عند مصيبة، خمش وجهه وشق جيوب ورنة شيطان». (١)

وقد أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية». (٢) فهذا يدل على عدم جواز ما ذكر فيه من اللطم وشق الجيب ودعوى الجاهلية.

وأخرج النسائي عن جابر بن عتيك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب، فصاح النسوة وبكين، فجعل ابن عتيك يسكتهن، فقال رسول الله ﷺ: دعهن، فإذا وجب فلا تبكين باكية. قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: الموت». (٣)

البكاء عند زيارة القبر:

١٥ - البكاء عند زيارة القبر جائز، والدليل على

وللشافعية تفصيل أتى به القليوبي، فقال: إن البكاء على الميت إن كان لحوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به، أو لمحة ورقة كطفل فكذلك، ولكن الصبر أجل، أو لصالح وبركة وشجاعة وفقد نحو علم فمندوب، أو لفقد صلة وبر وقيام بمصلحة فمكروه، أو لعدم تسليم للقضاء وعدم الرضى به فحرام. (١)

وقال الشافعي: يجوز البكاء قبل الموت، فإذا مات أمسكن. واستدل بحديث النسائي عن جابر بن عتيك كما يأتي قريباً. (٢)

واستدل الفقهاء في ذلك بما ورد في السنة، فقد أخرج الترمذي عن جابر رضي الله عنه قال: «أخذ النبي ﷺ بيد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فانطلق به إلى ابنه إبراهيم، فوجده يجود بنفسه، فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره فبكى، فقال له عبد الرحمن: أتبكي؟ أو لم تكن نهي عن

(١) حديث: «نهى عن صوتين أحقن فاجرين...» أخرجه الحاكم (٤/٤٠ - ط دائرة المعارف العثمانية)

(٢) حديث: «ليس منا من لطم الخدود...» أخرجه البخاري (الفتح ١٦٣/٣ - ط السلفية).

(٣) حديث: جابر بن عتيك «أن رسول الله ﷺ جاء يعود...» أخرجه أبو داود (٣/٣٨٢ - ط عزت عبيد دعاس)، وفي إسناده جهالة عتيك بن الحارث، التهذيب لابن حجر (١٠٥/٧ - ط دائرة المعارف النظامية).

= ١٩٠/١، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ٣٨٣/١، وحاشية ابن عابدين ١/٦٠٧، وحاشية الدسوقي ١/٤٢٢، وجواهر الإكليل ١/١١٢، ومواهب الجليل مع التاج والإكليل ٢/٢٣٥، والحارثي مع حاشية العدوي ٢/١٣٣

(١) القليوبي ١/٣٤٣، ومغني المحتاج ١/٣٥٥، ٣٥٦، ونهاية المحتاج ٣/١٤، ١٥، والمهذب للشيرازي ١/١٤٦ المجموع للنووي ٣٠٧/٥

صارخا، فإن ذلك يدل على تحقق حياته، سواء انفصل بالكلية كما عند الشافعية، أم لم ينفصل كما عند الحنفية. فإن لم يبك، ولم توجد منه علامة تدل على الحياة فلا يحكم بحياته. فإن بدا منه ما يدل على حياته، كالبكاء والصراخ ونحو ذلك، فإنه يعطى حكم الأحياء، فيسمى ويرث، ويقتصر من قاتله عمدا، ويستحق موابله الدية في غير العمد فإن مات بعد تحقق حياته فإنه يغسل ويصلى عليه ويورث. وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (استهلال).

أثر بكاء البكر عند الاستئذان لتزويجها:

١٨ - إذا استؤذنت البكر في النكاح فبكت، فإن للفقهاء في دلالة على الرضا وعدمه اتجاهات ثلاثة:

أ - فالحنفية والشافعية يقولون: إن كان البكاء بلا صوت فيدل على الرضا، وإن كان بصوت فلا يدل على الرضا. (١)

ب - والمالكية يقولون: إن بكاء البكر غير المجبرة، وهي التي يزوجهها غير الأب من الأولياء، يعتبر رضا، لاحتمال أن هذا البكاء إنما هو لفقد الأب مثلا، فإن علم أنه للمنع من

ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله...» إلخ الحديث. (١)

اجتماع النساء للبكاء:

١٦ - اجتماع النساء للبكاء عند المالكية مكروه إن كان بلا صوت، وحرام إن كان معه صوت. (٢)

والشافعية لا يميزون الاجتماع للبكاء. (٣) ولم يتعرض الحنفية ولا الحنابلة لاجتماع النساء للبكاء. على أن الفقهاء متفقون على جواز البكاء بالدمع فقط بلا صوت، وإنما تأتي الكراهة أو التحريم على ما إذا قصد الاجتماع له.

هذا، وإذا كان اجتماع النساء للبكاء مكروها أو محرما فكراهة أو تحريم اجتماع الرجال له أولى، وإنما خص الفقهاء النساء بالذكر لأن هذا شأنهن. (٤)

أثر بكاء المولود عند الولادة:

١٧ - إذا بكى المولود عند ولادته، بأن استهل

(١) حديث: «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى...» أخرجه مسلم (٦٧١/٢ - ط الحلي).

(٢) جواهر الإكليل ١/١١٤، ومواهب الجليل ٢/٢٤٠،

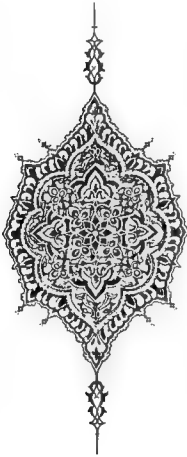
٢٤١، وحاشية الدسوقي ١/٤٢٤

(٣) مغني المحتاج ١/٣٥٦

(٤) حاشية الدسوقي ١/٤٢٤

(١) الاختيار لتعليل المختار ٣/٩٢ ط دار المعرفة، وفتح الباري ١٩٣/٩ - ط الرياض.

قال القرطبي قال علماؤنا: هذه الآية دليل على أن بكاء المرء لا يدل على صدق مقاله، لاحتمال أن يكون تصنعاً، فمن الخلق من يقدر على ذلك، وفيهم من لا يقدر، وقد قيل: إن الدمع المصنوع لا يخفى. كما قال حكيم: إذا اشتبكت دموع في حدود تبين من بكى ممن تباكى^(١)



الزواج لم يكن رضا^(٢).
جـ - والحنايلة يقولون: إن البكاء إذن في النكاح، لما روى أبوهريرة قال رسول الله ﷺ: «تستأمر اليتيمة فإذا بكت أو سكنت فهو رضاها، وإن أبت فلا جواز عليها»^(٣) ولأنها غير ناطقة بالامتناع مع سماع الاستئذان، فكان ذلك إذنا منها كالصمت. والبكاء يدل على فرط الحياء لا الكراهة. ولو كرهت لامتنت، فإنها لا تستحي من الامتناع^(٤).

بكاء المرء هل يكون دليلاً على صدق مقاله:
١٩ - بكاء المرء لا يدل على صدق مقاله، ويدل على ذلك قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(٥). فإن إخوة يوسف تصنعوا البكاء ليصدقهم أبوهم بما أخبروه به، مع أن الذي أخبروه به كذب، فهم الذين دبروه وفعلوه.

(١) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٢٧/٢ ط دار الفكر.

(٢) حديث: «تستأمر اليتيمة، فإذا بكت أو سكنت...» أخرجه أبو داود (٥٧٣/٢ - ٥٧٥ - ط عزت عبيد دعاس) وقال أبو داود: وليس «بكت» بمحفوظ، وهو وهم في الحديث، الوهم من إدريس أو محمد بن السلاء. وأما أصل الحديث دون قوله «بكت»، فأخرجه البخاري (الفتح ١٩١/٩ - ط السلفية).

(٣) مطالب أولي النهى ٥٦/٥، ٥٧ - ط - المكتب الإسلامي.

(٤) سورة يوسف / ١٦

(١) القرطبي ١٤٥/٩

صحيح، أو فاسد جرى مجرى الصحيح.
وقيل: إنها التي لم تزل بكارتها أصلاً.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العذرة :

٢ - العذرة لغة: الجلدة التي على المحل.^(٢)
ومنه العذراء، وهي: المرأة التي لم تزل بكارتها
بمزيل.^(٣)

فالعذراء: ترادف البكر لغة وعرفاً، وقد
يفرقون بينهما، فيطلقون العذراء على من لم تزل
بكارتها أصلاً، وقال الدردير: إذا جرى العرف
بالتسوية بينهما يعتبر.^(٤)

ب - الثوبة :

٣ - الثوبة: زوال البكاۃ بالوطء ولو حراماً.
والثيب لغة: ضد البكر، فهي التي تزوجت
فثابت، وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن
مسها، وعن الأصمعي أن الثيب: هو الرجل أو
المرأة بعد الدخول.

بكاۃ

التعريف :

١ - البكاۃ (بالفتح) لغة: عذرة المرأة، وهي
الجلدة التي على القبل.^(١)

والبكر: المرأة التي لم تفتض، ويقال للرجل:
بكر، إذا لم يقرب النساء، ومنه حديث «البكرُ
بالبكر جلدٌ مائة وثقي سنة».^(٢)

والبكر اصطلاحاً عند الحنفية: اسم لامرأة لم
تجامع بنكاح ولا غيره، فمن زالت بكارتها بغير
جماع كوثبة، أو درور حيض، أو حصول
جراحة، أو تعنيس: بأن طال مكثها بعد إدراكها
في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبيكار
فهي بكر حقيقة وحكماً.^(٣)

وعرفها المالكية: بأنها التي لم توطأ بعقد

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١ ط عيسى
الحلي بمصر.

(٢) لسان العرب مادة: «بكر».

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٠٢، وحاشية الدسوقي

على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١

(٤) نهاية المحتاج ٦/ ٢٢٣ ط المكتبة الإسلامية، والدسوقي

٢٨١/٢

(١) المصباح المنير، ولسان العرب مادة: «بكر»

(٢) حديث: «البكر بالبكر جلد مائة...» أخرجه مسلم

(٣) ١٣١٦/٣ - ط الحلبي من حديث عباد بن الصامت

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٠٢ دار إحياء التراث

العربي.

ومناطق قبول شهادة المرأة في إثبات البكاارة أن موضعها عورة لا يطلع عليه الرجال إلا للضرورة، وروى مالك عن الزهري: مضت السنة أنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن، من ولادة النساء وغيرهن. ^(١) وقيس على ذلك البكاارة والثبوة. وتثبت البكاارة كذلك باليمين حسب التفصيل الذي سيأتي.

أثر البكاارة في عقد النكاح:

٥ - ما يكون به إذن البكر: اتفق الفقهاء على أن سكوت البكر البالغة عند استئذانها في النكاح إذن منها، لحديث: «البكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». ^(٢)

ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الأيام أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». ^(٣)

والثيب اصطلاحاً: من زالت بكارتها بالوطء ولو حراماً. ^(١) والثيب والبكر ضدان.

ما ثبت به البكاارة عند التنازع:

٤ - أجاز جمهور الفقهاء قبول شهادة النساء في البكاارة والثبوة. واختلفوا في العدد المشترط: فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن البكاارة تثبت بشهادة امرأة ثقة، والشتان أحوط وأوثق.

وأجاز أبو الخطاب من الحنابلة شهادة الرجل في ذلك.

وذهب المالكية - على ما صرح به خليل والدردير في شرحه - إلى أنها تثبت بشهادة امرأتين.

لكن قال الدسوقي في باب النكاح: إن أتى الرجل بامرأتين، أو امرأة واحدة تشهد له على ما تصدق فيه الزوجة قبلت.

وقال الشافعية: تثبت البكاارة بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو شهادة أربع نسوة. ^(٢)

= للخطيب الشريبي ٦٩/٢، وكشاف القناع ١٣/٥ ط الرياض، المغني لابن قدامة ٩/١٥٥، ١٥٧ (١) الأثر عن الزهري أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كما في نصب الرأية (٤/ ٨٠) ط المجلس العلمي وعبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٣٣٣) ط المجلس العلمي مطولاً.

(٢) حديث: «البكر تستأذن في نفسها...» أخرجه مسلم (٢/ ١٠٣٧) ط الحلبي من حديث ابن عباس.

(٣) حديث: «الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر...» أخرجه مسلم (٢/ ١٠٣٧) ط الحلبي من حديث ابن عباس.

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة «ثيب»، وكشاف القناع ٤٦/٥ ط الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩٦، ٤/ ٨٩، ٣٧١ ط دار إحياء التراث العربي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٨٥، ٤/ ١٨٨، وشرح المنهاج ٤/ ٣٢٥، والإقناع =

ب - بكر مجرة عَصَلها أبوها، أي منعها من النكاح لا لمصلحتها، بل للإضرار بها، فرفضت أمرها للحاكم، فأراد تزويجها لامتناع أبيها، وزوجها.

ج - بكر يتيمة مهملة لا أب لها ولا وصي، خيف فسادها بفقر أوزنى أو عدم حاضن شرعي في قول، والمعتمد أنها تجبر.

د - بكر غير مجرة، افتيت عليها، زوجها وليها غير المجبر - وهو غير الأب ووصيه - بغير إذنها، ثم أنهى إليها الخبر فرضيت.

هـ - بكر أريد تزويجها لذي عيب موجب لخيارها، كجنون وجذام وبرص. ^(١) والتفصيل في مصطلح (نكاح).

اشتراط الولي وعدمه :

٧ - البكر إن كانت صغيرة فالإجماع على أنها لا تزوج نفسها، بل يزوجه وليها.

وأما إن كانت كبيرة، فجمهور الفقهاء من السلف والخلف على أنها لا تزوج نفسها، وإنما يزوجه وليها. وعند المالكية : ولو كانت عانساً

ومثل السكوت : الضحك بغير استهزاء، لأنه أدل على الرضا من السكوت، وكذا التيسم والبكاء بلا صوت، لدلالة بكائها على الرضا ضمناً.

والمعول عليه اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك، فإن تعارضت أو أشكل احتيط. ^(١)

واستثمار البكر البالغة العاقلة مندوب عند الجمهور، لأن لوليها الحق في إجبارها على النكاح. وسنة عند الحنفية، لأنه ليس لوليها حق الإجبار. ^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (نكاح).

٦ - وقد ذكر المالكية أبكاراً لا يكتفى بصمتهم، بل لابد من إذنهم بالقول عند استئذانهم في النكاح :

أ - بكر رشدها أبوها أو وصيه بعد بلوغها، لأنه لا جبر لأبيها عليها، لما قام بها من حسن التصرف على المعروف في المذهب.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٤، ٢٢٧ ط دار الفكر، والقلوبي على شرح المحتاج ٣/ ٢٢٣ ط عيسى الحلبي بمصر، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٩٣، ٤٩٤ ط الرياض، وكشاف القناع ٥/ ٤٣، ٤٦ ط الرياض.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٤، ٢٢٧، ونهاية المحتاج ٦/ ٢٢٤، وكشاف القناع ٥/ ٤٣، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٩١ ط الرياض، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩٨ وما بعدها، وفتح القدير ٣/ ١٦٤

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢/ ٣٦٧، ٣٦٨ ط دار المعارف بمصر.

من نكاح من ترغب فيه، ورفعت أمرها للقاء، وثبت كفاة من ترغب في زواجه يأمره الحاكم بتزويجها، فإن امتنع ارتفع إجباره، وزوجها الحاكم، ولا بد من نطقها برضاها بالزوج وبالصدق. ^(١)

ولا يختلف مذهب الشافعية والحنابلة عن هذا إلا في بعض التفصيلات، كتكرار امتناع الولي العاضل مراراً. ^(٢)

جـ- والبكر البتمة الصغيرة إذا خيف فسادها، يجبرها وليها على التزويج، وتجب مشاوره القاضي على المعتمد عند المالكية. ^(٣) ولا خصوصية لهذا الحالة عند الحنفية، لأن مطلق الصغيرة - بكرا كانت أو ثيباً - لوليها إجبارها على النكاح، ثم إذا بلغت وكان الولي المجبر غير الأب أو الجد ثبت لها خيار البلوغ. وذهب الحنابلة - في رواية - إلى أن الولي المجبر هو الأب فقط، ولا يزوج الصغيرة غيره ولو كان جداً. وفي المذهب رواية أخرى كمذهب الحنفية.

ويرى الشافعية أن ولاية الإجبار في تزويج

بلغت الستين في مشهور المذهب. ^(١) وذهب الحنفية إلى أنه ليس لوليها حق إجبارها، ولها أن تزوج نفسها، فإن زوجت نفسها بغير كفء، أو بدون مهر المثل، فلوليها حق طلب الفسخ ما لم تحمل. ^(٢)

وروي عن أبي يوسف أن نكاح الحرة البالغة العاقلة إذا كانت بكراً لا ينعقد إلا بولي، وعن محمد ينعقد موقوفاً.

والتفصيل في مصطلح (نكاح).

متى يرتفع الإجبار مع وجود البكاره:

٨ - أ - يرى المالكية أن الأب لا يجبر بكراً رشدها - إن بلغت - بأن قال لها: رشدتك، أو أطلقت يدك، أو رفعت الحجر عنك، أو نحو ذلك. وثبت ترشيدها بإقراره، أو بيينة إن أنكر، وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها وإذنها، وهو المعروف في المذهب.

وقال ابن عبد البر: له جبرها.

ب - إذا عضل والد البكر المجبرة، ومنعها

(١) حاشية الدسوقي ٢/ ٢٣١، وشرح الزرقاني ٢/ ١٧٨

(٢) منهاج الطالبين وحاشية قلوبوي ٣/ ٢٢٥، وكشاف القناع ٥/ ٤٤، ٥٤، ٥٥ ط الرياض.

(٣) شرح الدردير وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ٢٢٤، وحاشية

ابن عابدين ٢/ ٢٩٦، والمغني ٦/ ٤٨٩، والقليوبي

٣/ ٢٢٣ ط عيسى الحلبي.

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٦٩، وحاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٤، ونهاية المحتاج ٢/ ٢٢٣ ط

مصطفى الحلبي بمصر، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٤٩ ط

الرياض.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٩٦، ٢٩٨ ط دار إحياء

الآثار العربي، وفتح القدير والعناية ١/ ١٥٧، ١٦٣

بكارة ٩

وطء نكاح، ولم يعلم الأب بذلك، ففيه تردد، قيل: بخير، وقيل: لا، وهو الأصوب لوقوع اسم البكارة عليها. ولأن البكارة قد تزول بوثة ونحوها. وإن علم الأب بشيئوبتها بلا وطء وكنم، فللزواج الرد على الأصح، وأحرى بوطء.

ولو شرط البكارة ووجدها قد ثبتت بنكاح، فله الرد مطلقا علم الأب أم لا. (١)

وعند الشافعية: لو نكح امرأة بشرط بكارتها، فتبين فوات الشرط صح النكاح في الأظهر، لأن المعقود عليه معين لا يتبدل بخلف الصفة المشروطة. والقول الثاني عندهم: بطلانه، لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشاهدة، فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين. (٢)

وورد عن الحنابلة: إن شرط في التزويج أن تكون بكرا فوجدها ثيبا بالزنى ملك الفسخ. وإن شرط أن تكون بكرا فبانث ثيبا، قال ابن قدامة: عن أحمد كلام يحتمل أمرين:

أحدهما: لا خيار له، لأن النكاح لا يرد فيه يعيب سوى ثمانية عيوب، فلا يرد منه بمخالفة الشرط.

البكر هي للأب والحد وحدهما، دون بقية الأولياء. فالبكر اليتيمة تنحصر ولاية إجبارها في الجد.

أشراط الزوج بكارة الزوجة:

٩- ذهب الحنفية إلى أن الرجل لو تزوج امرأة على أنها بكر، فتبين بعد الدخول أنها ليست كذلك، لزمه كل المهر، لأن المهر شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة، وحملها لامرأها على الصلاح، بأن زالت بوثة.

فإن كان قد تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر، فإذا هي غير بكر، لا تجب الزيادة، لأنه قابل الزيادة بما هو مرغوب فيه، وقد فات، فلا يجب ما قبل به.

ولا يثبت بتخلف شرط البكارة فسخ العقد. (١)

وعند المالكية: إذا تزوج الرجل امرأة ظانا أنها بكر، ثم تبين أنها ثيب، ولا علم عند أبيها، فلا رد للزوج بذلك، إلا أن يقول: أتزوجها بشرط أنها (عذراء) وهي التي لم تزل بكارتها بمزيل، فإذا وجدها ثيبا فله ردها، وسواء أعلم الولي أم لا، وسواء أكانت الثيبية بنكاح أم لا. وأما إذا شرط أنها (بكر) فوجدها ثيبا بغير

(١) الحارثي على مختصر خليل ٣/ ٢٣٩ ط دار صادر

(٢) شرح مناهج الطالبين ٣/ ٢٦٥ ط عيسى الحلبي بمصر.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٤٦، و٤٨/ ٤٨

والأمر الثاني: له الخيار نصا، لأنه شرط وصفا مرغوبا فيه، فبانت بخلافه^(١).

البكارة الحكمية، وأثرها في الإيجاب ومعرفة إذن:

١٠ - من زالت بكارتها بلا وطء كوثبة، أو أصعب، أو حدة حيض، ونحو ذلك، فهي بكر حقيقة وحكما، ولا أثر لزوال بكارتها بما ذكر ونحوه في الإيجاب والاستئذان ومعرفة إذن، لأنها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة. ولأن الزائل في هذه المسائل العذرة، أي الجلدة التي على محل البكارة. وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة. والأصح للشافعية، والثاني لهؤلاء، ولأبي يوسف وعمد: أنها كالثيب من حيث عدم الاكتفاء بسكوتهما، لزوال العذرة، لأنها ثيب حقيقة.

وقال الحنفية: من زالت بكارتها بزنى - إن لم يتكرر، ولم تحد به - هي بكر حكما^(٢).
والتفصيل في مصطلح (نكاح).

تعتمد إزالة العذرة بغير جماع وأثر ذلك:
١١ - اتفق الحنفية، والحنابلة، والشافعية في الأصح عندهم على أن الزوج إذا تعمد إزالة بكارة زوجته بغير جماع، كأصبع، لا شيء عليه. ووجهه عند الحنفية: أنه لا فرق بين آلة وآلة في هذه الإزالة. وورد في أحكام الصغار في الجنائيات: أن الزوج لو أزال عذرتها بالأصبع لا يضمن، ويعزر، ومقتضاه أنه مكروه فقط^(٣).

وقال الحنابلة: إنه أتلف ما يستحق إتلافه بالعقد، فلا يضمن بغيره^(٤).
وأما الشافعية فقالوا: إن الإزالة من استحقاق الزوج.
والقول الثاني لهم: إن أزال بغير ذكر فأرش^(٥).

وقال المالكية: إذا أزال الزوج بكارة زوجته بأصبعه تعمدا، يلزمه حكومة عدل (أرش) يقدره القاضي، وإزالة البكارة بالأصبع حرام، ويؤدب الزوج عليه^(٦).
والتفصيل يكون في مصطلح (نكاح ودية).

(١) المغني لابن قدامة ٦/ ٤٩٥، ٥٢٦ ط الرياض، وكشاف القناع ٥/ ٩٩، ١٤٩ ط الرياض.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٣، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٩٥، وكشاف القناع ٥/ ٤٧ ط الرياض، وشرح مناهج الطالبين ٣/ ٢٢٣، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٠٢، وفتح القدير ٣/ ١٦٩، وتبيين الحقائق وحاشية الاتفاق عليه ٢/ ١٢٠.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣١

(٢) كشاف القناع ٥/ ١٦٣

(٣) شرح المنهاج ٤/ ١٤٢، ١٤٣

(٤) حاشية الدسوقي ٤/ ٢٧٧، ٢٧٨ ط دار الفكر، والشرح الصغير على حاشية المعادي ٤/ ٣٩٢

ادعاء البكاۋة ، وأثر ذلك في الاستحلاف :

١٣ - يرى المالكية : أن من تزوج امرأة ظانا أنها بكر، وقال : إني وجدتھا ثيبا، وقالت : بل وجدني بكرا، فالقول قولھا مع يمينھا إن كانت رشيدة، سواء ادعت أنها الآن بكر، أم ادعى أنها كانت بكرا، وهو أزال بكاۋتها على المشهور في المذهب، ولا يكشف عن حالھا. فإن لم تكن رشيدة، وكانت لا تحسن التصرف، أو صغيرة، يحلف أبوها، ولا ينظرھا النساء جبرا عليها، أو ابتداء، وأما برضاھا فينظرنها، فإن أتى الزوج بامرأتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه فإنه يعمل بشهادتهما، وكذا المرأة الواحدة. وحينئذ لا تصدق الزوجة، وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت. وإن كان الأب أو غيره من الأولياء عالما بشيوبتها بلا وطء من نكاح، بل بوثبة ونحوها، أوزنى وكنتم عن الزوج، فللزوجة الرد على الأصح إن كان قد شرط بكاۋتها، ويكون له الرجوع بالصداق على الأب، وعلى غيره إن تولى العقد. وأما إن كانت الثبوة من نكاح فترد، وإن لم يعلم الأب. (١)

والتفصيل في مصطلح (نكاح، صديق،

عيب).

وقال الشافعية : تصدق المرأة في دعوى

مقدار الصديق بإزالة البكاۋة بالأصبع دون الجماع :

١٢ - يرى الحنفية أن الزوج إذا أزال بكاۋة زوجته بغير جماع، ثم طلقها قبل المسيس، وجب لها جميع مهرها، إن كان مسمى ولم يقبض، وبأقيه إن قبض بعضه، لأن إزالة البكاۋة بأصبع ونحوه لا يكون إلا في خلوة. (١) وقال المالكية : لو فعل الزوج ما ذكر لزمه أرش البكاۋة التي أزالها بأصبعه، مع نصف صداقها. (٢)

وقال الشافعية والحنابلة : يحكم لها بنصف صداقها، لفهم قوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ (٣) إذ المراد بالس : الجماع، ولا يستقر المهر باستمتاع وإزالة بكاۋة بلا آلة، فإن طلقها وجب لها الشطر دون أرش البكاۋة.

وعلل الحنابلة زيادة على الآية بأن هذه مطلقة قبل المسيس والخلوة، فلم يكن لها سوى نصف الصديق المسمى، ولأنه أنلف مايستحق إتلافه بالعقد، فلا يضمه بغيره. (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ٢ / ٣٣٠، ٣٣١

(٢) حاشية الدسوقي ٢ / ٢٧٧، ٢٧٨ ط دار الفكر.

(٣) سورة البقرة / ٢٣٧

(٤) نهاية المحتاج وحاشية أبي الضياء نور الدين عليه

١٦٣ / ٥، ٣٣٥، وكشاف القناع

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٦ ط

دار الفكر.

بلعوم

١ - البلعوم لغة واصطلاحاً: هو مجرى الطعام والشراب، وموضع الابتلاع من الحلق. ^(١)

أحكام تتعلق بالبلعوم:

البلعوم - باعتباره مجرى الطعام والشراب بين آخر الفم (أي أقصاه، وهو اللهاة) والمعدة - تجري عليه أحكام، منها ما يتعلق بما يفطره الصائم، ومنها ما يتعلق بالتذكية وقطع البلعوم فيها، ومنها ما يتعلق بالجنابة عليه والدية فيه.

أ - ما يتعلق بالصوم ومفطرته:

٢ - اتفق الفقهاء على أن كل ما أدخل في البلعوم من طعام أو شراب أو دواء في فترة الصوم

بكاثها بلا يمين، وكذا في ثبوتها، إلا إذا ادعت بعد العقد أنها كانت ثيباً قبله فلا بد من يمينها. وقال الخطيب الشربيني: يصدق الولي بيمينه هنا، لئلا يلزم بطلان العقد، ولا تسأل عن سبب زوال بكاثها.

ولو أقام الولي بينة ببكاثها قبل العقد لإجبارها قبلت، ولو أقامت هي بينة بعد العقد بزوال بكاثها قبل العقد لم يبطل العقد. ^(١)

وقال الحنابلة: من تزوج امرأة بشرط أنها عذراء، فادعى بعد دخوله بها أنه وجدها ثيباً، وأنكرت ذلك، لا يقبل قوله بعد وطئه في عدم بكاثها، لأن ذلك مما يخفى، فلا يقبل في قوله بمجرد دعواه.

فإن شهدت امرأة عدل: أنها كانت ثيباً قبل الدخول قبل قولها وثبت له الخيار، وإلا فلا. ^(٢)

والتفصيل في مصطلح (نكاح، صداق، شرط)

بلاغ

انظر: تبليغ.

(١) حاشية قليوبي على مباح الطالبين ٣/٢٢٣ ط عيسى الحلبي بمصر.

(٢) مطالب أولي النهى ٥/١٣١ ط المكتب الإسلامي بدمشق

(١) المصباح المتبر، وغتار الصحاح، ولسان العرب، والمغرب في ترتيب المعرب، والشرح الكبير ٢/٩٩، والنظم المستعذب ١/٢٥٩، ورد المختار على الدر المختار ٥/١٨٧، ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٢٢ ط المكتب الإسلامي، ونيل المارء بشرح دليل الطالب ٢/١٥٩ ط الفلاح.

وفيهما يميز في الذبح خلاف، مجمله فيهمايلي:

ذهب الحنفية إلى أن الذابح إن قطع جميعها حل الأكل، لوجود الذكاة. وكذلك إن قطع ثلاثة منها أي ثلاثة كانت. وقال أبو يوسف: لابد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين. وقال محمد: إنه يعتبر الأكثر من كل عرق، وذكر القدوري قول محمد مع أبي يوسف، وحمل الكرخي قول أبي حنيفة «وإن قطع أكثرها حل» على ما قاله محمد، والصحيح أن قطع أي ثلاثة منها يكفي.

وعند الشافعية: يستحب قطع الحلقوم والمريء والودجين، لأنه أسرع وأروح للذبيحة، فإن اقتصر على قطع الحلقوم والمريء أجزأه، لأن الحلقوم يجري النفس، والمريء يجري الطعام، والروح لا تبقى مع قطعها.^(١)

وشرط المالكية قطع جميع الحلقوم، وهو القصبة التي يجري فيها النفس، وقطع جميع الودجين، ولم يشترطوا قطع المريء.^(٢)

أما الحنابلة فاشتروا قطع الحلقوم والمريء، واكتفوا بقطع البعض منهما، ولم يشترطوا إبانتهما، لأنه قطع في محل الذبح مالا تبقى الحياة معه، واشترطوا فري الودجين، وذكر ابن تيمية

فإنه يفطر في الجملة. وفي ذلك تفصيلات تنظر في (الصوم).

وإن استقاء وجاوز القيء البلعوم أفطر عند بعض الفقهاء.^(٣) وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (الصوم) أيضا.

ب - ما يتعلق بالتذكية:

٣ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على ضرورة قطع البلعوم أثناء الذبح، ضمن ما يقطع من عروق في المذبوح معلومة. وهي الحلقوم وهو: مجرى النفس، والودجان وهما: عرقان في جانبي العنق ينهما الحلقوم والمريء، ويتصل بهما أكثر عروق البدن، ويتصلان بالدماغ. هذا بالإضافة إلى المريء (البلعوم).

أما المالكية فلم يشترطوا قطعه، بل قالوا بقطع جميع الحلقوم، وقطع جميع الودجين.^(٤)

(١) الاختيار شرح المختار ١/١٣١ - ١٣٣ ط دار المعرفة، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١/٥٢٣ - ٥٢٧، والمهذب ١/١٨٩، ونيل المأرب بشرح دليل الطالب ١/٩٩ - ١٠٠ ط الفلاح.

(٢) رد المختار على الدر المختار ٥/١٨٦ - ١٨٧، والاختيار شرح المختار ٣/١٤٢ - ١٤٤ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦ م، والمهذب ١/٢٥٩، ونهاية المحتاج ٨/١١٠ - ١١١، والشرح الكبير ٢/٩٩، ومزار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٢١ - ٤٢٣ ط المكتب الإسلامي، ونيل المأرب بشرح دليل الطالب ٢/١٥٨ - ١٥٩ م الفلاح.

(١) الاختيار شرح المختار ٣/١٤٤، والمهذب ١/٢٥٩

(٢) الشرح الكبير ٢/٩٩

الجائفة ثُلْتُ الدِّية^(١) وعن أبي بكر رضي الله عنه «أنه حكم في جائفة نَفَذْتُ بثلي الدية^(٢) لأنها إن نفذت فهي جائفتان، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

أما المالكية فقد قالوا: إن الجائفة مختصة بالطن والظهر، وفيها ثلث من الدية الخمسة، فإن نفذت فهي جائفتان^(٣).
والتفصيل في (الجنايات، والديات).

بلغم

انظر: نخامة.

وجها أنه يكفي قطع ثلاثة من الأربعة، وقال: إنه الأقوى، وسئل عمن قطع الحلقوم والودجين لكن فوق الجوزة؟ فقال: هذا فيه نزاع، والصحيح أنها تحل^(١). والتفصيل يرجع فيه إلى: (تذكية).

جـ - ما يتعلق بالجناية:

٤ - الفقهاء متفقون على أن الجروح - فيما عدا الرأس والوجه - تنقسم إلى جائفة وغير جائفة. قال الشافعية والحنابلة: إن الجائفة هي التي تصل إلى الجوف من البطن أو الظهر أو الورك أو الثغر (ثغرة النحر) أو الحلق أو المشانة، وقال الحنفية: إن ما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي لو وصل إليه من الشراب قطرة لأفطريكون جائفة، لأنه لا يفطر إلا إذا كان وصل إلى الجوف.

وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت فهي جائفتان^(٢) قال عليه الصلاة والسلام «في

(١) حديث: «في الجائفة ثلث الدية» أخرجه ابن أبي شيبة (٩/ ٢١٠ - ٢١١ - نشر الدار السلفية - بمبي) مرسلًا، وله طرق يتقوى بها: (نصب الرابطة للزليعي ٤/ ٣٧٥ - ط المجلس العلمي).

(٢) الأثر عن أبي بكر رضي الله عنه وأنه حكم في جائفة... أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٩/ ٣٦٩ - ط المجلس العلمي).

(٣) الشرح الكبير ٤/ ٢٧٠ - ٢٧١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٨/ ٣٤ - ٣٥.

(١) منار السبيل في شرح الدليل ٢/ ٤٢٢ - ٤٢٣ المكتب الإسلامي، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ٢/ ١٥٩ ط الفلاح.

(٢) الاختيار شرح المختار ٥/ ٤٢ ط دار المعرفة، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/ ٢٩٦، وتكملة فتح القدير ٨/ ٨١٣، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١، ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٣، ط المكتب الإسلامي، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ٢/ ١٣٥ ط الفلاح.

ولكن الفقهاء يطلقون الكبر في السن على معنيين .

الأول : أن يبلغ الإنسان مبلغ الشيخوخة والضعف بعد تجاوزه مرحلة الكهولة .^(١)

الثاني : أن يراد به الخروج عن حد الصغر بدخول مرحلة الشباب ، فيكون بمعنى البلوغ المصطلح عليه .

ب - الإدراك :

٣ - الإدراك : لغة مصدر أدرك ، وأدرك الصبي والفتاة : إذا بلغا . ويطلق الإدراك في اللغة ويراد به : اللحاق ، يقال : مشيت حتى أدركته . ويراد به أيضا : البلوغ في الحيوان والتمر . كما يستعمل في الرؤية فيقال : أدركته ببصري : أي رأيته .

وقد استعمل الفقهاء الإدراك بمعنى : بلوغ الحلم ، فيكون مساويا للفظ البلوغ بهذا الإطلاق .

ويطلق بعض الفقهاء الإدراك ويريدون به أوان النضج .^(٢)

(١) القاموس المحيط ، والمصباح المنير ، والتعريفات للجرجاني ص ٩٧ ، والأشياء والنظائر لابن نجيم ص ١٢٢
(٢) لسان العرب المحيط ، والمصباح المنير ، وطلبية الطلبة والتعريفات للجرجاني ، والكلبيات لأبي البقاء ، والمغرب في ترتيب المعرب ، والنظم المستعذب ١/ ٣٤٩ ط الحلبي ، وحاشية قلوبني ٣/ ٦٤ ط الحلبي .

بلوغ

التعريف :

١ - البلوغ لغة : الوصول ، يقال بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغاً وصل وانتهى .

وبلغ الصبي : احتلم وأدرك وقت التكليف ، وكذلك بلغت الفتاة .^(١)

واصطلاحاً : انتهاء حد الصغر في الإنسان ، ليكون أهلاً للتكاليف الشرعية . أو هو : قوة تحدث في الصبي ، يخرج بها عن حالة الطفولية إلى غيرها .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكبر :

٢ - الكبر والصغر معنيان إضافيان ، فقد يكون الشيء كبيراً بالنسبة لآخر ، صغيراً لغيره ،

(١) لسان العرب المحيط ، والمصباح المنير مادة «بلغ» ، ورد المختار على الدر المختار ٥/ ٩٧

(٢) شرح الزرقاني ٥/ ٢٩٠ ، والشرح الصغير على أقرب المسالك ١/ ١٣٣ ط دار المعارف بمصر .

ج - الحلم والاحتلام:

٤ - الاحتلام: مصدر احتلم، والحلم: اسم المصدر. وهولغة: رؤيا النائم مطلقا، خيرا كان المرثي أو شرا. وفرق الشارع بينهما، فخص الرؤيا بالخير، وخص الحلم بضده.

ثم استعمل الاحتلام والحلم بمعنى أخص من ذلك، وهو: أن يرى النائم أنه يجامع، سواء أكان مع ذلك إنزال أم لا.

ثم استعمل هذا اللفظ بمعنى البلوغ. وعلى هذا يكون الحلم والاحتلام والبلوغ بهذا المعنى ألفاظا مترادفة.

د - المراهقة:

٥ - المراهقة: مقارنة البلوغ، وراقت الغلام والفتاة مراهقة: قاربا البلوغ، ولم يبلغا. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

وهذا تكون المراهقة والبلوغ لفظين متباينين.^(١)

هـ - الأشد:

٦ - الأشد لغة: بلوغ الرجل الحنكة والمعرفة. والأشد: طور يتبدى بعد انتهاء حد الصغر،

(١) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير، والتمريضة للجرجاني مادة «رهم»، وابن عابدين ٤٢١/٥

أي من وقت بلوغ الإنسان مبلغ الرجال إلى سن الأربعين، وقد يطلق الأشد على الإدراك والبلوغ. وقيل: أن يؤنس منه الرشد مع أن يكون بالغا. فالأشد مساو للبلوغ في بعض إطلاقاته.^(١)

الرشد:

٧ - الرشد لغة: خلاف الضلال. والرشد، والرشد، والرشاد: نقيض الضلال. وهو: إصابة وجه الأمر والاهتداء إلى الطريق.

والرشد في اصطلاح الفقهاء: الصلاح في المال لا غير عند أكثر العلماء، منهم: أبوحنيفة ومالك وأحمد. وقال الحسن والشافعي وابن المنذر: الصلاح في الدين والمال.^(٢)

والتفصيل في مصطلح (رشد)، (والولاية على المال).

وليس للرشد سن معينة، وقد يحصل قبل

(١) لسان العرب المحيط، والمغرب في ترتيب العرب، والكلية لأبي البقاء، ونحمة المودود بأحكام المولود ص ٢٣٥ ط مطبعة المدني، وتفسير القرطبي ١٦/١٩٤ ط مكتبة دار الكتب المصرية.

(٢) لسان العرب والمحيط، والمصباح المنير، والكلية لأبي البقاء مادة: «رشد» والمغني والشرح الكبير ٤/٤١٥، ٤/٤١٦، ونهاية المحتاج ٤/٣٤٦، ٣٥٣، وشرح منهاج الطالبين مع الحاشيتين عليه ٢/٣٠١، ٣٠٢

بعض المالكية والحنابلة: أن الإنبات إذا جلب واستعمل بوسائل صناعية من الأدوية ونحوها فإنه لا يكون مثبتا للبلوغ، قالوا: لأنه قد يستعمل الإنبات بالدواء ونحوه لتحصيل الولايات والحقوق التي للبالغين.^(١)

وقد اختلف الفقهاء في اعتبار الإنبات علامة على البلوغ، على أقوال ثلاثة:

١١ - الأول: أن الإنبات ليس بعلامة على البلوغ مطلقا. أي لا في حق الله ولا في حق العباد. وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن مالك على ما في باب القذف من المدونة، ونحوه لابن القاسم في باب القطع في السرقة، قال الدسوقي: وظاهره لا فرق بين حق الله وحقّ آدميين.^(٢)

١٢ - الثاني: أن الإنبات علامة البلوغ مطلقا. وهو مذهب المالكية والحنابلة، ورواية عن أبي يوسف ذكرها ابن عابدين وصاحب الجوهرة، إلا أن ابن حجر نقل أن مالكا لا يقيم الحدّ على من لم يثبت بلوغه بغير الإنبات، لأن الشبهة فيه تمنع من إقامة الحدّ.

واحج أصحاب هذا القول بحديث نبوي، وآثار عن الصحابة. فأما الحديث: فما ورد أن

البلوغ، وهذا نادر لا حكم له، وقد يحصل مع البلوغ أو بعده، وفي استعمال الفقهاء: كل رشيد بالغ، وليس كل بالغ رشيدا.

علامات البلوغ الطبيعية في الذكر، والأنثى، والختنى:

٨ - للبلوغ علامات طبيعية ظاهرة، منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى، ومنها ما يخص بأحدهما. وفيما يلي بيان العلامات المشتركة:

الاحتلام:

٩ - الاحتلام: خروج المني من الرجل أو المرأة في بقضة أو منام لوقت إمكانه.^(١) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢) ولحديث: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا».^(٣)

الإنبات:

١٠ - الإنبات: ظهور شعر العانة، وهو الذي يحتاج في إزالته إلى نحو حلق، دون الزغب الضعيف الذي ينبت للصغير. ونجد في كلام

(١) شرح مناهج الطالبين وحاشية قلوب، ٣٠٠/٢

(٢) سورة النور / ٥٩

(٣) حديث: «خذ من كل حالم ديناراً...» أخرجه الترمذي

(٣/ ١١ ط - الحلبي) والحاكم (١/ ٣٩٨ - ط دائرة المعارف

العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(١) الجمل على المنهج ٣/ ٣٣٨، وكشاف الفتاوى ٦/ ٤٥٤

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/ ٢٩٣

١٣ - القول الثالث: أن الإنبات بلوغ في بعض الصوردون بعض. وهو قول الشافعية، وبعض المالكية.

فيرى الشافعية أن الإنبات يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر، ومن جهل إسلامه، دون المسلم والمسلمة. وهو عندهم أمانة على البلوغ بالنسبة أو بالإنزال، وليس بلوغاً حقيقة. قالوا: ولهذا لولم يحتلم، وشهد عدلان بأن عمره دون خمسة عشرة سنة، لم يحكم ببلوغه بالإنبات.

وإنما فرقوا بينه وبين المسلم في ذلك لسهولة مراجعة آباء المسلم وأقاربه من المسلمين، ولأن الصبي المسلم متهم في الإنبات، فربما تعجله بدواء دفعوا للحجر عن نفسه وتشوقاً للولادات، بخلاف الكافر فإنه لا يستعجله. (١)

١٤ - ويرى بعض المالكية أن الإنبات يقبل علامة في أعْم مما ذهب إليه الشافعية، فقد قال ابن رشد: إن الإنبات علامة فيما بين الشخص وبين غيره من الأدميين من قذف وقطع وقتل.

وأما فيما بين الشخص وبين الله تعالى فلا خلاف - يعني عند المالكية - أنه ليس بعلامة.

(١) نهاية المحتاج ٣٤٧/٤، والمنهج وشرحه وحاشية الجمل ٣٣٨/٣، ٣٣٩، وقد نقل صاحب المغني وابن حجر في الفتح قول الشافعي في الكافر وهو ما ذكرناه هنا، وأن قوله في المسلم اختلف، ولم نجد هذا الاختلاف في كتب الشافعية.

النبي ﷺ لما حُكِم سعد بن معاذ في بني قريظة، فحكم بقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم، وأمر أن يكشف عن مؤثرهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت فهو من الذرية. بلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة» (١)

ومن هنا قال عطية بن كعب القرظي: «كنت معهم يوم قريظة. فأمر أن ينظر إلي هل أنبت، فكشفوا عاني، فوجدوها لم تنبت، فجعلوني في السبي» (٢)

وأما ماورد عن الصحابة، فمنه أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عامله «أن لا يقتل إلا من جرت عليه المواسي، ولا يأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي» وأن غلاماً من الأنصار شَبَّ بامرأة في شعره، فرفع إلى عمر فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك» (٣)

(١) حديث: «لقد حكمت فيهم بحكم الله...» أخرجه النسائي في مختصر العلوللذهبي (ص ٨٧ - المكتب الإسلامي) وأصله في البخاري (الفتح ٤١١/٧ ط السلفية) ومسلم (٣/١٣٨٩ - ط الحلبي).

(٢) قول عطية القرظي: كنت معهم يوم قريظة. أخرجه أسوداد (٤/٥٦١ - ط عزت عبيد دعلاس) والترمذي (٤/١٤٥ - ط الحلبي) وقال: حسن صحيح.

(٣) أورد الخبرين صاحب المغني ٤/٥٠٩ و٨/٤٧٦ وانظر الشرح الكبير والدسوقي ٣/٢٩٣، وفتح الباري ٥/٢٧٧

تعالى أجرى العادة أن الولد يخلق من ماء الرجال وماء المرأة. قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ؟ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾^(١)

فإذا وجد واحد من العلامات السابقة حكم بالبلوغ على الوجه المتقدم، وإن لم يوجد كان البلوغ بالسن على النحو المبين في مواطنه من البحث.

١٦ - واعتبر المالكية من علامات البلوغ في الذكر والأنثى - زيادة على ماتقدم - تنن الإبط، وفرق الأرنبة، وغلظ الصوت.

واعتبر الشافعية أيضا من علامات البلوغ في الذكر - زيادة على ماسبق - نبات الشعر الخشن للشارب، وثقل الصوت، وتواء طرف الحلقوم، ونحو ذلك. وفي الأنثى نهود الثدي.^(٢)

علامات البلوغ الطبيعية لدى الخنثى:
١٧ - الخنثى إن كان غير مشكل، وألحق بالذكور أو الإناث، فعلامة بلوغه بحسب النوع الذي ألحق به.

وبنى بعض المالكية على هذا القول أنه ليس على من أنبت، ولم يحتلم، إثم في ترك الواجبات وارتكاب المحرمات، ولا يلزمه في الباطن عتق ولا حد، وإن كان الحاكم يلزمه ذلك، لأنه ينظر فيه ويحكم بما ظهر له^(٣)

والحجة للطرفين الحديث المتقدم ذكره الوارد في شأن بني قريظة.

أما الشافعية فقد قصروا حكمه على مخرجه، فإن بني قريظة كانوا كفارا، وابن رشد ومن معه من المالكية جعلوه فيما هو أعم من ذلك، أي في الأحكام الظاهرة، بنوع من القياس.^(٤)

ما تختص به الأنثى من علامات البلوغ:
١٥ - تزيد الأنثى وتختص بمعلاتين: هما الحيض، إذ هو علم على بلوغها لحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار»^(٥)

وخص المالكية الحيض بالذي لم يتسبب في جلبيه، وإلا فلا يكون علامة. والحمل علامة على بلوغ الأنثى، لأن الله

(١) الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٣/٣

(٢) المحلى ٨٩/١، والمغني ٥٠٩/٤

(٣) حديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار...» أخرجه

أبوساود (١/٤٢١) - ط عزت عبيد دعاس - والحاكم

(١/٢٥١) - ط دائرة المعارف العثمانية (وصححه، ووافقه

الذهبي).

(١) سورة الطارق ٥ - ٥

(٢) ابن عابدين ٩٧/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير

٣/٣٩٣، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٣/٤٠٤،

وشرح المنهاج مع الحاشية ٤/٣٤٦، ونهاية المحتاج

٦/٣٤٨، والمغني والشرح الكبير ٤/٥١٢، ٥١٣

وإسقاط دلالتها، إذ لا يتصور حيض صحيح وميَّ رجل. فيلزم أن يكون أحدهما فضلة خارجة من غير محلها، وليس أحدهما أولى بذلك من الآخر، فتبطل دلالتها، كالبيتين إذا تعارضتا، أمّا إن وجد الخروج من أحدهما من غير معارض، وجب أن يثبت حكمه، ويقضي بثبوت دلالة (١).

١٩ - وأما الحنفية فلم نجد - في ما اطلعنا عليه - من كلامهم تعرّضا صريحا لهذه المسألة، ولكن يبدو أن قول الحنفية كقول المالكية والحنابلة، لظاهر ما في شرح الأشباه من قوله في باب أحكام الخنثى: إذا كان الخنثى بالغاً، بأن بلغ بالسن، ولم يظهر شيء من علامات الرجال أو النساء، لا تجزئه الصلاة بغير قناع، لأن الرأس من الحرة عورة (٢).

البلوغ بالسن :

٢٠ - جعل الشارع البلوغ أمانة على أول كمال العقل، لأن الاطلاع على أول كمال العقل متعذر، فأقيم البلوغ مقامه.

والبلوغ بالسن: يكون عند عدم وجود علامة من علامات البلوغ قبل ذلك، واختلف

أما الخنثى المشكل فعلامات البلوغ الطبيعية لديه كعلامات البلوغ لدى الذكور أو الإناث، فيحكم ببلوغه بالإنزال أو الإنبات أو غيرهما من العلامات المشتركة أو الخاصة. على التفصيل المتقدم، وهذا قول المالكية والحنابلة، وهو قول بعض الشافعية.

أما القول الثاني، وهو المعتمد عند الشافعية: أنه لا بد من وجود العلامة في الفرجين جميعاً، فلو أمنى الخنثى من ذكره، وحاضت من فرجها، أو أمنى منها جميعاً حكم ببلوغه، أما لو أمنى من ذكره فقط، أو حاضت من فرجها فقط فلا يحكم بالبلوغ (١).

١٨ - واستدل ابن قدامة من الخنابلة على الاكتفاء بأي العلامتين تظهر أولاً، بأن خروج ميَّ الرجل من المرأة مستحيل، وخروج الحيض من الرجل مستحيل، فكان خروج أي منهما دليلاً على تعيين كون الخنثى أنثى أو ذكراً، فإذا ثبت التعيين لزم كونه دليلاً على البلوغ، كما لو تعيّن قبل خروجه. ولأنه ميَّ خارج من ذكر، أو حيض خارج من فرج، فكان علماً على البلوغ، كالمخي الخسار من الغلام، والحيض الخسار من الجارية. قال: ولأنهم سلّموا أن خروجهما معاً دليل البلوغ، فخروج أحدهما أولى، لأن خروجهما معاً يقتضي تعارضهما

(١) المغني ٤/ ٥١١، وشرح المنهاج ٢/ ٢٩٠

(٢) شرح الأشباه والنظائر ص ٥٠٢، الطبعة الهندية.

(١) نهاية المحتاج ٤/ ٣٤٩

الفقهاء في سن البلوغ.

عشرة سنة، وقيل بالدخول فيها، وقد أورد الخطاب خمسة أقوال في المذهب، ففي رواية: ثمانية عشر، وقيل: سبعة عشر، وزاد بعض شراح الرسالة: ستة عشرة، وتسعة عشر، وروي عن ابن وهب خمسة عشر،^(١) لحديث ابن عمر السابق.

فيرى الشافعية، والحنابلة، وأبيوسف ومحمد من الحنفية: ^(١) أن البلوغ بالنسب يكون بتمام خمس عشرة سنة قمرية للذكر والأنثى، كما صرح الشافعية بأنها تحديدية، لخبر ابن عمر «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَلَمْ يَزِنِي بِلَغْتِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي، وَرَأَيْتُ بِلَغْتِ». ^(٢)

ويرى أبوحنيفة: أن البلوغ بالنسب للغلام هو بلوغه ثنائي عشرة سنة، والجارية سبع عشرة سنة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ ^(٣) قال ابن عباس رضي الله عنه: الأشد ثنائي عشرة سنة. وهي أقل ما قيل فيه، فأخذ به احتياطاً، هذا أشد الصبي، والأنثى أسرع بلوغاً فنقصت سنة. ^(٤)

قال الشافعي: رد النبي ﷺ سبعة عشر من الصحابة، وهم أبناء أربع عشرة سنة، لأنه لم يهرم بلغوا، ثم عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة فأجازهم، منهم: زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر. ^(٥)

السن الأدنى للبلوغ الذي لا تصح دعوى البلوغ قبله:

ويرى المالكية أن البلوغ يكون بتمام ثنائي

٢١ - السن الأدنى للبلوغ في الذكر: عند المالكية والشافعية باستكمال تسع سنين قمرية

(١) حاشية البرساي ص ٢٤٩، والمغني والشرح الكبير ٥١٢/٤، ٥١٤، ورد المختار على الدر المختار لابن عابد بن ٩٧/٥، ١١٣
(٢) خبر ابن عمر: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٧٦/٥ - ط السلفية).
وعزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة، والخندق كانت في جمادى سنة خمس من الهجرة، وقد فسر قوله رضي الله عنه «وأنا ابن أربع عشر سنة» أي طلعت فيها، وقوله «وأنا ابن خمس عشرة سنة» أي استكملتها.
ويراجع سبل السلام ٣٨/٣ ط الاستقامة سنة ١٣٥٧ هـ.
(٣) مغني المحتاج ١٦٦/٢، وشرح المنهاج مع قليوبي ٢٩٩/٢، ٣٠٠، ونهاية المحتاج ٣/٣٤٦

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٣/٣، وأسهل المدارك ٥/٣، ومواهب الجليل ٩٥/٥
(٢) سورة الإسراء / ٣٤
(٣) رد المختار على الدر المختار ١٣٢/٥، والاختيار شرح المختار للموصلي ١/٦٦، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٩٦/٣

قمرية بالتام، وقيل: نصف التاسعة، وقيل: الدخول فيها. ^(١)

إثبات البلوغ :

يثبت البلوغ بالطرق الآتية :

الطريق الأولي : الإقرار :

٢٢ - تتفق كلمة الفقهاء في المذاهب الأربعة على أن الصغير إذا كان مراهما، وأقر بالبلوغ بشيء من العلامات الطبيعية التي تخفى عادة، كالإنزال والاحتلام والحيض، يصح إقراره، وتثبت له أحكام البالغين فيما له وما عليه. قال المالكية: يقبل قوله في البلوغ نفياً وإثباتاً، طالبا أو مطلوباً. فالطالب كمن ادعى البلوغ ليأخذ سهمه في الغنمية، أو ليؤم الناس، أو ليكمل العدد في صلاة الجمعة. والمطلوب كجان ادعى عدم البلوغ ليدراً عن نفسه الحذف أو القصاص أو الغرامة في إتلاف الودعة، وكمطلق ادعى عدم البلوغ عند الطلاق، لثلا يقع عليه الطلاق.

ويشترط لقبول قوله أن يكون قد جاوز السن الأدنى للبلوغ، بل لا تقبل البينة ببلوغه قبل ذلك. فعند الحنفية: لا يقبل إقرار الصبي قبل تمام اثني عشر عاماً، وعند الحنابلة لا يقبل إقراره

بالتام، وفي وجه آخر للشافعية: مُضي نصف التاسعة، ذكره النووي في شرح المذهب. ^(١)

وعند الحنفية: اثنتا عشرة سنة. ^(٢) وعند الحنابلة: عشر سنين. ويقبل إقرار الولي بأن الصبي بلغ بالاحتلام، إذا بلغ عشر سنين. ^(٣)

والسن الأدنى للبلوغ في الأثنى: تسع سنين قمرية عند الحنفية، والشافعية على الأظهر عندهم، وكذا الحنابلة ^(٤) لأنه أقل سن تحيض له المرأة، ولحديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة» ^(٥) والمراد حكمها حكم المرأة، وفي رواية للشافعية: نصف التاسعة، وقيل: الدخول في التاسعة، ولأن هذا أقل سن لحيض الفتاة. ^(٦)

والسن الأدنى للبلوغ في الحنثي: تسع سنين

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٣/٣، وشرح منهاج الطالبين ٣٠٠/١، ونهاية المحتاج ٣٠٦/١،

والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٤٤

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٩٧/٥

(٣) كشف القناع ٤٥٤/٦

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٩٧/٥، وشرح منهاج الطالبين

مع حاشية قليوبي ٩٩/١، وكشاف القناع ٤٥٤/٦

(٥) حديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة، ذكره البيهقي في سننه (١/٣٢٠ - ط دائرة المعارف العشائية) معلقاً بدون إسناد عن عائشة من قولها.

(٦) شرح منهاج الطالبين ٩٩/١، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٢٤٤

(١) المغني لابن قدامة ٣٦٥/١، ٤٦١/٧، وكشاف القناع

٤٥٤/٦

بالمال، فلو أقر بإتلاف الوديعة، وأنه بالغ، فقال أبوه: إنه غير بالغ، فلا ضمان^(١).

وقد تعرض بعض المالكية لقبول قول المراهقين في البلوغ إن ادعوه بالإنبات. والفرق بين الإنبات وبين غيره من العلامات الطبيعية التي ذكرت سابقا: أنه يسهل الاطلاع عليه. وقد أمر النبي ﷺ بالكشف عمن شك في بلوغه من غلمان بني قريظة. إلا أن كون العورة في الأصل مجرم كشفها، دعا إلى قول الفقهاء إنه يقبل قول الشخص المشكوك فيه في نباتها وعدمه، إلا أن ابن العربي المالكي خالف في ذلك وقال: إنه ينبغي أن ينظر إليها، ولكن لا ينظر مباشرة بل من خلال المرأة. ورد كلامه ابن القطان من المالكية وقال: لا ينظر إليها مباشرة، ولا من خلال المرأة، ويقبل كلامه إن ادعى البلوغ بالإنبات.

البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند الفقهاء:

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أن الشارع ربط التكليف بالواجبات والمحرمات ولزوم آثار

بذلك قبل تمام العاشرة، وعند كليهما: لا يقبل إقرار الصبية به قبل تمام التاسعة. ووجه صحة الإقرار بالبلوغ: أنه معنى لا يعرف إلا من قبل الشخص نفسه، وفي تكليف الاطلاع عليه عسر شديد.

ولا يكلف البيئة على ذلك.

ولا يخلف أيضا حتى عند الخصومة، فإن لم يكن في الحقيقة بالغاً فلا قيمة ليمينه، لعدم الاعتداد بيمين الصغير، وإن كان بالغاً فيمينه تحصيل حاصل.

وقد استثنى الشافعية بعض الصور بخلف فيها احتياطاً، لكونه يزاحم غيره في الحقوق، كما لو طلب في الغنيمة سهم مقاتل.

٢٣ - واشترط الفقهاء في المذاهب الأربعة لصحة إقراره بذلك: أن لا يكون بحال مربية، أو كما عبر الشافعي رحمه الله: يقبل إن أشبه، فإن لم يشبه لم يقبل، ولو صدقه أبوه. وعبر الخنفيه بقولهم إن لم يكذب الظاهر، بل يكون بحال محتلم مثله. والمراد أن يكون حال جسمه عند الإقرار حال البالغين، ولا يشك في صدقه. هكذا أطلق فقهاء المذاهب - ماعدا المالكية - قبول قوله، وفصل المالكية فقالوا: إن أرتب فيه يصدق فيما يتعلق بالجنابة والطلاق، فلا يحد للشبهة، ولا يقع عليه الطلاق استصحاباً لأصل الصغير، ولا يصدق فيما يتعلق

(١) ابن عابدين ٩٧/٥، والجنوهرة ١/٣١٥. والدسوقي على الشرح الكبير ٣/٢٩٣. وشرح منح الجليل ٣/١٦٨. ونهاية المحتاج ٥/٦٦، وكشاف القناع ٦/٤٥٦

و- ومنها حديث: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١) بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ «بَابُ بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا» قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَيُسْتَفَادُ مَقْصُودُ التَّرْجُمَةِ - يَعْنِي شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ - بِالْقِيَاسِ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ تَعْلُقُ الْوُجُوبُ بِالْإِحْتِلَامِ.^(٢)

ز- ومنها حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ...»^(٣) جَعَلَ الْخُرُوجَ عَنْ حَدِّ الصَّغِيرِ مُوجِبًا لِكِتَابَةِ الْإِثْمِ، عَلَى مَنْ فَعَلَ مَا يُوْجِبُهُ.

فهذه الأدلة وأمثالها - مما يأتي في شأن علامات البلوغ - تدل على أن الشارع ربط التكليف ولزوم الأحكام عامة بشرط البلوغ، فمن اعتبر بالغاً بأي علامة من علامات البلوغ فهو رجل تام أو امرأة تامة، مكلف - إن كان عاقلاً - كغيره من الرجال والنساء، يلزمه ما يلزمهم، وحق له ما يحق لهم. وقد نقل

الأحكام في الجملة بشرط البلوغ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أ- قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١) جعل البلوغ موجباً للاستئذان.

ب- ومنها قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢) جعل بلوغ النكاح موجباً لارتفاع الولاية المالية عن اليتيم، بشرط كونه راشداً.

ج- ومنها قول النبي ﷺ لمعاذ لما أرسله إلى اليمن: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاظِرًا»^(٣) جعل الاحتلام موجباً للجزية.

د- ومنها ما حصل يوم قريظة، من أن من اشتبهوا في بلوغه من الأسرى كان إذا أنبت قتل، فإن لم يكن أنبت لم يقتل. فجعل الإنابت علامة لجواز قتل الأسير.

هـ- ومنها قول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِيَارٍ»^(٤) فجعل الحيض من المرأة موجباً لفساد صلاتها، إن صلت بغير خمار.

(١) سورة النور / ٥٩

(٢) سورة النساء / ٦

(٣) حديث مصاد: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ...» سبق تخريجه (ف / ٩).

(٤) حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ...» سبق تخريجه (ف / ١٥).

(١) حديث: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٧/٢ - ط السلفية) ومسلم (٥٨١/٢ - ط الحلبي).

(٢) الفتح ٢٧٦/٥ - ط السلفية.

(٣) حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ...» رواه أبوداود (٥٥٨/٤ - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (٥٩/٢) - ط دائرة المعارف العشائرية (وعنده: «الصبي حتى يحتلم» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي).

ومع هذا ينبغي لولي الصغير أن يجنبه المحرمات ، وأن يأمره بالصلاة ونحوها ليعتادها ، لقول النبي ﷺ : «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِرَّ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُم فِي الْمَضَاجِعِ»^(١)

ومع هذا إذا أداها الصغير ، أو فعل المستحبات تصح منه ، ويؤجر عليها .

ولا يجب القصاص والحدود ، كحد السرقة^(٢) وحد القذف^(٣) ولكن يجوز أن يؤدب .

ب - ما يشترط لصحته البلوغ :

٢٦ - البلوغ شرط صحة في كل ما يشترط له تمام الأهلية ، ومن ذلك : الولايات كلها ، كالإمارة والقضاء^(٤) والولاية على النفس^(٥) والشهادة في

بعضهم الإجماع على ذلك ، فقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الفرائض والأحكام تجب على المحتلم العاقل .^(١) وقال ابن حجر : أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام .^(٢)

ما يشترط له البلوغ من الأحكام :

أ - ما يشترط لوجوبه البلوغ :

٢٥ - التكليف بالفرائض والواجبات وترك المحرمات يشترط له البلوغ ، ولا تجب على غير البالغ لقول النبي ﷺ : «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ . . .» الحديث ، وذلك كالصلاة^(٣) والصوم^(٤) والحج^(٥) على أن في الزكاة خلافاً .

(١) حديث : «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْعُرَ . . .» أخرجه أبو داود (١/٣٣٤ - ط عزت هيد دعلس) وحسنه النووي في رياض الصالحين (ص ١٧١)

(٢) بدائع الصنائع ٦/٦٧ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٣٣٢ ، ٤/٣٤٤ ، ونهاية المحتاج ٧/٤٢١ ، وشرح منهاج الطالبين ٤/١٩٦ ، وكشاف القناع ٦/١٢٩

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٣/١٦٨ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ونهاية المحتاج ٧/٤١٥ ، ٤١٦ ، وكشاف القناع ٦/١٠٤

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٤/٢٩٦ ، ٢٩٩ ، وبدائع الصنائع ٧/٢٣ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/١٢٩ ، والحرشي على مختصر خليل ٧/١٣٨ ، والجمل على شرح المنهج ٥/٣٣٧ ، ونهاية المحتاج ٢/٢٢٦ ، وكشاف القناع ٦/٢٩٤

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ، =

(١) كشاف القناع ٣/٤٤٣

(٢) فتح الباري ٥/٢٧٧

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وبدائع الصنائع ١/١٨٩ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٠٠ ، ونهاية المحتاج وحاشيته ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح منهاج الطالبين ١/١٢٠ ، ١٢١ ، وكشاف القناع ١/١٥

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١/٢٣٥ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٧ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٥٠٩ ، وشرح الزرقاني ٢/٢٠٨ ، ونهاية المحتاج ٣/١٨٠ ، وشرح منهاج الطالبين ٢/٦٣ ، وكشاف القناع ٢/٣٠٨

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/١٤١ ، وبدائع الصنائع ٢/١٢٠ ، ١٦٠ ، ومنع الجليل ١/٤٣٦ ، وحاشية الدسوقي ٢/٥ ، ونهاية المحتاج ٣/٢٣٣ ، ٢٣٥ ، وشرح منهاج الطالبين ٢/٨٥ ، وكشاف القناع ٢/٣٧٥ - ٣٧٩

التي تثبت بمجرد طروء البلوغ، وفيما يلي بعض الأمثلة للأحكام التي تثبت بمجرد أن يحتلم الصبي أو الصبية، أو يربا أية علامة من علامات البلوغ:

أولاً - في باب الطهارة:
إعادة التيمم :

٢٨ - عند الشافعية والحنابلة إذا تيمم، وهو غير بالغ، ثم بلغ بما لا ينقض الطهارة كالسن، لزمه أن يعيد التيمم إن أراد أن يصلي الفرض، لأن تيممه قبل بلوغه كان لنافلة، إذ أنه لو تيمم للظهر مثلاً فقد كانت في حقه نافلة، فلا يستباح به الفرض. وهذا بخلاف من توضع أو اغتسل ثم بلغ، لا يلزمه إعادتهما، لأن الوضوء والغسل لنافلة يرفعان الحدث من أصله. أما التيمم فهو مبيح وليس رافعاً، والمشهور من مذهب المالكية كذلك: أنه مبيح لا رافع.

أما مذهب الحنفية، وهو قول عند المالكية فهو أن التيمم رافع للحدث إلى وقت وجود الماء مع القدرة على استعماله، وهذا يقتضي أن ليس على الصبي إذا تيمم، ثم بلغ، إعادة التيمم. (١)

الجملة. (١) ومن ذلك التصرفات المتمحضة للضرر كالحبة (٢) والعارية (٣) والوقف (٤) والكفالة. (٥) ومن ذلك أيضاً: الطلاق، وما في معناه كالظهار والإيلاء (٦) والخلع (٧) والعق، وكذلك النذر. (٨)

وينظر تفصيل كل ذلك في موطنه، وفي مصطلح (صغر).

ما ثبت بطرؤه البلوغ من الأحكام:
٢٧ - من الصعوبة بمكان حصر جميع الأحكام

-
- = ٣١٢، ونهاية المحتاج ٢٣١/٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٣٠/٢
- (١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٥/٤، ١٨٣، ١٨٤، ورد المختار على الدر المختار ٣٦٩/٤، ٣٧٩، ونهاية المحتاج ٢٧٧/٨، وشرح مناهج الطالبين ٣١٨/٤، وكشاف القناع ١٦٦/٦
- (٢) كشاف القناع ٢٩٩، ٢٩٨/٤
- (٣) المغني والشرح الكبير ٣٥٥/٥
- (٤) نهاية المحتاج ٣٥٦/٥، وكشاف القناع ٢٥١/٤، ورد المختار على الدر المختار ٣٥٧/٣ - ٣٦٠
- (٥) بدائع الصنائع ٥/٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٢٩/٣، ٢٣٠، وشرح مناهج الطالبين مع حاشية قليوبي ٣٢٣/٢، وكشاف القناع ٣٦٢/٣
- (٦) رد المحتار على الدر المختار ٤٤٤/٢ - ٤٤٦
- (٧) رد المحتار على الدر المختار ٥٥٨/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٨/٦، وكشاف القناع ٢٣٣/٩
- (٨) بدائع الصنائع ٨٢/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦١/٢، ونهاية المحتاج ١٦٤/٨، وشرح مناهج الطالبين مع حاشية قليوبي ٢٧٠/٤، وكشاف القناع ٢٧٣/٦

(١) ابن عابدين ١٦١/١، والزرقاني ١٢٠/١ مطبعة محمد مصطفى، وحاشية الدسوقي ١٥٥/١، والمغني ٢٥٣/١، وكشاف القناع ٢٦٦/١، والمجموع للنووي ٢٢١/١ ط النبرية. والمنثور ٢٩٧/٢

ثانيا - في باب الصلاة :

٢٩ - تجب على الصبي أو الصبية الصلاة التي بلغ في وقتها إن لم يكن قد صلاها إجماعا، حتى المالكية - الذين قالوا: يحرم تأخير الصلاة إلى الوقت الضروري، أي للعصر في الجزء الآخر من وقتها، والصبح كذلك - قالوا: لو بلغ في الوقت الضروري فعليه أن يصليها، ولا حرمة عليه. ^(١)

٣٠ - ولو أنه صلى صلاة الوقت، ثم بلغ قبل خروج وقتها، لزمه إعادتها، وذلك لأن الصلاة التي صلاها قبل البلوغ نفل في حقه، لعدم وجوبها عليه، فلم تجزئه عن الواجب، هذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة. ونص المالكية أيضا على أنه لو صلى الظهر، ثم بلغ قبل صلاة الجمعة، تجب عليه الجمعة مع الناس. وكذا إن صلى الجمعة، ثم بلغ ووجد جمعة أخرى، وجب عليه الإعادة معهم. وإن فاتته الجمعة أعادها ظهرا، لأن فعله الأول - ولو جمعة - وقع نفلا، فلا يجزئ عن الفرض. ^(٢)

أما مذهب الشافعية، فهو أنه لا يلزم الصبي الإعادة إذا بلغ في الوقت وقد صلى، قالوا: لأنه

أدى وظيفة الوقت. ولو أنه بلغ في أثناء الصلاة يلزمه إتمام الصلاة التي هو فيها، ولا يجب عليه إعادتها، بل تستحب. ^(١)

٣١ - تجب عليه الصلاة التي بلغ في وقتها، كما تقدم، ويجب عليه مع ذلك أن يصلي الصلاة التي تجمع إلى الحاضرة قبلها، فلو بلغ قبل أن تغرب الشمس وجب عليه أن يصلي الظهر والعصر، ولو بلغ قبل الفجر وجب عليه أن يصلي المغرب والعشاء. قال ابن قدامة: روي هذا القول عن عبدالرحمن بن عوف وابن عباس وطاوس ومجاهد والنخعي والزهري وربيعه، وهو قول مالك والشافعي والليث وإسحاق وأبي ثور وعامة التابعين، إلا أن مالكا قال: لا تجب الأولى إلا بإدراك مايسع خمس ركعات أي الصلاة الأولى منها كاملة وركعة واحدة على الأقل من الثانية. وعند الحنابلة: لو أدرك مايسع تكبيرة إحرام فقد لزمته الصلاتان. وعند الشافعية: بإدراك ركعة واحدة.

ووجه هذا القول: أن وقت الثانية هو وقت للأولى حال العذر، أي لأنه يمكن في حال السفر أو نحوه أن يؤخر الظهر إلى العصر، والمغرب إلى العشاء، فوقت العصر وقت للظهر من وجه، وكذلك المغرب والعشاء، فكأنه بإدراكه وقت الثانية مدرك للأولى أيضا.

(١) جواهر الإكليل ١/٣٤

(٢) شرح فتح القدير ٢/٣٣٢، وجواهر الإكليل ١/٩٦.

وكشاف الفتاوى ١/٢٢٦

كان منكم أصبح مُفطِراً فَلْيُمْسِكْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ،
ومن كان أصبح صائماً فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ^(١) قالوا:
والأمر يقتضي الوجوب، وذلك لحُرمة الشهر.

وذهب الشافعية - في الأصح عندهم - إلى
أن الإمساك في تلك الحال مستحب، وليس
واجباً. وإنما استحَبوه لحُرمة الوقت. ولم يجب
الإمساك في تلك الحال، لأنه أفطر بعذر هو
الصغر، فأشبهه المسافر إذا قدم، والمريض إذا
برأ.

وذهب المالكية إلى أن الإمساك حيثنذ
لا يجب ولا يستحب، ككل صاحب عذرياح
لأجله الفطر.^(٢)

٣٤ - وأما القضاء فقد اختلفوا فيه كذلك.

فذهب الشافعية - في قول - إلى أن القضاء
واجب، وفصل الخنابلة بين من أصبح مفطراً،
ثم بلغ في أثناء النهار، فالقضاء واجب عليه،
لأنه أدرك جزءاً من وقت الوجوب، ولا يمكن
فعله إلا بصوم كامل. وبين من بيت الصوم من
الليل، وأصبح صائماً ثم بلغ، فلا قضاء عليه،
خلافًا لأبي الخطاب منهم.

وخالف في هذه المسألة الحنفية والثوري
والحسن البصري، فرأوا أنه يصلي الصلاة التي
بلغ في وقتها فقط.^(١)

ثالثاً - الصوم :

٣٢ - إن بَيَّت الصَّيِّ الصوم في رمضان، ثم بلغ
أثناء النهار وهو صائم، فإنه يجب عليه إتمام
صومه بغير خلاف، لأنه - كما قال الرملي
الشافعي - صار من أهل الوجوب في أثناء
العبادة، فأشبهه ما لو دخل البالغ في صوم
تطوع، ثم نذر إتمامه.

فإن صام في تلك الحال فلا قضاء عليه إلا في
وجه عند الخنابلة.

أما إن بيت الإفطار، ثم بلغ أثناء النهار،
فقد اختلف الفقهاء في ذلك في موضعين: في
حكم الإمساك بقية النهار، وفي حكم قضاء
ذلك اليوم.

٣٣ - فأما الإمساك فقد اختلفوا فيه.

فذهب الحنفية والخنابلة - وهو قول لدى
الشافعية - إلى أنه يجب عليه الإمساك بقية
اليوم، لإدراكه وقت الإمساك، وإن لم يدرك
وقت الصوم.

واحتجوا بما ورد في فرض عاشوراء - قبل أن
ينسخ بفرض رمضان - فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ

(١) حديث: «من كان أصبح منكم مفطراً فليمسك...»
أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٠/٤ - ط السلفية) وسلم
(٢/٧٩٨ - ط الحلبي).

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٢٨٢، وجواهر الإكليل
١/١٤٦، والدسوقي ١/٥١٤، ونهاية المحتاج ٣/١٨٣،

والمغني ٣/١٥٤، وكشاف الفتاوى ٢/٣٠٩

(١) المغني ١/٣٩٧، وجواهر الإكليل ١/٣٤

وعند غير الحنفية والمالكية، والشافعية في الأصح عندهم: لا يجب القضاء لعدم تمكنه من زمن يسع الكل. وفرقوا بين ذلك وبين الصلاة، إذ يجب فعلها لمن بلغ في الوقت، لأن السبب فيها الجزء المتصل بأدائها، فوجدت الأهلية عنده، وأما الصوم فالسبب فيه الجزء الأول والأهلية منعدمة فيه، وهذا علله الحنفية.

هذا وقد ورد في المغني أن الأوزاعي كان يرى أن الصبي إذا بلغ أثناء شهر رمضان، يلزمه قضاء الأيام التي سبقت بلوغه من الشهر، إن كان قد أفطرها، وهو خلاف ما عليه عامة أهل العلم.^(١)

أما إن بلغ سفيها، فاستمر الحجر عليه، فإنه عند الحنفية يؤديها بنفسه لا اشتراط النية، ولا يقوم عنه وليه في ذلك. قالوا: غير أنه يدفع القاضي إليه قدر الزكاة ليفرقها، لكن يبعث معه أمينا، كيلا يصرفها في غير وجهها، بخلاف النفقات الواجبة على السفه لأقاربه مثلا، فإن وليه يتولى دفعها لعدم اشتراط النية فيها.^(٢)

وأما عند الشافعية، فقد قال الرملي: لا يفرق السفيه الزكاة بنفسه، لكن إن أذن له الولي، وعين المدفوع له، صح صرفه، كما يجوز للأجنبي توكيله فيه. وينبغي أن يكون تفريقه الزكاة بحضرة الولي أو نائبه، لاحتمال تلف المال لو خلا به السفيه، أو دعواه صرفها كاذبا. ولم يتعرض لكون الولي يخرجها أو يؤخرها إلى الرشد.^(٣)

وأما عند الشافعية، فقد قال الرملي: لا يفرق السفيه الزكاة بنفسه، لكن إن أذن له الولي، وعين المدفوع له، صح صرفه، كما يجوز للأجنبي توكيله فيه. وينبغي أن يكون تفريقه الزكاة بحضرة الولي أو نائبه، لاحتمال تلف المال لو خلا به السفيه، أو دعواه صرفها كاذبا. ولم يتعرض لكون الولي يخرجها أو يؤخرها إلى الرشد.^(٣)

ولم يتعرض المالكية والحنابلة لهذه المسألة فيما رأيناه من كلامهم.

وابعا : الزكاة :
٣٥ - اختلف في وجوب الزكاة على من لم يبلغ . فذهب جمهور الفقهاء إلى وجوبها ، لتعلق الوجوب بالمال .

وذهب الحنفية إلى أنها لا تجب، لأنها عبادة تلزم الشخص المكلف، والصبي ليس من أهل التكليف. فعلى هذا إذا بلغ الصبي: فعند الحنفية يبدأ حول زكاته من حين بلوغه، إن كان يملك نصابا. أما عند غير الحنفية: فالحول الذي بدأ قبل البلوغ تمتد بعده.

(١) ابن عابدين ٤/٢، والمغني ٦٢٢/٢، والزرقاني ١٤١/٢

(٢) ابن عابدين ٩٤/٥، وضع التقدير والمناية ١٩٨/٨

(٣) نهاية المحتاج ٣٦١/٤

(١) المراجع السابقة.

خامسا : الحج :

٣٦ - إذا حج الصغير ثم بلغ فعليه حجة أخرى، هي حجة الإسلام بالنسبة إليه، ولا تجزئه الحجة التي حجها قبل البلوغ. نقل الإجماع على ذلك الترمذي وابن المنذر، لقول النسبي رحمته الله: «إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين عهدا: أيما مملوك حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه، وإن عتق قبل أن يموت فليحج، وأيما غلام حج به أهله قبل أن يدرك، فقد قضى حجه، وإن بلغ فليحج»^(١)، ولأنها عبادة بدنية فعلها قبل وقت الوجوب، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها. قال الرملي: والمعنى فيه: أن الحج وظيفة العمر، لا تكرار فيه، فاعتبر وقوعه في حالة الكمال^(٢).

٣٧ - إذا بلغ المراهق (أو المراهقة) وهو محرم بعد أن تجاوز الميقات، فإن كان بلوغه وهو واقف بعرفة، أو قبل الوقوف، أو كان بلوغه بعد

الوقوف، ولكن رجع فوقف بعرفات قبل الفجر من ليلة يوم النحر، وأتم المناسك كلها، فهل تجزئه ذلك عن حجة الإسلام؟

مذهب الشافعي وأحمد: أن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام، ولأدَم عليه، ولا يجدد لحجته تلك إحراما، لما ورد عن ابن عباس أنه قال: «إذا عتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجته، فإن عتق بجمع - يعني المزدلفة - لم تجزئ عنه» وقياسا على ما لو أحرَم غيره من البالغين الأحرار بعرفة، فإن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام إذا أتم مناسكه، فكذاك من بلغ بعرفة.

ومذهب الحنفية أن ذلك يجزئه بشرط أن يجدد إحراما بعد بلوغه قبل الوقوف، فإن لم يجدد إحراما لم يجزئه، لأن إحرامه انعقد نفلا، فلا ينقلب فرضا. قالوا: والإحرام وإن كان شرطا للحج إلا أنه شبه بالركن، فاعتبرنا شبه الركن احتياطا للعبادة.

وفي رواية عن الشافعي - كما في مختصر المزني - أن عليه في ذلك دما، أي لأنه كمن جاوز الميقات غير محرم.

ومذهب مالك أن ذلك لا يجزئه عن حجة الإسلام أصلا. وليس له أن يجدد إحرامه بعد بلوغه. ولكن عليه أن يمضي على إحرامه

(١) حديث: «أيما مملوك حج به أهله فمات...» أخرجه الشافعي (بدائع المنن ١/ ٢٩٠ - ط دار الأنوار والطحاوي ٢٥٧/ ٢) - ط مطبعة الأنوار الحميدية، موقوفنا على ابن عباس، وصححه ابن حجر في الفتح (٤/ ٧٠ - ط السلفية).

(٢) المغني ٣/ ٢٤٨، ونهاية المحتاج ٣/ ٢٣٣، وشرح فتح القدير ٢/ ٣٣٧

الذي احتلم فيه، ولا يجزئه عن حجة الإسلام^(١).
اختارا الفسخ لا يتم الفسخ إلا بالقضاء، لأن في أصله ضعفا، فيتوقف على الرجوع إلى القضاء.

٣٨ - إذا تجاوز الصبي الميقات غير محرم، ثم بلغ، فأحرم من مكان دون الرجوع إلى الميقات: يرى الحنفية والمالكية، وهو رواية عند الحنابلة أنه يجزئه ذلك، وليس عليه دم، لأنه كالمكّي ومن كان منزله دون الميقات.

ويرى الشافعي، وهو الرواية الأخرى عن أحمد: أن عليه إن لم يرجع إلى الميقات دما، لأنه تجاوز الميقات دون إحرام^(٢).

سادسا: خيار البلوغ:
تخيير الزوج والزوجة في الصغر:

٣٩ - يرى أكثر الحنفية: أن الصغير أو الصغيرة - ولو ثيبا - إن زوجها غير الأب والجد، كالأخ أو العم، من كفاء وبمهر المثل، صح النكاح، ولكن لها خيار الفسخ بالبلوغ، إذا علما بعقد النكاح قبل البلوغ أو عنده، أو علما بالنكاح بعد البلوغ، بأن بلغا ولم يعلما به ثم علما بعده، فإن

وقال محمد: إن خيارها يمتد إلى أن تعلم أن لها خيارا.

وخيار الصغير إذا بلغ والثيب - سواء أكانت ثيبا في الأصل، أو كانت بكرا، ثم دخل بها، ثم بلغت - لا يبطل بالسكوت بلا صريح الرضا، أو دلالة على الرضا، كقبلة ولس ودفع مهر، ولا يبطل بقيامها عن المجلس، لأن وقته العمر،

(١) المغني ٣/ ٢٤٨، ونهاية المحتاج ٣/ ٢٣٣، والأم ٢/ ١٣٠، ومختصر المزني ١/ ٧٠، وشرح فتح القدير وحواشيه ٢/ ٣٣٢، والمدينة ١/ ٣٨١.
(٢) شرح فتح القدير ٣/ ٢٧٣، والفتاوى الهندية ١/ ٢١٧، والمدينة ١/ ٣٨٠، والأم للشافعي ٢/ ١٣٠، والمغني ٣/ ٢٦٨.

فيبقى الخيار حتى يوجد الرضا. (١)

وإذا زوج القاضي صغيرة من كفاء، وكان أبوها أو جدها فاسقا، فلها الخيار في أظهر الروايتين عند أبي حنيفة، وهو قول محمد. (٢)

٤٠ - وعند المالكية: إذا عقد للصغير وليه - أبا كان أو غيره - على شروط شرطت حين العقد، وكانت تلزم إن وقعت من مكلف - كأن اشترط لها في العقد أنه إن تزوج عليها فهي، أو التي تزوجها طالق - أو زوج الصغير نفسه بالشروط وأجازها وليه، ثم بلغ وكره بعد بلوغه تلك الشروط - والحال أنه لم يدخل بها، لا قبل البلوغ ولا بعده - علما بها، فهو مخير بين التزامها وثبوت النكاح، وبين عدم التزامها وفسخ النكاح بطلاق، ومحل ذلك ما لم ترض المرأة بإسقاط الشروط.

والصغيرة في هذا حكمها حكم الصغير. والتفصيل في باب (الولاية) من كتب الفقه. (٣)

وإن زوج الصغير نفسه بغير إذن وليه، فلوليّه فسخ عقده بطلاق، لأنه نكاح صحيح، غاية الأمر أنه غير لازم. وقال ابن المواز من المالكية: إذا لم يرّد الولي نكاح الصبي - والحال أن المصلحة في رده - حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح، وينبغي أن ينتقل النظر إليه فيمضي أو يردّ، ومفاده أن للصغير حق الاختيار بعد بلوغه. (١)

والتفصيل في باب (الولاية).

٤١ - ويرى الشافعية في قول عندهم: أن الصغير إذا تزوجه أبوه امرأة معية بعيب صح النكاح، ويثبت له الخيار - إذا بلغ - ولا يصح على المذهب لأنه خلاف الغبطة. (٢)

والصغير إن تزوجه أبوه من لا تكافته، ففي الأصح أن نكاحه على هذا الوجه جائز، لأن الرجل لا يتعير باستفراش من لا تكافته، ولكن له الخيار. وهناك قول بعدم صحة العقد، لأن الولاية ولاية مصلحة، وليست المصلحة في تزويجه ممن لا تكافته. (٣)

وإن زوج الأب أو الجد الصغيرة من غير كفاء يثبت لها الخيار إذا بلغت، لوقوع النكاح

-
- (١) رد المحتار على الدر المختار مع الحاشية ٣٠٥/٢، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١ ط دار إحياء التراث العربي بيروت، وجامع الفصولين ٢٨/١، ٢٩، وأنفع الوسائل إلى تحرير المسائل للطرسوسي ص ١٤، ١٥ مطبعة الشرق.
- (٢) جامع الفصولين ٢٩/١، طبعة أولى بالمطبعة الأزهرية.
- (٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤١/٢، ٢٤٢، والخريش على مختصر خليل ١٩٩/٣

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤١/٢

(٢) نهاية المحتاج ٢٥٥/٦ ط المكتبة الإسلامية بالرياض.

(٣) نهاية المحتاج ٢٥٦/٦

لا يفسخ، ويتنظر البلوغ لاختيارهما. (١)
وتفصيل ما ذكر يرجع إليه في باب (النكاح،
والولاية).

على الوجه المذكور صحيحا على خلاف
الأظهر، والنقص لعدم الكفاءة يقتضي الخيار.
وعلى الأظهر: التزويج باطل. (١)

٤٢ - وعند الحنابلة لا يجوز لغير الأب تزويج
الصغيرة، فإن زوجها الأب فلا خيار لها، وإن
زوجها غير الأب فالنكاح باطل. وفي رواية:
يصح تزويج غير الأب، وتخبر إذا بلغت،
كمذهب أبي حنيفة. وقيل: تخبر إذا بلغت
تسعا. فإن طلقت قبله وقع الطلاق وبطل
خيارها. وكذا يبطل خيارها إن وطئها بعد أن تم
لها تسع سنين ولم تخبر. (٢)

سابعا - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ:
٤٣ - عند الحنفية: تنتهي الولاية على النفس
بالنسبة لولاية الإنكاح في الحرة بالتكليف
(البلوغ والعقل) فيصح نكاح حرة مكلفة بلا
رضى ولي، وتترتب الأحكام من طلاق وتوارث
وغيرهما.

وتنتهي الحضانة للجارية البكر ببلوغها بما
تبلغ به النساء من الحيض ونحوه، ويضمها
الأب إلى نفسه وإن لم يخف عليها الفساد، لو
كانت حديثة السن، والأخ والعم كذلك عند
فقد الأب ما لم يخف عليها منها، فينظر القاضي
امرأة ثقة فتسلم إليها، وتنتهي ولاية الأب على
الأنتى إذا كانت مسنة واجتمع لها رأي، فتسكن
حيث أحببت حيث لا خوف عليها، وإن ثيبا
لا يضمها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها،
فللاب والجد الضم، لا لغيرهما كما في
الابتداء.

وتنتهي ولاية الأب على الغلام إذا بلغ
وعقل واستغنى برأيه، إلا إذا لم يكن مأمونا على

وليس لولي صغير تزويجه بمعيب يعيب يرد به
في النكاح، وكذا ليس لولي الصغيرة تزويجها
بمعيب يعيب يرد به في النكاح، لوجوب نظره
لها بما فيه الحظ والمصلحة، ولا حظ لها في هذا
العقد، فإن فعل ولي غير المكلف والمكلفة بأن
زوجه بمعيب يرد به - عالما بالمعيب - لم يصح
النكاح، لأنه عقد لها عقدا لا يجوز، وإن لم
يعلم الولي أنه معيب صح العقد، ووجب عليه
الفسخ إذا علم. وهذا خلافا لما ورد في المنتهى
فيما يوهم إباحة الفسخ، ومن الحنابلة من قال:

(١) نهاية المحتاج ٢/٢٤٩

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢/١٨٥ ط مكتبة دار العربية،
ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٥/١٣٩

(١) المغني ٦/٤٨٩، ٤٩٠، ٥٣٦، ومطالب أولي النهى في
شرح غاية المنتهى ٥/١٥٤

الطفل أو المعتوه، فاما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه، فإن كان رجلا فله الانفراد بنفسه لاستغنائه عن أبويه، وإن كانت أنثى لم يكن لها الانفراد، ولا يبيها منعها منه، لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها، ويلحق العار بها وبأهلها، وإن لم يكن لها أب فلوليها وأهلها منعها من ذلك. (١)

ثامنا : الولاية على المال :

٤٤ - تنقضي الولاية على المال أيضا ببلوغ الصغير عاقلا، ذكرا كان أو أنثى، وبنفك الحجر عنه، ولكن يشترط لذلك باتفاق الفقهاء أن يكون رشيدا، لقوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (٢) وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع لمعرفة إلى أبواب الحجر. (٣)

نفسه، بأن يكون مفسدا مخوفا عليه، فللأب ولاية ضمه إليه لدفع فتنة أوعار، وتأديبه إذا وقع منه شيء، والجد بمنزلة الأب فيما ذكر من أحكام البكر والثيب والغلام. (١)

وعند المالكية: تنتهي الولاية على النفس بالنسبة للصغير ببلوغه الطبيعي، وهو بلوغ النكاح، فيذهب حيث شاء، ولكن إذا كان يخشى عليه الفساد لجماله مثلا، أو كما إذا كان يصطحب الأشرار وتعود معهم أخلاقا فاسدة، يبقى حتى تستقيم أخلاقه. وإذا بلغ الذكر رشيدا ذهب حيث يشاء، لانقطاع الحجر عنه بالنسبة لذاته، وإذا بلغ الذكر - ولو زنا أو مجنونا - سقطت عنه حضانة الأم على المشهور. وبالنسبة للأنثى، فتستمر الحضانة عليها والولاية على النفس حتى تزوج، ويدخل بها الزوج. (٢)

وعند الشافعية: تنتهي الولاية على الصغير - ذكرا كان أو أنثى - بمجرد بلوغه. (٣)

وعند الحنابلة: لا تثبت الحضانة إلا على

(١) المغني ٧/ ٦١٤

(٢) سورة النساء/ ٦

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٥/ ٩٤، ٩٥، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٨/ ١٩٠، ١٩١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٩٦، وشرح الزرقاني ٥/ ٢٩٤ - ٢٩٧، والخرشني ٥/ ٢٩٤ - ٢٩٧، ونهاية المحتاج ٤/ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، وشرح منہاج الطالبين ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، والمغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٤/ ٥١٢، ٥١٦، ٥١٧، وتفسير القرطبي ٢/ ٣٢ - ٤١، وكشاف الفتاوى ٣/ ٤١١، ٤١٧

(١) رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين ٢/ ٦٤١، ٦٤٢

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٩٢، ٢٩٣، والخرشني ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٩١/ ٥، وشرح الزرقاني ٤/ ٢٦٣، ٢٩٠/ ٥

(٣) نهاية المحتاج ٤/ ٣٤٥ وما بعدها، وشرح منہاج الطالبين ٣٠٠/ ٢

وإذا رُفِعَ المصلي في الصلاة، ولم يصب
الدم ثوبه أو بدنه، بنى على صلاته.
وإذا تكلم المؤذن أثناء الأذان عمداً أو سهواً
بنى، ولم يستأنف.

وإذا خرج المجمعون أثناء الخطبة من
المسجد ثم رجعوا قبل طول الفصل، بنى
الخطيب على ما مضى من خطبته في وجودهم،
ولم يستأنف.
كما يطلق البناء على التفريع على القاعدة
الفقهية، أي التخريج عليها.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الترميم :

٢ - الترميم : هو إصلاح البناء. ^(١)

ب - العمارة :

٣ - العمارة : ما يعمر به المكان، ويطلق على
بناء السدار، وضد العمارة الخراب، ويطلق
الخراب على المكان الذي خلا بعد عمارته. ^(٢)

ج - الأصل :

٤ - الأصل لغة : أسفل الشيء.

ويطلق اصطلاحاً على : ما يبنى عليه

بناء

التعريف :

١ - البناء لغة : وضع شيء على شيء على وجه
يراد به الثبوت. ^(١)

ويطلق على بناء الدور ونحوها، وضده
الهدم والنقض.

ويطلق البناء أيضاً على الدخول بالزوجة،
يقال : بنى على أهله، وبنى بأهله.

والأول أفصح، ويكنى بهذا عن الجماع بعد
عقد النكاح.

وأصله : أن الرجل كان إذا تزوج بنى
للعرس خباءً جديداً، وعَمَرَه بما يحتاج إليه. ^(٢)
ويطلقه الفقهاء : على الدور ونحوها.

وعلى إتمام العبادة بالنية الأولى إذا طرأ فيها
خلل لا يوجب التجديد.

ومن أمثلة ذلك :

إذا سلم المسبوق بسلام الإمام سهواً، بنى
على صلاته وسجد للسهو.

(١) أساس البلاغة مادة «رمى».

(٢) الصحاح والمعجم الوسيط ومن اللغة مادة «خرب».

(١) الكليات ١/ ١٧٤

(٢) أساس البلاغة مادة «بنى».

وحراما: كالبناء في الأماكن ذات المنافع المشتركة؛ كالشارع العام، وبناء دور اللهوء، والبناء بقصد الإضرار؛ كسد الهوء عن الجار.

ومندوبا: كبناء المساجد والمدارس، والمستشفيات، وكل مافيه مصلحة عامة للمسلمين حيث لا يتعين ذلك لتهام الواجبات، وإلا صار واجبا، لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ومكروها: كالتناول في البنيان لغير حاجة.

الوليمة للبناء :

٧- هي مستحبة، بقبية الولائم التي تقام لحدوث سرور أو اندفاع شر، وتسمى الوليمة للبناء (وكيرة) ولا تتأكد تأكد وليمة النكاح.^(١)

وقد ذكر بعض الشافعية قولاً بوجودها، لأن الشافعي قال: بعد ذكر الولائم - ومنها الكيرة -: ولا أرخص في تركها.

وزهب بعض المالكية إلى أنها مكروهة، وعن بعضهم أنها مباحة.^(٢)

وينظر التفصيل في مصطلح (وليمة).

غيره، ويقابله الفرع، وعلى الراجح، وعلى الدليل، وعلى القاعدة التي تجمع جزئيات، وعلى المتفرع منه كالأب يتفرع منه أولاده.^(١)

د - العقار :

٥ - العقار هو: ما يقابل المنقول، وهو كل ملك ثابت له أصل في الأرض.^(٢)

الحكم الإجمالي.

أولا - البناء (بمعنى إقامة المباني)

٦ - الأصل في البناء الإباحة، وإن زاد على سبعة أذرع، أما النهي الوارد عنه في الحديث وهو «إذا أراد الله بعبده شراً أخضر له اللبن والطين، حتى يبني». ^(٣) فقد بين المناوي أن ذلك يحمل على ما كان للتفاخر، أو زاد عن الحاجة.^(٤) وتعتريه باقي الأحكام الخمسة:

فيكون واجبا: كبناء دار المحجور عليه إذا كان في البناء غبطة (مصلحة ظاهرة تنتهز قد لا تعوض).

(١) الكلبيات مادة: «أصل».

(٢) الكلبيات ٣/ ١٨٥

(٣) حديث: «إذا أراد الله بعبده شراً أخضر له اللبن...» عزاه العراقي في تخريج الإحياء (٤/ ٢٣١ - ط الحلبي) إلى أبي داود من حديث عائشة وجوده

(٤) حاشية القليوبي ٤/ ٩٥، وفيض القدير ١/ ٢٦٤ ط تجارية (وخضر) كحسن لفظاً ومعنى

(١) روضة الطالبين ٧/ ٣٣٢، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٢١،

والفتي ٧/ ١١

(٢) مواهب الجليل ٤/ ٣، وبلغت السالك ٢/ ١٣٤

تبعاً لها، ولا تثبت فيه إذا بيع منفرداً، وعلى هذا جمهور الفقهاء.

وعند الإمام مالك وعطاء وهورواية عن أحد: تثبت فيه الشفعة، وإن بيع منفرداً.^(١) وانظر مصطلح (شفعة).

د - البناء في الأراضي المباحة:

١١ - يرى جمهور الفقهاء جواز البناء في الأرض المباحة، ولابدون إذن الإمام اكتفاء بإذن الشارع، ولأنه مباح، كالاحتطاب والاصطياد. ولكن يستحب الاستئذان من الإمام خروجا من خلاف من أوجبه.^(٢) وإلى هذا ذهب الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وأبويوسف ومحمد من الحنفية. وقال أبوحنيفة: لا يجوز إلا بإذن الإمام،^(٣) واستدل بحديث: «ليس للمرء إلا ما طاب به نفسُ إمامه»^(٤) وانظر مصطلح (إحياء الموات).

من أحكام البناء:

أ - هل البناء من المنقولات؟

٨ - صرح الحنفية بأن البناء من المنقولات.^(١) وعند بقية المذاهب هو من غير المنقول^(٢) وللتفصيل ينظر مصطلح (عقار).

ب - قبض البناء:

٩ - يكون قبض البناء في البيع بتخليته للمشتري، وتمكين المشتري من التصرف فيه، كما صرح به الحنفية والشافعية وقالوا: من تمكنه من التصرف تسليمه المفتاح إليه، بشرط فراغ البناء من أمتعة البائع، وأن لا يكون مانع شرعي أو حسي. قالوا: لأن الشارع أطلق القبض وأناط به أحكاماً ولم يبينه، وليس له حد في اللغة، فيجب الرجوع إلى العرف، وهو يقتضي ما ذكرناه.^(٣) وللتفصيل ينظر مصطلح (قبض).

ج - جريان الشفعة في البناء المبني:

١٠ - تجري الشفعة في البناء إذا بيع مع الأرض

(١) روضة الطالبين ٥/٦٩، والبحر الرائق ٧/٢١٦.

والغني لابن قدامة ٥/٣١١، وبداية المجتهد ٢/٢٢٨.

(٢) مفتي المحتاج ٢/٣٦١، والكافي ١/٤٣٥.

(٣) فتح القدير ٣/٩.

(٤) حديث: «ليس للمرء إلا ما طاب به نفسُ إمامه، أخرجه

الطبراني كما في نصب الرأية (٤/٢٩٠) - ط المجلس

العلمي وقال الزيلعي: وفيه ضعف، من حديث معاذ.

(١) البحر الرائق ٧/٢١٦، وحاشية ابن عابدين ٤/١٣٨.

(٢) مفتي المحتاج ٢/٧١، وبداية المجتهد ٢/٢٢٨ - ٢٢٩.

وحاشية الدسوقي ٣/٤٧٦.

(٣) مفتي المحتاج ٢/٧١، وحاشية ابن عابدين ٤/٤٣.

هـ - تحجير الأرض للبناء :

١٢ - إذا احتجر أرضاً للبناء ، ولم يبين مدة يمكن البناء فيها ، ولا أحيائها بغير ذلك ، بطل حقه فيها ، لأن التحجير ذريعة إلى العمارة ، وهي لا تؤخر عنه إلا بقدر أسبابها . ومن الفقهاء من يرى أنه يرفع إلى السلطان ، ولا يبطل حقه بطول المدة . وقد قدر البعض المدة بثلاث سنوات ، لقول عمر رضي الله عنه « ليس لتحجر بعد ثلاث سنوات حق » هذا ما صرح به الشافعية ، وفي المذاهب الأخرى خلاف وتفصيل^(١) يرجع إليه في مصطلح (إحياء الموات).

و - البناء في الأراضي المقصورة :

١٣ - إذا بنى في أرض مقصورة ، فطلب صاحب الأرض قلع بنائه قلع ، قال ابن قدامة : لا نعلم في ذلك خلافاً بين الفقهاء لحديث : « ليس لعرق ظالم حق »^(٢) ولأنه شغل ملك غيره بملكه الذي لا حرمة له في نفسه بغير إذنه ، فلزمه تفريغه ، وإن أراد صاحب الأرض

أخذ البناء بغير عوض لم يكن له ذلك .^(١)

وللحفية تفصيل فيما إذا كان البناء أو الغرس بزعم سبب شرعي يعذره الباني ، فينظر : إن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كلف الغاصب القلع . وإن كانت أقل منه فلا يؤمر بالقلع ، ويفرم صاحب البناء لصاحب الأرض قيمة الأرض ، أما إذا كان البناء ظلماً ، فالخيار لصاحب الأرض بين الأمر بالقلع أو تملك البناء مستحق القلع .^(٢)

أما ضمان منفعة الأرض في مدة الغصب وآراء الفقهاء فيه فيرجع إليه في مصطلح (غصب).

ز - البناء في الأرض المستأجرة :

١٤ - إذا بنى المستأجر في الأرض المستأجرة ، فإن انقضت مدة الإجارة لزم المستأجر قلعها ، وتسليم الأرض فارغة للمؤجر ، لأن البناء لا نهاية له ، وفي إبقائه إضرار بصاحب الأرض ، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يفرم للمستأجر قيمة البناء مقلوعاً ويتملكه ، فله ذلك برضا صاحب البناء إن لم تنقص الأرض بالقلع ، فيتملكها حينئذ بغير رضاه .

(١) فتح القدير ٥/٩ ، ومغني المحتاج ٢/٣٦٧ ، وروضة الطالبين ٥/٢٨٧

(٢) حديث : « ليس لعرق ظالم حق » . أخرجه أبوداود (٣/٤٥٤) - ط عزت عبيد دعاس من حديث سعيد بن زيد وقواه ابن حجر في الفتح (٥/١٩) - ط السلفية .

(١) المغني لابن قدامة ٥/٣٨٩ ، ومغني المحتاج ٢/٢٩١

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/١٣١

البناء ويضمن أرض النقص، أو يقر البناء فيأخذ من المستأجر أجرة المثل. والتفصيل في (الإجارة).^(١)

ح - البناء في الأرض المستعارة:

١٥ - إذا استعار أرضاً للبناء لم يكن له أن يبني بعد انتهاء مدة العارية أو الرجوع عن العارية، فإن فعل ذلك قلع بناؤه، وحكمه حكم الغاصب، وعليه تسوية الأرض وضمان نقص الأرض، لأنه عدوان.^(٢)

أما إذا بنى قبل الرجوع، فإن شرط عليه القلع مجاناً عند الرجوع لزمه القلع عملاً بالشرط.

وإن لم يشترط القلع فلا يقلع مجاناً. سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة بوقت. لأن البناء مال محترم فلا يقلع مجاناً، فيخير المعير بين الأمور الثلاثة التي مرت في الإجارة المطلقة. وهذا في الجملة عند غير الحنفية.^(٣)

وفرق الحنفية بين المطلقة والمؤقتة، فإن كانت العارية مؤقتة فرجع قبل الوقت ضمن المعير مانقص في قيمة البناء بالقلع، لأن المستعير

ولا فرق عند الحنفية بين الإجارة المطلقة والإجارة المشروط فيها القلع.^(١)

أما عند المالكية فإن استأجر أرضاً لمدة طويلة كتسعين سنة - على مذهب من يرى ذلك منهم - ليبنى فيها، وفعل، ثم مضت المدة، وأراد المؤجر إخراج المستأجر ويدفع له قيمة بنائه منقوضاً، فإنه لا يجاب لذلك، ويجب عليه إبقاء البناء في أرضه، وله كراء المثل في المستقبل، وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكاً أو وقفاً على جهة.^(٢)

أما عند الشافعية والحنابلة فإن شرط القلع بعد انتهاء مدة الإجارة لزم المستأجر القلع وفاء بشرطه، وليس على مالك الأرض أرض نقص البناء بالقلع، ولا على المستأجر تسوية الأرض وإصلاحها لتراضيهما بالقلع، وإن أطلقا فلمكثري قلعه، لأنه ملكه. فله أخذه، وعليه تسوية الأرض إن قلعه لأنه ضرر أدخله في ملك غيره بغير إذنه، وإن أبى القلع لم يجبر عليه، إلا أن يضمن له المالك أرض النقص بالقلع فيجبر عليه.

أما المالك فله الخيار بين ثلاثة أشياء: أن يدفع للمستأجر قيمة البناء فيتملكه، أو يقلع

(١) شرح روض الطالب ٢/ ٤٢٠، والمغني ٥/ ٤٩٠

(٢) روضة الطالبين ٥/ ٤٣٧، والمغني ٥/ ٢٢٩

(٣) روض الطالب ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٣، وروضة الطالبين

٤٣٨/ ٤ - ٤٣٩، والمغني ٥/ ٢٣٦، والدسوقي ٣/ ٤٣٩

(١) فتح القدير ٨/ ٢٥، وروض الطالب ٢/ ٤٢٠، والمغني ٥/ ٤٩٠

(٢) حاشية الدسوقي ٣/ ٤٣٩

وأما ما يراعى في بناء المساجد فينظر في مصطلح (مسجد).

ك - البناء باللبن المخلوط بالنجاسة :

١٨ - صرح الشافعية بأنه يجوز بناء الدور ونحوها بمواد مخلوطة بالنجاسة - كتسميد الأرض بها - للضرورة. قال الأذري : والإجماع الفعلي على صحة بيع ذلك. ^(١)
والتفصيل في باب (النجاسة).

ل - البناء على القبور :

١٩ - يكره تخصيص القبر والبناء عليه، إن كان في أرض كان يملكها الميت، أو أرض موات بلا قصد مباهاة، فإن كان في مقبرة مسبلة حرم البناء، ويهدم إن بنى، لأنه يضيق على الناس، ولا فرق في ذلك بين أن يبنى قبة أو بيتا أو مسجدا. ^(٢)

وقد ورد النهي عن بناء المساجد على القبور، ففي الخبر المتفق عليه أن الرسول ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

مغرور من قبل المعير، أما المطلقة فلا ضمان على المعير، لأن المستعير مفتر غير مغرور، حيث اعتمد إطلاق العقد، وظن أنه يتركه مدة طويلة. ^(١)

ط - البناء في الأرض الموقوفة

١٦ - إذا بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة بغير إذن ناظر الوقف قلع بناؤه إن لم يكن ضرر على الأرض بالقلع، ويضمن منافعها التي فاتت بيده، بهذا صرح الحنفية في هذه المسألة، والضمان هو الأصل عند غير الحنفية في منفعة كل مغبوب. ^(٢)

ي - بناء المساجد :

١٧ - بناء المساجد في الأمصار والقرى والمحال حسب الحاجة فرض كفاية ^(٣)، وهو من أجل أعمال البر التي حث الشارع عليها. قال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِّنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾. ^(٤)
وجاء في الخبر الصحيح «من بنى مسجدا، يتغني به وجه الله، بنى الله له مثله في الجنة». ^(٥)

(١) فتح القدير ٤٧٦/٧، وحاشية ابن عابدين ٥٠٤/٤ - ٥٠٥

(٢) ابن عابدين ١٥/٥، وكشاف القناع ١١١/٤

(٣) كشاف القناع ٣٦٤/٢، نشر عالم الكتب بيروت.

(٤) سورة النور ٣٦

(٥) حديث : «من بنى لله مسجدا يتغني به وجه الله، بنى...» أخرجه البخاري (الفتح ٥٤٤/١ - ط السلفية). ومسلم (٢٢٨٧/٤ - ط الحلبي).

(١) قليوبي ١٥٥/٢، ومغني المحتاج ١١/٢، وتحفة

المحتاج ٢٥/٤

(٢) مغني المحتاج ٣٦٤/١، وبلغة السالك ٢٧/١

بطلت صلاته باتفاق الفقهاء. ^(١) واختلفوا فيما إذا سبقه الحدث بلا عمد منه.

فذهب الحنفية إلى أنه لا تبطل صلاته، فينبى عليها بعد التطهر، وهو القول القديم للشافعي. ^(٢) وعند المالكية: لا يبنى المحدث في الصلاة إلا في الرعاف. ^(٣) وتبطل الصلاة في الجديد عند الشافعية ولا بناء، وهو مذهب الحنابلة. ^(٤) وللتفصيل انظر مصطلح (حدث، رعاف).

بناء الساهي في الصلاة على يقينه:

٢٣ - إذا شك في أثناء الصلاة في عدد الركعات أو فعل ركن، فالأصل أنه لم يفعل، فيجب البناء على اليقين وهو الأقل. ^(٥) وانظر مصطلح (شك).

البناء في خطبة الجمعة:

٢٤ - إذا انقض المجمعون في أثناء الصلاة، وعادوا قبل طول الفصل، بنى الخطيب على خطبته. ^(٦)

وانظر مصطلح (خطبة)

مساجده. ^(١) والتفصيل ينظر في مصطلح (قبر).

م - البناء في الأماكن المشتركة:

٢٠ - لا يجوز البناء الخاص في الأماكن التي تتعلق بها حقوق عامة، كالشوارع العامة، ومصلى العيد في الصحراء، وأماكن النسك، كعرفة ومزدلفة، لما في ذلك من التضيق على الناس ولأنها للمسلمين جميعا، فليس لفرد أن يستأثر بها. ^(٢)

ن - بناء الحمام:

٢١ - ذهب الإمام أحمد إلى أنه يكره بناء الحمام مطلقا، وبناءؤه للنساء أشد كراهة، ونقل عنه قوله: الذي يبنى الحمام للنساء ليس بعدل. ^(٣) وهو جائز عند بقية الأئمة. ^(٤)

ثانيا: البناء في العبادات

يراد بالبناء هنا: إتمام العبادة بعد انقطاعها.

٢٢ - إذا أحرمت متطهرا، ثم أحدث عمدا،

(١) روضة الطالبين ١/ ٢٧٥، والبدائع ١/ ٢٢٠ - ٢٢١.

٢٢٣، وحاشية الدسوقي ١/ ٢٠٧.

(٢) البدائع ١/ ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٣.

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ٢٠٧.

(٤) روضة الطالبين ١/ ٢٧٠، وكشاف القناع ١/ ٣٢١.

(٥) روضة الطالبين ١/ ٣٠٩، وحاشية الدسوقي ١/ ٢٧٥.

وكشاف القناع ١/ ٤٠١.

(٦) روضة الطالبين ١/ ٨، وكشاف القناع ٢/ ٣٣.

(١) حديث: «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور...»

أعرجه البخاري (الفتح ٣/ ٢٠٠ - ط السلفية) ومسلم

(١/ ٣٧٦ ط الحلبي).

(٢) المغني ٥/ ٥٧٦، ومعني المحتاج ٢/ ٣٦٥، والبدائع

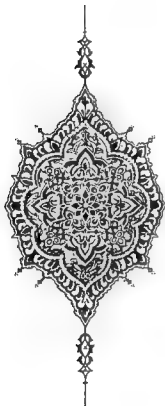
٢٦٥/٦.

(٣) كشاف القناع ١/ ١٥٨.

(٤) جواهر الإكليل ٢/ ١٩٥، وابن عابدين ٥/ ٣٢.

بنان

انظر : إصبع .



البناء في الطواف :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ابتدأ بالطواف، ثم أقيمت الصلاة المكتوبة، فإنه يقطع الطواف، ويصلي مع الجماعة، ثم يبني على طوافه، لأنه فعل مشروع فلم يقطعه، كالفعل اليسير.^(١)

أما في غير المكتوبة فقد اختلف الفقهاء في صحة البناء على ما مضى .
ر: مصطلح (طواف).

بناء بالزوجة

انظر : دخول .

بناء في العبادات

انظر : استئناف .

(١) المفتي ٣/٣٩٥، وحاشية الطحاوي ١/٤٩٨، وحاشية الدسوقي ٢/٣٢، وأسنن الطالب ١/٤٧٩

وذهب الشافعية إلى أن المخلوقة من ماء زناه
تحل له، لأن ماء الزنى لا حرمة له، لكنه مكروه
خروجاً من الخلاف.^(١)
انظر مصطلح (نكاح).

بنت

التعريف :

١ - بنت وابنة: مؤنث ابن. والولد يطلق
عليها.^(١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

وردت أحكام تتعلق بالبنت أهمها مايلي :

أ - النكاح :

٢ - نكاح البنت : يحرم نكاح الرجل ابنته،
والعقد عليها باطل.^(٢) لقوله تعالى : «حُرِّمَتْ
عليكم أمهاتكم وبناتكم»^(٣) وعليه إجماع
الأمة.

٣ - نكاح ابنته من الزنى : ذهب الحنفية
والمالكية والحنابلة إلى تحريم زواج الرجل ابنته
من الزنى، لأن الوطء سبب الجزئية،
والاستمتاع بالجزء حرام.^(٤)

(١) المصباح المنير مادة : «ابن» ومادة : «ولد» والمغرب مادة :

«ولد» ومختار الصحاح مادة : «بنت»

(٢) فتح القدير ٢/ ٣٥٧، وكشاف القناع ٥/ ٦٩، ومراتب

الإجماع لابن حزم ص ٦٦

(٣) سورة النساء / ٢٣

(٤) الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٦٥، والزرقاتي شرح مختصر

خليل ٣/ ٢٠٤، وكشاف القناع ٥/ ٧٢

الولاية في النكاح :

٤ - اتفق الفقهاء على أن للأب إنكاح ابنته
الصغيرة والكبيرة المجنونة أو المعتوهة^(١) ولو
جبراً عنها، إن كانت بكراً.

واختلفوا في الثيب الصغيرة.

وأما تزويج الرجل ابنته البكر الكبيرة.
فالمجهور على أن للأب إجبارها خلافاً
للحنفية.

أما البنت الثيب الكبيرة فالأب يلي إنكاحها
دون إجبار.

والتفصيل في (النكاح والولاية).

ب - إرث البنت :

٥ - البنت إذا انفردت لها النصف في الميراث،
لقوله تعالى : «وإن كانت واحدة فلها
النَّصْف»^(٢) وإن كانتا اثنتين فصاعداً فلهما
الثلاثان، لقوله تعالى : «فإن كنَّ نساءً فوقَ

(١) المحلى شرح المنيع ٣/ ٢٤١

(٢) فتح القدير ٢/ ٣٩١

(٣) سورة النساء / ١١

بنت الابن

التعريف :

١ - بنت الابن : هي كل بنت تنتسب إلى المتوفى بطريق الابن، مهما نزلت درجة أبيها، فتشمل بنت الابن وبنت ابن الابن مهما نزل. ^(١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
لبنت الابن أحكام خاصة في الفقه الإسلامي نجمل أهمها فيما يلي :

النكاح :

٢ - يحرم على الرجل نكاح بنت ابنه وإن نزلت، لقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ﴾ ^(٢) والمراد بالبنت : الفرع المؤنث وإن بُعد. فيشمل بنت الابن وبنت البنت، ولإجماع ^(٣) المجتهدين على ذلك. وللتفصيل يراجع مصطلح (نكاح).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٣٧٢/١

(٢) سورة النساء/٢٣

(٣) الهداية مع العناية وفقه القدير ٣٥٨/٢، وكشاف القناع

٦٩/٥

اثنَينِ فلهنَّ ثلثا ما تركَ ^(١) هذا عند عامة الصحابة، وعن ابن عباس أن حكمها حكم الواحدة. أما إذا كان مع البنت ابن، فللذكر مثل حظ الأنثيين وهو يعصهن، لقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ : لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ^(٢)

والتفصيل في مصطلح (إرث)

ج - النفقة :

٦ - اتفقوا على وجوب نفقة البنت الفقيرة غير المتزوجة على والدها إذا كان غنيا. أما إذا كانت البنت غنية، فلا تجب لها النفقة. وإذا كانت كبيرة وفقيرة فتجب لها النفقة أيضا مع بعض الشروط. ^(٤)
ولتفصيل ذلك انظر مصطلح (نفقة)



(١) سورة النساء / ١١

(٢) كشف القناع / ٤٢١، وشرح السراج ص ٣٤ - ٣٥.

٣٧ بتحقيق الأستاذ محمد عبي الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى الحلبي.

(٣) سورة النساء / ١١

(٤) فتح القدير ٣٤٣/٣ - ٣٤٤، وكشاف القناع / ٤٨١.

والمحلي على المحتاج / ٨٤، والحرشي على مختصر

خليل ٢٠٥ - ٢٠٤/٤

بنت الابن ٣ - ٤ ، بنت لبون ، بنت مخاض

الزكاة :
٣ - لا يجوز دفع الزكاة إلى بنت الابن عند الحنفية والحنابلة . لأن منافع الأملاك بينهم متصلة^(١)

هـ - لا يرثن مع الصليبتين عند عامة الصحابة ، إلا إذا كان معهن ذكر بدرجتهم أو أسفل منهن ، فإنه يعصبنه ، وحيث أن فللذكر مثل حظ الأنثيين^(٢) .
وذهب الشافعية إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة إليها في الحال التي تجب فيها النفقة على الجد^(٣) أما المالكية فقد جوزوا دفع الزكاة إلى بنت الابن ، لأنها لا تجب نفقتها على جدها .^(٤)

بنت لبون

الفرائض :

٤ - لبنت الابن أحوال في الميراث نجمها فيما يلي :
أ - النصف للواحدة .

ب - الثلثان للثنتين فصاعدا .

وهاتان الحالتان يشترط فيها عدم البنات الصليات ، فإذا عدمن قامت بنت الابن مقامهن .

ج - إذا كان معهن ذكر فإنه يعصبنه ، وحيث أن فللذكر مثل حظ الأنثيين .

د - لمن السدس مع البنت الواحدة الصلبية ، تكملة للثلثين .

بنت مخاض

انظر : ابن مخاض



(١) شرح السراجة ص ٣٦

(١) الهداية مع فتح القدير ٢١/٢ - ٢٢ ، والمغني ٢٤٧/٢

(٢) المجموع ٢٢٩/٦ ، والمحلي على المنهاج ٨٤/٤

(٣) المدونة الكبرى ٢٩٧/١ - ٢٩٨

وابن عابدين . لكن قال القرافي - بعد بيان الفرق بين المسكر والمفسد (أي المخدر) - وبهذا يظهر لك أن الحشيشة مفسدة وليست مسكرة، ثم استدل لذلك بكلام نفيس يرجع إليه في الفروق. ^(١)

بنج

التعريف :

١ - البنج - بفتح الباء - في اللغة والاصطلاح : نبات مخدر، غير الحشيش، مسكن للأوجاع. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأفيون :

٢ - الأفيون : عصارة لينة يستخرج من الخشخاش، ويحتوي على ثلاث مواد منومة منها المورفين. ^(٢)

ب - الحشيشة :

٣ - الحشيشة : نوع من ورق القنب الهندي يسكر جدا إذا تناول منه قدر درهم ^(٣) هذا ما قاله ابن تيمية وابن حجر الهيتمي

الحكم الشرعي في تناوله :

٤ - يرى جمهور الفقهاء أنه يحرم تناول القدر المسكر من هذه المادة، ويعزر بالسكر منه بغير عذر ^(٤) ويجوز عندهم التداوي به واستعماله لإزالة العقل لقطع عضو متآكل. ^(٥)

أما الحنفية فقد اختلفت آراؤهم في حكم تناول البنج لغير التداوي وجوب إقامة الحد على السكران منه. ^(٦)

عقوبة تناوله :

٥ - يعرف الفقهاء ما يحرم تناوله، ويترتب على تعاطيه الحد بأنه : كل شراب مسكر. وبناء على هذا التعريف ذهب معظم الفقهاء إلى عدم

(١) الفروق للقرافي ١/ ٢١٧ - ٢١٨ (الفروق ٤٠)

(٢) الخرشبي ١/ ٨٤، ومغني المحتاج ٤/ ١٨٧، ومحفة المحتاج ١٦٩/٩

(٣) الخرشبي ١/ ٨٤، وإعانة الطالبين ٤/ ١٥٦، وابن عابدين ٥/ ٢٩٤ ط بولاق، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/ ٢١٤

(٤) ابن عابدين ٣/ ١٧٠، ومختصر الفتاوى المصرية ص ٤٩٩، وفتح القدير ٣/ ٤٠، ٤/ ١٨٤، ٨/ ١٦٠

(١) القاموس المحيط في المادة، وابن عابدين ٥/ ٢٩٤ ط بولاق

(٢) الصحاح في اللغة والعلوم

(٣) ابن عابدين ٥/ ٢٩٥ ط بولاق، ومغني المحتاج ٢/ ١٨٧،

ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/ ٢١٤

بنج ٦ - ٧، بندق، بنوة، بهتان، بهيمة، بول، بيات

بنوة

إقامة الحد على السكران من البنج ونظائره من
الجامدات، وإن كان مذاباً وقت التعاطي،
ولكنه يعاقب عقوبة تعزيرية. ^(١)

انظر : ابن

بهتان

حكم طهارته :

٦ - اتفق الفقهاء على أن البنج طاهر، لأنهم
يشرطون لنجاسة المسكر أن يكون مائعا. ^(٢)

انظر : افتراء

بهيمة

مواطن البحث :

٧ - يذكره الفقهاء في باب الأشربة والنجاسات
والطلاق.

انظر : حيوان

بول

بندق

انظر : قضاء الحاجة

انظر : صيد

بيات

انظر : بيتوة



(١) الخرشبي ٨٤/١، ومغني المحتاج ١٨٧/٤، وتحفة المحتاج

١٦٩/٩

(٢) تحفة المحتاج ٢٨٩/١، ومغني المحتاج ٧٧/١، والخرشي

٨٤/١، وأسنى المطالب ٩/١، وحاشية إعانة الطالبين

٩١/١

بعد حكاية المذاهب: الصواب أن البيان هو مجموع هذه الأمور.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفسير :

٢ - التفسير لغة : هو الكشف والإظهار. وفي الشرع : توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة.

والبيان بعمومه يختلف عن التفسير، إذ البيان قد يكون بدلالة حال المتكلم كالسكوت، في حين أن التفسير لا يكون إلا بلفظ يدل على المعنى دلالة ظاهرة.^(٢)

ب - التأويل :

٣ - التأويل : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل موافقا للكتاب والسنة. (ر: تأويل).

والفرق بين التأويل والبيان : أن التأويل ما يذكر في كلام لا يفهم منه المعنى المراد لأول وهلة، والبيان ما يذكر في كلام يفهم منه المعنى المراد

بيان

التعريف :

١ - البيان لغة : الإظهار والتوضيح، والكشف عن الخفي أو المبهم. قال الله تعالى : ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(١) أي الكلام الذي يبين به ما في قلبه، ويحتاج إليه من أمور دنياه، فهو منفصل به عن سائر الحيوانات.^(٢)

ولم يعهد الأصوليون والفقهاء عن المعنى اللغوي في تعريفهم للبيان.^(٣)

فهو عند الأصوليين : الدال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد. ويطلق ويراد به المدلول، ويطلق أيضا على فعل المبين، ولأجل إطلاقه على المعاني الثلاثة اختلفوا في تفسيره بالنظر إليها. قال العبدري

(١) سورة الرحمن ٤

(٢) المفردات للراغب ص ٦٩، والمصباح النير، وترتيب القاموس المحيط، والمغرب، وكشف الأسرار عن أصول اليزدي ٣/ ١٠٤ ط دار الكتاب العربي، وإرشاد الفحول ص ١٦٧، ١٦٨ ط الحلبي.

(٣) التعريفات للجرجاني.

(١) إرشاد الفحول ص ١٦٨

(٢) دستور العلماء ١/ ٢٥٧، ٢٥٩، ٣٣٠ نشر مؤسسة الأعلمي للطبوعات.

مناسِكُكُمْ»، ^(١) ولأن البيان عبارة عن إظهار المراد، فربما يكون ذلك بالفعل أبلغ منه بالقول، لأنه ﷺ «أمر أصحابه بالخلق عام الحديبية، فلم يفعلوا ثم لما رأوه خلقَ بنفسه خلقوا في الحال». ^(٢) فعرفنا أن إظهار المراد يحصل بالفعل كما يحصل بالقول.

وقال الكرخي وأبو إسحاق المروزي وبعض المتكلمين: لا يكون البيان إلا بالقول، بناء على أصلهم أن بيان المجمع لا يكون إلا متصلاً، والفعل لا يكون متصلاً بالقول. ^(٣) وللتفصيل انظر الملحق الأصولي.

أنواع البيان

٥ - قال البزدوي: البيان على أوجه: بيان تقرير، وبيان تفسير، وبيان تغيير، وبيان تبديل، وبيان ضرورة، فهي خمسة أقسام. ^(٤) وتجدر الإشارة إلى أن إضافة البيان إلى التقرير والتغيير والتبديل من قبيل إضافة الجنس إلى نوعه كعلم الطب، أي بيان هو تقرير، وكذا الباقي، وإضافته إلى الضرورة من قبيل إضافة الشيء إلى سببه.

- (١) حديث: «خذوا عني مناسِككم»، أخرجه مسلم (٩٤٣/٢) - ط الحلبي (٣١٨/٣) - ط الميمنية (واللفظ لأحد).
- (٢) حديث أمر النبي ﷺ أصحابه بالخلق عام الحديبية أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٢/٥ ط السلفية).
- (٣) أصول السرخسي ٢/٢٧، وإرشاد الفحول ص ١٧٣.
- (٤) أصول البزدوي ٣/١٠٥.
- (٥) كشف الأسرار ٣/١٠٦.

منه بنوع خفاء بالنسبة إلى البعض، ^(١) فالبيان أعم من التأويل.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين:

٤ - البيان بالقول والفعل:

المذهب عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما يحصل بالقول.

والدليل على أن البيان قد يحصل بالفعل: أن جبريل عليه الصلاة والسلام بين مواقيت الصلاة للنبي ﷺ بالفعل، حيث أمه في البيت يومين، ^(٢) ولما سئل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلاة قال للسائل: «صلَّ مَعَنَا» ^(٣) وكما قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» ^(٤) ثم صلى في اليومين في وقتين، فبين له المواقيت بالفعل. وفي الحج قال لأصحابه: «خُذُوا عَنِّي

(١) دستور العلماء ١/٢٥٧، والتعريفات للجرجاني مادة: «البيان».

(٢) حديث إمامة جبريل للنبي ﷺ عند البيت يومين، أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مطولاً وقال: هذا حديث حسن صحيح. (سنن الترمذي ١/٢٧٨، ٢٨٠ ط الحلبي، ونصب الراية ١/٢٢١).

(٣) حديث: «صل معنا...» أخرجه مسلم مطولاً (صحيح مسلم ١/٤٢٨ ط الحلبي).

(٤) حديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي» أخرجه البخاري (الفتح ١١١/٢ - ط السلفية).

بيان التقرير :

٦ - بيان التقرير هو كل حقيقة تحتمل المجاز، أو عام يحتمل الخصوص، إذا لحق به ما يقطع الاحتمال. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١) فصيغة الجمع تعم الملائكة على احتمال أن يكون المراد بعضهم، وقوله تعالى : ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ بيان قاطع لهذا الاحتمال فهو بيان التقرير.^(٢)

بيان التفسير :

٧ - بيان التفسير هو بيان ما فيه خفاء، كالمشترك والمجمل ونحوهما، مثل قوله تعالى : ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣) فإنه مجمل، إذ العمل بظاهره غير ممكن، وإنما يوقف على المراد للعمل به بالبيان، ثم لحق هذه الآية البيان بالسنة، فإنه عليه الصلاة والسلام بين الصلاة بالقول والفعل، والزكاة بقوله ﷺ : «هَاتُوا رُبْعَ الْعَشُورِ»^(٤) فإنه يكون تفسيراً.^(٥)

(١) سورة الحجر / ٣٠

(٢) كشف الأسرار ٣/ ١٠٥ - ١٠٧، وأصول السرخسي

٢٨/٢

(٣) سورة النور / ٥٦

(٤) حديث : «هَاتُوا رُبْعَ الْعَشُورِ» أخرجه أبو داود (٢٢٨/٢)

ط عزت عبيد دعاس من حديث علي، وصححه البخاري كما في التلخيص لابن حجر (١٧٣/٢) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٥) كشف الأسرار ٣/ ١٠٧، وأصول السرخسي ٢٨/٢

بيان التغير :

٨ - بيان التغير هو البيان الذي فيه تغير لموجب الكلام وهو نوعان :
الأول - التعليق بالشروط : كما قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(١) فإنه يتبين به أنه لا يجب إيتاء الأجر بعد عقد إجارة المرضع إذا لم يوجد الإرضاع، وإنما يجب ابتداء عند وجود الإرضاع فيكون تغييراً لحكم وجوب أداء البدل بنفس العقد.^(٢)

الثاني - الاستثناء : كما قال الله تعالى : ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٣) فإن الألف اسم موضوع لعدد معلوم، فإما يكون دون ذلك العدد يكون غيره لا محالة، فلو لا الاستثناء لكان العلم يقع لنا بأنه لبث فيهم ألف سنة، ومع الاستثناء إنما يقع العلم لنا بأنه لبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً، فيكون الاستثناء تغييراً لما يفيد لفظ الألف.^(٤)

بيان التبديل :

٩ - بيان التبديل هو النسخ، وهو رفع حكم

(١) سورة الطلاق / ٦

(٢) أصول السرخسي ٢/ ٣٥

(٣) سورة العنكبوت / ١٤

(٤) أصول السرخسي ٢/ ٣٥

الميراث إليها في صدر الكلام، ثم بين نصيب الأم، كان ذلك بيانا أن للأب مابقي، فلم يحصل هذا البيان بترك التنصيص على نصيب الأب، بل بدلالة صدر الكلام يصير نصيب الأب كالمخصوص عليه. ^(١)

النوع الثاني: هو السكوت الذي يكون بيانا بدلالة حال المتكلم، نحو سكوت صاحب الشرع عند معانية شيء عن تغييره يكون بيانا لحقيقته باعتبار حاله، مثل ما شاهد النبي ﷺ من بيعاعات ومعاملات كان الناس يتعاملونها فيما بينهم، فأقرهم عليها، ولم ينكرها عليهم، فدل أن جميعها مباح في الشرع، إذ لا يجوز من النبي ﷺ أن يقر الناس على منكر محظور. ^(٢)

النوع الثالث: هو السكوت الذي جعل بيانا، ضرورة دفع الغرور، مثل الأب إذا رأى ولده المميز يبيع ويشترى، فسكت عن النهي، كان سكوته إذنا له في التجارة، لضرورة دفع الغرور عمن يعامله، فإن في هذا الغرور إضرارا بهم، والضرر مدفوع. بهذا قال الحنفية. وقال الشافعي: لا يكون السكوت إذنا لأن سكوت الأب عن النهي محتمل، قد يكون للرضا بتصرفه، وقد يكون لفرط الغيظ، أو قلة الالتفات، والمحمّل لا يكون حجة. ^(٣)

شرعي بدليل شرعي متأخر. ^(١) والنسخ في حق صاحب الشرع بيان محض لانتفاء الحكم الأول، ليس فيه معنى الرفع، لأنه كان معلوما عند الله أنه ينتهي في وقت كذا بالناسخ، فكان الناسخ بالنسبة إلى علمه تعالى مبينا لا رافعا. ^(٢)

ثم الراجع عند الأصوليين أن النسخ جائز في الأمر والنهي الذي يجوز أن يكون ثابتا، ويجوز أن لا يكون.

وقد قال بعضهم: إنه لا يجوز النسخ، وربما قالوا: لم يرد النسخ في شيء أصلا. ^(٣) وانظر التفصيل في (نسخ) وفي الملحق الأصولي.

بيان الضرورة:

١٠ - بيان الضرورة نوع من البيان يحصل بغير اللفظ للضرورة، وهو على أربعة أنواع:
النوع الأول: ما يكون في حكم المنطوق، وذلك بأن يدل النطق على حكم المسكوت عنه. وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَثُ﴾ ^(١) فإنه لما أضاف

(١) التبريفات للبحراني

(٢) كشف الأسرار ٣/ ١٥٧

(٣) أصول السرخسي ٤/ ٥٤

(٤) سورة النساء / ١١

(١) كشف الأسرار ٣/ ١٤٧، وأصول السرخسي ٢/ ٥٠

(٢) كشف الأسرار ١/ ١٤٨، وأصول السرخسي ٢/ ٥٠

(٣) كشف الأسرار ٣/ ١٥١، وأصول السرخسي ٢/ ٥١

عليه بين الطائفتين . ولهذا نقل أبو بكر الباقلاني
إجماع أرباب الشرائع على امتناعه .

١٢ - الوجه الثاني : تأخير البيان عن وقت ورود
الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل ، وذلك في
الواجبات التي ليست بفورية ، حيث يكون
الخطاب لا ظاهر له ، كالأسماء المتواطئة
والمشتركة ، أو يكون له ظاهر وقد استعمل في
خلاف الظاهر ، كتأخير البيان بالتخصيص .
ومثله تأخير النسخ ونحو ذلك ، وفي ذلك
اتجاهات أهمها مايلي :

أ - الجواز مطلقا ، قال ابن برهان : وعليه
عامة علمائنا من الفقهاء والمتكلمين . ونقله
القاضي عن الشافعي ، واختاره الرازي في
المحصول ، وابن الحاجب . وقال الباجي : عليه
أكثر أصحابنا ، وحكاه القاضي عن مالك .

ب - المنع مطلقا ، نقل ذلك عن أبي إسحاق
المروزي وأبي بكر الصيرفي وأبي حامد
المروزي وأبي بكر الدقاق وداود الظاهري
والأبهري ، قال القاضي : وهو قول المعتزلة وكثير
من الخفية .

ج - أن بيان المجهل إن لم يكن تبديلا ولا
تغيرا جاز مقارنة وطائرا ، وإن كان تغييرا جاز
مقارنا ولا يجوز طائرا بحال . نقله السمعاني عن

النوع الرابع : هو السكوت الذي جعل بيانا
لضرورة الكلام كما إذا قال رجل : لفلان علي
مائة ودرهم ، أو مائة ودينار ، فإن العطف جعل
بيانا للأول ، وجعل الأول من جنس المعطوف .
بهذا يقول الخفية .

وقال الشافعي : يلزمه المعطوف ، والقول في
بيان جنس المائة قول المقر ، لأنها جملة فإليه
بيانها ، والعطف لا يصلح بيانا ، لأنه لم يوضع
له .^(١)

تأخير البيان عن وقت الحاجة :
كل ما يحتاج إلى البيان من مجمل وعام ، ومجاز
ومشترك ، وفعل متردد ومطلق ، إذا تأخر بيانه
فذلك على وجهين :
١١ - الوجه الأول : أن يتأخر عن وقت الحاجة ،
وهو الوقت الذي إذا تأخر البيان عنه لم يتمكن
المكلف من معرفة ما تضمنه الخطاب ، وذلك في
الواجبات الفورية . فهذا النوع من التأخير
لا يجوز ، لأن الإتيان بالشيء مع عدم العلم به
ممتنع عند جميع القائلين بمنع التكليف بما
لا يطاق .

وأما من جوز التكليف بما لا يطاق فهو يقول
بجوازه عقلا ، لا بوقوعه فكان عدم الوقوع متفقا

(١) كشف الأسرار ١٥٢/٣ ، وأصول السرخسي ٥٢/٢

أبي زيد من الخفية. (١)

وذهب الشافعية في القول الآخر إلى أنه إن وقع الإقرار المبهم في جواب دعوى، وامتنع عن التفسير، يجعل ذلك إنكاراً منه وتعرض اليمين عليه، فإن أصر على الامتناع جعل ناكلاً عن اليمين ويحلف المدعي. (١)

وتنظر مراتب البيان للأحكام وسائر التفاصيل المتعلقة بالموضوع في الملحق الأصولي.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند الفقهاء

بيان المقر به المجهول:

أما إذا أقر بمجهول وبين السبب، فينظر إن كان سبباً لا تضره الجهالة كالغصب والوديعة، بأن قال: غصبت مال فلان، أو لفلان عندي أمانة، فيصح إقراره، ويجبر على بيان المغصوب أو الأمانة المجهولة وتعيينها. وإن كان سبباً تضره الجهالة كالبيع والإجارة لا يصح الإقرار، ولا يجبر على بيان ما باعه أو استأجره. (٢)

١٣ - إذا أقر شخص بمجهول وأطلق، بأن قال: علي شيء أوحق، يلزمه، لأن الحق قد يلزمه مجهولاً، كأن يتلف مالاً لا يعرف قيمته، أو يخرج جراحة لا يعرف أرشها، أو يبقى عليه باقية حساب لا يعرف قدره وهو محتاج إليه لإبراء ذمته بالإيفاء أو التراضي، فجهاالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار، ويقال للمقرر: بين المجهول، فإن لم يبين أجبره الحاكم على البيان، لأنه لزمه الخروج عما وجب عليه بصحيح إقراره، وذلك الخروج عما لزمه يكون بالبيان، ولكن يبين شيئاً يثبت في الذمة، قل أو كثر، أما إذا بين شيئاً لا يثبت في الذمة فلا يقبل منه، نحو أن يقول: عنيت حق الإسلام، أو كفا من تراب أو نحوه، بهذا قال الخنفة والمالكية والحنابلة، وهو أحد قولي الشافعية.

البيان في الطلاق المبهم:

١٤ - إذا قال الزوج لزوجتيه: إحداهما طالق، وقصد معينة منها طلقت، ويلزمه البيان، ويصدق، لأنه مالك للإيقاع عليها، فيصح بيانه أيضاً، وما في ضميره لا يوقف عليه إلا من جهته، فيقبل قوله فيه. وتعتزلانه إلى البيان، لاختلاط المحرمة بالمباحة.

(١) فتح القدير ٦/ ٢٨٥، ٢٨٦ ط الأمرية، والنباية شرح الهداية ٧/ ٥٣٩، ٥٤٠، والزليبي ٤/ ٥، والمغني لابن قدامة ٥/ ١٨٧ ط الرياض، والمهذب ٢/ ٣٤٧ ط الحلبي، وجواهر الإكليل ٢/ ١٣٧، ومواهب الجليل ٢٣١/ ٥
(٢) الزليبي ٤/ ٥، ودرر الحكام ٨٢/ ٤

(١) إرشاد الفحول ص ١٧٣ - ١٧٥ ط الحلبي، والنبصرة في أصول الفقه للشرازي بتحقيق حسن هيتو ص ٢٠٧ ط دار الفكر، والمستصفي ١/ ٣٦٨، وأصول السرخسي ٢٨/ ٢

ويلزم الزوج البيان، فورا، فإن أصر عصى،
فإن امتنع حبس وعزر.^(١)
وللفقهاء تفاصيل في لزوم نفقة الزوجتين إلى
البيان، وألفاظ البيان وما يثبت به البيان من
الأفعال كالوطء ومقدماته تنظر في (طلاق).

بيت

التعريف :

١ - من معاني البيت في اللغة : المسكن، وهو كل
ما كان له جدار وسقف، وإن لم يكن به ساكن.
ويطلق أيضا على بيت الشقة. ويجمع البيت
على أبيات، وبيوت.

ويطلق البيت على القصر، ومنه قول
جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ «بشروا
خديجة بيت في الجنة من قصب»^(١) قال في
اللسان : يعني بشروها بقصر من لؤلؤة محفوفة.

ويطلق على المسجد. قال الله عز وجل :
﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ ﴾^(٢)

قال الزجاج : أراد المساجد.^(٣)

وقد يكون البيت مستقلا بذاته، أو جزءا من
المسكن المستقل كحجرة من دار.^(٤)

(١) حديث : «بشروا خديجة . . .» أخرجه البخاري (الفتح
٣/ ٦١٥ ط السلفية) واللفظ له. ومسلم (٤/ ١٨٨٤ ط
عيسى الباني).

(٢) سورة النور / ٣٦

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب في ترتيب المعرب،
والكليات لأبي البقاء ١/ ٤١٣، ٤١٤ بتصرف.

(٤) الميسوط للرخسي ٨/ ١٦٠، ١٦١ ط السعادة.

بيان المعتقد المبهم :

١٥ - إذا قال شخص لأرقائه : أحكم حر، أو
أعتقت أحكم، ونوى معينا بيّنه وجوبا، وإذا
خاصم أحدهم إلى الحاكم أجبر المولى على
البيان، وإن بيّن واحدا من الاثنين للعتق،
فللاخر تحليله أنه ما أراده. وإن قال: أردت
هذا، بل هذا، عتقا جميعا مؤاخذه له
بإقراره.^(٢)

وللتفصيل (ر: عتق).

(١) نهاية المحتاج ٦/ ٤٦٤، وشرح المحلى على المنهاج
٣/ ٣٤٤، ٣٤٥، وروضة الطالبين ٨/ ١٠٣، والميسوط
للسرخسي ٦/ ١٢٢، ١٢٣، والأشباه والنظائر لابن
نجيم ص ١٦٩ ط المطبعة الحسينية، والاختيار
٣/ ١٤٥، وابن عابدين ٣/ ٢٢، ٢٤، وفتح القدير
٣/ ١٥٩ ط الأميرية، والزرقاتي ٤/ ١٢٦، والمغني لابن
قدامة ٧/ ٢٥١

(٢) أسنى المطالب ٤/ ٤٥٣، ٤٥٤، والفتاوى الهندية
٢/ ١٧، ١٨، والفتاوى الحاتية بهامش الهندية ١/ ٥٧٣،
والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٩، والمغني لابن
قدامة ٩/ ٣٦٧ ط الرياض.

المكان والزمان. ^(١)

المبيت على ظهر البيت :

٤ - جاء التحذير في السنة الشريفة عن المبيت على ظهر بيت ليس له حائط يمنع من السقوط .

فقد روى علي بن شيبان رضي الله عنه عن الرسول ﷺ قال : «مَنْ بات على ظهر بيت ليس له حجار فقد برئت منه الذمة» ^(٢)

وجاء في رواية : حجاب ، وفي أخرى : حجاز . وهي بمعنى السترة التي تمنع وتحجز النائم عن السقوط . ومعنى برئت منه الذمة : أي أزال عصمة نفسه ، وصار كالمهذر الذي لا ذمة له ، أي لا يجب له على أحد شيء بسبب موته ، إذ أن الذي نام كذلك ربما انقلب من نومه فسقط فمات هدرا . ثم إنه إن مات كذلك مات من غير تأهب ولا استعداد للموت . ^(٣)

ويصدق على المبنى من طين ، أو آجر ومدر وحجر ، وعلى المتخذ من خشب ، أو صوف ، أو وبر ، أو شعر ، أو جلد ، وأنواع الخيام. ^(١)
ولا يخرج معناه الاصطلاحي عما ورد في اللغة .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدار :

٢ - الدار لغة : اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف . واسم الدار يتناول العرصة والبناء جميعا .
والفرق بين البيت والدار : أن الدار تشتمل على بيوت ومنازل. ^(٢)

ب - المنزل :

٣ - المنزل لغة : اسم مكان النزول ، وفي بعض الأعراف : هو اسم لما يشتمل على بيوت ، وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله. ^(٣)
وهو دون الدار وفوق البيت ، وأقله بيتان أو ثلاثة .

وتختلف الأعراف في هذه الألفاظ باختلاف

(١) المغرب في ترتيب المغرب ، المبسوط للرخسي ٨ / ١٦٤ .

(٢) حديث : «مَنْ بات على ظهر بيت ليس له حجار ...» أخرجه أبوداود (٥/ ٢٩٥ ط عبيد الدعاس) . وأحمد (٤/ ٧٩ ط المكتب الإسلامي) وفي مجمع الزوائد (٨/ ٩٩ ط مكتبة القدسي) . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

(٣) فيض القدير ٦ / ٩١

(١) روضة الطالبين ١١ / ٣٠ ط المكتب الإسلامي .

(٢) الكليات لأبي البقاء ١ / ٤١٣ ، ٤١٤ ، ولسان العرب ، والمبسوط للرخسي ٨ / ١٦٠ ، ١٦١

(٣) الكليات لأبي البقاء ١ / ٤١٣ ، ولسان العرب ، والمصباح المنير مادة : «نزل» .

الأحكام المتعلقة بالبيت :

أ - البيع :

٥ - يجوز بيع البيت المملوك المعين والمحدود عند جمهور الفقهاء^(١) ويدخل تبعا للأرض .

وقال مالك : إن بيع البيت يتناول الأرض التي بها البيت ، وكذا بيع الأرض يتناول البناء ، ومحل تناول العقد على البناء للأرض ، وتناول العقد على الأرض مافيهما من بناء - كان العقد بيعا أو غيره - إن لم يكن شرطا ، أو عرف بخلافه ، وإلا عمل بذلك الشرط ، أو العرف . فإذا اشترط البائع إفراد البناء عن الأرض ، أو جرى العرف بإفراده عن الأرض في البيع وغيره ، فلا تدخل الأرض في العقد على البناء . وكذلك لو اشترط البائع إفراد الأرض عن البناء ، أو جرى العرف بذلك ، فإن البناء لا يدخل في العقد على الأرض .^(٢)

والتفصيل موطنه مصطلح (بيع) .

ب - خيار الرؤية :

٦ - يثبت خيار الرؤية للمشتري في شرائه

للبيت إن لم يعاين ولم تحصل رؤيته ، لأن البيت من الأعيان اللازم تعيينها ، وهذا عند الحنفية وعلى قول للشافعية والحنابلة .^(١) قالوا : يصح بيع الغائب ، وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما ، ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية ، وتعتبر في رؤية البيت رؤية السقف والجدران والسطح والحمام والطريق .

وفي الأظهر للشافعية ، والمقدم عند الحنابلة : إن اشترى إنسان مالم يره ، وما لم يوصف له ، لم يصح العقد .^(٢)

والتفصيل موطنه مصطلح (بيع - خيار الرؤية) .

ج - الشفعة :

٧ - يثبت حق طلب الشفعة في البيت المبيع للشريك فيه الذي لم يقاسم تبعا للأرض المبيعة ، وأما الجار فلا شفعة له ، لحديث جابر رضي الله عنه قال : « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »^(٣) ولا شفعة في بناء مفرد

(١) رد المحتار على الدر المختار ٦٣/٤ ، ومغني المحتاج

١٨/٢ ، والمغني لابن قدامة ٨٠/٣

(٢) مغني المحتاج ١٨/٢ ، وكشاف القناع ١٦٣/٣ - ١٦٥ ،

والمغني لابن قدامة ٨٠/٣

(٣) حديث : « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ... » أخرجه

البخاري في صحيحه (الفتح ٤٣٦/٤) ط السلفية .

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٢٠ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ١٠٤ ط بيروت

لبنان ، نهاية المحتاج ٣/٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ومغني المحتاج

١١/٢ ، ١٥ ط مصطفى الحلبي بمصر . وكشاف القناع

٣/١٧٠ وما بعدها ، وتبيل الأوطار ٥/٢٤٤ ط دار الجبل

بيروت لبنان .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/١٧٠ ، ١٧١ ط

مصطفى الحلبي بمصر .

فلا يجوز عند جمهور الفقهاء إجارة البيت لغرض غير مشروع، كأن يتخذ المستأجر مكانا لشرب الخمر أو لعب القمار، أو أن يتخذ كنيسة أو معبدا وثنيا. ويحرم حينئذ أخذ الأجرة كما يحرم إعطاؤها. وذلك لما فيه من الإعانة على المعصية. ^(١)

مراعاة حق الجار في مرافق البيت :

٩ - جاءت السنة الشريفة بالتأكيد على حق الجار والأمر بمراعاته والحفاظ عليه، من ذلك قوله ﷺ : «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه». ^(٢)

وقوله ﷺ : «والله لا يؤمن . والله لا يؤمن . والله لا يؤمن . والله لا يؤمن . قيل : من يارسول الله؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه». ^(٣) والبوائق تعني الغوائل والشورور.

ولذا لا يجوز أن يحدث مالك البيت فيه ما يضر بجاره . كأن يحفر كنيفا إلى جنب حائط

عن أرض، لأن من شروط الشفعة أن يكون المبيع أرضا، لأنها هي التي تبقى على الدوام، ويدوم ضررها، والبناء يؤخذ تبعا للأرض، لحديث جابر رضي الله عنه قال : «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة، أو حائط...» ^(١) ويدخل فيه البناء، وهذا عند جمهور الفقهاء. ^(٢)

وعند الحنفية : الشفعة تكون للشريك وللجار تبعا للعقار المملوك، وهذا إن تحققت شروط الشفعة. ^(٣) والتفصيل في مصطلح (شفعة).

د - الإجارة :

٨ - لما كان المقصود من عقد إجارة البيت هو بيع منفعته إلى أجل معلوم، اشترط في المنفعة ما يشترط في العقود عليه في عقد البيع . وهو أن لا يمنع من الانتفاع بها مانع شرعي، بأن تكون محرمة كالخمر وآلات اللهو ولحم الخنزير.

(١) روضة الطالبين ١٩٤/٥، والشرح الصغير ١٠/٤، وكشاف القناع ٥٥٩/٣، والاختيار ٦٠/٢، وحاشية ابن عابدين ٢٥١/٥

(٢) حديث : «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت...» أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٤٤١/١٠ ط السلفية . ومسلم (٢٠٢٥/٤) ط عيسى البابي الحلبي .

(٣) قوله ﷺ : «والله لا يؤمن ...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٤٣/١٠ ط السلفية).

(١) حديث : «قضاؤه ﷺ في كل مشترك لم يقسم...» أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٢٩/٣) ط عيسى البابي الحلبي.

(٢) حاشية المدسوقي ٤٧٣/٣ وما بعدها، ومغني المحتاج ٢٩٦/٢، ٢٩٧، وكشاف القناع ١٣٨/٤، ١٤٠، والمغني لابن قدامة ٨٠/٥ - ٨٥، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٨٠/٥ - ٨٥

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١٣٨/٥، ١٣٩

دخول البيوت :

١٠ - أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول بيت الغير إلا بإذن، لأن الله تعالى حرم على الخلق أن يطلعوا على مافي بيوت الغير من خارجها، أو يلجوها من غير إذن أربابها، لئلا يطلع أحد منهم على عورة، وذلك لغاية هي: الاستئناس، وهو: الاستئذان، لأن الله تعالى خصص البيوت لسكنى الناس، وملكهم الاستمتاع بها على الأفراد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. ^(١) واستثنى الفقهاء حالة الغزو، فيجوز دخول البيت إذا كان ذلك البيت مشرفاً على العدو، فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو فيه ^(٢) وكذا في حالة العلم، أو الظن الغالب بوجود فساد فيه، فيجوز للإمام أو نائبه المجهوم على بيت المفسدين، وقد هجم عمر رضي الله عنه على نائحة في منزلها، وضربها بالدرّة حتى سقط رخاها، فقبل له فيه، فقال: لا حرمة لها. أي لا شغلها بالمحرم ^(٣) والتحقّت بالإماء.

وقد نفذ عمر رضي الله عنه التعزير لهتك

جاره، أو يبني حماماً، أو تنورا، أو أن يعمل دكان حدادة أو نحوها من المهن التي يتأذى منها جار البيت.

أما في المرافق التي تكون بين البيتين، كالجدار الفاصل بينهما، فله حالتان: إما أن يختص بملكه أحدهما، ويكون سائراً للآخر فقط. فليس للآخر التصرف فيه بما يضر مطلقاً. فيحرم عليه وضع الأخشاب، أو مد الجسور، أو بناء العقود، ونحوها من التصرفات التي تضر الجدار وتؤثر في تحمله. وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم. ^(١) وذلك لعموم القاعدة الفقهية: (لا ضرر ولا ضرار). ولعموم قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». ^(٢)

أما إذا كان التصرف لا يضر الجدار ولا يضعفه، فيجوز، بل يندب لصاحبه الإذن لجاره باستعماله والتصرف فيه، لما فيه من الإرفاق بالجار والتوسعة عليه.

والتفصيل ينظر في مصطلح (ارتفاق. جوار).

(١) المغني ٣٦/٥، وروضة الطالبين ٤/٢١١

(٢) حديث: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ...» أخرجه أحمد (٥/٧٢) ط المكتب الإسلامي. والبيهقي (٦/١٠٠) نشر دار المعرفة. وعزاه الزيلعي إلى الدارقطني، وقال: إسناده جيد (انظر نصب الراية ٤/١٦٩ ط دار المأمون).

(١) سورة النور/٢٧، وتفسير القرطبي ١٢/٢١٢، ٢١٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/١٢٦، وأسهل المدارك ٣/٣٥٤.

٣٥٥ ط عيسى الحلبي بمصر.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/١٨٠ - ١٨١

ولا يجوز للمرأة أن تأذن في بيتها إلا بإذن زوجها، أو بغلبة ظنها بأنه يرضى بذلك لحاجة مشروعة^(١) لقوله ﷺ: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه»^(٢).

دعاء دخول المرأة بيته، ودعاء الخروج منه:

١٢ - من الآداب التي سنّها رسول الله ﷺ الدعاء عند دخول البيت وعند الخروج منه.

من ذلك ما رواه أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: «باسم الله، وتوكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ، أو أضلّ، أو أزلّ، أو أزلّ، أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يُجهل عليّ»^(٣).

وجاء في دعاء دخول البيت ما رواه أبو مالك الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولج الرجل بيته فليقل: اللهم أني أسألك خير المولج، وخير المخرج، باسم الله وجنّا، وباسم الله خرّجنا، وعلى الله ربنا

حرّمت البيت، وذلك في رجل وجد في بيت رجل بعد العتمة ملففاً، فضر به عمر مائة جلد»^(١).

وكما يحرم الدخول بلا استئذان يحرم النظر إلى داخل البيوت، لقول النبي ﷺ: «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن، فحذفتها بحصاة، ففقدت عينه لم يكن عليك جناح»^(٢).

إياحة دخول البيت:

١١ - أباح الله عدم الاستئذان في كل بيت لا يسكنه أحد، فقال تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون﴾^(٣) ذلك لأن العلة في الاستئذان إنسا هي لأجل خوف الاطلاع على المحرمات، فإذا زالت العلة زال الحكم^(٤).

وللتفصيل ينظر (استئذان).

(١) مصنف عبد الرزاق ٤٠١/٧

(٢) حديث: «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فحذفتها بحصاة...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٤٣/٢ ط السلفية. ومسلم (١٦٩٩/٣) ط عيسى البابي. واللفظ للبخاري.

(٣) سورة النور / ٢٩

(٤) والمراد بالمتاع جميع الانتفاع، لأن الداخل فيها إنما هو لاله من الانتفاع، ويكون المراد بالبيوت غير المسكونة المدارس لطلب العلم، والفنادق والدكان والحلاء وكل يؤتى على وجهه من بابه (تفسير القرطبي ١٢/٢٢١).

(١) مطالب أولي النهى ٢٥٨/٥، وشرح فتح القدير ٤٠٧/٤
(٢) حديث: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا...» أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٢٩٥/٩ ط السلفية

(٣) حديث: «كان إذا خرج من بيته قال باسم الله وتوكلت على الله...» أخرجه أبو داود (٣٢٧/٥) ط عبيد الدعاس. والترمذي (٤٩٠/٥) ط مصطفى البابي. وقال: حسن صحيح.

وعشرين درجة^(١) وفي رواية: «بسع وعشرين درجة».

توكلنا، ثم لُيَسَلَّم على أهله^(١).

صلاة الرجل والمرأة الفريضة في البيت:

١٣ - اتفق الفقهاء على صحة أداء صلاة الفريضة في البيت للرجل والمرأة. وذهب الحنابلة إلى أن الرجل يأثم إن صلى الفريضة منفردا في البيت، مع صحة صلاته، بناء على قولهم بوجوب صلاة الجماعة على الرجال الأحرار القادرين عليها.

وذهب الشافعية إلى أنها فرض كفاية، وذهب المالكية والحنفية إلى أنها سنة مؤكدة، مع اتفاق فقهاء المذاهب على أن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة، إلا على قول ابن عقيل من الحنابلة.

واتفق الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفردا في البيت، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس».

أما في حق النساء فإن صلاتهن في البيت أفضل، لحديث أم سلمة مرفوعا: «خير مساجد النساء قعريبيوتهن»^(٢) ولحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حُجْرَتِها، وصالَتُها في مَحْدَعِها أفضل من صلاتها في بيتها»^(٣) وعن أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، فقال ﷺ: «قد علمت». وصالَتُك في بيتك خير لك من صلاتك في حُجْرَتِكَ، وصالَتُك في حُجْرَتِكَ خير لك من صلاتك في دارك، وصالَتُك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصالَتُك في

(١) حديث: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣١/٢) ط السلفية. ومسلم (٤٤٩/١) ط عيسى البابي الحلبي واللفظ له
(٢) حديث أم سلمة: «خير مساجد النساء...» أخرجه أحمد (٢٩٧/٦) ط الميمنية. نقل المناوي في الفيض عن الذهبي أنه قال: إسناده صحيح فيض القدير (٩١/٣) ط المكتبة التجارية.

(٣) حديث: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها...» أخرجه أبو داود (٣٨٣/١) ط عبيد الدعاس قال النووي في المجموع (١٩٨/٤) ط إدارة الطباعة المنيرية رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم.

(١) حديث: «إذا ولج الرجل بيته...» أخرجه أبو داود (٣٢٨/٥) ط عبيد الدعاس. وفي سننه انقطاع بين شرح ابن عبيد الحزمي وبين أبي مالك راوي الحديث، فالحديث ضعيف انظر (تهذيب التهذيب ٣٢٨ - ٣٢٩) ط دار صادر.

تركه للفضيلة^(١).

صلاة النافلة في البيت :

١٤ - من السنة أن تصلي النوافل في البيت^(٢).

فقد روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ»^(٣).

ووجه أفضليتها: أن الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص، وأبعد من الرياء، لما فيه من الأسرار بالعمل الصالح، وهو أفضل من الإعلان به.

وقد جاء تعليل أداء النافلة في البيت في قوله ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»^(٤) فالبيت الذي لا يذكر الله فيه، ولا تقام فيه الصلاة، يكون كالقبر الخرب. بل من الخير أن يجعل المرء نصيباً من صلاته في بيته، حتى يعمره بالذكر

مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة»^(١).

قال النووي: يستحب للزوج أن يأذن لزوجته في شهود الجماعة في المسجد، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيُخْرِجَنَّ وَهْنُ تَفَلَّاتٍ»^(٢) أي تاركات للطيب. ولحديث ابن عمر مرفوعاً «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ»^(٣).

غير أنه يكره للمرأة حضور جماعة المسجد إذا ترتب على خروجها من البيت وحضورها الجماعة فتنة. وللزوج منعها من ذلك، ولا يأثم. وحمل النهي في الحديث على نهي التنزيه، لأن حق الزوج في ملازمة البيت واجب، فلا

(١) حديث: «أُمِّ حَمِيدٍ... أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/٣٧١) - ط الميمنية. وحسنه ابن حجر كما في نيل الأوطار (٣/١٦١) - ط دار الجيل.

(٢) حديث: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلَكِنْ...» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١/٣٨١) ط عبيد الدعاس. وقال النووي في المجموع (٤/١٩٩) ط إدارة الطباعة المنيرية: إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم. والشطر الأول منه أخرجه مسلم (١/٣٢٧) ط عيسى الحلبي.

(٣) حديث: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ...» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الفتح ٢/٣٤٧) ط السلفية. ومسلم (١/٣٢٧) ط عيسى البايي الحلبي.

(١) روضة الطالين ١/٣٤١، والشرح الصغير ١/٢٤٤، والاختيار ١/٥٧، وكشاف القناع ١/٤٥٥، والمجموع ١٩٩، ١٨٩/٤.

(٢) المجموع ٣/٤٩١.

(٣) حديث: «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ...» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الفتح ٢/٢١٤) ط السلفية. وانظر المغني لابن قدامة ٢/١٤١.

(٤) حديث: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الفتح ٣/٦٢) ط السلفية. ومسلم (١/٥٣٨) ط عيسى البايي الحلبي.

الموضع الذي تكون صلاتها فيه أفضل، كما في حق الرجل، وصلاتها في مسجد بيتها أفضل، فكان موضع الاعتكاف مسجد بيتها. كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز لها أن تخرج من معتكفها في البيت إلى نفس البيت. كما في رواية الحسن.^(١)

الاعتكاف في البيت :

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للرجل أن يعتكف في مسجد بيته، وهو المكان المعزول المهيأ المتخذ للصلاة في البيت. وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها كذلك. مستدلين بالأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: «سئل عن امرأة جعلت عليها - أي نذرت - أن تعتكف في مسجد بيتها، فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة» ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيقة ولا حكماً.

والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى. وجاء في حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً».^(١)

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للرجل أن يعتكف في مسجد بيته، وهو المكان المعزول المهيأ المتخذ للصلاة في البيت. وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها كذلك. مستدلين بالأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: «سئل عن امرأة جعلت عليها - أي نذرت - أن تعتكف في مسجد بيتها، فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة» ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيقة ولا حكماً.

ولو جاز لفعلته أمهات المؤمنين ولو مرة، تبيناً للجواز.

وذهب الحنفية إلى جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها، لأن موضع الاعتكاف في حقها هو



(٢) فتح القدير ٢/٣٠٩، والشرح الصغير ١/٧٢٥، والمجموع ٦/٤٨٠، وكشاف القناع ٢/٣٥٢، (٣) المبسوط للسرعي ٨/١٦٧ (ر: المسكنة).

(١) حديث: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته...» أخرجه مسلم (٥٣٩/١) ط عيسى البابي الحلبي.

للناس لِّلَّذِي بَيَّعَهُ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١﴾
وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت
رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض
قال: «المسجد الحرام»^(١)
ولمعرفة أحكام كل من الكعبة والمسجد
الحرام ر: (الكعبة. المسجد الحرام).

البيت الحرام

١ - يطلق البيت الحرام على الكعبة، وسمى
الله الكعبة البيت الحرام، في مثل قوله تعالى:
﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا
لِّلنَّاسِ﴾^(٢)

ويقال للكعبة أيضا: بيت الله، إعظاما لها
وتشريفا، كما في قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(٣)
ويطلق على: المسجد الحرام، وعلى حرم مكة
وما حولها إلى الأعلام المعروفة.^(٤)

٢ - والبيت الحرام أول مسجد وضع للعبادة في
الأرض، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ

بيت الخلاء

انظر: قضاء الحاجة .



(١) سورة المائدة / ٩٧

(٢) سورة الحج / ٢٦

(٣) القرطبي ١٠٤ / ٨ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ الآية من سورة التوبة / ٢٨ .
ومستور العلماء ٣٠ / ٢، ٣١، وإسلام الساجد للزركشي
ص ٥٨، ٥٩، وتفسير القرطبي ١٣٧ / ٤ وما بعدها لقوله
تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيَّعَهُ﴾ سورة
آل عمران / ٩٧، والأحكام السلطانية للهيوري ص ١٥٧،

(١) سورة آل عمران / ٩٦

(٢) حديث أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول
مسجد... أخرجه البخاري (الفتح ٤١٧ / ٦ - ط
السلفية)، ومسلم (١ / ٣٧٠ ط الحلبي).

والحنابلة،^(١) وهو رواية عند الشافعية^(٢) أن بيت الزوجية يكون بقدر حال الزوجين في اليسار والإعسار، فليس مسكن الأغنياء كمسكن الفقراء، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) فقوله بالمعروف يقتضي مراعاة حال الزوجين.

بيت الزوجية

التعريف :

ولأن بيت الزوجية - في الأصل - بيت دوام واستقرار، فجرى مجرى النفقة والكسوة، ويراعي الحاكم حالهما عند التنازع.

ويرى المالكية: أن «محل الطاعة» يكون حسب العادة الجارية بين أهل بلد الزوجين بقدر وسع الرجل وحال المرأة. فإن تساويا فقرا أو غنى اعتبر حالهما، وإن كان فقيرا لا قدرة له إلا على أدنى الكفاية، فالعبرة بوسعها فقط. وإن كان غنيا ذا قدر، وهي فقيرة، أجيبت لحالة أعلى من حالها ودون حاله. وإن كانت غنية ذات قدر، وهو فقير، إلا أن له قدرة على أرفع من حاله، ولا قدرة له على حالها. رفعها

١ - البيت لغة: المسكن، وبيت الرجل داره.^(١)
وبيت الزوجية: محل مفرد معين مختص بالزوجة، لا يشاركها أحد في سكناه من أهل الزوج المميزين، وله غلق يخصه ومرافق سواء كانت في البيت أو في الدار، على ألا يشاركها فيها أحد إلا برضاها.^(٢) وهذا في غير الفقراء الذين يشتركون في بعض المرافق.^(٣)

مايراعى في بيت الزوجية:

٢ - يرى الحنفية^(٤) - على المفتى به - عندهم،

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب مادة: «بيت».

(٢) وبيت الزوجية أطلق عليه في بعض القوانين (بيت الطاعة).

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٦٢، ٦٦٣ ط دار إحياء التراث العربي، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٣٣٣، ٥٠٧، ٧٣٧.

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٦٢، ٦٦٣، نشر دار إحياء التراث العربي، وشرح فتح القدير ٤/١٩٣، ٢٠٧، نشر دار إحياء التراث العربي.

(١) المفتى لابن قدامة ٧/٥٦٩، نشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، وكشاف القناع ٥/٤٦٠، نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض، ومطالب أولي النهى ٥/٦٦٦.
(٢) روضة الطالبين للنووي ٩/٥٢ ط المكتب الإسلامي.
(٣) سورة البقرة / ٣٣٣

بيت الزوجية ٣

أ- أن يكون خاليا عن أهل الزوج، سوى طفله غير المميز، لأن المرأة تتضرر بمشاركة غيرها في بيت الزوجية الخاص بها، ولا تأمن على متاعها، ويمنعها ذلك من معاشرة زوجها. وهذا بالنسبة إلى بيت الزوجية متفق عليه بين الفقهاء.

أما سكنى أقارب الزوج وأزوجاته الأخريات في الدار التي فيها بيت الزوجية، إذا لم ترض بسكناهم معها فيها، فقد قال الحنفية: إنه إذا كان لها بيت منفرد في الدار له غلق ومرافق خاصة كفأها، ومقتضاه أنه ليس لها الاعتراض حيثئذ على سكنى أقاربه في بقية الدار، إن لم يكن أحد منهم يؤذيها. وقالوا أيضا: له أن يسكن ضربتها حيثئذ في الدار مالم تكن المرافق مشتركة، لأن هذا سبب للتخاصم.^(١)

بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها.^(١)

ويرى الشافعية على المعتمد عندهم: أن بيت الزوجية يكون بإيليق بحال المرأة عادة، إذ هو امتناع، سواء كان دارا أو حجرة أو غيرها.^(٢) وظاهر الرواية عند الحنفية: اعتبار حال الزوج فقط، لقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٣) وهو خطاب للأزواج، وبه قال جمع كثير منهم، ونص عليه محمد.^(٤)

وكذا في قول ثالث للشافعية: أن مسكن الطاعة يكون على قدر يسار الزوج وإعساره وتوسطه كالنفقة.^(٥)

شروط بيت الزوجية:

٣- يرى الفقهاء^(٦) أن بيت الزوجية يراعى فيه ما يأتي:

- (١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٨/٢، ٥٠٩، ٥١٤ ط عيسى الحلبي بمصر، وشرح الزرقاني ٢٤٥/٤ ط دار الفكر، وأسهل المدارك شرح إرشاد السالك ٣٣/٢ ط عيسى الحلبي بمصر.
- (٢) شرح منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٧٤/٤ ط مصطفى الحلبي بمصر، ونهاية المحتاج ١٨٦/٧، نشر المكتب الإسلامي بالرياض.
- (٣) سورة الطلاق / ٦
- (٤) ابن عابدين ٦٦٢/٢، ٦٦٣، وفتح القدير ١٩٣/٤، ٢٠٧
- (٥) المهذب ١٦٣/٢ - دار المعرفة.
- (٦) رد المحتار على الدر المختار ٤٠٢/٢، ٤٠٧، ٦٦٢، =

- = ٦٦٣، ٦٦٤، وبدائع الصنائع ٢٣/٤، وشرح فتح القدير ٢٠٧/٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٤٣/٢، ٣٤٤، ٥٠٨، ٥٠٩ ط عيسى الحلبي بمصر، والخرشني على مختصر خليل ٤/٤، ٥، وشرح الزرقاني ٥٩/٤، ٦٠ ط دار الفكر، ونهاية المحتاج ٣٧٥/٦، ١٨٤/٧، ١٨٦، ١٨٩، وشرح منهاج الطالبين ٣/٣٠٠، ٣٠١، ٧٤/٤ ط عيسى البايي الحلبي بمصر، والمغني لابن قدامة ٢٦٧/٧، ٢٧، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦١٦، وكشاف القناع ١٩٦/٥، ١٩٧، ٤٦٠، ٤٦١، ومطالع أولي النهي ٢٧٠/٥، ٦١٦، ٦١٩ ط المكتب الإسلامي / دمشق.
- (١) رد المحتار ٦٦٣/٢

بيت الزوجية ٣

ومثله في الجملة مذهب الشافعية. ^(١)

وفي قول عند بعض الحنفية ارتضاه ابن عابدين: أنه يفرق بين الشريفة والوضيعة، ففي الشريفة ذات اليسار لابد من أفرادها في دار، ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار. ^(٢)

وينحو هذا قال المالكية على تفصيل ذكره، كما نص عليه صاحب الشرح الكبير، قال: للزوجة الامتناع من أن تسكن مع أقارب الزوج كأبويه في دار واحدة، لما فيه من الضرر عليها باطلاعهم على حالها، إلا الوضيعة فليس لها الامتناع من السكنى معهم، وكذا الشريفة إن اشترطوا عليها سكنها معهم. ومحل ذلك فيما لم يطلعوا على عوراتها. ونص المالكية أيضا على أن له أن يسكن معها ولده الصغير من غيرها، إن كانت عالة به وقت البناء، أو لم يكن له حاضن غير أبيه، وإن لم تعلم به وقت البناء. ^(٣)

وقال الحنابلة: إن أسكن زوجته في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت، جاز إذا كان بيت كل واحدة منهما كمسكن مثلها. وهذا يقتضي أنه إذا كان مسكن مثلها دارا مستقلة

فيلزم الزوج ذلك. ^(١)

أما خدام الزوج أو الزوجة: سواء من جهتها أو من جهة الزوج، فيجوز سكناه في الدار، لأن نفقته واجبة على الزوج، ولا يكون الخادم إلا ممن يجوز نظره إلى الزوجة كالمرأة الحرة. ^(٢)

ب- أن يكون خاليا من سكنى ضرتها، لما بينهما من الغيرة، واجتماعهما يثير الخصومة والمشاجرة، إلا إن رضيتا بسكناهما معا، لأن الحق لهما، ولهما الرجوع بعدئذ.

ج- أن يكون بين جيران صالحين، وهم من تقبل شهادتهم، وذلك لتأمين فيه على نفسها ومالها، ومفاده أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا، إن كانت لا تأمن فيه على نفسها ومالها.

د- أن يكون مشتملا على جميع ما يلزم لمعيشة أمثالها عادة على ماتقدم، وعلى جميع ما يحتاج إليه من المرافق اللازمة.

(١) المغني ٢٦/٧، ٢٧، وكشاف القناع ١٩٧/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٦٥٤، ٦٥٥، وشرح فتح القدير ١٩٩/٤-٢٠١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٠/٢-٥١٣، وشرح الزرقاني ٣/٢٤٦، ٢٤٧، والمحشر ٤/١٨٦، ١٨٧، ونهاية المحتاج ٧/١٨٦، وشرح مناهج الطالبين ٤/٧٤، ٧٥، والمهذب ٢/١٦٣، وكشاف القناع ٥/١٩٦، ٤٦٣، ٦٦٤، ومطالب أولي النهى ٥/٦٢٠، والمغني لابن قدامة ٧/٥٦٩، ٥٧٠

(١) نهاية المحتاج ٦/٣٧٥

(٢) رد المحتار ٢/٦٦٣

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/٥١٢، ٥١٣

بيت الزوجية ٤ - ٥

سكنى الطفل الرضيع في بيت الزوجية :

٤ - اتفق الفقهاء على أن المرأة إذا تعين عليها إرضاع طفلها، أو كانت أجرت نفسها للإرضاع، وهي غير متزوجة، ثم تزوجت، فليس للزوج فسخ عقد الإرضاع، وكذلك ليس له الفسخ إذا أذن لها. وفي هاتين الحالتين لها أن تسكن الرضيع معها في بيت الزوجية. (١)

ما يجيز للزوجة الخروج من بيت الزوجية :

الأصل أنه ليس للمرأة الخروج من بيت الزوجية إلا بإذن زوجها، إلا في حالات خاصة.

وقد اختلف الفقهاء في تلك الحالات وأهمها :

أ - زيارة أهلها :

٥ - الراجح عند الحنفية : أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية لزيارة أبويها كل أسبوع، أو زيارة المحارم كل سنة، وإن لم يأذن زوجها. (٢)

ولها الخروج لعيادة والديها وحضور جنازتهما أو أحدهما. (٣)

وعن أبي يوسف : تقييد خروج المرأة من بيت الزوجية لزيارة أبويها كل جمعة بأن لا يقدرأ على زيارتها، فإن قدرا لا تذهب. (٤)

وأجاز المالكية : للمرأة الخروج من بيت الزوجية لزيارة والديها، ويقضى لها بزيارتها مرة كل أسبوع، إن كانت مأمونة ولو شابة، وحالها محمول على الأمانة حتى يظهر خلافها. وإن حلف : أن لا تزور والديها بحث في يمينه، بأن يحكم لها القاضي بالخروج للزيارة، فإذا خرجت بالفعل حث، وهذا على فرض أن والديها بالبلد، لا إن بعدا عنها فلا يقضى لها، وليس لها أن تخرج لزيارتها إن حلف بالله أنها لا تخرج، وأطلق - بحيث لم يخص منعها من الزيارة بل منعها من الخروج أصلا - لفظا ونية، ولا يقضى عليه بخروجها ولولزيارة والديها إذا طلبتها، لأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها، فلذا حث، بخلاف حال التعميم فإنه لم يظهر منه قصد الضرر، فلذا لا يقضى عليه بخروجها ولا بحث. وإن لم تكن مأمونة، لم تخرج ولو متجالة، أو مع أمينة،

(١) ابن عابدين ٦٤٧/٢، وحاشية الدسوقي ١٣/٤، ١٤،

ونهاية المحتاج ٢٧٢/٥، وكشاف القناع ١٩٦/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥٩/٢

(٣) البحر الرائق ٢١٢/٤، ٢١٣ ط دار المعرفة.

(٤) حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٢

لتطرق فسادها بالخروج. (١)

ب - سفر المرأة والمبيت خارج بيت الزوجية :

٦ - يرى الحنفية والمالكية والحنابلة جواز خروج المرأة من بيت الزوجية لأداء الحجة المفروضة، ولا يجوز للزوج منعها لأن الحج فرض بأصل الشرع، ولا يملك تحليها إذا أحرمت بإذنه بحج غير مفروض، لوجوب إتمامه بشروعها فيه. (١)

وجوز الشافعية خروج المرأة لزيارة أهلها ولو محارم - على المعتمد عندهم - حيث لا ريبة، وكذا عيادتهم، وتشجيع جنازتهم، ولو في غيبة الزوج من غير إذن، أو منع قبل غيبته، فلو منعها قبل غيبة فليس لها الخروج، والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد. (٢)

ويرى الشافعية جواز خروج المرأة للحج بإذن الزوج، إذ ليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج للفرض وغيره. (٢)

وأجاز الحنابلة للمرأة الخروج لزيارة والديها بإذن زوجها، وليس لها الخروج بلا إذنه، لأن حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بما ليس بواجب مهما كان سبب الزيارة، ولا تخرج بغير إذنه إلا لضرورة، ولا يملك الزوج منعها من زيارتها إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الأحوال بسبب زيارتها لها، فله منعها حينئذ من زيارتها دفعا للضرر. (٣)

ج - الاعتكاف :

٧ - يرى الفقهاء جواز خروج المرأة من بيت الزوجية بإذن زوجها للاعتكاف في المسجد مطلقا، والمكث فيه مدته. (٣)

(١) حاشية ابن عابدين ١٤٦/٢، ٦٦٤، وشرح فتح القدير ٣٣٠/٢ - ٣٣٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨/٢، ٥١٧، وكشاف القناع ٣٨٥/٢، والمغني لابن قدامة ٥٣١/٣، والكافي ٥١٩/١
(٢) نهاية المحتاج ٢٤٤/٣، وروضة الطالبين للنووي ٦١/٩
(٣) رد المحتار على الدر المختار ١٢٩/٢، وشرح فتح القدير ٣٠٩/٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٤١/١، ٥٤٢، ٥٤٥، ونهاية المحتاج ١٢١٨/٣، وروضة الطالبين للنووي ٦٤/٩، وكشاف القناع ٣٨٥/٢، والمغني لابن قدامة ٥٣١/٣، والكافي ٥١٩/١

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٢/٢، وشرح الزرقاني ٢٤٨/٤ - ٢٤٩
(٢) شرح منهاج الطالبين وحاشية عميرة ٧٩/٤، وروضة الطالبين للنووي ٦١/٩، ونهاية المحتاج ١٩٧/٧
(٣) كشاف القناع ١٩٧/٥، ١٩٨ (وفيه خطأ مطبعي، بانقلاب العبارة إلى منع زيارتها لها، والصواب ما ذكرنا كما في بقية مراجع المذهب) والمغني لابن قدامة ٢٠/٧، نشر مكتبة السريياض الحديثة، وشرح منتهى الإرادات ٩٩/٣، ومطالب أولي النهى ٢٧٢/٥

د - رعاية المحارم :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء - خلافا للحنابلة - إلى أن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية لرعاية محارمها، كأبويها وإخوتها، وذلك لتمرير المريض أو عيادته، إذا لم يوجد من يقوم عليه واحتاجها، وعليها تعاهده بقدر احتياجه، وكذا إذا مات أحد من أقاربها تخرج لشهود جنازته، ويستحب لزوجه إذهابها بالخروج، لما في ذلك من صلة الرحم، وفي منعها من ذلك قطيعة رحم، وربما حملها عدم إذهابها على مخالفتها، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالمعاشرة بالمعروف، فلا ينبغي للزوج منعها. ^(١) ولم يصرح الحنابلة بحكم هذه الصور.

هـ - الخروج لقضاء الحوائج :

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية بلا إذن الزوج إن كانت لها نازلة، ولم يغنها الزوج الثقة أو نحو محرمها، وكذا لقضاء بعض حوائجها التي لا بد لها منها،

كإتيانها بالماء من الدار، أو من خارجها، وكذا مأكل، ونحو ذلك مما لا غناء عنه للضرورة إن لم يقوم الزوج بقضائه لها، وكذا إن ضربها ضرباً مبرحاً، أو كانت تحتاج إلى الخروج لقضاء تطلب عنده حقها. ^(١)

وصرح الحنفية بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية إن كان البيت مغصوباً، لأن السكنى في المغصوب حرام، والامتناع عن الحرام واجب، ولا تسقط نفقتها. وكذا لو أبت الذهاب إليه. ^(٢)

وصرح الشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية للعمل إن أجاز لها زوجها ذلك، لأن الحق لهما لا يخرج عنها، ولها الخروج للإرضاع إن كانت أجرت نفسها له قبل عقد النكاح ثم تزوجت، لصحة الإجارة، ولا

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٥٩، ٦٦٤، والبحر الرائق ٤/ ٢١٢، ٦٦٣ ط دار المعرفة، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٥١١، والفواكه الدواني ٢/ ٤٠٩ ط دار المعرفة، ونهاية المحتاج ٧/ ١٩٦، وروضة الطالبين للنووي ٩/ ١٦١، وكشاف القناع ٥/ ١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧١

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٦٤٧، وشرح فتح القدير ٤/ ١٩٦

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٨/ ٣٣١

(٤) كشاف القناع ٥/ ١٩٦، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧٢، ٢٧٣

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٥٩، ٦٦٤، والفواكه الدواني ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٨/ ٣٣٠، وكشاف القناع ٥/ ١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧١، والمغني لابن قدامة ٧/ ٢٠

بيت الزوجية ١٠

ابتداء بعد إيفائها معجل مهرها، وطلب زوجها الإقامة فيه، فلا نفقة لها ولا سكنى حتى تعود إليه، لأنها بالامتناع قد فوتت حق الزوج في الاحتباس الموجب للنفقة، فتكون ناشزا.^(١)



يملك الزوج فسخها، ولا منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة، لأن منافعها ملكت بعقد سابق على نكاح الزوج مع علمه بذلك.

وصرح الشافعية بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية إن كانت تخاف على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق، أو أخرجها معبر المنزل، كما صرح الشافعية بأن لها الخروج والسفر بإذن الزوج مطلقاً مع محرم.^(٢)

وصرح الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) أنه يجوز للمرأة الخروج من بيت الزوجية ولو بغير إذن الزوج، إن كانت في منزل أضحي كله أو بعضه يشرف على الانهدام، مع وجود قرينة على ذلك. ولها الخروج إلى مجلس العلم برضا الزوج، وليس لها ذلك بغير رضاه.

ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة في بيت الزوجية:

١٠ - يرى الفقهاء أن المرأة إذا امتنعت عن الإقامة في بيت الزوجية بغير حق، سواء أكان بعد خروجها منه، أم امتنعت عن أن تنجى إليه

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٤٦، ٦٤٧، والبحر الرائق ٤/١٩٥، وشرح فتح القدير ١٩٦، وبدائع الصنائع ٤/١٩، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٥١٤، وشرح الزرقاني ٤/٢٥١، ومواهب الجليل ٤/١١٨، ونهاية المحتاج ٧/١٩٦، ومنهاج الطالبين مع حاشية قليوبي ٤/٧٨، وروضة الطالبين للنووي ٩/٥٨، ٥٩، ومطالب أولي النهى ٥/٦٣٢، وكشاف القناع ٤٦٧/٥، ٤٧١، والمغني لابن قدامة ٧/٦١١، ٦١٢

(١) نهاية المحتاج ٧/١٩٦

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٤/٢١٢، ٢١٣

(٣) نهاية المحتاج ٧/١٩٦

والمال العام هنا: هو كل مال ثبتت عليه اليد في بلاد المسلمين، ولم يتعين مالكه، بل هو لهم جميعاً. قال القاضي الماوردي والقاضي أبو يعلى: كل مال استحقه المسلمون، ولم يتعين مالكه منهم، فهو من حقوق بيت المال. ثم قال: وبيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان.^(١)

بيت المال

التعريف:

أما خزائن الأموال الخاصة للخليفة أو غيره فكانت تسمى «بيت مال الخاصة».

١ - بيت المال لغة: هو المكان المعد لحفظ المال، خاصاً كان أو عاماً.

٢ - وينبغي عدم الخلط بين (ديوان بيت المال) و(بيت المال) فإن ديوان بيت المال هو الإدارة الخاصة بتسجيل الدخل والخرج والأموال العامة. وهو عند الماوردي وأبي يعلى: أحد دواوين الدولة، فقد كانت في عهدهما أربعة دواوين: ديوان يختص بالجيش. وديوان يختص بالأعمال، وديوان يختص بالعمال، وديوان يختص ببيت المال.^(٢) وليس للديوان سلطة التصرف في

وأما في الاصطلاح: فقد استعمل لفظ «بيت مال المسلمين» أو «بيت مال الله» في صدر الإسلام للدلالة على المبنى والمكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية من المنقولات، كالنقد، وخمس الغنائم ونحوها، إلى أن تصرف في وجوهها.^(٣) ثم اكتفى بكلمة «بيت المال» للدلالة على ذلك، حتى أصبح عند الإطلاق ينصرف إليه.

وتطور لفظ «بيت المال» في العصور الإسلامية اللاحقة إلى أن أصبح يطلق على الجهة التي تملك المال العام للمسلمين، من النقود والعروض والأراضي الإسلامية وغيرها.

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥ مصطفى الحلبي، ١٣٥٧ هـ، والأحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن الماوردي ص ٢١٣ ط مصطفى الحلبي.

وفي هذا إشارة إلى أن بيت المال له شخصية اعتبارية، ويعامل معاملة الشخص الطبيعي من خلال مثليه، فله ذمة مالية بحيث تثبت الحقوق له وعليه، وترفع الدعوى منه وعليه. وكان يمثل سابقاً إمام المسلمين أو من يعهد إليه بذلك، وحالياً يمثل وزير المالية أو من يعهد إليه.

(٢) الماوردي ص ٢٠٣، وأبو يعلى ص ٢٢٤.

(٣) كلام القاضي أبي يوسف في الخراج (ص ١٤٤) يدل على أن الأراضي الأميرية لمهده لم تكن تعتبر من أموال بيت المال، وأما لمهده ابن عابدين فإن كلامه وكلام متأخري الحنفية صريح في أنها من أموال بيت المال. وانظر مصطلح (أرض الخوز) ومصطلح (إرصاد).

د- أن يذكر مافي كل ناحية من أهل الذمة، وما استقر عليهم في عقد الجزية.

هـ- إن كان البلد من بلدان المعادن، يذكر أجناس معادنه، وعدد كل جنس، ليعلم ما يؤخذ مما ينال منه.

و- إن كان البلد يتاخم دار الحرب، وكانت أموالهم إذا دخلت دار الإسلام تعثر عن صلح استقر معهم، أثبت في الديوان عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم^(١).

نشأة بيت المال في الإسلام:

٣- تشير بعض المصادر إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من اتخذ بيت المال. نقل ذلك ابن الأثير^(٢).

غير أن كثيرا من المصادر تذكر أن أبا بكر رضي الله عنه كان قد اتخذ بيت مال للمسلمين.

ففي الاستيعاب لابن عبد البر وتهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة معيقب بن أبي فاطمة: استعمله أبو بكر وعمر على بيت

أموال بيت المال، وإنما عمله قاصر على التسجيل فقط.

والديوان في الأصل بمعنى (السجل) أو (الدفتري) وكان في أول الإسلام عبارة عن الدفتري الذي تثبت فيه أسماء المرتزقة^(١) (من لهم رزق في بيت المال) ثم تنوع بعد ذلك، كما سبق.

ومن واجبات كاتب الديوان أن يحفظ قوانين بيت المال على الرسوم العادلة، من غير زيادة تحيف بها الرعية، أو نقصان ينثلم به حق بيت المال^(٢).

وعليه فيما يختص ببيت المال أن يحفظ قوانينه ورسومه، وقد حصر القاضيان الماوردي وأبو يعلى أعماله في ستة أمور، نذكرها باختصار:

أ- تحديد العمل بما يتميز به عن غيره، وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها.

ب- أن يذكر حال البلد، هل فتحت عنوة أو صلحا، وما استقر عليه حكم أرضها من عشر أو خراج بالتفصيل.

ج- أن يذكر أحكام خراج البلد وما استقر على أراضيها، هل هو خراج مقاسمة، أم خراج وظيفة (دراهم معلومة موظفة على الأرض).

(١) الماوردي ص ٢٠٧، وأبو يعلى ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) الكامل لابن الأثير ٢/ ٢٩٠، دار الطباعة المنيرية، ومقدمة ابن خلدون باب ديوان الأهوال والجبايات ص ٢٤٤ ط القاهرة.

(١) حاشية الفليسي على شرح المحلى لنهاج النووي. ٣/ ١٩٠ ط عيسى الحلي.

(٢) أبو يعلى ص ٢٣٧

٤ - أما النبي ﷺ فلا تذكر كتب السنة وغيرها من المراجع - فيما اطلعنا عليه - استعمال هذه التسمية «بيت المال» في عهده ﷺ . ولكن يظهر من كثير من الأحاديث الواردة أن بعض وظائف بيت المال كانت قائمة ، فإن الأموال العامة من الفيء ، وأخماس الغنائم ، وأموال الصدقات ، وما يهيا للجيش من السلاح والعتاد ونحو ذلك ، كل ذلك كان يضبطه الكتاب وكان يخزن إلى أن يحين موعد إخراجة .^(١)

أما فيما بعد عهد عمر رضي الله عنه فقد استمر بيت المال يؤدي دوره طيلة العهود الإسلامية إلى أن جاءت النظم المعاصرة ، فاقتصر دوره في الوقت الحاضر - في بعض البلاد الإسلامية - على حفظ الأموال الضائعة ومال من لا وارث له . وقام بدوره في غير ذلك وزارات المالية والخزانة .

سلطة التصرف في أموال بيت المال :

٥ - سلطة التصرف في بيت مال المسلمين للخليفة وحده أو من ينيبه .^(٢) وذلك لأن الإمام نائب عن المسلمين فيما لم يتعين التصرف فيه منهم . وكل من يتصرف في شيء من حقوق

المال .^(٣) بل ذكر ابن الأثير في موضع آخر : أن أبا بكر رضي الله عنه «كان له بيت مال بالسنح (من ضواحي المدينة) وكان يسكنه إلى أن انتقل إلى المدينة . فقيل له : ألا نجعل عليه من يجرسه؟ قال : لا . فكان ينفق ما فيه على المسلمين ، فلا يبقى فيه شيء ، فلما انتقل إلى المدينة جعل بيت المال في داره . ولما توفي أبو بكر جمع عمر الأمناء ، وفتح بيت المال ، فلم يجدوا فيه غير دينار سقط من غرارة ، فترحموا عليه»^(٤) .

وقال : وأمر أبو بكر أن يرد جميع ما أخذ من بيت المال لنفقته بعد وفاته^(٥)

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن خالد بن الوليد - في عهده لأهل الخيرة زمن أبي بكر رضي الله عنه - كتب لهم : وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيّل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام وشرطت عليهم جباية ما صالحتهم عليه ، حتى يؤدوه إلى بيت مال المسلمين عما لهم منهم .^(٦)

(١) الاستيعاب بهامش الإصابة . ٤٥٥/٣ ، المكتبة التجارية

١٣٥٨ هـ

(٢) الكامل ٢/ ٢٩٠

(٣) الكامل ٢/ ٢٩١

(٤) كتاب الخراج ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، المطبعة السلفية ومكبتها

١٣٨٢ هـ

(١) مسند أحمد ١/ ٤٥٩ ، والخراج لأبي يوسف ص ٣٦ ،

والتراتب الإدارية ١/ ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤١٢

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٣٦٠

والصدقات على ما أوجبه الشرع، ومنها تقدير العطاء وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير،^(١) وله أن يعطي الجوائز من بيت المال لمن كان فيه نفع ظاهر للمسلمين، وقوة على العدو، ونحو ذلك مما فيه المصلحة.

وقد كانت العادة في صدر الدولة الإسلامية أن العامل (أي الوالي) على بلد أو إقليم، ينوب عن الإمام بتفويض منه في الجباية لبيت المال والإنفاق منه، وكان المفترض فيه أن يتصرف على الوجه الشرعي المعتبر. ولم يكن ذلك للقضاة.^(٢) وربما كان صاحب بيت المال في بعض الأمصار يتبع الخليفة مباشرة، مستقلاً عن عامل المصر.

موارد بيت المال :

٦ - موارد بيت المال الأصناف التالية، وأما صفة اليد على كل منها فإنها مختلفة، كما سنبينه فيما بعد.

أ - الزكاة بأنواعها، التي يأخذها الإمام سواء أكانت زكاة أموال ظاهرة أم باطنة، من السوائم والزروع والنقود والعروض، ومنها عشور تجار المسلمين إذا مروا بتجارهم على العاشر.

بيت المال فلا بد أن يستمد سلطته في ذلك من سلطة الإمام. ويجب - وهو ما جرت عليه العادة - أن يولي الخليفة على بيت المال رجلاً من أهل الأمانة والقدرة. وكان المتصرف في بيت المال بإتابة الخليفة يسمى «صاحب بيت المال» وإنما يتصرف فيه طبقاً لما يحدده الخليفة من طرق الصرف.

وكون الحق في التصرف في أموال بيت المال للخليفة ليس معناه أن يتصرف فيها طبقاً لما يشتهي، كما يتصرف في ماله الخاص، فإن كان يفعل ذلك قيل: إن بيت المال قد فسد، أو أصبح غير منظم، ويستتبع ذلك أحكاماً خاصة يأتي بيانها، بل ينبغي أن يكون تصرفه في تلك الأموال كتصرف ولي اليتيم في مال اليتيم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إني أنزلت نفسي من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت.^(١) ويعني ذلك أن يتصرف في المال بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، دون التصرف بالتشهي والهوى والأثرة.^(٢)

وبين القاضي أبو يعلى أن ما يلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء، منها: جباية الفئ

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١١، ١٢

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٥٢

(١) الحراج لأبي يوسف ص ١١٧ - ط السلفية.

(٢) الحراج لأبي يوسف ص ٦٠

والفيء أنواع :

(١) ما جلا عنه الكفار خوفا من المسلمين من الأراضي والعقارات، وهي توقف كالأراضي المغنومة بالقتال، وتقسم غلاتها كل سنة، نص عليه الشافعية. ^(١)

وفي ذلك خلاف (انظر: فيء).

(٢) ما تركوه وجلوا عنه من المنقولات. وهو يقسم في الحال ولا يوقف. ^(٢)

(٣) ما أخذ من الكفار من خراج أو أجرة عن الأراضي التي ملكها المسلمون، ودفعت بالإجارة لمسلم أو ذمي، أو عن الأراضي التي أقرت بأيدي أصحابها من أهل الذمة صلحا أو عنوة على أنها لهم، ولنا عليها الخراج.

(٤) الجزية وهي: ما يضرب على رقاب الكفار لإقامتهم في بلاد المسلمين. فيفرض على كل رأس من الرجال البالغين القادرين مبلغ من المال، أو يضرب على البلد كلها أن تؤدي مبلغا معلوما، ولو أداها من لا تجب عليه كانت هبة لا جزية. ^(٣)

(٥) عشور أهل الذمة، وهي: ضريبة تؤخذ منهم عن أموالهم التي يترددون بها متاجرين إلى دار الحرب، أو يدخلون بها من دار الحرب إلى

ب - خمس الغنائم المنقولة. والغنime هي كل مال أخذ من الكفار بالقتال، ما عدا الأراضي والعقارات، فيورد خمسها لبيت المال، ليصرف في مصارفه. قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾ الآية. ^(١)

ج - خمس الخارج من الأرض من المعادن من الذهب والفضة والحديد وغيرها، ^(٢) وقيل: مثلها المستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر وسواهما. ^(٣)

د - خمس الركاز (الكنوز) وهو كل مال دفن في الأرض بفعل الإنسان. والمراد هنا كنوز أهل الجاهلية والكفر إذا وجدته مسلم، فخمسه لبيت المال، وباقيه بعد الخمس لواجده.

هـ - الفيء: وهو كل مال منقول أخذ من الكفار بغير قتال، وبلا إيجاف خيل ولا ركاب. ^(٤)

(١) سورة الأنفال / ٤١

(٢) ابن عابدين ٤٣/٢

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٧٠، والمغني ٣/٢٧

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥، وابن عابدين

٢٢٨/٣، وجواهر الإكليل ١/٢٥٩، والقلبي

١٣٦/٣، والمغني ٦/٤٠٢

(١) القليوبي على شرح المنهاج ٣/١٩١

(٢) القليوبي على شرح المنهاج ٣/١٨٨

(٣) المغني ٨/٥٠٧

ز- الهبات والتبرعات والوصايا التي تقدم لبيت المال للجهاد أو غيره من المصالح العامة. ^(١)

ح- الهدايا التي تقدم إلى القضاة عن لم يكن يهدي لهم قبل الولاية، أو كان يهدي لهم لكن له عند القاضي خصومة، فإنها إن لم ترد إلى مهديها ترد إلى بيت المال. ^(٢) لأن النبي ﷺ أخذ من ابن اللثبية ما أهدي إليه. ^(٣)

وذلك الهدايا التي تقدم إلى الإمام من أهل الحرب، والهدايا التي تقدم إلى عمال الدولة، وهذا إن لم يعط الأخذ مقابلها من ماله الخاص. ^(٤)

ط- الضرائب الموظفة على الرعية لمصلحتهم، سواء أكان ذلك للجهاد أم لغيره. ولا تضرب عليهم إلا إذا لم يكن في بيت المال ما يكفي لذلك، وكان لضرورة، وإلا كانت موردا غير شرعي. ^(٥)

دار الإسلام، أو ينتقلون بها من بلد في دار الإسلام إلى بلد آخر، تؤخذ منهم في السنة مرة، ما لم يخرجوا من دار الإسلام، ثم يعودوا إليها.

ومثلها عشور أهل الحرب من التجار كذلك، إذا دخلوا بتجارهم إلينا مستأمنين. ^(١)

(٦) ما صولح عليه الحريون من مال يؤدونه إلى المسلمين.

(٧) مال المرتد إن قتل أو مات، ومال الزنديق إن قتل أو مات، فلا يورث مالهما بل هو فيء، وعند الخفية في مال المرتد تفصيل. ^(٢)

(٨) مال الذمي إن مات ولا وارث له، وما فضل من ماله عن وارثه فهو فيء كذلك. ^(٣)

(٩) الأراضي المغنومة بالقتال، وهي الأراضي الزراعية عند من يرى عدم تقسيمها بين الغانمين. ^(٤)

و- غلات أراضي بيت المال وأملاكه ونتاج المتاجرة والمعاملة.

(١) المغني ٨/٥٠٧

(٢) روضة الطالبين للنووي ٩٣/١١، وشرح المنهاج وحاشية

القليوبي ٤/٣٠٣، والمغني ٩/٧٨

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أخذ من ابن اللثبية...» أخرجه البخاري (الفتح ٥/٢٢٠ - ط السلفية) ومسلم (١٤٦٣/٣ - ط الحلبي).

(٤) الدر المختار ٣/٢٨٠، والخطاب والمواق ٣/٣٥٨، وانظر فتاوى السبكي ١/٢١٥، نشر مكتبة القدسي ١٣٥٦ هـ.

(٥) ابن عابدين ٢/٥٧، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٠

(١) الدر وحاشية ابن عابدين ٢/٣٩ ومابعدهما.

(٢) انظر الدر المختار وحاشيته ٣/٣٠٠، وشرح المنهاج ١٨٨/٣، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٩، والمغني ٦/٢٩٨، ٣٠١

(٣) شرح المنهاج ٣/١٣٦، ١٣٧، ١٨٨، والمغني ٨/١٢٨، ٢٩٦/٦

(٤) جواهر الإكليل ١/٢٦٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١٩٠، وانظر مصطلح (أرض الحوز).

أخذت تنفق في المصالح العامة، فتكون بذلك من حقوق بيت المال.

وورد أن عمر رضي الله عنه صادر شطر أموال بعض الولاة، لما ظهر عليهم الإثراء بسبب أعمالهم، فيرجع مثل ذلك إلى بيت المال أيضا.

أقسام بيت المال ومصارف كل قسم:

٧ - الأموال التي تدخل بيت المال متنوعة المصارف، وكثير من أصنافها لا يجوز صرفه في الوجوه التي تصرف فيها الأصناف الأخرى. ومن أجل ذلك احتيج إلى فصل أموال بيت المال بحسب مصارفها، لأجل سهولة التصرف فيها، وقد نص أبو يوسف على فصل الزكاة عن الخراج في بيت المال، فقال: مال الصدقة والعشور لا ينبغي أن يجمع إلى مال الخراج، لأن الخراج في جميع المسلمين، والصدقات لمن سمي الله في كتابه.^(١)

وقد نص الحنفية على أنه يجب على الإمام توزيع موجودات بيت المال على أربعة بيوت، ولا تأبى قواعد المذاهب الأخرى التقسيم من حيث الجملة. وقد قال الحنفية: للإمام أن يستقرض من أحد البيوت الأربعة ليصرفه في مصارف البيوت الأخرى، ويجب رده إلى البيت المستقرض منه، ما لم يكن ما صرفه إليه يجوز

(١) الخراج ص ٨٠

ي - الأموال الضائعة، وهي كل مال وجد ولم يمكن معرفة صاحبه، من لقطة أو ودیعة أو رهن، ومنه ما يوجد مع اللصوص ونحوهم مما لا طالب له، فيورد إلى بيت المال.^(١)
ك - موارث من مات من المسلمين بلا وارث، أو له وارث لا يرث كل المال - عند من لا يرى الرد - ومن قتل وكان بلا وارث فإن ديتة تورد إلى بيت المال. ويصرف هذا في مصارف النبي.

وحق بيت المال في هذا النوع هو على سبيل الميراث عند الشافعية والمالكية أي على سبيل العصوبة. وقال الحنابلة والحنفية: يرد إلى بيت المال فيثا لا إرثا^(٢) (ر: إرث).

ل - الغرامات والمصادرات: وقد ورد في السنة تغريم مانع الزكاة بأخذ شطر ماله، وهذا يقول إسحاق بن راهويه وأبو بكر عبد العزيز، وورد تغريم من أخذ من الثمر المعلق وخرج به ضعف قيمته، وهذا يقول الحنابلة وإسحاق بن راهويه^(٣): والظاهر أن مثل هذه الغرامات إذا

(١) روضة الطالبين ٥/٢٧٩، ومتن خليل وجواهر الإكليل

٥٩/٢، وابن عابدين ٣/٢٨٢

(٢) ابن عابدين ٥/٤٨٨، وفتح القدير ٥/٢٧٧، وشرح

المنهاج ٣/١٣٦، ١٣٧، والمغني ٥/٦٨٤، والأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥، والمغني ١/١٩

(٣) المغني ٢/٥٧٣ و ٨/٢٥٨، وتبصرة الحكام ٢/٥٦١

ونقل أبويعلى الخنيلي أن قول أحمد كقول
الشافعي في ذلك . وخرج وجهها في زكاة الأموال
الظاهرة كقول أبي حنيفة .^(١)

صرفه من هذا البيت الآخر .^(١)
والبيوت الأربعة هي :

البيت الأول : بيت الزكاة :

٨ - من حقوقه : زكاة السوائم ، وعشور الأراضي
الزكوية ، والعشور التي تؤخذ من التجار
المسلمين إذا مروا على العاشر ، وزكاة الأموال
الباطنة إن أخذها الإمام .

ومصرف هذا النوع المصارف الثانية التي
نص عليها القرآن العظيم . وفي ذلك تفصيل
وخلاف يرجع إليه في مصطلح (زكاة) .

وقد نقل الماوردي الخلاف بين الفقهاء في
صفة اليد على هذه الأموال ، فنقل أن قول
أبي حنيفة : إنها من حقوق بيت المال ، أي
أملكه التي يرجع التصرف فيها إلى رأي الإمام
 واجتهاده ، كمال الفيء . ولذا يجوز صرفه في
المصالح العامة كالفيء ، وأن رأي الشافعي أن
بيت المال مجرد حرز للزكاة يجرزها لأصحابها ،
فإن وجدوا وجب الدفع إليهم ، وإن لم يوجدوا
أحرزها لبيت المال ، وجوبا على مذهبه القديم ،
وجوازا على مذهبه الجديد ، بناء على وجوب
دفع الزكاة إلى الإمام ، أو جواز ذلك .

البيت الثاني : بيت الأخماس :

٩ - والمراد بالأخماس :

أ - خمس الغنائم المنقولة ، وقيل : وخمس
العقارات التي غنمت أيضا .

ب - خمس ما يوجد من كنوز الجاهلية وقيل هو
زكاة .

ج - خمس أموال الفيء على قول
الشافعي ، وإحدى روايتين عن أحمد . وعلى
الرواية الأخرى ومذهب الحنفية والمالكية : لا
يخمس الفيء .

ومصرف هذا النوع خمسة أسهم : سهم لله
ورسوله ، وسهم لذوي القربى ، وسهم
لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن
السيب ، على ما قال الله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي
القُرْبَى وَلِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا السَّبِيلُ﴾^(٢)
وكان السهم الأول يأخذه النبي ﷺ في حياته ،

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٤ ط ١٣٢٧ هـ .

والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣ ، ٢٤

(٢) سورة الأنفال / ٤١

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥٧/٢ و ٢٨٢/٣

ما صرح به أبو يعلى والماوردي في مال من مات بلا وارث^(١)، وبناء على ذلك تكون البيوت عندهم ثلاثة لا أربعة.

البيت الرابع : وهو بيت مال الفتيء :

١١ - أهم موارد هذا البيت مايلي :

أ - أنواع الفتيء التي تقدم ذكرها .

ب - سهم الله ورسوله من الأ خمس .

ج - الأراضي التي غنمها المسلمون على القول بأنها لا تقسم ، وأنها ليست من الوقف المصطلح عليه .

د - خراج الأرض التي غنمها المسلمون ،

سواء اعتبرت وقفا أم غير وقف .

هـ - خمس الكنوز التي لم يعلم صاحبها ، أو تطاول عليها الزمن .

و - خمس الخارج من الأرض من معدن أو نطف أو نحو ذلك . وقيل : ما يؤخذ من ذلك هو زكاة مقدارها ربع العشر ، ويصرف في مصارف الزكاة .

ز - مال من مات بلا وارث من المسلمين ، ومن ذلك دية .

ح - الضرائب الموظفة على الرعية ، التي لم توظف لغرض معين .

وبعده يصرف في مصالح المسلمين على رأي الإمام ، فينقل لبيت مال الفتيء الآتي ذكره . وسائر الأسهم الأربعة تخرز لأصحابها في بيت المال ، حتى تقسم عليهم ، وليس للإمام أن يصرفها في المصالح .^(١)

البيت الثالث : بيت الضوائع :

١٠ - وهي الأموال الضائعة ونحوها من لقطة لا يعرف صاحبها ، أو مسروق لا يعلم صاحبه ، ونحوهما على ما تقدم ، فتحفظ في هذا البيت محرزة لأصحابها ، فإن حصل اليأس من معرفتهم صرف في وجهه .

ومصرف أموال هذا البيت - على ما نقله ابن عابدين عن الزيلعي ، وقال : إنه المشهور عند الحنفية - هو اللقيط الفقير ، والفقراء الذين لا أولياء لهم ، فيعطون منه نفقتهم وأديتهم وتكاليف أكفانهم ودية جنائياتهم . وقال الماوردي : عند أبي حنيفة يصرف لهؤلاء صدقة عمن المال له ، أو من خلف المال .

ولم نعثر لغير الحنفية على تخصيص هذا النوع من الأموال بمصرف خاص ، فالظاهر أنها عندهم تصرف في المصالح العامة كالفتيء ، وهو

(١) ابن عابدين ٥٧/٢ ، والمغني ٤٠٦/٦ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٢١ ، و٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وللماوردي ص ١٢٧

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥ ، وللماوردي ص ١٩٣

ومن الحجة لهذا القول قول الله تعالى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾^(١) الآية . ثم قال : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٢) ثم قال : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ...﴾^(٣) ثم قال : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ...﴾^(٤) فاستوعب كل المسلمين . ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن قرأ الآيات من سورة الحشر : هذه - يعني الآية الأخيرة - استوعبت المسلمين عامة ، ولئن عشتُ لياتين الراعي بِسَرِوَجٍ نَصِيْبِهِ مِنْهَا ، لم يعرق فيه جبينه .

والقول الثاني للحنابلة ، وهو الأظهر عند الشافعية : أن أهل الفتياء هم أهل الجهاد المرابطون في الثغور ، وجند المسلمين ، ومن يقوم بمصالحهم - أي بالإضافة إلى أبواب المصالح الآتي بيانها .

وأما الأعراب ونحوهم ممن لا يُعَدُّ نفسه

ط - الهدايا إلى القضاة والعمال والإمام .
ي - أموال البيت السابق على قول غير الحنفية .

مصارف بيت مال الفتياء :

١٢ - مصرف أموال هذا البيت المصالح العامة للمسلمين ، فيكون تحت يد الإمام ، ويصرف منه بحسب نظره واجتهاده في المصلحة العامة . والفقهاء إذا أطلقوا القول بأن نفقة كذا هي في بيت المال ، يقصدون هذا البيت الرابع ، لأنه وحده المخصص للمصالح العامة ، بخلاف ماعداه ، فالحق فيه لجهات محددة ، يصرف لها لا لغيرها . وفيما يلي بيان بعض المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت مما ورد في كلام الفقهاء ، لا على سبيل الحصر والاستقصاء ، فإن أبواب المصالح لا تنحصر ، وهي تختلف من عصر إلى عصر ، ومن بلد إلى بلد .

١٣ - ومن أهم المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت مايلي :

أ - العطاء ، وهو نصيب من بيت مال المسلمين يعطى لكل مسلم ، سواء أكان من أهل القتال أم لم يكن . وهذا أحد قولين للحنابلة قدمه صاحب المغني ، وهو كذلك أحد قولين للشافعية هو خلاف الأظهر عندهم . قال الإمام أحمد : في الفتياء حق لكل المسلمين ، وهو بين الغني والفقير .

(١) سورة الحشر / ٧

(٢) سورة الحشر / ٨

(٣) سورة الحشر / ٩

(٤) سورة الحشر / ١٠

للقنتال في سبيل الله فلا حق لهم فيه، مالم يجاهدوا فعلا.

ومن الحجة لهذا القول ما في صحيح مسلم وغيره من حديث بريدة «أن النبي ﷺ كان إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو ضاه في خاصيته بتقوى الله . . . » إلى أن قال: «ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنime والفىء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.»^(١)

وقيل عند الشافعية: إن الفىء كله يجب قسمه بين من له رزق في بيت المال في عامه، ولا يبقى منه شيء ولا يوفر شيء للمصالح ماعدا خمس الخمس (أي الذي لله ورسوله) والتحقيق عندهم: إعطاء من لهم رزق في بيت المال كفاتهم، وصرف ما يتبقى من مال الفىء

للمصالح.^(١)

ب- الأسلحة والمعدات والتحصينات وتكاليف الجهاد والدفاع عن أوطان المسلمين. ج- رواتب الموظفين الذين يحتاج إليهم المسلمون في أمورهم العامة، من القضاة والمحاسبين، ومن ينفذون الحدود، والمفتين والأئمة والمؤذنين والمدرسين، ونحوهم من كل من فرغ نفسه لمصلحة المسلمين، فيستحق الكفاية من بيت المال له ولمن يعوله. ويختلف ذلك باختلاف الأعصار والبلدان باختلاف الأحوال والأسعار.^(٢)

وليست هذه الرواتب أجرة للموظفين من كل وجه، بل هي كالأجرة، لأن القضاء ونحوه من الطاعات لا يجوز أخذ الأجرة عليه أصلا.^(٣) ثم إن سمي للموظف مقدار معلوم استحققه، وإلا استحق ما يجري أمثاله إن كان ممن لا يعمل إلا بمرتب.^(٤)

وأرزاق هؤلاء، وأرزاق الجند إن لم توجد في بيت المال، تبقى ديناً عليه، ووجب إنظاره، كالديون مع الإعسار. بخلاف سائر المصالح

(١) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢/٢١٣ و ٣/١٨٩.

١٩١، والمغني ٦/٤١٤

(٢) ابن عابدين ٣/٢٨٠، ٢٨١، والمغني ٦/٤١٧

(٣) ابن عابدين ٣/٢٨٢

(٤) المنهاج وحاشية القليوبي ٣/١٢٨ و ٤/٢٥٥، ٢٥٦

(١) حديث بريدة: «كان إذا أمر أميرا على جيش . . . » أخرجه مسلم (٣/١٣٥٧ - ط الحلبي).

هـ - الإنفاق على أهل الذمة من بيت المال :
ليس لكافر ذمّي أو غيره حق في بيت مال المسلمين . لكن الذمّي إن احتاج لضعفه يعطى مايسد جوعته .^(١) وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن ما أعطاه خالد بن الوليد رضي الله عنه في عهده لأهل الحيرة : أيا شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام . ونقل مثل ذلك أبو عبيد في كتاب الأموال .^(٢)
و - ومن مصارف بيت مال الفئ أيضا :
فكك أسرى المسلمين من أيدي الكفار ، ونقل أبو يوسف في كتاب الخراج قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كل أسير كان في أيدي المشركين من المسلمين فككاه من بيت مال المسلمين .
وهناك وجه للشافعية بأن فككاه في ماله هو (ر : أسرى) .

وشبهه بهذا ما قاله بعض الشافعية أن مالك الدواب - غير المأكولة - لو امتنع من علفها ، ولم يمكن إجباره لفقره مثلا ينفق عليها من بيت المال مجانا ، وكذلك الدابة الموقوفة إن لم يمكن

فلا يجب القيام بها إلا مع القدرة ، وتسقط بعدمها .^(١)

والراجع عند الحنفية : أن من مات من أهل العطاء ، كالقاضي والمفتي والمدرس ونحوهم قبل انتهاء العام ، يعطى حصته من العام ، أما من مات في آخره أو بعد تمامه فإنه يجب الإعطاء إلى وارثه .^(٢)

د - القيام بشؤون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساجين الفقراء ، الذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ، ولا أقارب تلزمهم نفقتهم ، فيتحمل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج وتجهيز ميت ، وكذا دية جنائية من لم يكن له عاقلة من المسلمين ، أو كان له عاقلة فعجزوا عن الكل أو البعض ، فإن بيت المال يتحمل باقي الدية ، ولا تعقل عن كافر . ونبه بعض الشافعية إلى أن إقرار الجاني لا يقبل على بيت المال ، كما لا يقبل على العاقلة .^(٣)

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٦ ، وشرح المنهاج ٢٩٤/٣ ، ٢٩٦ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٧١ ، والخراج لأبي يوسف ص ١٨٧ ، وروضة الطالبين للنووي ١١١/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨

(٢) الدررود المختار ٣/٢٨٢

(٣) ابن عابدين ٤١٣/٥ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٧١ ، والسقاوي ٢/٢٩٢ ، و٣/١٢٥ ، ٢٩٤ - ٢٩٦ ، و٤/٢١١ ، والمقتنع ٢/٣٠٣ ، وكشاف القضاء ٢٣٤/١ ، وأسنى المطالب ٤/٨٣ - ٨٦

(١) ابن عابدين ٣/٢٨٢

(٢) الخراج ص ١٤٤ ، والأموال ص ٤٥

فهو أن الضمان على عاقلته . أما ضمان العمد
فيتحمله فاعله اتفاقاً .^(١)

ط - تحمل الحقوق التي أقرها الشرع
لأصحابها ، واقتضت قواعد الشرع أن
لا يحملها أحد معين :

ومن أمثلة ذلك ما لو قتل شخص في زحام
طواف أو مسجد عام أو الطريق الأعظم ، ولم
يعرف قاتله ، فتكون دينه في بيت المال لقول علي
رضي الله عنه : « لا يظل في الإسلام دم »^(٢) ،
وقد تحمل النبي ﷺ دية عبدالله بن سهل
الأنصاري حين قتل في خيبر ، لما لم يعرف قاتله ،
وأبي الأنصار أن يحملوا القسامة ، ولم يقبلوا أيمان
اليهود ، فوداه النبي ﷺ من عنده كراهية أن
يظل دمه .^(٣)

أخذ التفقة من كتبها .^(١)

ز - المصالح العامة لبلدان المسلمين ، من
إنشاء المساجد والطرق والجسور والقناطر والأبار
والمدارس ونحو ذلك ، وإصلاح ماتلف منها .^(٢)
ح - ضمان ما يتلف بأخطاء أعضاء الإدارة
الحكومية :

من ذلك أخطاء ولي الأمر والقاضي ونحوهم
من سائر من يقوم بالأعمال العامة ، إذا أخطئوا في
عملهم الذي كلفوا به ، فتلف بذلك نفس أو
عضو أو مال ، كدية من مات بالتجاوز في
التميزير ، فحيث وجب ضمان ذلك يضمن في
بيت المال .

فإن كان العمل المكلف به لشأن خاص
للإمام أو غيره من المسؤولين فالضمان على
عاقلته ، أو في ماله الخاص بحسب الأحوال .
وذلك لأن أخطاءهم قد تكثر ، فلو حملوها هم أو
عاقلتهم لأجحف بهم .

هذا عند الحنفية والمالكية ، وهو الأصح عند
الحنابلة ، والقول غير الأظهر للشافعية . أما
الأظهر للشافعية ، ومقابل الأصح عند الحنابلة

(١) ابن عابدين ٣/ ١٩٠ ، والدمسوقي ٤/ ٣٥٥ ، وروضة
الطالبين ١١/ ٣٠٨ ، والمغني ٨/ ٣١٢ ، ٣٢٨
(٢) الأثر : « لا يظل في الإسلام دم » . ورد من قول علي بن أبي
طالب ، أورده صاحب المغني (٧/ ٧٩١ - ط الرياض) دون
عزوه لأحد . وفيه أن رجلاً قتل في زحام في مكة ، فسأل
عمر علياً فيه فقال : لا يظل دم في الإسلام ، فوداه عمر من
بيت المال . وأورد القصة عبدالرزاق في المصنف (١٠/ ٥١ -
ط المجلس العلمي - في المهند) دون مقالة علي .

(٣) حديث : « تحمل دية عبدالله بن سهل الأنصاري » أخرجه
البخاري (٦/ ٢٧٥ - الفتح - ط السلفية) . ومسلم
(٣/ ١٢٩٢ - ط الحلبي) .

وانظر المغني ٨/ ٧٨ ، والدر المختار وحاشيته ٥/ ٤٠٦

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٩٦ ، والمواق ٣/ ٣٨٧ ، وجواهر
الإكليل ١/ ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٠٩/ ٢ ، والقليوبي ٣/ ٨٦ ،
٤/ ٩٣ ، ٢١٥ ، وكشاف الفتاوى ٣/ ٥٥

(٢) المغني ٦/ ٤١٧ ، وشرح المنهاج ٣/ ٩٥

دون ما يجب على وجه الإفراق والمصلحة،
كالطرق ونحوها. ^(١)
الفائض في بيت المال :

١٥ - لعلماء المسلمين فيما يفيض في بيت المال،
بعد أداء الحقوق التي عليه، ثلاثة اتجاهات :

الأول - وهو مذهب الشافعية : أنه يجب
تفريق الفائض وتوزيعه على من يعمر به صلاح
المسلمين، ولا يدخر، لأن ما ينوب المسلمين
يتعين فرضه عليهم إذا حدث. وفي المنهاج
وشرحه من كتب الشافعية : يوزع الفائض على
الرجال البالغين عن لهم رزق في بيت المال،
لا على غيرهم ولا ذراريهم. قال القليوبي :
والغرض أن لا يبقى في بيت المال شيء.

والثاني - وهو مذهب الحنفية : أنها تدخر في
بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث.
والثالث - التفويض لرأي الإمام. قال
القليوبي من الشافعية : قال المحققون : للإمام
الادخار.

ونقل صاحب جواهر الإكليل عن المدونة :
يبدأ في الفيء بفقراء المسلمين، فما بقي يقسم
بين الناس بالسوية، إلا أن يرى الإمام حسبه
لنوائب المسلمين ^(٢).

ومن ذلك أيضا أجرة تعريف اللقطة،
فللقاضي أن يرتب أجرة تعريفها من بيت المال،
على أن تكون قرضا على صاحبها. ^(١)

أولويات الصرف من بيت المال :
١٤ - يرى المالكية والشافعية أنه يندب البدء
بالصرف لآل النبي ﷺ الذين تحرم عليهم
الصدقة، اقتداء بفعل عمر رضي الله عنه، إذ
قدّم آل بيت النبي ﷺ في ديوان العطاء. ثم بعد
ذلك يجب البدء بمصالح أهل البلد الذين جمع
منهم المال، كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم
وأرزاق قضاتهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وديات
جناياتهم، ويعطون كفاية سنتهم.

وإن كان غير فقراء البلد التي جبي فيها المال
أكثر احتياجا منهم، فإن الإمام يصرف القليل
لأهل البلد التي جبي فيها المال، ثم ينقل الأكثر
لغيرهم. ^(٢)

ويرى الحنابلة أنه إذا اجتمع على بيت المال
حقان، ضاق عنها واتسع لأحدهما، صرف فيما
يصير منها دينا على بيت المال لولم يؤد في وقته،
كأرزاق الجند وأثمان المعدات والسلاح ونحوهما،

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

(٢) المسوردي ص ٢١٥ ط مصطفى الحلبي، وأبو يعلى ص

٢٣٧، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٣/ ١٩١، وجواهر

الإكليل ١/ ٢٦٠

(١) المنهاج وشرحه ٣/ ١٢١ - ١٢٨

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢٦٠، والقليوبي ٣/ ١٩٠، والشرح

الكبير بحاشية الدسوقي ٢/ ١٩٠

إذا عجز بيت المال عن أداء الحقوق :

١٦ - بين الماوردي وأبو يعلى حالة عجز بيت المال عن أداء الحقوق فقالا ما حاصله : إن المستحق على بيت المال ضربان :

الأول : ما كان بيت المال له مجرد حرز ، كالأخماس والزكاة ، فاستحقاقه معتبر بالوجود ، فإن كان المال موجودا فيه كان مصرفه مستحقا ، وعنده مُسقط لاستحقاقه .

الثاني : ما كان بيت المال له مستحقا ، وهو مال الفيء ونحوه ، ومصارفه نوعان :

أولهما : ما كان مصرفه مستحقا على وجه البذل ، كرواتب الجنود ، وأثمان ما اشترى من السلاح والمعدات ، فاستحقاقه غير معتبر بالوجود ، بل هو من الحقوق اللازمة لبيت المال مع الوجود والعدم . فإن كان موجودا يعجل دفعه ، كالدين على الموسر ، وإن كان معدوما وجب فيه ، ولزم إنظاره ، كالدين على المعسر .

ثانيهما : أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والإرفاق دون البذل ، فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم . فإن كان موجودا وجب فيه ، وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال . ثم يكون - إن عم ضرره - من فروض الكفاية على المسلمين ، حتى يقوم به من فيه كفاية كالجهاد . وإن كان مالا يعم ضرره كوعورة طريق قريب يجد الناس غيره

طريقا بعيدا ، أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شربا . فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة ، لوجود البذل ^(١) .

ويلاحظ أنه قد يكون العجز في بيت المال الفرعي ، أي في أحد الأقاليم التابعة للإمام . فإذا قلد الخليفة أميرا على إقليم ، فإذا نقص مال الخراج عن أرزاق جيشه ، فإنه يطالب الخليفة بتأمها من بيت المال . أما إن نقص مال الصدقات عن كفاية مصارفها في عمله فلا يكون له مطالبة الخليفة بتأمها ، وذلك لأن أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية ، وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود ^(٢) .

تصرفات الإمام في الديون على بيت المال :

١٧ - إذا ثبتت الديون على بيت المال ، ولم يكن فيه وفاء لها ، فللإمام أن يستقرض من أحد بيوت المال للبيت الآخر . نص على ذلك الحنفية . وقالوا : وإذا حصل للخزانة التي استقرض لها مال يرد إلى المستقرض منه ، إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج ، وهم فقراء ، فإنه لا يرد من

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥ ، ولأبي يعلى ص ٢٣٧ ، وانظر شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٩١/٣ ، ٢١٥/٤

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧ والماوردي ص ٣١

اليتم^(١)، فله فيه من التصرف ما لولي اليتيم في مال اليتيم.

وليس هذه القاعدة على إطلاقها، فلا يلزم التشبيه من كل وجه،^(٢) بدليل أن للإمام التمليك من بيت المال والإقطاع منه.

ومن الأمثلة التي تعرض لها بعض الفقهاء مايلي:

أ - البيع : يجوز للإمام بيع شيء من أموال بيت المال، إذا رأى المصلحة في ذلك. أما شراؤه لنفسه شيئا منها فقد جاء في الدر المختار: لا يصح بيع الإمام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء من أموال بيت المال. لأنه كوكيل اليتيم، فلا يجوز ذلك منه إلا لضرورة. زاد في البحر: وأورغ في العقار بضعف قيمته، على قول المتأخرين المفتى به^(٣).

ب - الإجارة: أرض بيت المال تجري عليها أحكام الوقوف المؤبدة. فتؤجر كما يؤجر الوقف.^(٤)

ذلك شيئا، لاستحقاقهم الصدقات بالفقر. وكذا غيره إذا صرف إلى المستحق^(١).

وللإمام أيضا أن يستعير أو يقرض ليت المال من الرعية. «وقد استعار النبي ﷺ دروعا للجهاد من صفوان بن أمية»^(٢). «واستسلف عليه الصلاة والسلام بعيرا ورد مثله من إبل الصدقة»^(٣) وذلك اقتراض على خزانة الصدقات من بيت المال.^(٤)

تنمية أموال بيت المال والتصرف فيها:

١٨ - بالإضافة إلى ما تقدم من صلاحيات الإنفاق في بيت المال، فإن للإمام التصرف في أموال بيت المال. والقاعدة في ذلك أن منزلة الإمام من أموال بيت المال منزلة الولي من مال اليتيم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إني أنزلت نفسي من هذا المال منزلة ولي

(١) ابن عابدين ٥٧/٢ و ٢٨٢/٣

(٢) حديث: «استعار النبي ﷺ دروعا للجهاد من صفوان بن أمية، أخرجه أبوداود (٣/٣٢٨ - ط عزت حميد دعاس) والأحكام (٣/٤٨ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «استسلف عليه الصلاة والسلام بعيرا ورد مثله من إبل الصدقة» أخرجه مسلم (٣/١٢٢٤ - ط الحلبي) من حديث أبي رافع

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

(١) طبقات ابن سعد ٣/١٩٨، وأخبار عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٤٣٠، وأخبار عمر بن الخطاب للشيخ علي الطنطاوي وأخيه ص ٤١٣

(٢) نهاية المحتاج ٥/١١٨

(٣) ابن عابدين والدر المختار ٣/٢٥٨ و ٢٥٨

(٤) ابن عابدين ٣/٣٩٧

المال. (١)

إقطاع التملك :

١٩ - يرى الحنفية أن للإمام أن يقطع من الأراضي التي لم تكن لأحد ولا في يد وارث، لمن فيه غناء ونفع للمسلمين على سبيل النظر في المصلحة، لا على سبيل المحابة والأثرة، كما أن له أن يعطي من أموال بيت المال الأخرى، إذ الأرض والمال شيء واحد. كذا قال القاضي أبو يوسف، واحتج بما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصفى أموال كسرى وأهله لبيت المال، ومال كل رجل قتل في الحرب أو لحق بأرض الحرب أو مغيض ماء أو أجمة. وكان خراج ذلك سبعة آلاف ألف، فكان يقطع من هذه لمن أقطع. قال أبو يوسف: وذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد، ولا في يد وارث، فللإمام العادل أن يميز منه ويعطي من كان له غناء في الإسلام. (٢) ونقل هذا ابن عابدين، وقال: هذا صريح في أن القطائع قد تكون من المسوات، وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه، كما يعطي المال حيث رأى المصلحة، وأن المقطع يملك رقبة الأرض، ولذا يؤخذ منها العشر، لأنها بمنزلة الصدقة. (٣)

ج - المساقاة: تصح المساقاة من الإمام على بساتين بيت المال، كما تصح من جائز التصرف لصبي تحت ولايته. (١)

د - الإعارة: اختلف قول الشافعية في إعارة الإمام لشيء من أموال بيت المال، فأفتى الأسنوي بجوازها، بناء على أنه إذا جاز له التملك من بيت المال بالإعارة أولى. وقال الرمي: لا يجوز للإمام مطلقاً إعارة أموال بيت المال، كالولي في مال مؤتيه. (٢) وقال القليوبي: ثم إن أخذ أحد شيئاً من بيت المال عازية فهلك في يده فلا ضمان عليه، إن كان له في بيت المال حق، وتسميته عازية مجاز. (٣)

هـ - الإقراض: ذكر ابن الأثير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرض هنداً بنت عتبة أربعة آلاف تنجر فيها وتضمنها. (٤) ومما يجري مجرى الإقراض الإنفاق بقصد الرجوع، ومن ذلك الإنفاق على البهيمة الضائعة ونحوها، حفظاً لها من التلف. ثم يرجع بيت المال بالنفقة على صاحب البهيمة. وإن لم يعرف بيعت، وأخذ من ثمنها حق بيت

(١) حاشية القليوبي على شرح منهاج النووي ٦١/٣

(٢) نهاية المحتاج ١١٨/٥

(٣) حاشية شرح المنهاج ٢٠/٣

(٤) الكامل ٢٩/٣

(١) جواهر الإكليل ٢٢٠/٢

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ٥٨، ٥٧

(٣) رد المحتار ٢٦٥/٣

صلة، والأثمان إذا صارت ناصّة لها حكم بخالف
في العطايا حكم الأصول الثابتة، فافترقا، وإن
كان الفرق بينهما ضعيفا. ^(١)

والحكم كذلك عند المالكية في أرض العنوة
العامة فإنها لا يجوز للإمام إقطاعها تمليكا، بناء
على أنها تكون وقفا بنفس الاستيلاء عليها. ^(٢)
ولم نجد لهم تعرضا للأرض التي تنزل إلى بيت
المال بهلاك أربابها. هل يجوز إقطاع التمليك
منها أم لا؟

إقطاع الانتفاع والإرفاق والاستغلال:

٢٠ - يجوز للإمام - إذا رأى المصلحة - أن يقطع
من أراضي بيت المال أوعقاره - بعض الناس
إرفاقا أو ليأخذ الغلة. قال المالكية: ثم
ما اقتطعه الإمام من العنوة، إن كان لشخص
بعينه انحل بموت المنتفع. وإن كان لشخص
وذريته وعقبه استحقته الذرية بعده، للأئمة
مثل الذكر.

وانظر (إرفاق. إرصاد. أرض الحوز)
وبعضهم جعل مثل هذا وقفا. ^(٣)

ويرى الشافعية والحنابلة - على ما فصله
الماوردي وأبو يعلى - أن أراضي بيت المال ثلاثة
أقسام:

أ - ما اصطفاه الإمام لبيت المال بحق
الخمس أو باستطابة نفوس الغنمين، كما
اصطفى عمر أراضي كسرى وأهله، ولم يقطع
من ذلك شيئا. فلما جاء عثمان أقطع منه وأخذ
منه حق الفيء. قال الماوردي: فكان ذلك
إقطاع إجارة لا إقطاع تمليك. ولا يجوز إقطاع
رقبته، لأنه صار باصطفائه لبيت المال ملكا
لكافة المسلمين، فجرى على رقبته حكم الوقف
المؤبد.

ب - أرض الخراج، فلا يجوز تمليك رقبته،
لأن أرض الخراج بعضها موقوف، وخراجها
أجرة، وبعضها مملوك لأهلها، وخراجها جزية.
ج - ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارث
بفرض أو تعصيب. واختلف أصحاب الشافعي
في هذا النوع على وجهين:

أحدهما: أنها تصير وقفا، فعلى هذا لا يجوز
بيعها ولا إقطاعها.

وثانيهما: أنها لا تصير وقفا حتى يقفها
الإمام. فعلى هذا يجوز له إقطاعها تمليكا، كما
يجوز بيعها.

ونقل قولاً آخر: أن إقطاعها لا يجوز، وإن
جاز بيعها، لأن البيع معاوضة، وهذا الإقطاع

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٤، ١٩٥، ولأبي
يعلى ص ٢١٤

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٦٨/٤

(٣) ابن عابدين ٣/٢٦٦، ٢٥٩، والفتاوى المهدية ٢/٦٤٥ -
٦٥٠، ورسالة «بينة الأمال في حكم ما رتب وأرصد من
بيت المال» للحموي، والشرح الكبير وحاشيته =

وقف عقار بيت المال :

٢١ - ذكر الحنفية جواز وقف الإمام من بيت المال، ثم قالوا: إن كان السلطان اشترى الأراضي والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه، وإن وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها^(١).

ويرى الشافعية، كما نقل عميرة البرلسي: وقف الإمام من بيت المال. قالوا: لأن له التملك منه، وكما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العراق، إذ وقفها على المسلمين.^(٢) وانظر (ر: إرصاد).

فلم يأخذه لا يجوز إجماعاً، ويخرجه المالك بنفسه للفقراء ونحوهم من مصارف الزكاة.^(٣)

الديون التي لبيت المال:

٢٣ - ثبت لبيت المال الديون في ذمم الأفراد. فلو ضرب الإمام أموالاً على الرعية عامة، أو طائفة منهم أو أهل بلد، لمصلحتهم، كتجهيز الجيوش أو فداء الأسرى، وكأجرة الحراسة وكسرى الأنهار، فمن لم يؤد من ذلك ماضرب عليه بقي في ذمته ديناً وجب لبيت المال، لا يجوز لهم الامتناع منه.^(٤)

تمليك حقوق بيت المال قبل توريدها إليه:

٢٢ - ذهب الحنفية إلى أن للإمام أن يترك الخراج للمالك لا العشر، ثم يحل ذلك للمالك عند أبي يوسف، إن كان المالك ممن يستحق شيئاً من بيت المال، وإلا تصدق به.

ولو ترك الإمام العشر ونحوه من أموال الزكاة

انتظام بيت المال وفساده:

٢٤ - يكون بيت المال منتظماً إذا كان الإمام عدلاً يأخذ المال من حقه، ويضعه في مستحقه. ويكون فاسداً إذا كان الإمام غير عدل، فيأخذ المال من أصحابه بغير حق. أو يأخذه بحق، ولكن ينفق منه في غير مصلحة المسلمين، وعلى غير الوجه الشرعي، كما لو أنفقه في مصالحه الخاصة، أو ينقص أقاربه أو من يهوى بما لا يستحقونه، ويمنع أهل الاستحقاق.

ومن الفساد أيضاً أن يفوض الإمام أمر بيت

= الدسوقي ٤/ ٦٨، وحاشية القليوبي على شرح المنهاج ٩٢/٣، والمغني ٥/ ٥٢٦، ونهاية المحتاج ٥/ ٣٣٧، ٣٥٦، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٦، ولأبي يعلى ص ٢١٩

(١) ابن عابدين ٣/ ٤١٨

(٢) حاشية عميرة القليوبي على شرح المنهاج ٣/ ١٨، ٩٧،

١٠٩، ونهاية المحتاج ٥/ ١١٨

(٣) ابن عابدين ٢/ ٥٧

(٤) ابن عابدين ٢/ ٥٧

المال إلى غير عدل، ولا يستقصي عليه فيما يتصرف فيه من أموال بيت المال فيظهر منه التضييع وسوء التصرف.
ومن أوجه فساد بيت المال أيضا ما أشار إليه ابن عابدين: أن يخلط الإمام أموال بيت المال الأربعة بعضها ببعض، فلا تكون مفرزة.^(١)
٢٥ - وإذا فسد بيت المال ترتبت عليه أحكام منها:

أ - أن لمن عليه حق البيت المال - إذا لم يطلع عليه - أن يمنع من ذلك الحق بقدر حقه هوفي بيت المال، إن كان له فيه حق لم يُعطه. وإن لم يكن له فيه حق، فإن له أن يصرفه مباشرة في مصارف بيت المال، كبناء مسجد أو ربطا. ذكر ذلك بعض الشافعية بخصوص لقطة حصل اليأس من معرفة صاحبها، أو نحو ثوب ألقته الريح إلى داره ولم يعلم صاحبه وأيس من ذلك، وقالوا أيضا: ما انحسر عنه ماء النهر لو زرعه أحد لزمته أجرته لمصالح المسلمين، ويسقط عنه قدر حصته، إن كان له حصّة في مال المصالح.^(٢) واستدل لذلك بما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لها: أصبت كنزا فرفعته إلى السلطان. فقالت له: بفيك

الكثكث. والكثكث: التراب.^(١)
ب - ومنها: لومع السلطان حق المستحقين، فظفر أحدهم بهال لبيت المال، فقد أجاز بعض الفقهاء أن يأخذ المستحق قدر ما كان يعطيه الإمام. وهذا أحد أقوال أربعة ذكرها الغزالي.

ثانيها: أن له أن يأخذ كل يوم قدر قوته. وثالثها: يأخذ كفاية سنته.
ورابعها: لا يجوز له أن يأخذ شيئا لم يؤذن له فيه.

وأما المالكية فقد صرحوا بأنه لا يجوز السرقة من بيت المال، سواء انتظم أم لم ينتظم، ويفهم من هذا أنهم يوافقون القول الرابع من الأقوال التي نقلها الغزالي.

ومفاد ما يذكره الحنفية: أن له في تلك الحال أن يأخذ قدر حقه ديانه، إلا أنه ليس له الأخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه إلا للضرورة كما في زماننا، إذ لو لم يجز أخذه إلا من بيته لزم أن لا يبقى حق لأحد في زماننا، لعدم إفراز كل بيت على حدة، بل يخلطون المال كله. ولولم يأخذ ما ظفر به لم يمكنه الوصول إلى شيء، كما أفتى به ابن عابدين.^(٢)

(١) ابن عابدين ٥٦/٢

(٢) العذب الفاضل ١٩/١

(١) ابن عابدين ٥٦/٢

(٢) القليوبي ١٨٧، ٨٩/٣

رضي الله عنها «أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه، وقال: «مال الله سرق بعضه بعضاً»^(١).

وبما روي أن ابن مسعود سأل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنها عن رجل سرق من بيت المال، فقال عمر: أرسله، فما من أحد إلا وله في هذا المال حق.^(٢)

وثانيهما - وإليه ذهب المالكية أن السارق من بيت المال تقطع يده، واستدلوا على ذلك بعموم قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، فإنه عام يشمل السارق من بيت المال والسارق من غيره، وبأن السارق قد أخذ مالا محرزا، وليست له فيه شبهة قوية، فتقطع يده كما لو أخذ غيره من الأموال التي ليست له فيها شبهة قوية.^(٤)

ج - ومنها ما أفتى به المتأخرون من الشافعية - وهم من بعد سنة ٤٠٠ هـ - موافقة لبعض المتقدمين، وقال به متأخرو المالكية أيضا: أنه إذا لم ينتظم بيت المال يرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن إرثهم، فإن لم يكن ذو فرض يرد على ذوي الأرحام.

والحكم الأصلي عند الشافعية والمالكية، في حال انتظام بيت المال، عدم الرد وعدم توريث ذوي الأرحام، بل تكون التركة كلها أوفاضلها عن ذوي الفروض لبيت المال، إن لم يكن عصبية.^(١)

الاعتداء على أموال بيت المال :

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من أتلف شيئا من أموال بيت المال بغير حق كان ضامنا لما أتلفه، وأن من أخذ منه شيئا بغير حق لزمه رده، وأورد مثله إن كان مثليا، وقيمته إن كان قيميا. وإنما الخلاف بينهم في قطع يد السارق من بيت المال، ولهم في ذلك اتجاهان :

أحدهما - وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: أن السارق من بيت المال لا تقطع يده. واستدلوا على ذلك بما روى ابن عباس

(١) حديث: «مال الله سرق بعضه بعضاً» أخرجه ابن ماجه (٢/٨٦٤ - ط الحلبي) وقال البوصيري: في إسناده جبرة، وهو ضعيف.

(٢) قول عمر: أرسله فما من أحد... أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٠/٢١٢ - ط المجلس العلمي).

(٣) سورة المائدة / ٣٨

(٤) فتح القدير لأبن المهام ١٣٨/٥، والشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٣٨/٤، وشرح المنهاج للمحلي بحاشية القليوبي وعميرة ٤/١٨٩، والمغني لأبن قدامة ٨/٢٧٧

ففي صحيح البخاري من حديث أبي حميد الساعدي قال: «استعمل النبي ﷺ رجلا من الأزدي على صدقات بني سليم يدعي ابن اللبية، فلما جاء حاسبه»^(١).

وقال القاضي أبو يعلى: مذهب أبي حنيفة في إيراد الصدقات وجوب رفع الحساب عنها إلى كاتب الديوان، ويجب على كاتب الديوان محاسبته على صحة ما دفعه، وذلك لأن مصرف العشر ومصرف الخراج عند أبي حنيفة واحد.

وأما على مذهب الشافعي فلا يجب على العمال رفع الحساب عن العشر، لأنها عنده صدقة، لا يقف مصرفها على اجتهد الولاة. وأما عمال الخراج فيلزمهم رفع الحساب باتفاق المذهبين. ويجب على كاتب الديوان محاسبته على صحة ما دفعه.

ثم من وجبت محاسبته من العمال لا يخلو من حالين:

الأولى: إن لم يقع بينه وبين كاتب الديوان اختلاف في الحساب كان كاتب الديوان مصدقا في الحساب.

وإن استراب فيه ولي الأمر كلفه إحضار

الخصومة في شأن أموال بيت المال:

٢٧ - إذا ادعى على بيت المال بحق، أو كان لبيت المال حق قبل الغير، ورفعت الدعوى بذلك أمام القضاء، كان للقاضي الذي رفعت الدعوى إليه أن يقضي فيها، ولو أنه أحد المستحقين.

وإذا كان القاضي نفسه هو المدعي أو المدعى عليه، فلا تتوجه عليه دعوى أصلا، ولا على نائبه، بل لا بد أن ينصب من يدعي ومن يدعى عليه عنده، أو عند غيره.^(١)

ومن جملة ما يمكن الادعاء به: إيرادات بيت المال إذا قبضها العامل، وأنكر صاحب بيت المال أنه قبضها من العامل. فيطالب العامل بإقامة الحجة على صاحب بيت المال بالقبض، فإن عدمها أحلف صاحب بيت المال، وأخذ العامل بالغرم.^(٢)

الاستقصاء على الولاة ومحاسبة الجباة:

٢٨ - على الإمام وولاته أن يراقبوا من يوكل إليهم جمع الزكاة وغيرها مما يجب لبيت المال، وأن يستقصوا عليهم فيما يتصرفون فيه من أموال بيت المال، ومحاسبوهم في ذلك محاسبة دقيقة.

(١) نهاية الأرب للنويزي ١٩٢/٨ ط دار الكتب المصرية وحديث أبي حميد الساعدي في ابن اللبية تقدم (ف/٦).

(١) شرح المنهاج للمحلي ٣٠٣/٤، ونهاية المحتاج ٣٢٤/٨
(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٩

الإلزام إجباراً، وإنما يقاس بخطه إرهاباً ليعترف به طوعاً.

وقد يعترف الوالي بالخط وينكر القبض. وحينئذ يكون ذلك في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع، وحجة على الولاة بالقبض اعتباراً بالعرف. وأورد المارودي ذلك ثم قال: هذا هو الظاهر من مذهب الشافعي. أما أبو حنيفة فالظاهر من مذهبه أنه لا يكون حجة عليه. ولا للعاملين، حتى يقربه لفظاً كالديون الخاصة. قال: وفيما قدمناه من الفرق بينهما مقتنع. ^(١)

ويلاحظ أن كل ما ورد إلى عمال المسلمين، أخرج من أيديهم من المال العام، فحكم بيت المال جار عليه في دخله إليه وخرجه عنه. ولذلك تجري المحاسبة عليه. ^(٢)



شواهد، فإن زالت الرية عند فلا يحلف، وإن لم تزل الرية - وأراد ولي الأمر تخليفه عليه - حلف العامل دون كاتب الديوان، لأن المطالبة متوجهة على العامل دون كاتب الديوان. الثانية: إن وقع بين العامل وكاتب الديوان اختلاف في الحساب:

فإن كان اختلافهما في الدخل، فالقول قول العامل، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في الخرج، فالقول قول الكاتب، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في تقدير الخراج، كما لو اختلفا في مساحة يمكن إعادتها أعيدت ويعمل فيها بما يتبين. وإن لم يمكن إعادتها يحلف رب المال دون الماسح. ^(٣)

٢٩ - وقد فصل المارودي وأبو يعلى صفة المحاسبة في ذلك، واستعرضا ما يعتبر حجة في قبض الولاة من الجباة، وأنه يعمل في ذلك بالإقرار بالقبض، أما الخط إذا أنكره، أو لم يعترف به فعرف الدواوين أن يكتفى به، ويكون حجة. والذي عليه الفقهاء أنه إن لم يعترف الوالي أنه خطه أو أنكره لم يلزمه، ولم يكن حجة في القبض. ولا يجوز أن يقاس بخطه في

(١) نهاية الأرب ٨/ ١٩٢ دار الكتب المصرية، والأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٨

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٠، وانظر نهاية

الأرب في أدب العرب للتوحيدي ٨/ ١٩٢ - ٢١٩

بيت المقدس

بيت النار

انظر : معابد .

١ - بيت المقدس : اسم لمكان العبادة المعروف في أرض فلسطين . وأصل التقديس التطهير ، والأرض المقدسة أي : المطهرة .

قال ابن منظور : والنسبة إليه مَقْدِسِي ومُقَدَّسِي . وفي معجم البلدان سماه في بعض مواضع من كلامه عنه «البيت المقدس» .

انظر : تبييت .

٢ - وهذا الاسم «بيت المقدس» يطلق الآن على المدينة التي فيها المسجد الأقصى ، ولا يطلق على مكان العبادة بخصوصه ، أما في كلام الفقهاء والمؤرخين فإن الاسم دائر بين المعنيين ، كما استعمله صاحب معجم البلدان وغيره . وتسمى المدينة الآن أيضا (القدس) . ووردت هذه التسمية أيضا في كلام العرب . ففي اللسان : قال الشاعر :

لا نوم حتى تهبطي أرض العُدس

وتشربي من خير ماء بَقْدُس

هذا وإن للمسجد الأقصى بيت المقدس

أحكاما يختص بها عن سائر المساجد (ر :

المسجد الأقصى)^(١) .

(١) لسان العرب مادة (قدس) ومعجم البلدان .



فبنى الحنفية والشافعية في الصحيح الحكم على تغير لحمها وبنته، فإن تغير ووجدت منها رائحة منتنة كره أكل بيضها عند الحنفية، وحرّم الأكل في الصحيح عند الشافعية، لأنها صارت من الخبائث، ولنهي النبي ﷺ عن أكل لحم الجلالة وشرب لبنها. ^(١)

وقيد الحنابلة وبعض الشافعية حرمة أكل بيض الجلالة بما إذا كان أكثر علفها النجاسة للحديث الوارد في ذلك.

وقال بعض الشافعية: يكره أكل بيض الجلالة كراهة تنزيه، لأن النهي إنما هولتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم. قالوا: وهو الأصح، وهو رواية عند الحنابلة. والمختار عند المالكية، أنه يحل أكل بيضها لتولده من حي، وكل حي طاهر. وإن لم يتغير لحم الجلالة ولم ينتن، بأن كانت تخلط ولم يكن أكثر علفها النجاسة حل أكل بيضها باتفاق. ^(٢)

بيض

التعريف :

١ - البيض معروف، يقال: باض الطائر يبيض بيضا، واحدته: بيضة، وتطلق البيضة أيضا على الخصية. ^(١) وتنظر أحكامها في مصطلح: (خصية).

الأحكام المتعلقة بالبيض :

بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة :
٢ - سبق في مصطلح (أطعمة) تفصيل مايتصل بحل الأكل وحرمة بالنسبة للبيض، وهو حل أكل بيض ما يؤكل لحمه من الحيوان، وحرمة أكل بيض ما لا يحل أكل لحمه في الجملة. ^(٢)

بيض الجلالة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم أكل بيض الجلالة وهي التي تتبع النجاسات وتأكلها إذا كانت غلظة تجول في القاذورات).

(١) حديث: «من أكل لحم الجلالة وشرب لبنها،

أخرجه أبوداود (١٤٨/٤) - ط عزت عبيد دعاس) وحسنه ابن حجر في الفتح (٦٤٨/٩) ط السلفية).

(٢) البدائع ٤٠/٥، وابن عابدين ١٩٥/٥، ٢١٦، ومراقي الفلاح ص ١٨، والخطاب ٩٢/١، والدموقي ٥٠/١، ونهاية المحتاج ١٤٧/٨، ومغني المحتاج ٣٠٤/٤، والروضة ٢٧٨/٣، وشرح منتهى الإرادات ٣٩٩/٣، والمغني ٥٩٣/٨، ٥٩٤.

(١) للمصباح المنير مادة: بيض، وحاشية الدموقي ٦٠/١،

وروضة الطالين ٢٧٩/٣، والمغني لابن قدامة ٧٥/١

(٢) انظر الموسوعة ١٥٤/٥ (ف ٨١).

سلق البيض في ماء نجس :

٤ - إذا سلق البيض في ماء نجس حل أكله عند الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة وهو القول المرجوح عند المالكية) وفي الراجح عند المالكية لا يحل أكله لنجاسته وتعدّ تطهيره لسريان الماء النجس في مسامه. ^(١)

البيض المذّر (وهو الفاسد بوجه عام) :

٥ - إذا استحالت البيضة دما صارت نجسة عند الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من مذهبهم، وفي الأصح عند الشافعية، ومقابله أنها طاهرة، وإذا تغيرت بالتعفن فقط فهي طاهرة عند الحنفية والشافعية والحنابلة، كاللحم المتن، وهي نجسة عند المالكية.

وإن اختلط صفارها ببياضها من غير عفونة فهي طاهرة. ^(٢)

البيض الخارج بعد الموت :

٦ - البيض الخارج من مأكول اللحم بعد موته ولا يحتاج لتذكية يحل أكله بانفاق، إلا إذا كان فاسداً.

أمّا ما يحتاج لتذكية ولم يُذَكَّ فالبيض الخارج بعد موته يحل أكله إن تصلبت قشرته، وهذا عند الحنابلة، وأصح الأوجه عند الشافعية، لأنه صار شيئاً آخر منفصلاً فيحل أكله.

ويحل أكله عند الحنفية ولو لم تتصلب قشرته، وهو وجه عند الشافعية، لأنه شيء طاهر في نفسه.

ولا يحل عند المالكية أكل بيض الحيوان البري الذي له نفس سائلة إذا لم يذك، إلا ما كانت ميتته طاهرة دون ذكاة - كالجراد والتمساح - فيحل أكله بيضه. ^(٣)

بيع البيض :

٧ - يشترط في بيع البيض ما يشترط في غيره من المبيعات، وهو أن يكون موجوداً متقوماً طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه... (ر) : بيع).

ولذلك لا يجوز بيع البيض الفاسد، لأنه لا

(١) فتح القدير ١/١٨٦، ونشر دار إحياء التراث، والدسوقي

١/٦٠، ومغني المحتاج ٤/٣٠٥، والمغني ١/٧٥

(٢) ابن عابدين ٤/٥٠٥، والدسوقي ١/٥٠، ومنح الجليل

١/٢٧، ومغني المحتاج ١/٨٠، ٤/٣٠٥، والمجموع

٢/٥١٠، ونهاية المحتاج ٨/١٤٧، وكشاف القناع

١/١٩١، ١٩٢، والقروع ١/٢٥١، ٢٥٢

(٣) البدائع ٥/٤٣، ومختصر الطحاوي ص ٤٤٠، والدسوقي

١/٥٠، وأسنى المطالب ١/١٣، والمجموع ١/٢٨٣،

وقليوبي ١/٧٢، وكشاف القناع ١/٥٧، والمغني ١/٧٥

وذهب المالكية غير ابن شعبان والشافعية في الحديد إلى اعتبار البيض من الربويات، لعله الاقتيات والادخار في ربا الفضل، وعلة الطعم في ربا النساء، وذلك عند المالكية، وعلة الطعم في ربا الفضل والنساء عند الشافعية. والبيض يقتات ويدخر ويطعم فيكون ربويا.

وعلى ذلك يحرم الفضل والنساء في بيع البيض بالبيض، فإذا بيع بعضه ببعض فلا بد أن يكون حالا، مثلا بمثل، يدا بيد. والأصل في ذلك ما رواه مسلم عن عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عينا بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى»^(١) فإن اختلف الجنس ولم تختلف العلة جاز التفاضل، لأن اختلاف الجنس لا يحرم معه التفاضل ويحرم النساء لوجود علة الطعم، وقد قال النبي ﷺ في تمة الحديث السابق: «إذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».

ينتفع به، ولا بيع ببيض في بطن دجاجة، لأنه في حكم المعلوم...^(١) هذا، ويختلف الفقهاء في اعتبار البيض من الربويات وعدم اعتباره. فذهب الحنفية والحنابلة وابن شعبان من المالكية، وهو القديم عند الشافعية: إلى أنه لا يعتبر البيض من الربويات. لأن علة الربا عندهم الكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس، وهذا بالنسبة لربا الفضل. ولا يتحقق الربا إلا باجتماع الوصفين: الجنس والقدر (الكيل أو الوزن)، وعلى ذلك يجوز بيع بيضة ببيضتين إذا كان يدا بيد، لأنه لا يتحقق فيه العلة. إلا أنه روي عن الإمام أحمد كراهة بيع بيضة ببيضتين لعله الطعم.

ويحرم بيع البيض بالبيض نساء، لأن علة ربا النساء هي أحد وصفي علة ربا الفضل، أما الكيل أو الوزن المتفق، أو الجنس. فالجنس بانفراده يحرم النساء. وهذا عند الحنفية بالنسبة للنساء. وهو إحدى الروايات عند الحنابلة، وفي أصح الروايات: لا يحرم النساء في بيع البيض بالبيض.

(١) حديث: «كان ينهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة... أخرجه مسلم (٣/ ١٢١٠ - ط الحليمي).

(١) المجموع ٢١٤/٩، وشرح منتهى الإرادات ١٤٢/٢

ويجوز أن يكون البيض مسلماً فيه عند جمهور الفقهاء، ويشترط فيه ما يشترط في كل مسلم فيه من كونه معلوم الجنس والصفة وأن يكون مما يمكن ضبط قدره وصفته . . وهكذا.

والبيض يمكن ضبطه قدراً وصفة، لأن الجهالة يسيرة لا تفضي إلى المنازعة، وصغير البيض وكبيره سواء، ^(١) لأنه لا يجري التنازع في ذلك القدر من التفاوت بين الناس عادة فكان ملحقاً بالعدم، وبذلك يجوز السلم في البيض عدداً، وهذا عند الحنفية خلافاً لغيره، وكذلك عند من يقول بجوازه من الحنابلة يجوز السلم فيه عدداً، ويذهب متفاوت باسقاط الكبر أو الصغر أو الوسط.

ويجوز عند المالكية أيضاً أن يسلم فيه عدداً إذا أمكن ضبطه أو قياسه بنحو خيط يوضع عند أمين لاختلاف الأغراض بالكبر والصغر.

أما عند الشافعية فلا يجوز السلم في البيض عدداً ولا كيلاً، وإنما يجوز بالوزن التقريبي.

وبيع البيض بالبيض لا يجوز إلا وزناً عند الشافعية، وبالوزن أو التحري لتحقيق المائلة عند المالكية. ^(٢)

السلم في البيض :

٨ - إسلام البيض في البيض لا يجوز عند جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة - لأنه يعتبر رباً لعل الجنس عند الحنفية، وعلّة الطعم عند المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة.

ويجوز في أصح الروايات عند الحنابلة لإسلام البيض في البيض، لأنه ليس من الربويات، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمرو، وهو أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ على قلائص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. ^(٣)

(١) البدائع ٥/١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، وابن عابدين ٤/١٧٧، ١٨١، والمهذب ٣/٦١، ٦٢، والشرح الصغير ٢/١٥، ٢٤، ٢٩، ط الحلي، ومنع الجليل ٢/٥٣٧، ٥٤٢، والدرر ٣/٢٠، ٢١، والمطالع ٤/٣٥١، ٣٥٢، ونهاية المحتاج ٣/٤١٠، وما بعدها، والمجموع شرح المهذب ٩/٣٩٧، وما بعدها و١٠/١٩، ٥٨، ٦٣، ٧٩، وأسنن المطالع ٢/٢٦، وكشاف القناع ٣/٢٥٢، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٩٤، ٢٠٠، والمغني ٤/١٤ (٢) حديث: وأمر ابن عمر أن يأخذ على قلائص =

= الصدقة فكان يأخذ البعير . . . أخرجه أبو داود (٣/٦٥٢ - ط عزت عبيد دهاش) والبيهقي (٥/٢٨٨ - ط دائرة المعارف العشائية) من طريق آخر وصححه. (١) هذا بحسب العرف السائد قديماً. وأما الآن فالعادة ضبط حجور البيض بدرجات تبعاً لوزنه أو حجمه، فيراعى هذا العرف عند السلم فيه عدداً. (اللجنة).

ولا ضيان في البيض الفاسد باتفاق إذا كان غير بيض نعمة، لأن الضيان لعرضية أن يصير البيض صيدا وهو مفقود في الفاسد.

أما إذا كان الفاسد بيض نعمة فعند الحنفية والمالكية وإمام الحرمين من الشافعية وابن قدامة من الحنابلة لا شيء فيه أيضا، لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا ماله إلى أن يصير منه حيوان صار كالأحجار والخشب.

وقال الشافعية غير إمام الحرمين، والحنابلة غير ابن قدامة يضمن قيمة قشر بيض النعام، لأن لقشره قيمة. لكن قال ابن قدامة: الصحيح لاشيء فيه. وإن كسر البيض فخرج منه فرخ ميت، فإن كان موت الفرخ بسبب الكسر، فعند الجمهور عليه قيمته حيا، وعند المالكية عليه عشر قيمة أمه - فإن علم موت الفرخ قبل الكسر فلا شيء فيه.

وإذا كسر المحرم بيضا أو شواه وضمنه أو أخذه حلال من أجله حرم عليه أكله لأنه صار كالهيئة، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة. ويحل أكله عند الحنفية.

ويحل أكله لغير المحرم عند الحنفية والشافعية كما صححه في المجموع وجزم به ابن المقري، وكذلك يحل عند الحنابلة - غير القاضي - وسند من المالكية.

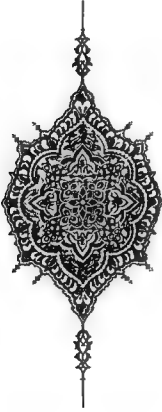
وعند أبي الخطاب من الحنابلة، وزفر من الحنفية، وفي قول عند الشافعية: لا يجوز السلم في البيض، لأنه لا يمكن ضبطه لاختلافه في الصغر والكبر. ^(١)

الاعتداء على البيض في الحرم وحال الإحرام:
٩ كل ما حرم صيده في الحرم حرم التعرض لبيضه، فإذا كسره أحد أو شواه لزمه قيمته بمحل يوم التلف، لأنه أصل الصيد، إذ الصيد يتولد منه فيعطي له حكم الصيد احتياطا. وقد روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم حكموا في بيض النعمة بالقيمة. وهذا عند الحنفية والحنابلة والشافعية، عدا المزني فإنه قال: هو حلال لا جزاء فيه.

وعند المالكية يجب في كل فرد من أفراد البيض عشر قيمة أمه طعاما أو عدله صياما - صوم يوم عن كل مد - واستظهر ابن عرفة أن في العشر البيضات شاة. واستثنى المالكية بيض حمام حرم مكة ففيه عشر قيمة شاة طعاما، لقضاء عثمان رضي الله تعالى عنه فيه بذلك.

(١) البدائع ٢٠٨/٥، وابن عابدين ٢٠٣/٤، وحاشية الدسوقي ٢٠٧/٣، والشرح الصغير ٩٩/٢ ط الحلبي، وشرح المعلي وحاشية قليوبي وعميرة ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ وأسنن المطالب ١٢٩/٢، والمهذب ٣٠٦/١، وبهاية المحتاج ١٩٢/٤، وشرح منتهى الإرادات ٢١٥/٢، والمغني ٣٢٠، ٣٠٨/٤.

ويختلف الفقهاء فيمن غصب بيضا فحضره
تحت دجاج حتى أفرخ. فعند الحنفية والمالكية
يكون على الغاصب بيض مثله لربه والفراخ
للغاصب، لأن المغصوب قد تبدل وصار شيئا
آخر. وعند الشافعية والحنابلة تكون الفراخ لرب
البيض لأنه عين ماله نعى، ولا شيء
للغاصب. ^(١)



وعند المالكية غير سند، وفي قول عند
الشافعية والقاضي من الحنابلة يحرم على
الحنابلة (غير المحرم) أكله كما يحرم على المحرم.
وما مر إنهما هو بالنسبة لبيض حرم مكة، أما
بالنسبة لحرم المدينة فلا جزاء فيه وإن كان يحرم
ويأثم بذلك. ^(١)
هذا كله في بيض الصيد وهو غير المستأنس
من الطيور. أما المستأنس (ما يربي في البيوت
كالدجاج) فلا شيء في بيضه.

غصب البيض :

١٠ - غصب البيض - كغصب غيره من
الأموال - حرام، وعلى الغاصب الضمان، فإن
كان البيض المغصوب باقيا وجب رده، لقول
النبي ﷺ: «ولا يأخذن أحدكم مال أخيه لأعيا
ولا جادا ومن أخذ عصا أخيه فليردها» ^(٢) فإن
تلف ضمن مثله، إذ البيض من المثليات عند
الجمهور، وإن تعذر المثل فالقيمة.

(١) البدائع ٢/٢٠٣، وابن عابدين ٢/٢١٦، والدمسوقي
٢/٧٢، ٨٤، والشرح الصغير ١/٢٩٧ ط الحلبي، ومنع
الجليل ١/٥٤٣، ومعني المحتاج ١/٥٢٥، وأسنن الطالب
١/٥١٤، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٦، ٤٨، وكشاف
القناع ٢/٤٣٦، والمغني ٣/١٦٠

(٢) حديث: «ولا يأخذن أحدكم...» أخرجه أبوداود
(٥/٢٧٣) ط هزرت عبيد دعلس والترمذي (٤/٤٦٢) ط
الحلي وحسنه.

(١) البدائع ٧/١٤٨، وحاشية الدسوقي ٣/٤٤٧، وأسنن
المطالب ٢/٣٥٥، والمغني ٥/٢٦٥، وشرح منتهى
الإرادات ٢/٤٠٧

عليه إن كان قد أذن بذلك ، وكانت له بصنعة خبرة ومعرفة ، ولم يتجاوز ، فإن لم يؤذن له أو كان قد جاوز ما أذن فيه ، أو قطع بالة كآلة يكشر ألمها ، أو في وقت لا يصلح القطع فيه وأشياء هذا ، ضمن في هذا كله ، لأنه إتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ ، فأشبه إتلاف المال ، ولأن هذا فعل محرم فيضمن سريته كالقطع ابتداء ، وفي الحديث : «من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن»^(١) . أي من تعاطى الطب ولم يسبق له تجربة فيه^(٢) . فالحديث يدل بمنطوقه على أن من طب وليست له خبرة بالطب يكون ضامنا . وكذلك من له خبرة بالطب ولكنه أهمل أو تعدى .

والتفصيل في ذلك يرجع إليه في موطنه (إجارة - جنايةات ، حيوان ، ضمان) .



- (١) حديث : «من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ...» أخرجه أبو داود (٤/ ٧١٠ ط عزت عبيد دعلس) والحاكم (٤/ ٢١٢) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي .
- (٢) رد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/ ٤٣ ، وجواهر الإكليل ٢/ ١٩١ ، ومنع الجليل ٤/ ٥٥٧ ، والمغني لابن قدامة ٥/ ٥٣٨ م الرياض الحديثة ، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٨/ ٣٠ ، ٣٢ ، وفيض القدير ٦/ ١٠٦ ط مصطفى محمد .

بيطرة

١ - البيطرة في اللغة : معالجة الدواب . مأخوذ من بطر الشيء إذا شقه . ومنه البيطار ، وهو معالج الدواب .^(١) ولا تخرج البيطرة في معناها الاصطلاحي عن ذلك .^(٢)

الحكم التكليفي :

٢ - مداواة البهائم وعلاجها بها فيه منفعتها ولو بالفصد والكي جائز شرعا^(٣) وهو مطلوب شرعا ، لأنه من الرحمة بالحيوان ومن حفظ المال . وهل يضمن من باشر مداواتها وعلاجها إذا أتلفها أو عطبت بفعله ؟ قال الخنفة والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح عندهم : لا ضمان

- (١) الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٢٢٥ ، والمغرب في ترتيب المعرب ، ولسان العرب ، والمصباح المنير ، والقاموس المحيط مادة (بطر) .
- (٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٤٣ ، وحاشية قليوبي على منهاج الطالبين ٣/ ١٦٩
- (٣) رد المحتار على الدر المختار ٥/ ٤٧٩ ، والأدب الشرعية والنسج المرعبة لابن مفلح المقدسي الحنبلي ٣/ ١٤٤ م الرياض الحديثة .

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثامن

أ

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر الهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١ هـ)

ابن أبي حاتم : هو عبد الرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن تيمية : هو عبد السلام بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبان - هو محمد بن حبان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح، أبوبكر، السلمي النيسابوري الشافعي .

كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث . شارك في بعض

العلوم، سمع من إسحاق بن راهويه، وعمود بن

غيلان وعتبة بن عبد الله اليمامي المروزي،

وإسحاق بن موسى الخطمي وغيرهم . وعنه

الشيخان : البخاري ومسلم، ومحمد بن عبد الله بن

عبد الحكم وأحمد بن المبارك المستملي وغيرهم،

وتفقه على المزني وغيره . وقال أبو علي الحافظ : كان

ابن خزيمة يحفظ الفقهاء من حديثه، كما يحفظ

القاري السورة، وقال ابن حبان : لم يرمثل ابن

خزيمة في حفظ الإسناد والمتن .

من تصانيفه : «المختصر الصحيح» في

الحديث، و«التوحيد وإثبات صفة الرب» .

[تذكرة الحفاظ ٢/٢٥٩، وشذرات الذهب

٢/٢٦٢، ومعجم المؤلفين ٩/٣٩، والأعلام

[٢٥٣/٦]

ابن خويرز منداد (؟ - ٣٩٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن خويرز منداد المالكي، العراقي. فقيه، أصولي صاحب أبي بكر الأبهري. قال القاضي عياض: وقد تكلم فيه أبو الوليد الباجي، وقال: لم أسمع له من علماء العراقيين ذكراً.

من تصانيفه: «كتاب كبير في الخلاف»، و«كتاب في أصول الفقه» و«اختيارات في الفقه».

[الوافي بالوفيات ٥٢/٢، ومعجم المؤلفين

٢٨٠/٨].

ابن رجب: هو عبدالرحمن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سحنون: هو محمد بن عبدالسلام:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سيرين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شعبان (؟ - ٣٥٥ هـ)

هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، أبو إسحاق، القرطبي. هذه النسبة إلى

القرط. من فقهاء المالكية بمصر، مشارك في الأدب والتاريخ وكثير من العلوم، وإليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر.

من تصانيفه: «الزاهي الشعباني» في الفقه، و«كتاب في أحكام القرآن» و«كتاب الرواة عن مالك»، و«كتاب المناسك»، و«كتاب السنن قبل الوضوء».

[السدياح المذهب ٢٤٨، واللباب ٢٦/٣،

ومعجم المؤلفين ١١/١٤٠].

ابن عابدين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عرفة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عمرو: هو عبدالله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن قدامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القصار (؟ - ۳۹۸ هـ)

ابن المنذر :

هو علي بن أحمد، أبو الحسن، البغدادي،
الأبهري الشيرازي، المعروف بابن القصار. فقيه،
مالكي أصولي، حافظ، ولي قضاء بغداد. تفقه
بأبي بكر الأبهري وغيره، وبه تفقه أبوذر الهروي
والقاضي عبد الوهاب ومحمد بن عمرو بن
غيرهم. قال أبوذر: هو أفقه من رأيت من
المالكيين، وقال الشيرازي: لا أعرف للمالكيين
كتاباً في الخلاف أكبر من كتابه. ولعله يعني كتابه
المسمى: «عيون الأدلة وإيضاح الملة في
الخلافيات».

[شجرة النور الزكية ص ۹۲، والديباج ۱۹۹،
ومعجم المؤلفين ۱۲/۷].

ابن كثير : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ۴ ص ۳۲۰

ابن ماجة :

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴

ابن المبارك : هو عبدالله بن المبارك :

تقدمت ترجمته في ج ۲ ص ۴۰۲

ابن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۶۰

ابن المقرئ : هو إسماعيل بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴

ابن نجيم : هو زيد الدين بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴

ابن الهمام :

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۵

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ۳ ص ۳۴۹

أبو أمانة : هو صُدَي بن عجلان الباهلي :

تقدمت ترجمته في ج ۳ ص ۳۴۵

أبو البختری (؟ - ۸۲ هـ)

هو سعيد بن فيروز، أبو البختری، الطائي

بالولاء. من فقهاء أهل الكوفة، روى عن أبيه وابن

عباس وابن عمرو وعبد الرحمن السلمي وغيرهم.

وعنه عمرو بن مرة وعبد الأعلى بن عامر وعطاء بن

السائب وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات، قال

العجلي: تابعي ثقة. قال أبو زرعة هو عن عمر

مرسل. قال صاحب حلية الأولياء في سيرته:

الطاعن على المستري الخارج على المفتري،

سعيد بن فيروز أبو البختری، خرج مع القراء

على الحجاج، فقتل بدير الجماجم.

- [حلية الأولياء ٤/٣٧٩، وشذرات الذهب ٩٢/١، وتهذيب التهذيب ٤/٧٢، والأعلام ١٥٢/٣].
- أبو داود :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
- أبو بردة بن نيار (؟ - ٤٥ هـ وقيل غير ذلك)
هو هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد بن كلاب،
أبوبردة من حلفاء بني حارثة، صحابي، شهد
العقبة ويدرأوسائر المشاهد رضي الله عنه. روى
عن النبي ﷺ. وعنه البراء بن عازب وجابر
وعبدالرحمن بن جابر وغيرهم رضي الله عنهم.
- [الإصابة ٣/٥٩٦، ٤/١٨، والاستيعاب ٤/١٥٣٥، وتهذيب التهذيب ١٢/١٨،
والطبقات الكبرى ٣/٤٥١].
- أبو بكر الصديق :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
- أبو السعد : هو محمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧
- أبو طلحة : هو زيد بن سهل :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨
- أبو بكر الطرطوشي : هو محمد بن الوليد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨
- أبو ثور :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
- أبو شامة : هو عبدالرحمن بن إسماعيل :
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣
- أبو حنيفة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
- أبو عبيد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو عثمان الحيري (٢٣٠ - ٢٩٨ هـ)

هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور، أبو عثمان، الحيري النيسابوري. وكان أحد المشايخ المشهورين بصدق الحال وحسن الكلام، سمع بالري محمد بن مقاتل وموسى بن نصر، وبالعراق محمد بن إسماعيل الأحسي وغيرهم. وكان له أصحاب مثل أبي عمر وإسماعيل بن نجيد السلمي.

[البداية والنهاية ١١/١١٥، والنجوم الزاهرة ١٧٧/٣، وسير أعلام النبلاء ١٤/٦٢، والأنساب ٤/٣٢٧].

أبو قلابه: هو عبدالله بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأئمة المالكي (؟ - ٨٢٧ هـ)

هو محمد بن خليفة بن عمر، أبو عبدالله،

التونسي، الوشثاني، المشهور بالأئمة محدث، فقيه، حافظ، مفسر، ناظم، ولي قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ هـ، أخذ عن ابن عرفة ولازمه، واشتهر في حياته بالمهارة والتقدم في الفنون، وكان من أعيان أصحابه ومحققهم، وأخذ عنه جماعة من الأئمة كالقاضي عمر القلشاني وأبي القاسم ابن ناجي والثعالبي وعبد الرحمن المجذولي وغيرهم.

من تصانيفه: «شرح المدونة» في فروع الفقه المالكي، و«إكمال الإكمال» في شرح صحيح مسلم، جمع فيه بين المازري وعياض القرطبي والنوري، و«تفسير القرآن».

[نيل الانتهاج ٢٨٧، والبدر الطالع ١٦٩/٢، ومعجم المؤلفين ٩/٢٧٨، والأعلام ٦/٣٤٩].

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسيد بن حُضير (؟ - ٢٠ هـ)

هو أسيد بن حُضير بن سبأ بن عتيك، أبويحيى، الأوسي، صحابي. كان شريفا في الجاهلية والإسلام، من أهل المدينة، يعد من عقلاء العرب، وذوي الرأي فيهم. روى عن النبي ﷺ. وعنه أبو سعيد الخدري وأنس وأبوليلي

ب

بريدة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

البيهقي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ث

الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

جابر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الأنصاري وكعب بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. شهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الإثني عشر، وشهد أحدا فجرح سبع جراحات وثبت مع رسول الله ﷺ حين انكشف الناس عنه، وشهد الخندق والمشاهد كلها، وفي الحديث: «نعم الرجل أسيد بن الحضير». له ثمانية عشر حديثا. [أسد الغابة ١/١١٣، وتهذيب التهذيب ١/٣٤٧، والأعلام ١/٣٣٠].

الأصطرخي : هو الحسن بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الباجي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

ح

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحكم بن عتبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

ز

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزخشري : هو محمود بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزيلي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

د

الدردير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرويانى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

السيوطي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

س

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ش

سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سلمة بن الأكوع : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص

٣٤٩

سهل بن سعد (؟ - ٩١ هـ)

هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد،
أبو العباس، الخزرجي الساعدي، الأنصاري،
صحابي، من مشاهيرهم. روى عن النبي ﷺ
وعن أبي وعاصم بن عدي وعمرو بن عتبة، وعنه
إبنة العباس وأبو حازم والزهري وغيرهم. وقيل:
هو آخر من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله
ﷺ، حكى ابن عيينة، عن أبي حازم، قال:
سمعت سهل بن سعد يقول: لو مت لم تسمعوا
أحدًا يقول: سمعت رسول الله ﷺ. وله في كتب
الحديث ١٨٨ حديثًا.

الشرنبلالي : هو الحسن بن عمار :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريك : هو شريك بن عبدالله النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٩

الشمعي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشُّمْنِي (٨٠١ - ٨٧٢ هـ)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن،
أبو العباس، الشمعي، الإسكندري، الحنفي،
محدث، مفسر، فقيه، نحوي، أصولي. أخذ عن

[الإصابة ٨٨/٢، وتهذيب التهذيب
٢٥٢/٤، والاستيعاب ٦٦٤/٢، والأعلام
٢١٠/٣].

أمره. وقال البيهقي: ضعيف، وقال ابن حزم: ساقط. وولي بيت المال مدة.

[تهذيب التهذيب ٣٧١/٤، والأعلام ٢٥٩/٣].

الشيخان :

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

ص

صاحب روح المعاني: هو محمود بن عبدالله الألوسي:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الصاحبان :

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

ط

طاووس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبري : ر: محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

الشيخ يحيى السيرامي وبه تفقه، وعن العلاء البخاري، وعن الشمس الشطنوفي، والقاضي شمس الدين البساطي وغيرهم، وانتفع به الجمل الغفير، وتزاحوا عليه، واقتروا بالأخذ عنه، مع العفة والخير والتواضع والشهامة. ثم ولي المشيخة والخطابة بترتبة قايتباي الجركسي، وطلب لقضاء الحنفية بالقاهرة سنة ٨٦٨ هـ فامتنع.

من تصانيفه: «كمال الدراية في شرح النفاية» في الفقه، و«منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك» و«أوفق المسالك لتأدية المناسك»، و«شرح نظم نخبة الفكر» في علوم الحديث.

[شذرات الذهب ٣١٣/٧، والضوء اللامع ١٧٤/٢، والأعلام ٢١٩/١، ومعجم المؤلفين ١٤٩/٢].

شهر بن حوشب (٢٠ - ١٠٠ هـ)

هو شهير بن حوشب، أبوسعيد، وقيل أبوعبدالله، الأشعري. تابعي، فقيه قاري، من رجال الحديث. روى عن مولاته أسماء بنت يزيد وأم سلمة زوج النبي ﷺ وأبي هريرة وعائشة وتميم الدارمي وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه عبد الحميد بن بهرام وقتادة وليث وعبدالله بن عثمان بن خثيم وغيرهم. وقال الترمذي: قال أحمد: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر وقال الترمذي عن البخاري، شهر حسن الحديث وقوي

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عامر بن ربيعة :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

عبدالرحمن بن أبي بكرة (١٤ - ٩٦ هـ)

هو عبدالرحمن بن أبي بكرة نفع بن الحارث،
أبوبحر، قيل : أبوحاتم الثقفي البصري التابعي،
ومن أعيان التابعين، روي عن أبيه وعلي وعبدالله
ابن عمرو بن الأسود بن سريع . وعنه ابن أخيه
ثابت بن عبيدالله بن أبي بكرة وابن ابنه بحر بن
مرار بن عبدالرحمن وقتادة وغيرهم . ذكره ابن حبان
في الثقات ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة ، ذكر
ابن حجر في الإصابة نقلا عن البلاذري ما يقتضي
أن له صحبة وهو غلط ، وهو أول مولود ولد
بالبصرة .

[تهذيب التهذيب ١٤٨/٦ ، والإصابة
١٤٧/٣ ، والأعلام ٧٣/٤] .

عبدالرحمن بن سابط (٩ - ١١٢ هـ)

هو عبدالرحمن بن سابط ، ويقال : عبدالرحمن

بن عبدالله بن سابط ابن أبي حمضة بن عمرو،
التابعي المكي . أرسل عن النبي ﷺ . وروى عن
عمر وسعد بن أبي وقاص والعباس بن عبدالمطلب
وعباس بن أبي ربيعة ومعاذ بن جبل وغيرهم
رضي الله عنهم . وعنه ابن جريس وليث بن أبي
سليم ويزيد بن أبي زياد وغيرهم . وذكره الهيثم
عن عبدالله بن عياش في الفقهاء من أصحاب ابن
عباس ، وكان كثير الحديث ، له في صحيح مسلم
حديث واحد في الفتن . وذكره ابن حبان في
الثقات .

[تهذيب التهذيب ١٨٠/٦] .

عبدالرزاق : هو عبدالرزاق بن همام :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٨

عبدالله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن سلمة (؟ - ؟)

هو عبدالله بن سلمة ، المرادي الكوفي ، تابعي ،
روى عن عمرو ومعاذ وعلي وابن مسعود وسلمان
الفسارسي وغيرهم رضي الله عنهم . وعنه
أبو إسحاق السبيعي وعمرون مرة . وقال العجلي :
كوفي ، ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة يعد في
الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة . قال
أبو حاتم : يعرف وينكر ، وقال ابن عدي : أرجو أنه

عبدالله بن عمر

(ملحق) تراجم الفقهاء

عمرو بن شعيب

لأبأس به.

وعنه أيوب وابن جريح وعبدالله بن طاوس وحنظلة

[تهذيب التهذيب ٢٤١/٥].

ابن أبي سفيان وغيرهم. قال: ابن معين وأبو زرعة

والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

عبدالله بن عمر: و: ابن عمر:

[طبقات ابن سعد ٥/٧٥، وتهذيب التهذيب

٢٥٨/٧].

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

علي بن أبي طالب:

عبدالله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عمر بن الخطاب:

عشان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمر بن عبدالرحمن (٢٣ - ٧٠ هـ)

عروة بن الزبير:

هو عمر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

المغيرة، المخزومي المدني. روى عن أبي هريرة

وعائشة وأبي بصرة الغفاري وجماعة من الصحابة

رضي الله عنهم، روى عنه عبدالملك بن عمير

المز بن عبد السلام: هو عبدالعزيز ابن

عبد السلام:

وعامر الشعبي وحمزة بن عمرو العائذي الضبي،

ذكره ابن حبان في الثقات، واستعمله ابن الزبير

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

على الكوفة، ثم صار مع الحجاج.

عطاء:

[تهذيب التهذيب ٤٧٢/٧].

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمر بن عبدالعزيز:

عكرمة بن خالد (؟ - ؟)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن

المغيرة القرشي، تابعي، روى عن أبيه وأبي هريرة

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

وابن عباس وابن عمرو وسعيد بن جبير وغيرهم.

عمرو بن عتبة (؟ - استشهد في خلافة عثمان بن عفان)

هو عمرو بن عتبة بن فرق، السلمي الكوفي. وكان لأبيه عتبة صحبة. روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وعنه عبدالله بن ربيعة السلمى وحبوط بن رافع العبدي والشعبي، وكان أحد المذكورين بالزهد والعبادة. وقال ابن المبارك عن فضيل بن عياض عن الأعمش قال: قال عمرو ابن عتبة بن فرق سألت الله ثلاثا فأعطاني اثنتين، وأنا أنتظر الثالثة. سألته: أن يهديني في الدنيا فما أبالي ما أقبل وما أدبر، وسألته: أن يقويني على الصلاة فرزقني منها، وسألته الشهادة فأنا أرجوها، واستشهد فصلى عليه علقمة. وكان ثقة قليل الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. [تهذيب التهذيب ٧٤/٨، والطبقات الكبرى ٢٠٦/٦].

ق

القاضي عياض:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القدوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ك

العميني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الكاساني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

ع

الغزالي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

م

محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرغيناني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المزني : هو إسماعيل بن يحيى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المواردي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مسروق :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مجاهد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن أبي القاسم (٦٣٩ - ٧١٥ هـ)

المعلّى (٢١١ - ؟ هـ)

هو معلّى بن منصور، أبويعلّى، الرازي. من رجال الحديث المصنفين فيه، ثقة نبيل، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. حدث عن مالك وسليمان بن بلال ومحمد بن ميمون الزعفراني والهيثم بن حيد القساني وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم. وروى عنه ابنه يحيى وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو ثور وغيرهم. وطلب للقضاء غير مرة فأبى.

من تصانيفه: «النوادر»، و«الأمالي» كلاهما في الفقه.

هو محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل، أبوعبدالله، التونسي المالكي، فقيه، مفسر، أصولي، حافظ، سمع الحديث من جماعة بسونس وبالقاهرة، كأبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الدمشقي، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، وتولى الحكم بالحسنية بالقاهرة مدة، وتولى قضاء الإسكندرية سنة ٧٠٩ هـ، ثم أقام بالقاهرة يشتغل بها في العلوم.

من تصانيفه: «كتاب مختصر التفریع».

[الديباج المذاهب ص ٣٢٣].

[تهذيب التهذيب ٢٣٨/١٠، والجواهر المضية
١٧٧/٢، والفوائد البهية ص ٢١٥، والأعلام
١٨٩/٨].

ي

يحيى بن يحيى (١٤٢ - ٢٢٦ هـ)

هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن،
أبوزكريا، التميمي، الحنظلي، النيسابوري. قرأ
على مالك الموطأ ولازمه مدة للاقتداء به، وهو
معدود في الفقهاء من أصحاب مالك، كان من
سادات أهل زمانه علما ودينا ونسكا وإتقانا. روى
عن مالك وسليمان بن بلال والحاددين وأبي
الأحوص وأبي قدامة وغيرهم. وعنه البخاري
ومسلم وروى الترمذي عن مسلم عنه وغيرهم.
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة وزيادة، وأثنى
عليه خيرا، وقال النسائي: ثقة.

[تهذيب التهذيب ٢٩٦/١١، وشجرة النور
الزكية ص ٥٨، والديباج المذهب ص ٣٤٩،
والأعلام ٢٢٣/٩].



ن

النسائي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

نعيم المجرم (؟ - ؟)

هو نعيم بن عبد الله المجرم، أبوعبدالله،
المدني. مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عتاقة، تابعي، روى عن أبي هريرة وابن عمرو
أنس وجابر وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه ابنه
محمد ومحمد بن عجلان والعلاء بن عبد الرحمن
وداود بن قيس الفراء. قال ابن معين وأبو حاتم وابن
سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال
ابن أبي مريم عن مالك: سمعت نعيما المجرم
يقول جالست أبا هريرة عشرين سنة. وله
أحاديث.

[تهذيب التهذيب ٤٦٥/١٠، والطبقات
الكبرى ٣٠٩/٥].

النووي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥	بئر	
	انظر : آبار	
٥	بئربضاعة	
	انظر : آبار	
٦-٥	بءة	٣-١
٥	التعريف	١
٦	الألفاظ ذات الصلة : الباه	٢
٦	الحكم الإجمالي	٣
٦	بادي	
	انظر : بدو	
٧	بازلة	٢-١
٧	التعريف	١
٧	الحكم الإجمالي	٢
٧	باسور	
	انظر : أعذار	
٨	باضعة	٢-١
٨	التعريف	١
٨	الحكم الإجمالي	٢
٨	باطل	
	انظر : بطلان	
٨	باغي	
	انظر : بغاة	
٩-١٠	بتات	٣-١
٩	التعريف	١
٩	الحكم الإجمالي	٢
١٠	مواطن البحث	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠ - ١١	بتر	١ - ٦
١٠	التعريف	١
١٠	الحكم الإجمالي	٢
١٠	تطهير موضع البتر	٣
١١	بتر الأعضاء لضرورة	٤
١١	بتر الأعضاء في الجنايات	٥
١١	أعضاء الحيوان المبتورة	٦
١٢	بترء	١ - ٢
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٢ - ١٣	بتع	١ - ٢
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٣	بتعة	
	انظر : بتلة	
١٣ - ١٤	بتلة	١ - ٢
١٣	التعريف	١
١٣	الحكم الإجمالي	٢
١٤	بحح	
	انظر : كلام	
١٤ - ١٧	بحر	١ - ٩
١٤	التعريف	١
١٤	الألفاظ ذات الصلة : النهر - العين	٢ - ٣
١٥	الأحكام المتعلقة بهاء البحر	
١٥	أ - ماء البحر	٤
١٥	ب - صيد البحر	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦	ج- مينة البحر	٦
١٦	د- الصلاة في السفينة	٧
١٦	هـ- حكم من مات في السفينة	٨
١٧	و- الموت غرقا في البحر	٩
١٧- ١٨	بخار	١- ٤
١٧	التعريف	١
١٧	الألفاظ ذات الصلة : البخار	٢
١٨	الأحكام المتعلقة بالبخار	
١٨	أ- رفع الحدث بها جمع من الندى	٣
١٨	ب- رفع الحدث بها جمع من البخار	٤
١٩	بخار	١- ٢
١٩	التعريف	١
١٩	الحكم الإجمالي	٢
١٩	بخس	
	انظر : غبن	
٢٠	البخيلة	١- ٣
٢٠	التعريف	١
٢٠	المسألة الأولى من صورها	٢
٢٠	المسألة الثانية من صورها	٣
٢١- ٤١	بدعة	١- ٣٨
٢١	التعريف	١
٢١	الاتجاه الأول لمذلول البدعة	٢
٢٣	الاتجاه الثاني لمذلول البدعة	٣
٢٤	الألفاظ ذات الصلة : المحدثات - الفطرة - السنة -	٤- ٨
	المعصية - المصلحة المرسله	
٢٦	حكم البدعة التكليفي :	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦	البدعة في العقيدة	١٠
٢٧	البدعة في العبادات :	
٢٧	أ - البدعة المحرمة	١١
٢٧	ب - البدعة المكروهة	١٢
٢٨	البدعة في العادات	١٣
٢٨	دواعي البدعة وأسبابها :	١٤
٢٨	أ - الجهل بوسائل المقاصد	١٥
٢٨	ب - الجهل بالمقاصد	١٦
٢٩	ج - الجهل بالسنة	١٧
٣٠	د - تحسين الظن بالعقل	١٨
٣٠	هـ - اتباع المشابه	١٩
٣١	و - اتباع الهوى	٢٠
٣١	مداخل هذه الأهواء	٢١
٣٢	أنواع البدع	
٣٢	البدعة الحقيقية	٢٢
٣٢	البدعة الإضافية	٢٣
٣٣	البدع المكفرة وغير المكفرة	٢٤
٣٣	تقسيم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة	٢٥
٣٥	تقسيم المبتدع إلى داعية لبدعته وغير داعية	٢٧
٣٥	رواية المبتدع للحديث	٢٨
٣٦	شهادة المبتدع	٢٩
٣٦	الصلاة خلف المبتدع	٣٠
٣٧	ولاية المبتدع	٣١
٣٧	الصلاة على المبتدع	٣٢
٣٨	توبة المبتدع	٣٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٨	ما يجب على المسلمين تجاه البدعة	٣٤
٤٠	ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدعة	٣٥
٤٠	مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع البدعة	٣٦
٤٠	معاملة المبتدع ومخالطته	٣٧
٤١	إهانة المبتدع	٣٨
٤١	بدل	
	انظر : إبدال	
٤١ - ٤٥	بدنة	٩ - ١
٤١	التعريف	١
٤٢	الحكم الإجمالي	٩ - ٢
٤٢	أ - بول البدن وروثها	٢
٤٢	ب - نقض الوضوء	٣
٤٣	ج - سؤر البدنة	٤
٤٣	د - الصلاة في أعطان الإبل ومرايض البقر	٥
٤٤	هـ - الدماء الواجبة	٦
٤٤	و - الهدى	٧
٤٤	ز - ذكاة البدنة	٨
٤٥	ح - الديات : الدية بدل النفس	٩
٤٥ - ٤٨	بدو	١٣ - ١
٤٥	التعريف	١
٤٥	الأحكام المتعلقة بالبدو :	٢
٤٦	أ - الأذان في البادية	٣
٤٦	ب - سقوط الجمعة والعيدین	٤
٤٦	ج - وقت الأضحية	٥
٤٦	د - عدم استحقاقهم العطاء	٦
٤٧	هـ - عدم دخول البدو في عاقلة الحضرة، وعكسه	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٧	و- إمامة البدوي	٨
٤٧	ز- نقل اللقيط إلى البادية وحكمه	٩
٤٨	ح- شهادة البدوي على الحضري	١٠
٤٨	ط- عدم الاحتكام إلى عاداتهم فيما يحل أكله	١١
٤٨	ي- حكم ارتحال المعتدة من أهل البادية	١٢
٤٨	ك- تحول البدوي إلى حضري	١٣
٤٩- ٥٠	بذر	٣- ١
٤٩	الحكم الإجمالي	٢
٤٩	مواطن البحث	٣
٥١- ٥٠	بذرة	٢- ١
٥٠	التعريف	١
٥٠	الحكم الإجمالي	٢
٥١- ٥٤	براءة	٩- ١
٥١	التعريف	١
٥٢	الألفاظ ذات الصلة : الإبراء - المبارأة - الاستبراء	٤- ٢
٥٢	الحكم الإجمالي	٥
٥٤	مواطن البحث	٩
٥٤- ٥٥	براجم	٢- ١
٥٤	التعريف	١
٥٤	الحكم الإجمالي	٢
٥٥- ٥٦	براز	٥- ١
٥٥	التعريف	١
٥٥	الألفاظ ذات الصلة : الغائط - البول - النجاسة	٤- ٢
٥٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٥٧- ٥٨	بَرْد	٣- ١
٥٧	التعريف	١

الصفحة	المنوان	الفقرات
٥٧	الألفاظ ذات الصلة : إيراد	٢
٥٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
٥٨	برَد	
	انظر : مياه	
٥٨ - ٥٩	بُرَ	٢ - ١
٥٨	التعريف	١
٥٨	الحكم الإجمالي	٢
٥٩ - ٦٣	بِرَ	٨ - ١
٥٩	التعريف	١
٦٠	الحكم الإجمالي	٢
٦١	بر الوالدين	٣
٦١	بر الأرحام	٤
٦٢	بر اليتامى والضعفاء والمساكين	٥
٦٢	الحج المبرور	٦
٦٢	البيع المبرور	٧
٦٣	بر اليمين	٨
٦٣ - ٧٣	بر الوالدين	١٥ - ١
٦٣	التعريف	١
٦٣	حكمه التكليفي	٢
٦٥	البر بالوالدين مع اختلاف الدين	٣
٦٧	التعارض بين بر الأب وبر الأم	٤
٦٩	بر الوالدين والأقارب المقيمين بدار الحرب	٦
٦٩	بم يكون البر ؟	٧
٧٠	استثانها للسفر للتجارة أو لطلب العلم	٩
٧١	حكم طاعتها في ترك النوافل أو قطعها	١٠
٧١	حكم طاعتها في ترك فروض الكفاية	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧١	حكم طاعتها في طلبها تطليق زوجته	١٢
٧٢	حكم طاعتها فيما لو أمراه بمعصية أو بترك واجب	١٣
٧٢	عقوق الوالدين وجزاؤه في الدنيا والآخرة	١٤
٧٣	جزاء العقوق	١٥
٧٤-٧٥	برزة	١-٤
٧٤	التعريف	١
٧٤	الألفاظ ذات الصلة : المخدرة	٢
٧٤	الحكم الإجمالي	٣
٧٥	مواطن البحث	٤
٧٥-٧٦	برسام	١-٤
٧٥	التعريف	١
٧٥	الألفاظ ذات الصلة : العتة - الجنون	٢
٧٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٧٦-٧٨	برص	١-٦
٧٦	التعريف	١
٧٦	الألفاظ ذات الصلة : الجذام - البهق	٢
٧٧	أحكام يختص بها الأبرص :	
٧٧	ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص	٣
٧٧	حكم شهود الأبرص المساجد	٤
٧٨	مصافحته وملامسته	٥
٧٨	حكم إمامة الأبرص	٦
٧٨	بركة	
	انظر : تشهد ، تحية	
٧٨	بركة	
	انظر : مياه	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٩ - ٨٠	برنامج	١ - ٤
٧٩	التعريف	١
٧٩	الألفاظ ذات الصلة : الرقم - الأنموذج	٢ - ٣
٧٩	الحكم الإجمالي	٤
٨٠ - ٨١	يريد	١ - ٢
٨٠	التعريف	١
٨١	مواطن البحث	٢
٨١	برية	
٨١	انظر : طلاق بزاق	
٨١ - ٨٢	انظر : نفاق بساط اليمين	١ - ٣
٨١	التعريف	١
٨٢	الحكم الإجمالي	٣
٨٣ - ٩٣	بسملة	١ - ٢
٨٣	التعريف	١
٨٣	البسملة جزء من القرآن الكريم	٢
٨٥	حكم قراءة البسملة لغير المتطهر	٤
٨٦	البسملة في الصلاة	٥
٨٨	مواطن أخرى للبسملة :	
٨٨	أ - التسمية عند دخول الخلاء	٦
٨٩	ب - التسمية عند الوضوء	٧
٩٠	ج - التسمية عند الذبح	٨
٩٠	د - التسمية على الصيد	٩
٩٠	هـ - التسمية عند الأكل	١٠
٩٢	و - التسمية عند التيمم	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٢	ز- التسمية لكل أمر ذي بال	١٢
٩٣-٩٥	بشارة	٥-١
٩٣	التعريف	١
٩٤	الألفاظ ذات الصلة : الخبر- الجعل	٢
٩٤	الحكم الإجمالي	٤
٩٥	مواطن البحث	٥
٩٦-٩٧	بصاق	٤-١
٩٦	التعريف	١
٩٦	الألفاظ ذات الصلة : التفل- اللعاب	٣-٢
٩٦	الحكم الإجمالي	٤
٩٨-٩٩	بصر	٦-١
٩٨	التعريف	١
٩٨	الحكم الإجمالي :	٢
٩٨	الجنابة على البصر	٣
٩٨	توجيه البصر في الصلاة	٤
٩٩	حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة	٤
٩٩	غض البصر عن المحرم	٥
٩٩	مواطن البحث	٦
٩٩	بضاعة	
٩٩	انظر : إيضاع	
٩٩	بضع	
٩٩	انظر : فرج	
١٠٠-١٠٢	بطالة	٧-١
١٠٠	التعريف	١
١٠٠	حكمها التكليفي	٢
١٠٠	التوكل لا يدعو إلى البطالة	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠١	العبادة ليست مسوغا للبطالة	٤
١٠٢	أثر البطالة في طلب المتعطل نفقة له	٥
١٠٢	أثر البطالة عن استحقاق الزكاة	٦
١٠٢	رعاية الدولة والمجتمع للمتعطلين بعدم وجود عمل	٧
١٠٢-١٠٥	بطانة	٧-١
١٠٢	التعريف	١
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة : الحاشية - أهل الشورى	٢-٣
١٠٣	ما يتعلق بالبطانة من أحكام	
١٠٣	أولا : البطانة بمعنى (خاصة الرجل)	
١٠٣	اتخاذ البطانة الصالحة	٤
١٠٣	اتخاذ بطانة من دون المؤمنين	٥
١٠٥	ثانيا - البطانة في الثوب	
١٠٥	الصلاة على ثوب بطانته نجسة	٦
١٠٥	حكم لبس الرجل ثوبا بطانته من حرير	٧
١٠٦-١٢٤	بطلان	١-٣
١٠٦	التعريف	١
١٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الفساد - الصحة - الانعقاد	٢-٤
١٠٧	عدم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة	٥
١٠٨	الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعدمه :	٧
١٠٩	الإنكار على من فعل الباطل	٩
١١٠	الاختلاف في التفريق بين البطلان والفساد وسببه	١٠
١١٢	تجزؤ البطلان	١٣
١١٣	بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما بني عليه	١٦
١١٥	تصحیح العقد الباطل	١٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦	الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان أو بحكم الحاكم	٢٢
١١٨	آثار البطلان	
١١٨	أولا - بالنسبة للعبادات	٢٤
١١٩	ثانيا - أثر البطلان في المعاملات	٢٥
١٢٠	الضمان	٢٦
١٢١	ثالثا - أثر البطلان في النكاح	٢٨
١٢٢	أ - المهر	٢٩
١٢٣	ب - العدة والنسب	٣٠
١٢٤	بعض انظر : بعضية	
١٢٥ - ١٢٨	بعضية	٩ - ١
١٢٥	التعريف	١
١٢٥	الألفاظ ذات الصلة	٢
١٢٥	الحكم الإجمالي :	٩ - ٣
١٢٥	في الطهارة	٣
١٢٦	في الصلاة	٤
١٢٧	في الزكاة	٥
١٢٧	في زكاة الفطر	٦
١٢٧	في الطلاق والظهار والعق	٧
١٢٨	في الشهادة	٨
١٢٨	العق بالبعضية	٩
١٢٩	بغاء	٢ - ١
١٢٩	التعريف	١
١٢٩	حكم أخذ البغي مهرا	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٠ - ١٥٨	بُغَاة	١ - ٣٩
١٣٠	التعريف	١
١٣٠	الألفاظ ذات الصلة : الخوارج - المحاربون	٢ - ٣
١٣١	الحكم التكليفي	٤
١٣٣	شروط تحقق البغي	٦
١٣٤	الإمام الذي يعتبر الخروج عليه بغيا	٧
١٣٤	أمارات البغي	٨
١٣٤	بيع السلاح لأهل الفتنة	٩
١٣٥	واجب الإمام نحو البغاة :	
١٣٥	أ - قبل القتال	١٠
١٣٨	ب - قتال البغاة	١١
١٣٩	المعاونة في مقاتلة البغاة	١٢
١٤٠	شروط قتال البغاة وما يتميز به	١٣
١٤٠	كيفية قتال البغاة	١٤
١٤٢	المرأة المقاتلة من أهل البغي	١٥
١٤٢	أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها	١٦
١٤٣	ما أتلفه أهل العدل للبغاة	١٧
١٤٣	ما أتلفه البغاة لأهل العدل	١٨
١٤٤	التمثيل بقتلى البغاة	١٩
١٤٤	أسرى البغاة	٢٠
١٤٥	فداء الأسرى	٢١
١٤٥	موادعة البغاة	٢٢
١٤٦	من لا يجوز قتله من البغاة	٢٤
١٤٧	حضور من لا يقاتل من القادرين على القتال مع البغاة	٢٥
١٤٧	حكم قتال المحارم من البغاة	٢٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٨	إرث العادل من الباغي الذي قتله والعكس	٢٧
١٤٩	ما يجوز قتال البغاة به	٢٨
١٥٠	مقاتلة البغاة بسلاحهم الذي في أيدينا	٢٩
١٥٠	الاستعانة في قتالهم بالمشركين	٣٠
١٥١	قتلى معارك البغاة وحكم الصلاة عليهم	٣١
١٥٢	تقاتل أهل البغي	٣٢
١٥٢	استعانة البغاة بالكفار	٣٣
١٥٤	إعطاء الأمان للباغي من العادل	٣٤
١٥٤	تصرفات إمام البغاة	٣٥
١٥٤	أ - جباية الزكاة والجزية والعشور والخراج	٣٥
١٥٥	ب - قضاء البغاة وحكم نفاذه	٣٦
١٥٦	ج - كتاب قاضي البغاة إلى قاضي العدل	٣٧
١٥٦	د - إقامتهم للحد ووجوبه عليهم	٣٨
١٥٧	شهادة البغاة	٣٩
	بَغْي	
١٥٨	انظر : بغاة	
١٥٨ - ١٦٦	بقر	١٧ - ١
١٥٨	التعريف	١
١٥٨	زكاة البقر	٢
١٥٩	- شروط وجوب الزكاة في البقر	٣
١٥٩	- اشتراط السوم	٤
١٦٠	- الزكاة في بقر الوحش	٥
١٦٠	- زكاة المتولد بين الوحشي والأهلي	٦
١٦١	- اشتراط الحول في زكاة البقر	٧
١٦١	- اشتراط إتمام النصاب	٨
١٦٣	ما يجزىء في الأضحية	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٤	البقر في الهدى	١٢
١٦٤	حكم التقليد	١٣
١٦٥	ذكاة البقر	١٤
١٦٥	استعمال البقر للركوب	١٥
١٦٥	بول وروث البقر	١٦
١٦٦	حكم البقر في الذية	١٧
١٦٧ - ١٧٥	بكاء	١٩ - ١
١٦٧	التعريف	١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : الصياح والصراخ - النياح - الندب - النحب أو النحب - العويل	٢ - ٦
١٦٨	أسباب البكاء	٧
١٦٨	الحكم التكليفي للبكاء في المصيبة	٨
١٦٨	البكاء من خشية الله تعالى	٩
١٧٠	البكاء في الصلاة	١٢
١٧٢	البكاء عند قراءة القرآن	١٣
١٧٢	البكاء عند الموت وبعده	١٤
١٧٣	البكاء عند زيارة القبر	١٥
١٧٤	اجتماع النساء للبكاء	١٦
١٧٤	أثر بكاء المولود عند الولادة	١٧
١٧٤	أثر بكاء البكر عند الاستئذان لتزويجها	١٨
١٧٥	بكاء المرء هل يكون دليلاً على صدق مقاله	١٩
١٧٦ - ١٨٢	بكاوة	١٣ - ١
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الألفاظ ذات الصلة : العذرة - الثبوة	٢ - ٣
١٧٧	ما تثبت به البكاوة عند التنازع	٤
١٧٧	أثر البكاوة في عقد النكاح :	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٧	ما يكون به إذن البكر	٥
١٧٨	اشتراط الولي وعدمه	٦
١٧٩	متى يرتفع الإجماع مع وجود البكارة؟	٨
١٨٠	اشتراط الزوج بكارة الزوجة	٩
١٨١	البكارة الحكمية وأثرها في الإجماع ومعرفة إذنها	١٠
١٨١	تعتمد إزالة العذرة بغير جماع وأثر ذلك	١١
١٨٢	مقدار الصداق بإزالة البكارة بالأصبع دون الجماع	١٢
١٨٢	ادعاء البكارة وأثر ذلك في الاستحلاف	١٣
١٨٣	بلاغ	
	انظر : تبليغ	
١٨٣ - ١٨٥	بلموم	١ - ٤
١٨٣	أحكام تتعلق بالبلموم :	١
١٨٣	أ - ما يتعلق بالصوم ومفطراته	٢
١٨٤	ب - ما يتعلق بالتذكية	٣
١٨٥	ج - ما يتعلق بالجناية	٤
١٨٥	بلغم	
	انظر : نخامة	
١٨٦ - ٢٠٥	بلوغ	١ - ٤
١٨٦	التعريف	١
١٨٦	الألفاظ ذات الصلة : الكبر - الإدراك - الحلم والاحتلام -	٢ - ٧
	الرشد - المراهقة - الأشد - الرشد	
١٨٨	علامات البلوغ الطبيعية في الذكر والأنثى والختنى :	
١٨٨	- الاحتلام	٩
١٨٨	- الإنابت	١٠
١٩٠	ما تختص به الأنثى من علامات البلوغ	١٥
١٩٠	علامات البلوغ الطبيعية لدى الختنى	١٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩١	البلوغ بالسن	٢٠
١٩٢	السن الأدنى للبلوغ الذي لا تصح دعوى البلوغ قبله	٢١
١٩٣	إثبات البلوغ :	
١٩٣	الطريقة الأولى : الإقرار	٢٢
١٩٤	الطريقة الثانية : الإنبات	٢٣
١٩٤	البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند الفقهاء	٢٤
١٩٦	ما يشترط له البلوغ من الأحكام :	
١٩٦	أ - ما يشترط لوجوبه البلوغ	٢٥
١٩٦	ب - ما يشترط لصحته البلوغ	٢٦
١٩٧	ما يثبت بطروء البلوغ من الأحكام :	٢٧
١٩٧	أولا - في باب الطهارة	
١٩٧	إعادة التيمم	٢٨
١٩٨	ثانيا - في باب الصلاة	٢٩
١٩٩	ثالثا - الصوم	٣٢
٢٠٠	رابعا - الزكاة	٣٥
٢٠١	خامسا - الحج	٣٦
٢٠٢	سادسا - خيار البلوغ	
٢٠٢	تخير الزوج والزوجة في الصفر	٣٩
٢٠٤	سابعا - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ	٤٣
٢٠٥	ثامنا - الولاية على المال	٤٤
٢٠٦ - ٢١٣	بناء	٢٥ - ١
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الترميم - العمارة - الأصل - العقار	٥ - ٢
٢٠٧	الحكم الإجمالي :	
٢٠٧	أولا - البناء (بمعنى إقامة المباني)	٦
٢٠٧	الوليمة للبناء	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٨	من أحكام البناء :	
٢٠٨	أ- هل البناء من المنقولات ؟	٨
٢٠٨	ب- قبض البناء	٩
٢٠٨	ج- جريان الشفعة في البناء المبيع	١٠
٢٠٨	د- البناء في الأراضي المباحة	١١
٢٠٩	هـ- تحجير الأرض للبناء	١٢
٢٠٩	و- البناء في الأراضي المغصوبة	١٣
٢٠٩	ز- البناء في الأرض المستأجرة	١٤
٢١٠	ح- البناء في الأرض المستعارة	١٥
٢١١	ط- البناء في الأرض الموقوفة	١٦
٢١١	ي- بناء المساجد	١٧
٢١١	ك- البناء باللبن المخلوط بالنجاسة	١٨
٢١١	ل- البناء على القبور	١٩
٢١٢	م- البناء في الأماكن المشتركة	٢٠
٢١٢	ن- بناء الحمام	٢١
٢١٢	ثانيا - البناء في العبادات	٢٢
٢١٢	بناء الساهي في الصلاة على يقينه	٢٣
٢١٢	البناء في خطبة الجمعة	٢٤
٢١٣	البناء في الطواف	٢٥
٢١٢	بناء بالزوجة	
	انظر : دخول	
٢١٣	بناء في العبادات	
	انظر : استئناف	
٢١٤ - ٢١٥	بنت	١ - ٦
٢١٤	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث:	٢
٢١٤	أ- النكاح	٢
٢١٤	الولاية في النكاح	٤
٢١٤	ب- إرث البنت	٥
٢١٥	ج- النفقة	٦
٢١٥- ٢١٦	بنت الابن	٤
٢١٥	التعريف	١
٢١٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث:	
٢١٥	النكاح	٢
٢١٦	الزكاة	٣
٢١٦	الفرائض	٤
٢١٦	بنت لبون	
	انظر : ابن لبون	
٢١٦	بنت مخاض	
	انظر : ابن مخاض	
٢١٧- ٢١٨	بنج	١- ٧
٢١٧	التعريف	١
٢١٧	الألفاظ ذات الصلة : الأفيون - الحشيشة	٢- ٣
٢١٧	الحكم الشرعي في تناوله	٤
٢١٧	عقوبة تناوله	٥
٢١٨	حكم طهارته	٦
٢١٨	مواطن البحث	٧
٢١٨	بندق	
	انظر : صيد	
٢١٨	بنوة	
	انظر : ابن	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٨	بهتان	
	انظر : افتراء	
٢١٨	بهيمة	
	انظر : حيوان	
٢١٨	بول	
	انظر : قضاء الحاجة	
٢١٨	بيات	
	انظر : بيتونة	
٢١٩ - ٢٢٥	بيان	١ - ١٥
٢١٩	التعريف	١
٢١٩	الألفاظ ذات الصلة : التفسير - التأويل	٢ - ٣
٢٢٠	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين	
٢٢٠	البيان بالقول والفعل	٤
٢٢٠	أنواع البيان	٥
٢٢١	بيان التقرير	٦
٢٢١	بيان التفسير	٧
٢٢١	بيان التغيير	٨
٢٢١	بيان التبديل	٩
٢٢٢	بيان الضرورة	١٠
٢٢٣	تأخير البيان عن وقت الحاجة	١١
٢٢٤	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الفقهاء :	
٢٢٤	بيان المقربة المجهول	١٣
٢٢٥	البيان في الطلاق المبهم	١٤
٢٢٥	بيان المعتق المبهم	١٥
٢٢٥ - ٢٣٣	بيت	١ - ١٦
٢٢٥	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٦	الألفاظ ذات الصلة : الدار - المنزل	٢ - ٣
٢٢٦	المبيت على ظهر البيت	٤
٢٢٧	الأحكام المتعلقة بالبيت	
٢٢٧	أ - البيع	٥
٢٢٧	ب - خيار الرؤية	٦
٢٢٧	ج - الشفقة	٧
٢٢٨	د - الإجارة	٨
٢٢٨	مراعاة حق الجار في مرافق البيت	٩
٢٢٩	دخول البيت	١٠
٢٣٠	إباحة دخول البيت	١١
٢٣١	دعاء دخول المراء بيته ودعاء الخروج منه	١٢
٢٣١	صلاة الرجل والمرأة الفريضة في البيت	١٣
٢٣٢	صلاة النافلة في البيت	١٤
٢٣٣	الاعتكاف في البيت	١٥
٢٣٣	حكم الحلف على سكنى البيت	١٦
٢٣٤	البيت الحرام	١ - ٢
٢٣٤	التعريف	١
٢٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٤	بيت الخلاء	
	انظر : قضاء الحاجة	
٢٣٥ - ١٤١	بيت الزوجية	١ - ١٠
٢٣٥	التعريف	١
٢٣٥	ما يراعى في بيت الزوجية	٢
٢٣٦	شروط بيت الزوجية	٣
٢٣٨	سكنى الطفل الرضيع في بيت الزوجية	٤
٢٣٨	ما يميز للزوجة الخروج من بيت الزوجية :	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٨	أ - زيارة أهلها	٥
٢٣٩	ب - سفر المرأة والمبيت خارج بيت الزوجية	٦
٢٣٩	ج - الاعتكاف	٧
٢٤٠	د - رعاية المحارم	٨
٢٤٠	هـ - الخروج لقضاء الحوائج	٩
٢٤١	ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة في بيت الزوجية	١٠
٢٤٢ - ٢٦٤	بيت المال	٢٩
٢٤٢	التعريف	١
٢٤٣	نشأة بيت المال	٣
٢٤٤	سلطة التصرف في أموال بيت المال	٥
٢٤٥	موارد بيت المال	٦
٢٤٨	أقسام بيت المال ومصارف كل قسم :	٧
٢٤٩	البيت الأول - بيت الزكاة	٨
٢٤٩	البيت الثاني - بيت الأخماس	٩
٢٥٠	البيت الثالث - بيت الضوائع	١٠
٢٥٠	البيت الرابع - بيت مال الفيء	١١
٢٥١	مصارف بيت مال الفيء	١٢
٢٥٥	أولويات الصرف من بيت المال	١٤
٢٥٥	الفائض في بيت المال	١٥
٢٥٦	عجز بيت المال عن أداء الحقوق	١٦
٢٥٦	تصرفات الإمام في الديون على بيت المال	١٧
٢٥٧	تنمية أموال بيت المال والتصرف فيها	١٨
٢٥٧	أمثلة للتصرفات في بيت المال	١٨
٢٥٨	إقطاع التملك	١٩
٢٥٩	إقطاع الانتفاع والإرفاق والاستغلال	٢٠
٢٦٠	وقف عقار بيت المال	٢١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٠	تملكك حقوق بيت المال قبل توريدها إليه	٢٢
٢٦٠	الديون التي لبيت المال	٢٣
٢٦٠	انتظام بيت المال وفساده	٢٤
٢٦٢	الاعتداء على أموال بيت المال	٢٦
٢٦٣	الاستقصاء على الولاية ومحاسبة الجباة	٢٨
٢٦٥	بيت المقدس	٢- ١
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٥	بيت النار	
	انظر : معابد	
٢٦٥	بيتوتة	
	انظر : تبيت	
٢٦٦ - ٢٧١	بيض	١٠ - ١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الأحكام المتعلقة بالبيض :	٢
٢٦٦	بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة	٢
٢٦٦	بيض الجلالة	٣
٢٦٧	سلق البيض في ماء نجس	٤
٢٦٧	البيض المذر (الفاسد)	٥
٢٦٧	البيض الخارج بعد الموت	٦
٢٦٧	بيع البيض	٧
٢٦٩	السلم في البيض	٨
٢٧٠	الاعتداء على البيض في الحرم وحال الإحرام	٩
٢٧١	غصب البيض	١٠

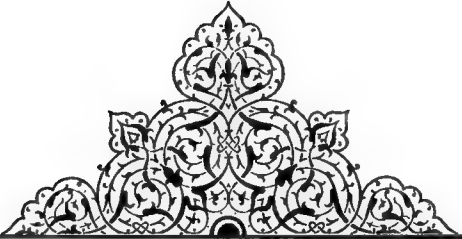
الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٢	بيطرة	١- ٢
٢٧٢	التعريف	١
٢٧٢	الحكم التكليفي	٢
٢٧٤	تراجم الأعلام والواردة أسماؤهم في الجزء الثامن	
٢٩١	فهرس الجزء الثامن	




تصويبات

وردت في هذا الجزء ، للأسف ، أخطاء طباعية لم تتمكن من نلأفها
نشر إليها هنا لينم تصويبها :

الصفحة	العمود	السطر	الخطأ	الصواب
٣٠	٢	١٢	وأولي الأمر منكم	وأولي الأمر منكم
١٦٥	١	١٩	ولكم فيها منافع كثيرة	ولكم فيها منافع كثيرة
٢٠٢	١	١	ولا يجزئه من حجة	ولا يجزئه عن حجة



تم بحمد الله الجزء الثامن من الموسوعة
ويليه الجزء التاسع وأوله بحث «بيع»



Bibliotheca Alexandrina



0938986